أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب

دراسات لسانية ولغوية

الدكتور عصام نور الدين

أستاذ العلوم اللغوية في الجامعة اللبنانية
أستاذ الدراسات العليا في العلوم اللغوية
أستاذ مشرف على أطروحات الدكتوراه

دار الفكر اللبناني

أبْنيةُ الفِعْل في شَافِيةِ ابنِ الحَاجِبْ

دِرَاسَاتٌ لسَانيَّة ولغَويَّة

الدكتور عصام نور الدين

أستاذ العلوم اللغوية في الجامعة اللبنانية
أستاذ الدراسات العليا في العلوم اللغوية
أستاذ مشرف على أطروحات الدكتوراه

دارُ الفِكْر اللبْناني
بيروت

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com

كورنيش بشارة الخوري - بناية شقارا
ص. ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠
تلفون: ٦٤٤٤١٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣١٧٦٠
فاكس: ٦٣٠٧٥٧ - بيروت - لبنان

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

الفصل الأول

زمان ابن الحاجب وبيئته

أولاً ـ مولده ووفاته

وُلد عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس[1]، الفقيه المالكي، المعروف بابن الحاجب[2]، الملقّب جمال الدين[3]، المكنى أبا عمرو[4]، سنة سبعين

(١) وجدت في معهد إحياء المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم ٢٩ ـ نحو: **الإيضاح**، شرح على المفصل للزمخشري: تأليف أبي عمرو عثمان بن علي المعروف بابن الحاجب.

(٢) لا بدَّ من التنويه بما وقع فيه جرجي زيدان في كتابه «**تاريخ آداب اللغة العربية**»، مصر: مطبعة الهلال (١٩١٣م)، ص: ٣/ ٥٤، من خطأ عندما ذكر طبقات الأدباء لابن الأنباري كمصدر من مصادر ترجمة ابن الحاجب.. ولما عدت إلى ابن الأنباري في كتابه «**نزهة الألبا في طبقات الأدباء**»، مصر: (١٩٢٤م)، ص: ٤٢١، حيث أشار جرجي زيدان، وجدت أن المعنيّ بالترجمة هو هبة الله بن الحسين المعروف بالحاجب، وليس ابن الحاجب.. علماً أن ابن الأنباري قد توفي سنة ٥٧٧هـ، أي بعد ولادة ابن الحاجب بسبع سنوات.

(٣) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م)، ص: ٢/ ٤١٣.

(٤) ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري المدني المالكي، الديباج =

وخمسماية هجرية (٥٧٠هـ ـ ١١٧٤م) بأسنا، البليدة الصغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر[١]. لكن الذهبي[٢] يقول: إن ابن الحاجب قال[٣]: «ولدت سنة سبعين أو سنة إحدى وسبعين وخمسماية بأسنا من أعمال الصعيد»، وإذا صحت هذه الرواية يكون ابن الحاجب نفسه قد شك في تاريخ ولادته، فكيف نوفق بين رواية ابن خلكان[٤]. القائلة إن ابن الحاجب ولد في

= المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٢٩هـ)، ص: ١٨٩.

(١) ابن خلكان، المصدر السابق، ص: ٢/٤١٣، وينظر أيضاً: ابن عماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، الجزء الخامس، القسم الأول، ص: ٢٣٤.

(٢) الذهبي: هو الإمام شمس الدين أبو عبد الله الذهبي ولد في نهاية القرن السابع الهجري في مدينة ميار فارقين من مدن ديار بكر، عني بالتاريخ والقراءات، له كتب كثيرة، منها معرفة القراء، توفي سنة ٧٤٨هـ (من مقدمة محقق كتابه محمد سيد جاد الحق).

(٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مصر: مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى، ص: ٥١٦.

(٤) ابن خلكان: هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي، يكنى أبا عباس شمس الدين بن شهاب الدين البرمكي الأربلي الشافعي، ولد في ربيع الأول سنة ٦٠٨هـ بمدينة أربل بالمدرسة المظفرية. تفقه على والده بمدرسة أربل ثم انتقل إلى الموصل وحضر دروس الإمام كمال الدين بن يونس، ثم انتقل إلى حلب وتفقه على الشيخ بهاء الدين أبي المحاسن بن شداد، وقرأ النحو على أبي البقاء يعيش بن علي النحوي، ثم قدم دمشق واشتغل على ابن الصلاح، ثم انتقل إلى القاهرة عام ٦٣٦هـ وناب في الحكم عن قاضي القضاة بدر الدين السنجاري، ثم ولي قضاء المحلة ثم قضاء القضاة بالشام ثم عزل ثم وليها ثانياً ثم عزل. وقد بدأ بتصنيف كتابه الكبير «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» بالقاهرة سنة ٦٥٤هـ وكان يعمل فيه، مع اشتغاله بنيابة القضاء، لكنه توقف عن إتمامه عندما عين في منصب قاضي قضاة الشام وكان قد =

آخر سنة سبعين وخمسماية هجرية وبين رواية الذهبي؟

إن ابن خلكان معاصر لابن الحاجب ويعرفه معرفة شخصية[1].. بينما توفي الذهبي سنة ٧٤٦هـ، أي بعد وفاة ابن الحاجب بأكثر من مئة سنة.. فهو لم يسمع منه، ولم يذكر سلسلة الرواة لنستطيع الاطمئنان إلى روايته، بل ليستطيع أن يقول عن ابن الحاجب «قال: ولدت».

أما وفاته فكانت سنة ست وأربعين وستمائة هجرية (٦٤٦هـ ــ ١٢٤٩م)، قال صاحب ذيل الروضتين[2]: «وجاءنا الخبر في ذي القعدة أن الشيخ أبا عمرو

= انتهى فيه من ترجمة يحيى بن برمك، لكنه لما عزل من منصبه وعاد إلى مصر أتمَّ كتابه بالقاهرة في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ٦٧٢هـ، ويعدّ هذا الكتاب من أعظم المصادر المعتمدة في التراجم، لأنه استقى مادته من كتب كثيرة ضاعت ولم تصل إلينا، ولأنه اعتمد فيه على معاينته الشخصية للرجال وللأحداث كما فعل في ترجمة ابن الحاجب عندما سأله عن مواضع كثيرة في النحو، ولابن خلكان اليد الطولى في الأدب وله شعر رقيق.

مصادر ترجمته:

١ ــ ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، في مواضع كثيرة من الكتاب.

٢ ــ السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصر: مطبعة الحسينية، الطبعة الأولى، ص: ٥/ ١٤.

٣ ــ طاش كبرى زادة، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، مطبعة حيدرآباد بالهند، الطبعة الأولى، ص: ١/ ٢٠٩.

٤ ــ علي باشا مبارك، **الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**، مصر: المطبعة الكبرى (بولاق)، الطبعة الأولى (١٣٠٥هـ)، ص: ١٠/ ١٧.

(١) وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣، حيث يقول «وجاءني (ابن الحاجب) مراراً بسبب أداء شهادات.. وسألته.. فأجاب».

(٢) أبو شامة، الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي المقري النحوي، **ذيل الروضتين، تراجم القرنين السادس والسابع**، تعريف وترجمة =

عثمان بن الحاجب، رحمه الله، توفي بالإسكندرية في شعبان سنة (٦٤٦هـ) فساء ذلك من سمعه من البرية «وأخبرني صهره الكمال أحمد بن سليمان أنه دفن خارج الإسكندرية...»، لكن ابن خلكان يذكر أنه توفي «ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة...»[١]، وتذكر بعض المصادر أنه توفي في السادس عشر من شوال[٢].. فهو قد مات عند ابن أبي شامة قبل شهرين من موته عند ابن خلكان، مع أنهما معاصران له.. وقد مات قبل عشرة أيام عند ابن الجزري وجماعة من موته عند ابن خلكان.. لكن قد يكون التصحيف هو الذي أوجد هذا الفرق، لأن ابن العماد الحنبلي مثلاً، ينقل عن ابن خلكان ويشير هو إلى ذلك لكنه يقول: «سادس عشري» بدل «سادس والعشرين».

= وتصحيح محمد زاهد الكوثري، نشر عزت العطار الحسيني، الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ ــ ١٠٤٧م)، ص: ١٨٢.

(١) وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٤.

(٢) ينظر في ذلك:

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، نشر ج. براجستراسر، مصر: مطبعة الخانجي، الطبعة الأولى (١٣٥١هـ ــ ٩٣٢)، ص: ١/ ٥٠٩.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، مصر؛ مطبعة عيسى البابي، الطبعة الأولى، ص: ٢/ ١٣٢.

السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، مصر: مطبعة الموسوعات (١٩٠٢م ــ ١٣٢١هـ)، ص: ١/ ٢١٥.

طاش كبري زادة، أحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد، الطبعة الأولى، ص: ١/ ١١٨.

الأدفوي، أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب، الطالع السعيد، تحقيق سعد محمد حسن، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م)، ص: ٣٥٤.

وقد دفن «خارج الإسكندرية في تربة الشيخ الصالح ابن أبي أسامة[1] خارج باب البحر في الإسكندرية قريب قبر الشيخ ابن أبي شامة[2]، وموضع ضريحه الآن في الطابق السفلي من مسجد أبي العباس المرسي[3] على يَمْنَةِ الداخل[4]. . وقد زرتُ هذا المسجد بتاريخ ١٩٧٦/٧/١١، فأكد لي المسؤولون عنه أن قبر ابن الحاجب يقع شمالي مدفن سيدي أبي العباس المرسي وابنيه في الطابق السلفي من المسجد. . لكن يلاحظ أن المكان يضم ستة أضرحة دون أن يكتب عليها ما يؤكد نسبتها إلى أصحابها . . ودون أن يذكر على قبر ابن الحاجب أبيات شعر كتبها تلميذه ناصر الدين بن المنير[5] على قبره

---

(١) ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار، من ذهب، القاهرة: مكتبة القدسي (١٣٥٠هـ)، ص: ٥/ ٢٣٥.

(٢) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٣) عبد الله مصطفى المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م)، ص: ٢/ ٦٦.

(٤) طاش كبري زادة، مفتاح السعادة، ص: ٢/ ١٧٩.

(٥) ابن المنير (٦١٠هـ ــ ٦٨٣هـ): هو «أحمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن محمد بن أبي بكر بن علي أبو العباس، المنعوت ناصر الدين، المعروف بابن المنير الجروي الجذامي الإسكندراني، وكان إماماً بارعاً، . . برع في الفقه ورسخ فيه وفي الأصلين والعربية وفنون شتى، وله اليد الطولى في علم النظر وعلم البلاغة والإنشاء. وكان متبحراً في العلوم موفقاً فيها. وله الباع الطويل في علم التفسير والقراءات. كان علامة الإسكندرية وفاضلها. . وكان مدرساً. وولي الأحباس والمساجد وديوان النظر، ثم ولي القضاء نيابةً عن القاضي التنسي سنة ٦٥١هـ، ثم ولي القضاء استقلالاً وخطابتها سنة ٦٦٢هـ، ثم عزل عن ذلك، ثم ولي، ثم عزل، وكان خطيباً مصقعاً. وتفقه بجماعة اختص منهم بابن الحاجب. وقد ذكر في ديباجة تفسيره أنه لم يجتمع بابن الحاجب حتى حفظ مختصره في الفقه ومختصره في الأصول. وأجازه ابن الحاجب بالإفتاء. ولابن المنير تآليف حسنة مفيدة، منها تفسير القرآن سماه البحر =

يوم وفاته[1] وهي (من الطويل):

ألا أيُّها المختالُ في مَطْرَفِ العُمر هَلُمَّ إلى قبر الإمام أبي عَمرو
ترى العلمَ والآدابَ والفضلَ والتُّقى ونيلَ المنى والعزَّ غُيبنَ في قبر
فتدعو له الرحمن دعوة رحمة يكافي بها في مثل منزله الكفر

ثانياً ـ بيئة ابن الحاجب الطبيعية والاجتماعية

١ ـ البيئة الطبيعية:

ولد ابن الحاجب بأسنا ـ بفتح الهمزة أو كسرها ـ البليدة الصغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر[2] وهي كثيرة النخل والبساتين، وليس وراءها إلَّا أدفو وأسوان ثم بلاد النوبة، وهي على شاطىء النيل من الجانب الغربي في الإقليم الثاني[3].. واسمها المصري القديم (سنى)، والقبطي (أسنى) والرومي لا توبوليس أو لينوبوليس[4]، وقد كانت هذه المدينة في

= الكبير في نخب التفسير، ومنها كتاب «الانتصاف في الكشاف» ألفه في عنفوان الشباب... وكتب له عليه الشيخ عز الدين بالثناء عليه، وكتاب المغني في آيات الإسراء، وله اختصار التهذيب، وله على تراجيح البخاري متناسبات، وله ديوان خطب مشهور بديع، وله مناقب الشيخ أبي القاسم، وله شعر لطيف. توفي سنة ٦٨٣هـ في أول ربيع الأول، ودفن بتربة والده عند الجامع الغربي.. وكان مولده سنة ٦١٠هـ. تنظر ترجمته في الديباج لابن فرحون، ص: ٧١ ــ ٧٤.

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩١.. وقد ذكر الأدفوي في ص: ٣٦٦ من الطالع السعيد الأبيات نفسها مع تبديل في البيت الأخير الذي كتب كما يلي:
وتوقن أن لا بدَّ يرجعُ مرةً إلى صدف الأجداث مكنونةُ الدُرِّ

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٤.

(٣) ياقوت الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، بيروت: دار صادر (١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م)، ص: ١/ ١٨٩.

(٤) علي باشا مبارك، الخطط المقريزية، ص: ٨/ ٥٩.

العهدين الفرعوني والروماني قاعدة الإقليم الثالث بالصعيد، وفي عهد العرب كانت قاعدة كورة أسنا، وفي عهد الدولة الفاطمية إلى آخر حكم المماليك كانت من أعمال القوصية، وفي العهد العثماني كانت من أعمال جرجا[1].

وانتقل في صغره إلى القاهرة[2]، ثم قدم دمشق مراراً آخرها سنة ٦١٧هـ، ثم خرج منها نهائياً ٦٢٨هـ[3] فقصد الملك داود بالكرك[4]، ثم عاد إلى الديار المصرية فدخل القاهرة ودرَّس فيها، ثم توجه إلى الإسكندرية ليقيم فيها. فمات[5].

فبيئة ابن الحاجب الطبيعية؛ مصر وبلاد الشام، كانت مسرحاً للفتن الدينية بين المسلمين من جهة، وللحروب الصليبية من جهة ثانية، فعصره عصر الحروب الصليبية، عصر المواجهة بين الشرق والغرب... فكيف كانت الحالة الدينية والاجتماعية والسياسية في البلاد الإسلامية يومذاك؟

٢ ــ الحالة الدينية والسياسية:

كان المسلمون منقسمين أحزاباً وشيعاً، فالأتراك بمذهبهم السني وطدوا دعائم حكمهم في غربي آسيا الصغرى من البحر الأسود شمالاً حتى البحر الأحمر جنوباً، يصاولهم المصريون في أرض سوريا بمذهبهم الشيعي وعلى

---

(١) ابن تغري بردى، جمال الدين أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردى البشقاوي الظاهري القاهري الحنفي، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة: مطبعة كوستاتوماس وشركاه (١٩٦٣م)، ص: ٣/ ٣٦٠.

(٢) ابن خلكان، المصدر السابق، ص: ٢/ ٤١٣.

(٣) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٤) ابن كثير، عماد الدين، أبو الفداء أسماء بن عمر بن كثير، البداية والنهاية في التاريخ، مصر: مطبعة السعادة (١٣٥٨هـ)، تصحيح عبد الحفيظ أسعد عطية، ص: ١٣/ ١٥٥.

(٥) ابن الجزري، طبقات القراء، ص: ١/ ٥٠٩.

رأسهم الأسرة الفاطمية[1].

أما سوريا فكانت منقسمة على نفسها من الناحيتين السياسية والدينية، واعتادت على عقد الأحلاف الطائفية التي كانت تتنازع فيما بينها. وانصرفت هذه الأحلاف انصرافاً تاماً عن واجب الجهاد، ممّا يسر للفرنجة النزول في البلاد واقتراف المجازر وترحيل السكان[2]، وذلك بمساعدة بعض الحكام، كإعطاء السلطان الصالح إسماعيل مدينة صيدا وصفد والشقيف للفرنج وسماحه لهم بشراء السلاح من المدن الإسلامية ليعضدوه وليكونوا معه على ابن أخيه الصالح أيوب[3].

وأما مصر فقد عمّتها الفوضى، ممّا أغرى الفرنجة الذين فتحوا بيت المقدس بالتدخل في شؤونها. لكن نور الدين طردهم، ثم استطاع صلاح الدين الأيوبي القضاء على الخلافة الفاطمية من أساسها بسبب نشوب الفتن في الجيش الفاطمي، وعادت البلاد إلى الحكم السني تحت ظل الدولة

---

(١) سر أرنست، تراث الإسلام، ترجمة جرجيس فتح الله، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية (١٩٧٢م)، ص: ٧٨.

(٢) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمة الدكتور بدر الدين القاسم، بيروت: دار الحقيقة، الطبعة الأولى (١٩٧٢م)، ص: ١/ ١٦٠.

(٣) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي الشافعي، المختصر في أخبار البشر، مصر: المطبعة الحسينية، الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ)، ص: ٣/ ١٦٩.

واليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م)، ص: ٤/ ١١٤.

وأبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

والمقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، السلوك لمعرفة دول الملوك، مصر: مطبعة دار الكتب المصرية (٩٣٤)، تصحيح محمد مصطفى زيادة، ص: ١/ ٣٠٤ من القسم الثاني.

الأيوبية الكردية.. ثم جمع الأيوبيون مصر والشام.. وانتصروا على الصليبيين في معركة حطين سنة ٥٨٣هـ (١١٨٧م)، وأعيد بيت المقدس إلى حظيرة الإسلام[١].

٣ ــ الحياة الفكرية:

لم يكن الصراع العظيم الذي يتمخض عنه العالم غَيْرَ نزاع بين أقوام من الهمج الصليبيين وبين الحضارة الإسلامية التي تُعَدُّ من أرقى الحضارات التي عرفها التاريخ[٢]، ومع ذلك فإن هذه الحرب «فصل في قصة التفاعل بين الشرق والغرب وإحدى حلقات الصراع بينهما.. والصراع والتفاعل يولدان حياة جديدة في كل مناحيها العسكرية والسياسية والاجتماعية والحضارية والعمرانية، والعقلية والأدبية، والدينية والروحية.. وهذان الصراع والتفاعل، لم يكونا بين المسلمين والصليبيين فحسب، بل كانا بين أقسام المسلمين من سنَّة وشيعة، وبين الأجناس الإسلامية الحاكمة من جهة ثانية[٣].. فالعصر قلق سياسياً لكنه منفتح دينياً وأدبياً وعلمياً وعقلياً[٤]، يدلنا على ذلك غنى المكتبة العربية بإنتاجها الضخم في ذلك العصر، وهذا الغنى انعكاس لحركة «علمية ناشطة

---

(١) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص: ٣٦٠. وسر أرنست، تراث الإسلام، ص: ٥٢/ ٥٣. وعبد اللطيف حمزة، **الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي**، ص: ٤٠.
وأحمد أحمد بدوي، **الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام**، مصر: مكتبة النهضة، ص: ٤.

(٢) غوستاف لوبون، **حضارة العرب**، ترجمة عادل زعيتر، طبع عيسى البابي، ص: ٣٢٠.

(٣) أسعد علي، **معرفة الله والمكزون السنجاري**، بيروت: دار الرائد العربي، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م)، ص: ١/ ٥١.

(٤) أحمد أحمد بدوي، المرجع السابق، ص: ٤ وما بعدها.

وثقافة ممتازة، تنوعت فروعها، وحمل لواءها أعلام نابغون، فمن فقهاء على المذاهب الأربعة، إلى نحاة ولغويين وعروضيين، ومحدثين، ومفسرين، ومقرئين، ومتكلمين، ورجال أدب وبلاغة، ومؤرخين، وجغرافيين، وعلماء بعلوم الأوائل من منطق وفلسفة وسياسة وطب ورياضة، وموسيقى، ولم يخل العصر من فلكيين ومنجمين.. وساعد على ازدهار هذه الحركة انتشار دور العلم في أرجاء مصر والشام، وما أُلحق بها من خزائن الكتب، وما كان العلماء يستطيعون أن يصلوا إليه من أسمى المناصب في الدولة، وما كانوا يظفرون به عند الخلفاء والسلاطين من تشجيع وتقريب، وما نالوه عند الشعب من إجلال وتقدير[١].. وممّا ساعد على ذلك خضوع مصر والشام في أغلب الأحيان لسلطة واحدة في ذلك العصر مما سهل انتقال العلماء بين القطرين[٢]، وما يتبع ذلك من امتزاج الحركة العلمية بين شرق البلاد الإسلامية وغربها.

ـ فأين ابن الحاجب من عصره؟

ـ وما تأثير البيئة الطبيعية على نفسيته وسلوكه؟

ـ وما تأثير البيئة السياسية في تفكيره وإنتاجه؟

ـ وهل أثّرت البيئة الثقافية والاجتماعية في اتجاهاته المذهبية والمهنية والثقافية؟.. وفي إنتاجه؟

هذا ما سيدرس في الفصول اللاحقة.

❑❑❑

(١) المرجع السابق، ص: ٤ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

الفصل الثاني

نشأة ابن الحاجب وتكوّنه الشخصي

أولاً ـ عنصر الوراثة، العائلة أصولاً، والجنس

وُلد ابن الحاجب من أب كردي[1] ينسب إلى قرية دوين الواقعة في آخر عمل أذربيجان من جهة أران وبلاد الكرخ، بالقرب من تفليس.. وإليها ينسب صلاح الدين الأيوبي، والنسبة إليها: دويني[2].

فابن الحاجب كرديّ دُوَيْنيّ.. وليس دُوْنِيّاً كما ورد في بعض المصادر[3]؛ أي أنه ليس من دُوْن أو من دُوْنَه «التي ينسب إليها دُوْنِي»[4].. وليس «رُوَيْنياً» كما ورد في مصادر أخر[5].. والمرجح أن يكون ذلك =

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣.

(٢) ابن خلكان، المصدر نفسه، ص: ٦/ ١٣٩، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ص: ٢/ ٤٩١.

(٣) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٥١٦، وابن الجزري، غاية النهاية، ص: ٨٠٥، والفيروز أبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، دمشق: منشورات الثقافة والإرشاد القومي (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، ص: ١٤٠.

(٤) معجم البلدان، ص: ٢/ ٤٩٠.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٣/ ١٧٦، وابن فرحون، الديباج، ص: ١٨٩، ويوسف إليان سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مصر: مطبعة سركيس (١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م)، ص: ٧١.

تصحيفاً.. لأن «دوَيْن» قرية للأكراد وابن الحاجب كردي باتفاق الذين أرخوا له.

وكان والده يعمل حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي[1]، أو صاحباً له[2]، وقد ذكرت بعض المصادر المهنتين لوالده ثم رجحت الحجابة «وكان أبوه حاجب موسك الكردي، وقال الكنجي في تاريخ القدس: سمعت الفقيه الإمام الخطيب عبد المنعم بن يحيى يقول: لم يكن أبوه حاجباً، وإنما كان يصحب بعض الأمراء، فلما مات كان أبو عمرو صبياً، فربّاه الحاجب، فعرف به، والأول هو المشهور»[3].

فما مهنة والده؟ أهو حاجب الأمير أم صاحبه؟

رواية ابن خلكان ومن اتّبعه أقرب إلى الصواب لمعاصرته ابن الحاجب ولمعرفته الشخصية به.. فأبوه كان حاجب الأمير ولم يكن صاحبه.. وإن كان الحاجب يصاحب الأمير ويتّبعه إذا طلب منه ذلك.. علماً أن الحجابة لم تكن بالضرورة وظيفة «بواب» كما هو شائع اليوم.. بل قد تعني الوزارة.

هذا كل ما نعرفه عن أصل ابن الحاجب وجنسه.. وقد يكون الرجل اكتسب من الأكراد قوتهم الجسدية التي اشتهروا بها.. خاصة إذا رجحت الحجابة بمعنى «البواب» مهنة لوالده الذي يفترض فيه إذّاك، أن يكون قوي البنية... شديداً ليستطيع القيام بمهمته.. وكذلك إذا رجحت مهنة مصاحبته للأمير.. فهو من قوم استطاعوا بفضل ابن قريته صلاح الدين الأيوبي أن يغيروا تاريخ المنطقة كلها.. بيأسهم وشدتهم وتماسكهم.. ولم يكن اختلاطهم بالأجناس الأخر قد تفشى كثيراً.. فكانوا لا يزالون محافظين على فطرتهم، ولم تكن المدنية قد أفسدت أجسامهم وعقولهم بعد.

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٣/ ١٧٦، وابن الجزري، غاية النهاية، ص: ١/ ٥٠٨.

(٣) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٦.

فإذا أضيف إلى عامل الوراثة هذا. . مكان الولادة، وهو الصعيد. . النقي بهوائه. . فمن المرجح أن تكون صفاته الخِلقية قوية متينة. . وهذا ما يفسر تحمله لمشاق السفر يومذاك من الصعيد المصري. . إلى القاهرة. . إلى دمشق. . فالكرك. . فالقاهرة فالإسكندرية. . دون أن يعيقه ذلك عن التحصيل والتدريس والتأليف.

ثانياً ــ صفاته وأخلاقه

إن ولادة ابن الحاجب في الصعيد ونسبته إلى قوم قد يكونون، يومذاك، متمسكين بنقاء الفطرة والعفة الجبلية، وتربيته الأولى ببيت مكتفٍ مالياً. . قد أثّرت في صفاته الخُلقية والخِلقية. . فكان «ركناً من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم الأصولية، وكان من أذكى الأمة قريحةً، وكان ثقة حجة، متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً، محباً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى»[1]، وكان من أحسن خلق الله ذهناً[2]، مطرحاً للتكلف[3]، وكان «صحيح الذهن قوي الفهم، حاد القريحة، قال الشيخ الإمام أبو الفتح ابن علي القشيري عنه: هذا الرجل تيسرت له البلاغة فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت الحكمة فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف، ما على المحسنين من سبيل، وكان، رحمه الله، من المحسنين الصالحين المتقين»[4].

لقد جمع ابن الحاجب صفات الباحث الحر والعابد الورع والإنسان الإنسان في شخصه فكان قمة عطاء ونضال. . وكان نبع حكمة وإيمان.

---

(١) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٤.

(٣) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/ ٥١٧.

(٤) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.

ثالثاً ـ دراسته وعلمه وشيوخه

عاش ابن الحاجب ستاً وسبعين سنة، من سنة ٥٧٠هـ إلى سنة ٦٤٦هـ، قضى معظمها في التحصيل العلمي حتى أصبح رأساً في علوم كثيرةٍ، منها الأصول والفروع والعربية والتصريف والعروض والتفسير وغير ذلك(١).

فحفظ في صغره القرآن الكريم بالقاهرة، ثم اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربية والقراءات(٢) على عدد من الشيوخ الذين كانوا يدرّسون مختلف المواد المعبِّرَة عن ثقافة العصر يومذاك.. فقرأ على الشاطبي(٣)

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٣/١٧٦.

(٢) ابن خلكان، المصدر السابق، ص: ٢/٤١٣.

(٣) الشاطبي (٥٣٨هـ ـ ٥٩٠هـ): هو أبو محمد القاسم بن فِيُرّة بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الرُّعينيّ، الشاطبيّ، الضرير، المقري. ولد في آخر سنة ٥٣٨هـ، وكان دخوله مصر سنة ٥٧٢هـ، وكان يقول عند دخولها إنّه يحفظ وقر بعير من العلوم، بحيث لو نزل عليه ورقة لما احتملها، وتصدر بمدرسة الفاضلية لإقراء القرآن الكريم وقراءاته والنحو واللغة، وهو صاحب القصيدة المسماة «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات»، وقد نظم قصيدة دالية في خمسماية بيت مَنْ حفظها أحاط علماً بكتاب التمهيد لابن عبد البر، وكان عالماً بكتاب الله تعالى قراءة وتفسيراً، وبحديث الرسول (ص)، مبرزاً فيه، وكان إذا قرىء عليه صحيح البخاري ومسلم والمُوَطّأ تصحح النسخ من حفظه، ويملي النكت على المواضع التي تحتاج إليها. وكان أوحد زمانه في علم النحو واللغة، عارفاً بعلم الرؤيا، حسن المقاصد، مخلصاً فيما يقول ويفعل، وكان يجتنب فضول الكلام فلا ينطق في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه ضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة في هيئة حسنة وتخشع واستكانة، وكان يعتل العلة الشديدة فلا يشتكي ولا يتأوّه، وإذا سئل عن حاله قال: بعافية. ولا يزيد على ذلك. توفي يوم الأحد بعد صلاة العصر في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ٥٩٠هـ، ودفن يوم الإثنين في تربة القاضي الفاضل بالقرافة الصغرى.

مصادر ترجمته:

١ ـ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٣/ ٢٣٤.

٢ ـ الذهبي، طبقات القراء، ص: ٢/ ٤٥٧.

بعض القراءات[1]، وسمع منه التيسير[2]، كما سمع منه الحديث[3]، وأخذ عنه الأدب[4]. ثم قرأ جميع القراءات على أبي الفضل الغزنوي[5] وعلى أبي الجود اللخمي[6]، وأخذ الأدب عن ابن البنّا[7]، والفقه عن أبي منصور

= ٣ ــ السبكي، طبقات الشافعية، ص: ٤/ ٢٩٧.

(١) ابن خلكان، المصدر نفسه، ص: ٢/ ٤١٣.

(٢) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/ ٥١٦ وما بعدها. التيسير: كتاب في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، المتوفى سنة ٤٤٤هـ، وقد نظمه الشاطبي في قصيدته المشهورة بالشاطبية.
(السيد يعقوب بكر، نصوص من النحو العربي في القرن السادس إلى الثامن، بيروت: دار النهضة العربية (١٩٧١م)، مراجعة الشيخ فهيم أبو عبية، ص: ٢٦٤).

(٣) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.

(٤) الذهبي، معرفة القراءة، ص: ٢/ ٥١٦.

(٥) أبو الفضل الغزنوي، (٥٢٢هـ ــ ٥٩٩هـ): هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن يوسف بن علي بن محمد الغزنوي البغدادي الفقيه الحنفي. وتنسب إليه المدرسة الغزنوية، لأنه كان يدرس بها، وكان إماماً فاضلاً حسن الطريقة متديناً. حدّث بالقاهرة بكتاب الجامع لعبد الرزاق بن همام، فرواه عنه جماعة، وجمع كتاباً في الشيب والعمر. ولد ببغداد سنة ٥٢٢هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٥٩٩هـ. (المقريزي، الخطط المقريزية، ص: ٤/ ٢٣٥).

(٦) أبو الجود اللخميّ، (٥١٨ ــ ٦٠٥): هو غياث بن فارس بن مكي... المنذريّ، الأستاذ، المقرىء، الفرضي، النحوي، العروضي، النحوي، الضرير... الذي تلا عليه ابن الحاجب القراءات السبع كلها...
راجع:
ــ معرفة القراء، ص: ٢/ ٥٧٩، و ٢/ ٥٨٩ ــ ٥٩٠.
ــ غاية النهاية، ص: ٢/ ٤، وبغية الوعاة، ص: ٢/ ٢٤١.
ــ الطالع السعيد، ص: ٣٥٣، وغاية النهاية، ص: ١/ ٥٠٨، والديباج المذهب، ص: ٢/ ٨٧.

(٧) ابن البنا (٠٠٠ ــ ٥٩١هـ): هو محمد بن عمر بن أحمد بن جامع بن البناء، أبو عبد الله =

الأبياري، وسمع الحديث عن أبي قاسم البوصيري وإسماعيل بن ياسين(١)، وعن القاسم بن عساكر(٢) (٣)، وأبي عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي(٤)، كما تخرج على يد أبي الحسن الأبياري(٥) (٦)، وسمع الحديث

= الشافعي، المقرىء. سمع من القاضي مجلي وأبي عبد الله الكيزاني وغيرهما. وحدث وأقرأ القرآن، وانتفع به جماعة وهو منقطع بمسجد ابن البناء، توفي في شهر ربيع الآخر سنة ٥٩١هـ. (المقريزي، الخطط المقريزية، ص: ٤/ ٢٦٥).

(١) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/ ٥١٦.

(٢) القاسم بن عساكر (٥٢٧هـ ــ ٦٠٠هـ): هو القاسم بن عساكر بن علي بن الحسن بن هبة الله. وُلد عام ٥٢٧هـ، وتوفي سنة ٦٠٠هـ. وصنف كتباً مختلفة، منها: الجامع المستقصي في فضائل المسجد الأقصى. (دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٣٥٠).

(٣) ابن الجزري، غاية النهاية، ص: ١/ ٥٠٩.

(٤) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.

(٥) أبو حسن الأبياري (٥٧٧هـ ــ ٦١٨هـ): هو علي بن إسماعيل بن علي بن عطية، الملقب شمس الدين، وشهرته بأبي الحسن الأبياري وهو أحد الأعلام أئمة الإسلام. برع في علوم شتى كالفقه والأصول والكلام، وكان ابن عقيل المصري الشافعي يفضله على الإمام فخر الدين في الأصول، ولد عند السيوطي سنة ٥٧٧هـ، وعند ابن فرحون سنة ٥٥٩هـ، وتوفي عند السيوطي سنة ٦١٨هـ، وعند ابن فرحون سنة ٦١٦هـ، تفقه بأبي الطاهر بن عوف، ودرس بالإسكندرية، وانتفع به الناس. وناب في الحكم عن القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن سلامة القضاعي المالكي. وله تصانيف حسنة، منها: شرح البرهان لأبي المعالي الجويني، وله كتاب سفينة النجاة على طريقة الإحياء، وله تكملة على كتاب مخلوف الذي جمع في التبصرة والجامع لابن يونس والتعليقة لأبي إسحاق تكملة حسنة جداً تدل على قوته في الفقه. وأصله من أبيار مدينة من بلاد مصر على شاطىء النيل.

مصادر ترجمته:

١ ــ السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ٢/ ١٣٥.

٢ ــ ابن فرحون، الديباج، ص: ٢١٣ ــ ٢١٤.

(٦) السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ٢/ ١٣٥.

من الفقيهة المحدِّثة فاطمة بنت سعد الخير، (٥٢٢ ـ ٦٠٠)[١]، كما «أخذ عن أبي الحسين بن جيد، وقرأ على الإمام أبي الحسن الشاذلي الشفاء[٢]. كما سمع من أبي العباس الخُوَيِّي[٣]، ومن أبي الثناء الحرّاني[٤]، فتبحر في الفنون، وغلب عليه علم العربية، وصنف عدداً من المؤلفات، كلها في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات والزمات تبعد الإجابة عنها، وكان من أحسن خلق الله ذهناً[٥]. وقال ابن خلكان منوهاً بعلمه[٦]: «وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام، ومن جملة ما سألته عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط في قولهم: «إنْ أكلتِ إنْ شربتِ فأنت طالق» لِمَ تعيَّنَ تقديم الشرب على الأكل بسبب وقوع الطلاق، حتى لو أكلتْ ثم شربتْ لا تطلق؟ وسألته عن بيت أبي الطيب المتنبي وهو قوله (من البسيط):

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ حَتَّى لاَتَ مُصْطَبَرِ فَالآنَ أُقْحِمُ حَتَّى لاَتَ مُقْتَحَمِ

ما السبب الموجب لخفض «مصطبر ومقتحم»، و «لات» ليست من

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق د. بشار عواد معروف ود. يحيى السرحان، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥)، ص: ٢٣/ ٢٦٥.

(٢) عبد الله مصطفى المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ص: ٢/ ٦٥.

(٣) السبكي، طبقات الشافعية، ص: ٨/ ١٦.

أبو العباس الخُوَيِّيّ (٥٨٣ ـ ٦٣٧). نحويٌّ بارع، وفقيه، وأصوليّ، متكلّم، مناظرٌ، ديِّنٌ، ورِعٌ، ذو همة عالية. حفظ القرآن على كبر...

(٤) أبو ثناء الحرّاني (٥١١ ـ ٥٩٨)، مؤرخٌ، محدّثٌ.

(٥) شذرات الذهب، ص: ٤/ ٣٣٥، والبداية والنهاية ص: ١٣/ ٣٧.

(٦) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣.

أدوات الجر، فأطال الكلام فيهما، وأحسن الجواب عنهما، ولولا التطويل لذكرت ما قاله»[1].

«وكان فقيهاً مناظراً مفتياً مبرزاً في عدة علوم، متبحراً، ثقة، ديناً، ورعاً، مطرحاً للتكلف»[2]، وكان «ركناً من أركان الدين في العلم والعمل»[3]، وكان «علاّمة زمانه ورئيس أقرانه، استخرج ما كمن من درر الفهم ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني، وأسس قواعد تلك المباني.. وكان علم اهتداء في تلك المسالك[4]، وكان أوّل فقيه بين عقائد المالكية في مصر وعقائد المالكية في المغرب[5] وأحد أشهر أعلام المدرسة المصرية في النحو[6] في القرن السابع الهجري[7]. وقد تأثر كثيراً بمفصل الزمخشري[8] [9].

(١) المصدر السابق، ص: ٢/٤١٣.

(٢) حول هاتين المسألتين ينظر:

ابن الوردي، أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس بن علي، تتمة المختصر في أخبار البشر، ص: ٢/١٧٩.

شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوي، ص: ٤/١٥٧.

(٣) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢/١٣٥.

(٤) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٥) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٨٩.

(٦) محمد بن شنب، دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/٢٤٧.

(٧) عبد المنعم خفاجي، منهج البحوث الأدبية (مناهجها ومصادرها)، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص: ١٩٥.

(٨) شوقي ضيف، المدارس النحوية، مصر: دار المعارف (١٩٦٨م)، ص: ٢٤٧.

(٩) الزمخشري (٤٦٧هـ ــ ٥٣٨هـ): هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان.. ولد يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنة سبع وستين وأربعماية بزمخشر، وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسماية بجرجانية خوارزم بعد رجوعه =

وأخيراً، فإن سعة علم ابن الحاجب وغزارة إنتاجه، وقيمة مؤلفاته ونفاستها قد فرضت، مجتمعة على خصومه المذهبيين موقفاً إيجابياً منه ومن مؤلفاته، قال ابن فرحون في ديباجه[1]: «بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق، رحمه الله تعالى، وهو أحد أئمة الشافعية في مدح هذا الكتاب (الجامع بين الأمهات)، وكان قد شرع في شرحه (. . .)، وممّا ذكره في مدح الكتاب أن قال: هذا كتاب أتى بعجب العجاب، ودعا قصي الإجادة، فكان المجاب، وراضى عصيّ المراد فأزال شماسته وانجاب وأبدى ما حقه أن يبالغ في استحسانه وتشكر نفحات خاطره ونفثات لسانه، فإنّه، رحمه الله تعالى، تيسرت له البلاغة فتفيأ ظلّها الظليل، وتفجرت له ينابيع الحكمة فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل، ويقتصر على هذه النبذة من كلامه خوف التطويل. قال والدي علي بن محمد بن فرحون، رحمه الله تعالى: قال لي

= من مكة التي سافر إليها وجاور بها زماناً. فصار يقال له جار الله حتى صار هذا الاسم علماً عليه، وقد سمع ابن خلكان من أحد المشايخ أن إحدى رجليه كانت ساقطة وأنه كان يمشي في رجل خشبية. وكان متحققاً بالاعتزال، قدم بغداد سنة ثلاث وثلاثين وخمسماية هجرية. له تآليف حسنة كثيرة، منها: المفصل في النحو والصرف الذي شرع بتأليفه في غرة شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وخمسماية وفرغ منه في غرة المحرم سنة خمس عشرة وخمسماية هجرية، والكشاف في تفسير القرآن الكريم. . وأساس البلاغة. . وغيرها كثير.

مصادر ترجمته:

١ ــ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٣/ ٤٩٥.

٢ ــ حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران: مكتبة خيابان، الطبعة الثالثة (١٣٧٨هـ ــ ١٩٥٧م)، ص: ٢/ ١٣٧٦.

(١) هذه الدراسة، مبحث مقارنة أعمال ابن الحاجب التصريفية بأعمال الزمخشري.

الإمام العالم، الفاضل، العلاّمة، القاضي فخر الدين المصري: كان شيخنا كمال الدين الزملكاني يقول ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية، وكفى بهـذه الشهادة، قال: جمال الدين كان وحيد عصره علماً وفضلاً واطلاعاً، قال: وما أحسن هذه الشهادة من إمام من أئمة الشافعية وما يشهد، رحمه الله تعالى، إلاّ على ما حقّقه ومن خير الكتاب صدقه «ومليحة شهدت لها ضرّاتها».

❑ ❑ ❑

الفصل الثالث

حـــركـــة الحـــيـــاة

أولاً ـ أســـرتـــه

كل ما ذكرته المصادر عن أسرة ابن الحاجب أن والده كان كردياً من دُوَين، وأنه كان حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي[1]. ولم أعثر على أيّ خبر يفيد شيئاً عن والدته وأخوته وزواجه وأولاده، باستثناء عبارة عارضة وردت عند ابن أبي شامة عندما قال[2]: «وأخبرني صهره الكمال أحمد بن سليمان أنه دفن خارج الإسكندرية». لذلك، فمن الصعب معرفة تأثّر ابن الحاجب ببيئته الاجتماعية الأولى ومدى تأثيره فيها.

ثانياً ـ أخبـــاره

انتقل ابن الحاجب في صغره إلى القاهرة، واشتغل فيها بالقرآن الكريم وبالفقه وبعلوم العربية، فبرع فيها وأتقنها غاية الإتقان[3]، وقد شهد له ابن خلكان بذلك عندما كان نائباً عن قاضي مصر سنة ٦٣٨هـ[4].

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٣٥.

(٢) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

(٣) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣.

(٤) المصدر نفسه.

وقد انتقل إلى دمشق مراراً آخرها سنة ٦١٧هـ، فأقام فيها مدرساً بالجامع الأموي في زاوية المالكية وشيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية[١].. وحدث في أثناء وجوده في دمشق أن قوي خوف الصالح إسماعيل صاحب دمشق من ابن أخيه الصالح أيوب صاحب مصر، فسلم الصالح إسماعيل صفد والشقيف وصيدا للفرنج وسمح لهم بشراء السلاح من البلاد الإسلامية ليعضدوه وليكونوا معه على ابن أخيه الصالح أيوب.. فعظم ذلك على المسلمين فمشوا إلى العلماء واستفتوهم، فأفتى الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام[٢] بتحريم فِعْلَةِ الصالح إسماعيل وقطع الدعاء من الخطبة له في

(١) أبو شامة، المصدر السابق، ص: ١٨٢.

(٢) **عز الدين بن عبد السلام**: وُلد بدمشق سنة ٥٧٨هـ، حيث تفقه على فخر الدين بن عساكر وجمال الدين بن الجرستاني، وقرأ الأصول على سيف الدين الآمدي، وأخذ الحديث عن القاسم بن عساكر، ودرس النحو، ورحل إلى بغداد.. ونبغ في أصول الفقه، وأصول الدين، والتفسير، وبرع في الفقه حتى صار أعلم أهل عصره فيه. وانتهى به الأمر إلى مرتبة الاجتهاد. ولي في دمشق خطبة الجامع الأموي والإمامة فيه.. لكن السلطان الصالح إسماعيل أعطى الفرنج مدينة صيدا والشقيف وصفد وسمح لهم بشراء السلاح من المدن الإسلامية، مما أغضب ابن عبد السلام الذي أنكر عليه ذلك فوق المنبر، وترك الدعاء له في الخطبة، فاعتقل مع صديقه ابن الحاجب، ثم أفرج عنهما، ثم ألزما منزليهما، ثم ذهب ابن عبد السلام إلى القاهرة حيث ولي الخطبة في جامع عمرو بن العاص، ثم تولى رياسة القضاء في مصر، لكنه عزل نفسه عن القضاء بعدما هدم الدار التي ابتنيت فوق مسجد، ثم عكف على التدريس بمدرسة الصالحية بشارع بين القصرين، للشافعية، وقصده الطلبة من كل البلاد وتخرج به الأئمة. وروى عنه عدد من المشاهير، منهم ابن دقيق الذي لقب ابن عبد السلام بسلطان العلماء. أما مصنفاته فكثيرة نفيسة، تعالج مسائل الفقه والتفسير والحديث وعلم الكلام والتصوف. توفي في جمادى الأولى سنة ٦٦٠هـ، وشهد الظاهر بيبرس جنازته وصلى عليه وحضر دفنه، كما شيعه الأمراء والخاصة والأجناد وطبقات الشعب. =

جامع دمشق.. وانضم ابن الحاجب إليه وشاركه نقمته، فسجنا مدة ثم أطلق سراحهما وأُلزما منزليهما، ثم خرجا من دمشق[1] سنة ٦٢٨هـ، فقصد ابن الحاجب الناصر داود بالكرك[2]، ونظم له مقدمته الكافية في النحو، ثم سافر بعد ذلك إلى الديار المصرية[3]، فدخل القاهرة وجلس بمدرسة الفاضلية[4]

= مصادر ترجمته:

١ ـ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ص: ٥/ ٨٠.

٢ ـ ابن عماد، شذرات الذهب، ص: ٥/ ٣٠١.

٣ ـ ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٣/ ٢٣٥.

٤ ـ اليافعي، مرآة الجنان، ص: ٤/ ١١٤.

٥ ـ أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ص: ٣/ ١٦٩.

٦ ـ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد زيادة، مصر: مطبعة دار الكتب (١٩٣٤)، ص: ١/ ٣٠٤.

(١) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢، واليافعي مرآة الجنان، ص: ٤/ ١١٤، وأبو الفداء، المختصر، ص: ٣/ ١٦٩، وابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٣/ ١٥٥، والمقريزي، السلوك، ص: ١/ ٣٠٤.

(٢) هذه الدراسة، ص: ٢٣.

(٣) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ص: ١٦٩.

(٤) مدرسة الفاضلية: بناها القاضي عبد الرحيم بن البيساني بجوار داره في القاهرة سنة ٥٨٠هـ، ووقفها على طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية. أقرأ بها الإمام الشاطبي وهي من أعظم مدارس القاهرة، وكان فيها قاعة للإقراء، وكان فيها مكتب ضخمة، وظلت هذه المكتبة عامرة بكتبها حتى وقع الغلاء بمصر سنة ٦٩٦هـ، فَمَسّ الطلبة، فباعوا كتبها حتى ذهب معظم ما فيها.

مصادر الترجمة:

١ ـ المقريزي، الخطط المقريزية، مصر: مطبعة النيل (١٣٢٥هـ)، ص: ٤/ ١٩٧.

٢ ـ الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، طبقات الشافعية، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة الإرشاد الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م)، ص: ١٦. =

موضع الشاطبي، فقصده الطلبة، ثم توجه إلى الإسكندرية ليقيم فيها، فلم تطل إقامته فيها، وتوفي سنة ٦٤٦هـ[١].

إن حياة ابن الحاجب العلمية وإسهامه في التصدي للفرنجة وأَتْبَاعِهِم مؤشران منيران في حياة هذه الأمة.. إذ التزم بالإسهام في دحر الغزو الفكري، وفضح العملاء وشنع فعلتهم... وواجه البطش والسجن بالتحدي والنضال.. لذلك اتجه إلى كتابة مؤلفاته على شكل مختصرات ليسهل حفظها ونقلها.

إن ابن الحاجب قد مَثَّلَ الزمنَ المتحرك داخل البيئة العربية الإسلامية يومذاك، أو كان بعبارة أخرى «نهراً يجري في البيئة»[٢]، تأثر بها وبأحداثها، كما يتأثر النهر بطبيعة الأرض من حيث تركيبها ومنخفضاتها وارتفاعها.. وأثر في بيئته كما يؤثر النهر في مجراه وفي الأرض التي حوله، فيحولها إلى جنة معطاء.. لكن ماء النهر يؤثر في الأرض وفي طبيعتها تأثيراً آلياً دون وعي أو تصميم... بينما كان تأثير ابن الحاجب في بيئته ناتجاً عن التصميم والالتزام.. فدفع حريته واستقراره ثمناً لذلك.

ثالثاً ـ تلاميذه وتأثيره فيهم

كان ابن الحاجب متعدّد الثقافات، فقد جمع بين الصرف والنحو واللغة والفقه والحديث والقراءات.. وبعدما برع في علومه وأتقنها غاية الإتقان قدم دمشق فأقام فيها مدرساً بالجامع الأموي في زاوية المالكية وشيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية ثم خرج من دمشق سنة ٦٢٨هـ، فقصد الناصر داود بالكرك ونظم له الكافية في النحو ثم سافر إلى الديار المصرية فدخل

(١) ابن الجزري، طبقات القراء، ص: ١/ ٥٠٩.

(٢) علي (أسعد، الدكتور)، فن المنتجب العاني وعرفانه، لبنان: دار النعمان، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، ص: ٢٣ ـ ٢٤، حيث يشرح نظرياً تداخل العصر والبيئة.

القاهرة وجلس بالمدرسة الفاضلية موضع الشاطبي.. فقصده الطلبة والتزم لهم الدرس.. فتتلمذ عليه عدد من الدارسين، منهم: الصرفيُّ، والنحويُّ، واللغويُّ، والفقيهُ، والمحدِّثُ، المقرىء[1].

ففي الصرف والنحو درس عليه ابن مالك[2] عندما قدم إلى المشرق[3]

---

(١) هذا البحث، ص: ٣٠ و ٤٦.

(٢) **ابن مالك** (٦٠٠هـ ـ ٦٧٢هـ): هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك. ولد ببلدة جيّان في الأندلس عام ٦٠٠هـ، ودرس في مسقط رأسه على أبي المظفر وابن الطيلسان وسواهما، ثم رحل إلى المشرق ودرس على النحاة: ابن الحاجب وابن يعيش وأبي علي الشلوبين. وبعدما أتمّ دراسته أخذ يدرّس النحو في حلب، وأصبح إمام العادلية فيها، ثم درّس بعد ذلك في حماة، وأخيراً في دمشق حيث توفي سنة ٦٧٢هـ. وكان ابن مالك مالكياً، لكنه تمذهب بالشافعية بعد رحيله إلى المشرق. وله مؤلفات كثيرة أشهرها الكافية، الشافية، والخلاصة «الألفية» أو بالاختصار «الألفية» «وهذه الأرجوزة تقع في ألف بيت وهي مختصرة «الكافية الشافية» وعليها شروح كثيرة، وله كتاب لامية الأفعال، أو المفتاح، وهي منظومة من بحر البسيط في ١١٤ بيتاً في علم الصرف، وغيرها من الكتب التي قد تصل إلى ٣٨ كتاباً.

مصادر ترجمته:

١ ـ ابن مالك، **تسهيل الفوائد**، مقدمة محقق الكتاب، محمد كامل بركات.

٢ ـ السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٩٦، والسبكي، طبقات الشافعية، ص: ٥/ ٢٥٧، وابن عماد، شذرات الذهب، ص: ٥/ ٢٣٩، وحاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ١/ ٤٠٥.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية، ١/ ٢٧٢، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مقدمة محقق كتابه، محمد كامل بركات.

وأحمد أحمد بدوي، **الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام**، ص: ٦٧، حيث يقول إنه اقتبس هذه العبارة من كتاب تنبيه الطالب، ص: ٣/ ١١٦، لكني لم أجده.

فجلس في حلقة ابن الحاجب، واستفاد منه[1]، واقتبس منه سِرّ تسميته لمنظومته «الكافية الشافية» . . وقد عَقّ به وقال: إن ابن الحاجب «أخذ نحوه من صاحب المفصل وصاحب المفصل نحوي صغير»[2].

كما درس عليه النحو الملك الناصر داود بن المعظم، صاحب الكرك، الذي نظم لـه ابن الحاجب «الكافية في النحو» سنة ٦٣٨هـ، عندما ترك دمشق ونزل في الكرك[3]، وقيل إنه قد نظم له الكافية في النحو في أرجوزة سماها الوافية[4]. وقرأ عليه النحو أيضاً أحمد بن محسن بن علي في دمشق[5].

أما في النحو واللغة فقد درس عليه رضي الدين القُسْطَنْطِينيّ[6] [7].

وأما في الفقه فأشهر تلاميذه ابن المُنَيِّر (٦٢٠ ــ ٦٨٣) الذي تجمعه به علاقة صداقة ووفاء، ولم يجتمع ابن المنير بابن الحاجب حتى حفظ مختصره في الفقه ومختصره في الأصول وأجازه ابن الحاجب بالإفتاء[8]، وقد بقي أميناً

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ص: ١/ ٧.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢/ ١٣٤.

(٣) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ص: ٣/ ٢٩.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) السبكي، طبقات الشافعية، ص: ٥/ ١٣ ــ ١٤.

(٦) رضي الدين القسطنطيني (٦٠٧ ــ ٦٩٥): الإمام رضي الدين القسطنطيني أبو بكر بن علي بن سالم النحوي الشافعي، وكان قد، نشأ بالقدس، وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب، وتزوج ابنة ابنِ معط، وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث، سمع منه جماعة كثيرة، وأضر بآخر عمره، ومات سنة ٦٩٥هـ. أخذت ترجمته من: الخوانساري، روضات الجنات، ص: ٣/ ٣٤٩.

(٧) الخوانساري، روضات الجنات، ص: ٣/ ٣٤٩.

(٨) ابن فرحون، الديباج، ص: ٧١ ــ ٧٤.

لأستاذه بعد وفاته، فكتب على قبره ثلاثة أبيات من الشعر[1].

وقرأ عليه بالروايات السبع، الشيخ موفق الدين محمد بن أبي العلاء النصيبي نزيل بعلبك الذي أخذ عنه أيضاً، العربيّة، وسمعَ منه مقدّمته في النحو[2]. وحدث عنه الحافظ إسماعيل، والحافظ شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي[3]، وجمال الدين الفاضلي، وأبو علي الخلال، وأبو الحسن بن البقال، وأبو الفضل الذهبي وآخرون[4]. وروى عنه الحافظ عبد العظيم المنذري[5]،

---

(١) هذا البحث، ص: ٢٩ ــ ٣٠.

(٢) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/ ٥١٧، و ص: ٢/ ٦٤٨، وابن الجزري، غاية النهاية، ص: ٢/ ٢٤٤ ــ ٢٤٥، و ٢/ ٥٠٩.

(٣) الحافظ شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي (٦١٣هـ ــ ٧٠٥هـ): وُلد سنة ٦١٣هـ، ودرس بدمياط والإسكندرية والقاهرة، حيث لازم الحافظ المنذري، ثم حج وارتحل إلى الشام وبلاد الجزيرة والعراق، وسمع من عدد كبير جداً من المشايخ، حتى صار من كبار حفاظ زمانه، راسخاً في الفقه، نحوياً، لغوياً، عالماً بالقراءات، وامتاز بالحديث وأربى في علم النسب على المتقدمين. ولي مشيخة الظاهرية، ثم درس الحديث بمدرسة المنصورية. توفي سنة ٧٠٥هـ، وقد أربى على التسعين. وقد درس على ابن الحاجب، وله مصنفات عديدة في الحديث والفقه واللغة والتاريخ.

مصادر ترجمته:

١ ــ السبكي، طبقات الشافعية، ص: ٦/ ١٤٠.

٢ ــ الذهبي، معرفة القراءة، ص: ٢/ ٥١٧.

(٤) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/ ٥١٧.

(٥) الحافظ عبد العظيم المنذري (٥٨١هـ ــ ٦٥٦هـ): هو ابن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري، ولد بمصر سنة ٥٨١هـ، وقرأ القرآن بالسبع، ودرس الأدب والنحو والفقه، ثم طلب الحديث فرحل من أجله إلى مكة والمدينة ودمشق وحران والإسكندرية والرها وبيت المقدس حتى صار أحد الحفاظ المشهورين. ولما عاد إلى مصر درس بالجامع الظافري، ثم ولي مشيخة دار الحديث الكاملية، وظل ملازماً لها =

والحافظ منصور بن سليم الإسكندراني المعروف بابن العمادية (٦٠٧ ــ ٦٧٧)[١]، كما حدث عنه بالإجازة العماد البالسي، ويونس الدبوسي[٢]. وتتلمذ عليه أيضاً شهاب الدين القرافي، وأخو ابن المُنير زين الدين، وناصر الدين الأبياري، وناصر الدين الزواوي[٣].

وأخذ عنه: العربيّةَ ابن الدعاء المحليّ[٤]، والفِقْهَ شهاب الدين القرافي[٥]، والنَّحْوَ نجم الدين بن ملي[٦]، والكلام شرف الدين التلمساني[٧]، والعربيةَ زين الدين الذواوي (٥٨٩ ــ ٦٨١)[٨]. وأجاز ابنُ الحاجب عبد العزيز الهواري المعروف بابن يَنّة[٩]، وروت عنه إجازة وجيهة بنت علي بن يحيى بن

= ينشر العلم بها عشرين عاماً. وكان عز الدين بن عبد السلام يحضر مجلسه ولا يحدث، كما كان عبد العظيم يحدث ولا يفتي. ومن أشهر تلاميذه: ابن خلكان، وابن دقيق، وعبد المؤمن الدمياطي. توفي بمصر سنة ٦٥٦هـ، وترك كتباً كثيرة في الحديث، كما ألف معجماً لشيوخه.

مصادر ترجمته:

١ ــ السبكي، طبقات الشافعي، ص: ٥/١٠٨.

٢ ــ الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.

(١) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٣.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢/١٣٥.

(٣) المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ص: ٢/ ٦٥ و ٢/ ٨٦.

(٤) بغية الوعاة، ١/١٠٣، والدرر الكامنة، ص: ٤/ ٦٠ ــ ٦١.

(٥) الديباج المذهب، ص: ١/٢٣٦ ــ ٢٣٩.

(٦) شذرات الذهب، ص: ٥/٤٤٤ ــ ٤٤٥.

(٧) طبقات الشافعية للسبكي، ٨/ ١٦٠.

(٨) معرفة القراء الكبار، ص: ٢/٦٧٦، والبداية والنهاية، ص: ١٣/ ٢٨٥.

(٩) برنامج الوادي آشي، ص: ١٤٧ بالاقتباس عن حسن أحمد العثمان، في دراسته وتحقيقه الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، مكة المكرمة: المكتبة الملكية، =

سلطان الإسكندرية المعروفة بأمّ محمد[١]، كما تتلمذ عليه أبو محمد الجزائري[٢]، وياقوت الحموي[٣]، وعبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلي[٤].

رابعاً ـ معاصروه من اللغويين

بإمكاننا اعتبار شيوخ ابن الحاجب وتلاميذه من معاصريه، وقد مرّ ذكرهم، لكنّا نستطيع عدّ نفر من أصحابه ومعاصريه ممن طبقت شهرتهم الآفاق، منهم ابن خلّكان الذي ذكر في كتابه «وفيات الأعيان» أنه ناقش ابن الحاجب في مسائل نحوية فأجاب ابن الحاجب عنها أبلغ إجابة وبسكون تام[٥]، ومن معاصريه صديقه عز الدين بن عبد السلام، وقد وردت قصة نضالهما معاً[٦]، ومن معاصريه رفيقه الفقيه عبد الكريم بن عطاء الله أبو محمد الإسكندراني الذي كان إماماً في الفقه وأصول العربية[٧]، كما أنه عاصر كلاً من ابن معط[٨] وابن . . . .

= الطبعة الأولى (١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م)، ص: ٢٥/م، والهامش (٤).

(١) الطالع السعيد، ص: ٣٥٤.

(٢) معرفة القراء، ص: ٢/٦٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٢/٦٤٨.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، ص: ٢/٣١٩ ــ ٣٢٠.

(٥) هذا البحث، ص: ٤١.

(٦) هذا البحث، ص: ٤٥ ــ ٤٧.

(٧) السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ١/٢١٥.

(٨) ابن معط (٥٦٤هـ ــ ٦٢٨هـ): هو زيد الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربيّ، المعروف بابن معط، ولد سنة ٥٦٤هـ، ودرس النحو والفقه في الجزائر على أبي موسى الجزولي، ثم رحل بعد ذلك إلى المشرق ومكث مدة طويلة في دمشق، وهناك حضر دروس ابن عساكر حيث من الجائز أن يكون قد =

يعيش[(١)] وابن عصفور ....

= التقى بابن الحاجب الذي درس أيضاً على ابن عساكر ثم درس النحو فيها، وكان يكسب عيشه بالشهادة. ثم عين مدرساً للأدب في جامع عمرو بالقاهرة. وتوفي بها في يوم الاثنين ٣٠ ذي القعدة عام ٦٢٨هـ، وكان مالكياً بالمغرب شافعياً بدمشق، حنفياً بالقاهرة، ويظهر أنه كان أول من ألف منظومة في النحو في ألف بيت. ولم يبق لنا من مؤلفاته إلا «ألفية ابن معط»، أو «الدرة الألفية في علم العربية»، وهي منظومة في النحو في ١٠٢١ بيتاً من الرجز وسريع المزدوج. وقال السيوطي إنه كان يحفظ صحاح الجوهري، وقال أبو شامة عنه: كان آية في حفظ كلام النحويين.

مصادر ترجمته:

١ ـ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٦/١٩٧ من النسخة التي حققها الدكتور إحسان عباس.

٢ ـ السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ١٦٠.

٣ ـ ابن عماد، شذرات الذهب، لبنان: المكتب التجاري، ص: ٦/١٢٩.

٤ ـ دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/٣٩١.

٥ ـ معجم المطبوعات لسركيس، ص: ٢٤٥.

٦ ـ بغية الوعاة للسيوطي، ص: ٤١٦.

(١) ابن يعيش (٥٥٣هـ ـ ٦٤٣هـ): هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، ويعرف أيضاً بابن الصائغ. وهو نحوي عربي؛ ولُد بحلب في ٣ رمضان عام ٥٥٣هـ، ودرس النحو والحديث في مسقط رأسه وفي دمشق. ثم عزم على الرحيل إلى بغداد ليحضر على أبي البركات بن الأنباري، لكنه سمع بوفاته عندما وصل إلى الموصل فمكث هناك مدة من الزمن يدرس الحديث، ثم عاد إلى حلب ووقف حياته على التدريس. ويقول ابن خلكان الذي قرأ عليه هذه المادة من عام ٦٢٦هـ حتى سنة ٦٢٨هـ إنه كان يعد حجة في الأدب. وله إلى جانب حاشيته على شرح ابن جني على تعريف المازني شرحٌ وافٍ على المفصل للزمخشري، وكان يعارض آراءه في غالب الأحيان، توفي بحلب في ٢٥ جمادى الأولى عام ٦٤٣هـ، ودفن بها في مقام إبراهيم.

مصادر ترجمته:

١ ـ وفيات الأعيان، ص: ٦/٤٥ ـ ٥١. =

الأشبيلي[1].

❑❑❑

= ٢ ــ ابن عماد، شذرات الذهب، ص: ٢٢٨ ــ ٢٢٩.

٣ ــ السيوطي، بغية الوعاة، ص: ٢/ ٣٥١.

٤ ــ دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٤١٦.

(١) ابن عصفور الأشبيلي (٥٩٧هـ ــ ٦٦٩هـ): هو أبو الحسن بن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي النحوي الحضرمي الأشبيلي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أخذ عن الشلوبين ولازمه مدة ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد، وجال بالأندلس، وأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة، لا يملّ من ذلك، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأهل لغير ذلك.. ولم يكن عنده ورع، وجلس في مجلس شراب فلم يزل يرجم بالنارنج إلى أن مات في رابع عشر ذي القعدة، ومولده سنة سبع وتسعين وخمسماية هجرية، وصنف «الممتع» في التصريف، وكان أبو حيان لا يفارقه، وله شرح الجزولية ومختصر المحتسب، ثلاث شروح على الجمل، شرح الأشعار الستة وغير ذلك، ومن شعره:

لمّا تدنّست بالتفريط في كبرى ... وصرت مغرى بشرب الراح واللعس

أيقنت أن خضاب الشيب أستر لي ... إن البياض قليل الحمل للدنس

مصادر ترجمته:

١ ــ كشف الظنون، ص: ٢/ ١٨٢٢.

٢ ــ ابن عماد، شذرات الذهب، بيروت: المكتب التجاري، ص: ٧/ ٣٣٠ و ٧/ ٣٣١.

٣ ــ بغية الوعاة، ص: ٣٥٧.

الفصل الرابع

حركة التعبير عن حياته في إنتاجه

أولاً ـ نظم ابن الحاجب وشعره

نظم ابنُ الحاجب بعضَ المسائل النحوية والصرفية، وقيل إنه نظم الكافية في النحو للملك داود في الكرك وسمى نظمه «الوافية في نظم الكافية»[1]، وله أيضاً منظومة بالمؤنثات السماعية[2] (من الكامل)، وهي:

نفسي الفداء لسائل وافاني ... بمسائل فاحت كغصن البانِ
أسماء تأنيث بغير علامة ... هي، يا فتى، في عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤنث، ثم ما ... هو فيه خيرٌ باختلاف معان،
أما التي لا بدّ من تأنيثها ... ستون، منها: العينُ، والأذنانِ،
والنفس، ثم الدار، ثم الدلو من ... اعدادها، والسنّ، والكفّان،
وجهنّم، ثم السعير، وعقرب، ... والأرض، ثم الاست، والعَضُدان
ثم الجحيم، ونارها، ثم العصا ... والريح منها، واللظى، ويدان
والغول، والفردوس، والفُلك التي ... تجري، وهي في البحر، في الأعْرانِ،

---

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠ ـ ١٩١.

(٢) نشر هذه المنظومة الأب لويس شيخو وهافر في «البلغة في شذور اللغة»، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الثانية (١٩١٤)، ص: ١٥٧.

وعروض شعر، والذراع، وثعلب، والملح، ثم الفأس، والوركان،
والقوس، ثم المنجنيق، وأرنب، والخمر، ثم التبر، والفخذان،
وكذاك في الذهب، ومهر حكمهم أبداً، وفي ضرب بكل بنان،
والعين للينبوع، والدرع التي هي من حديد، قدك، والقدمان
وكذاك في كبد، وفي كرش وفي سقر، ومنها الحرب، والنعلان،
وكذاك في فرس، فكأس، ثم في أفعى، ومنها الشمس، والعَقِبان،
والعنكبوت منها، والموسى معاً، ثم اليمين، وأصبع الإنسان،
والرُّجل منها، والسراويل التي في الرجل كانت زينة العريان،
وكذا الشمال من الإناث، ومثلها ضبع، كذاك، الكتف، والساقان.
أما الذي قد كنت فيه مخيّراً هو كان سبعة عشر للتبيان:
السّلم، ثم المسك، ثم الصدر في لغة، ومثل الخال كلّ أوان،
والليث منها، الطريق، وكالسُّرَى ويقال في عُنُق كذا، ولسان،
وكذاك أسماء السبيل، وكالضحى، وكذا السلاح لقاتل طعّان،
والحكم هذا في القضاء أبداً، وفي رَحِم، وفي السكّين، والسلطان.
وقصيدتي تبقى، وإني أكتسي ثوب الفناء، وكلّ شيء فان

وله في التصريف (من الخفيف)[1] قوله:

أيّ غَدٌ مع يَدٍ دَدٍ ذي حروف طاوعت في الرويّ وهي عيون
ودواة والحوت والنون نونات عصتهم وأمرها مستبين

وهذان البيتان جواب عن البيتين المشهورين وهما (من الخفيف):

ربما عالج القوافي رجالٌ في القوافي فتلتوي وتلين

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣، وابن عماد، شذرات الذهب، ص: ٥/ ٢٣٥ وعلي مبارك، الخطط، ص: ٨/ ٦٢.

طـــاوعتهـــم عيـــنٌ وعيـــنٌ وعيـــنٌ وعصتهـــم نـــونٌ ونـــونٌ ونـــون

فيعني بقوله: «عين وعين وعين» نحو: غدٍ ويَدٍ ودَدٍ، فإن وزن كل منها/ فَعٍ/ إذ أصل «غد»: «غدو»، و «يد»: «يدي»، و «دد»: «ددن».

ويعني بقوله: «نون ونون ونون» الدواة، والحوت، والنون الذي هو الحرف[1].

وله أيضاً منظومات لغوية، قال في أسماء قداح الميسر ثلاثة أبيات (من الخفيف) وهي[2]:

هـــي فـــذٌ وتـــوأم ورقيـــب ثـم حلـس ونـافـس ثـم مسبـل

والمعلـــي والـــوغـــد ثـم سفيـــح ومنيـــح وذي الثـــلاثـــة تهمـــل

ولكـــل مـــا عـــداهـــا نصيـــب مثلـــــه أن تعـــــد أول أول

وله أيضاً أبيات شهيرة في الممنوع من الصرف (من البسيط): هي[3]:

عـدل ووصـف وتـأنيـث ومعـرفـة وعجمـة، ثـم جمـع ثـم تـركيـب

والنـون زائـدة مـن قبلهـا ألـف ووزن فعـل هـذا القـول تقـريـب

وقد يرتفع، أحياناً، بنظمه ليصلَ به إلى مرتبة الشعر، لكن شعره مشبع بروح اللغوي، تقريري مباشر، لا أثر فيه للخيال، فها هو يمدح تلميذه ابن المنير الجرومي الجذامي بقوله[4] (من الوافر):

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣.

(٣) الكافية في النحو، قسطنطينية، مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ)، ص: ٣. ورضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى، ص: ١/ ١٠١.

(٤) ابن فرحون، الديباج، ص: ٧٢، وقد أورد الخوانساري في روضات الجنات، ص: ١/ ٣٠٦، الأبيات نفسها مع تبديل في البيت الأول فجاء:

لقد سئمت حياتي اليوم لولا ... مباحث ساكن الإسكندرية
كأحمد سبط أحمد حين يأتي ... بكل غريبة كالعبقرية
تذكرني مباحثه زماناً ... وإخواناً لقيتهم سرية
زماناً لا يباري فيه ... مدرسنا وتغبطنا البرية
مضوا فكأنهم إمّا منام ... وإما صحبة أضحت عشية

وله شعر حسن يعالج مشاكل إنسانية، (من البسيط)[1]:

وكانَ ظنّي بأنَّ الشيب يُرشدني ... إذا أتى فإذا غَيٌّ به كَثُرا
ولستُ أقنط من عفو الكريم وإنْ ... أسرفت فيها وكم عفا وكم سترا
إنْ خصَّ عفوُ إلهي المحسنين فمن ... يرجو المسيء ومن يدعو إذا عثرا

وله أيضاً[2] (من البسيط):

إنْ غبتُمُ صورةً عن ناظريّ فما ... زلتُم حضوراً على التحقيق في خَلَدي
مثل الحقائق في الأذهان حاضرة ... وإنْ تُرِدْ صورةً من خارج تجد

وله بيتان في معنييهما، لكن قلبهما في قافية أخرى فقال (من الخفيف):

إنْ تغيبوا عن العيون فأنتُمُ ... في قلوبٍ حضورُكُمْ مستَمِرُّ
مثلما تثبتُ الحقائقُ في الذّهـ ... ـنِ وفي خارجٍ لها مُسْتقَرُّ

= لقد سئمت حياتي البحث لولا ... مباحث ساكن الإسكندرية
أما قوله في الأبيات «سبط أحمد» فإشارة إلى جده لأمه الإمام كمال الدين أحمد بن فارس.

(١) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٦ ـ ٣٥٧، وأورد ابن فرحون في الديباج ص: ١٩١ الأبيات نفسها مع تبديل البيتين الأخيرين بالشكل التالي:
ولست أقنط من عفو الكريم وإن ... أسرفت جهلاً فكم عافى وكم غفرا
إن خصّ عفو الهي المحسنين ... يرجو المسيء ويدعو كلما عثرا

(٢) الأدفوري، الطالع الصعيد، ص: ٣٥٦.

وله أيضاً[1] (من مجزوء البسيط):

كنــــتُ إذا مـــا أتيـــتُ غَيّـــا أقـــولُ بعـــد المشيـــب أرشـــدُ
فصـــرتُ بعـــد أبيضـــاض شيـــي أســـوأ مـــا كنـــت وهـــو أســـودُ

وله أيضاً المقصد الجليل في علم الخليل على بحر البسيط يعالج فيها العروض نشرها فرايتاج[2].

ثانياً ـ مؤلفات ابن الحاجب النثرية

تعالج مؤلفاتُ ابنِ الحاجب الفقه المالكيَّ والنحوَ والصرفَ والعَروضَ، ولقد انتفع بها الناس «لما فيها من كثرة النقل مع صغر الحجم وتحرير اللفظ (. . .) وكلها متقنة كثيرة التحقيق والتدقيق»[3]، وهي ممّا يتنافس بها[4] لتميزها بالاختصار والاستيعاب والدقة والتهذيب والتنقيح[5]، ولأنها غاية في الحسن والإفادة[6]. . وأهم مؤلفاته[7]:

ـ الشافية في التصريف والخط،

ـ الكافية في النحو،

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الكتبخانة، ص: ٤/ ٢٤، وكذلك ترجمها فرايتاج إلى الألمانية في صفحة ٣٣٤ ـ ٣٧١ من كتابه عن العروض العربي، كما ورد في الكتبخانة.

(3) الأدفوي، الطالع السعيد، ص: ٣٥٤.

(4) الذهبي، معرفة القراء، ص: ٢/ ٥١٦.

(5) علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، طبع ونشر لجنة البيان العربي، الطبعة الخامسة (١٣٠١هـ ـ ١٩٦٢م)، ص: ٢٦٩.

(6) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ص: ٢/ ٤١٣.

(7) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المكتبة الإسلامية، الطبعة الثالثة (١٩٥٧م ـ ١٣٨٧هـ)، ص: ١/ ٦٥٤.

- شرح كتاب سيبويه،
- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي،
- أمالي الإيضاح في شرح المفصل،
- جمال العرب في علم الأدب،
- كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب،
- المقصد الجليل في علم الخليل،
- المكتفي للمبتدي،
- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل،
- جامع الأمهات في الفقه،
- عقيدة ابن الحاجب،
- معجم الشيوخ،

وهذا ما وصل إلينا من مؤلفاته:

١ ــ الشافية في التصريف والخط:

وسيأتي الكلام عليها مفصّلاً.

٢ ــ الكافية في النحو:

عبارة عن كتيب مشهور اختصر فيه ابنُ الحاجب مفصل الزمخشري، ثم نظمها وسمى نظمه «الوافية في نظم الكافية»[١] وقدمها للملك داود بن عيسى الأيوبي صاحب الكرك بعد تركه دمشق سنة ٦٣٨هـ، وقد طبق ذكرها جميع البلاد خصوصاً بلاد العجم، وَأَكَبَّ الناسُ على الاشتغال بها[٢].

---

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠ ــ ١٩١.

(٢) أبو الفداء، المختصر، ص: ٣/١٦٩.

وقد شرح ابن الحاجب كافيته[1]، وشرحها غيره، وأهم شروحها وأكثر انتشاراً وأوسعها مادة شرح العلاّمة الرضي الاستراباذي محمد بن الحسن[2].

وقد طبعت الكافية مرات عدة في مصر والهند وطشقند والأستانة[3].

٣ ــ الإيضاح:

أغفلَ ذكره ابن خلكان، لكن السيوطي قال: «وشرح المفصل بشرح سمّاه الإيضاح كما ذكره ابن كثير بقوله «وله شرح المفصل»[4].

وقد ألف الإيضاح قبل الأمالي، فقد وجدت في الصفحة الثالثة في مخطوط الأمالي رقم (١٨) في معهد إحياء المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية أن ابن الحاجب قال مملياً بدمشق سنة سبع عشرة (. . .) وهذا مقدر بعلله في الإملاء على المفصل وفي المسائل الدمشقية وفي الإملاء على المقدمة فليطلب في أماكنه».

وقد وجدت في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة ثلاث مخطوطات للإيضاح، وهي:

ــ نحو: الإيضاح، شرح على المفصل للزمخشري تأليف أبي عمرو عثمان بن علي المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ. نسخة كتبت سنة

---

(١) يقول الدكتور السيد يعقوب بكر في كتابه نصوص من النحو العربي، ص: ٢٦٦، إن شرح ابن الحاجب على كافيته قد نشر في استانبول سنة ١٣١١هـ.

(٢) طبع هذا الشرح أخيراً في ليبيا في أربعة مجلدات، منشورات جامعة بنغازي، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر. (١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م). كما طبع في جدّة سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية، ص: ٢٤٦/١، ودائرة معارف البستاني، ص: ٤٢٦/٢.

(٤) بغية الوعاة، ص: ٢/ ١٣٥.

٧٨١هـ، بخط نسخي (٣١٩ق، ٣١ × ١٨سم)، وهذه أكمل من بقية النسخ المخطوطة وأوضحها.

٣٠ ــ نحو: الإيضاح، (٢٨٩ق، ١٦ × ٢٣سم).

٩٨ ــ نحو: شرح المفصل للزمخشري، تأليف جمال الدين أبي عمر عثمان بن أبي بكر بن الحاجب المالكي المتوفى سنة ٦٤٦هـ، وقد كتبت هذه النسخة سنة ٧١٧هـ، بخط عبد الله بن نصر الكسائي (١٣٢ق، ٢٤ × ١٧سم).

وقد طبع في مجلدين سنة ١٤٠٢هـ بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، في بغداد: مطبعة العاني.

٤ ــ الأمالي النحوية:

مجلد ضخم تكلم فيه على آيات من القرآن ومواضع من المفصل وأبيات للمتنبي، ومواضع من كافيته، وأشياء أخر[١] وقد أملاها في دمشق[٢] والقاهرة، وقد لاحظت ذلك من خلال قراءة إحدى النسخ الموجودة بمعهد إحياء المخطوطات بالقاهرة فوجدت عبارة «وقال ممليا بالقاهرة» و «قال ممليا بدمشق»، وهذه الأمالي غاية في التحقيق[٣]. وقد وجدت في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة ثلاث مخطوطات للأمالي تحت أرقام:

١٨ ــ نحو، الأمالي النحوية، كتبت هذه النسخة سنة ٦٩٦هـ (٢٣٣ق، ١٦ × ٢٢ سم)، وهي أوضح النسخ وأكملها.

١٩ ــ نحو، الأمالي النحوية، نسخة كتبت سنة ٧٣٣هـ، بخط

(١) تاريخ ابن كثير، ص: ١٧٦/١٣.

(٢) الكتبخانة، ص: ٢٤/٤.

(٣) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة، ص: ٥٣/٣.

عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن المهندس الحنفي الدمشقي بالقاهرة (٦٥ق، ٢٠ × ٢٨ سم).

٢٠ ـ نحو: الأمالي، نسخة كتبت سنة ٦٨٢هـ، (٦٥ق، ١٣ × ٢٠ سم).

وقد طبع الكتاب في بيروت سنة ١٩٨٥، بتحقيق الدكتور هادي حمودي، الذي جعله في مجلدين[١].

٥ ـ شرح الوافية نظم الكافية:

حقّقه الدكتور موسى بناي العليلي في مجلدٍ واحدٍ، وطبع في العراق سنة ١٤٠٠هـ في مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

٦ ـ شرح الكافية:

حقّقه الدكتور جمال مخيمر، ونال عليه شهادة الدكتوراه في جامعة الأزهر في مصر... وكان قد طبع في استانبول سنة ١٣١١هـ، في دار الطباعة العامرة.

٧ ـ القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية:

حقّقها الدكتور طارق نجم عبد الله... وهي ثلاثة وعشرون بيتاً من الكامل.. وطبعت في الأردن سنة ١٤٠٥هـ في مكتبة المنار... وكانت قد طبعت في بيروت، ضمن كتاب «البلغة في شذور اللغة» نشرها الأب لويس شيخو وهافر.. وكانت طبعتها الثانية سنة ١٩١٤م.

---

(١) ابن الحاجب، الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق الدكتور هادي حمودي، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

٨ ــ رسالة في العَشْرِ[١]:

بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) مع الصفتين (أول) و (آخر)، منها نسخة مخطوطة في برلين رقم[٢] ٦٨٩٤ . . وقد طبعت بتحقيق الدكتور هادي حمودي في آخر الجزء الرابع من الأمالي النحوية سنة ١٩٨٥ ، في بيروت.

٩ ــ منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل:

يعالج هذا الكتاب أصول الفقه المالكي، طبع في مصر سنة ١٣٢٦هـ، بمطبعة السعادة، وقد اختصره بكتاب سماه «مختصر المنتهى». وعلى المنتهى أكثر من سبعة عشر شرحاً[٣].

١٠ ــ مختصر المنتهى، أو: المختصر الأصولي:

ويُعرف أيضاً بمختصر ابن الحاجب، طبع في بولاق سنة ١٣١٦هـ مع شرح عضد الدين الأيجي وحاشيتي السعد التفتازاني والشريف الجرجاني على هذا الشرح وتعليق للحسن الهروي على حاشية الجرجاني[٤]، ومختصره في أصول الفقه استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي[٥]، وله صيت ذائع بحيث شهد له الخصوم قبل الأصدقاء، وقال فيه شيخ الشافعية:

---

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ١/ ١٦٢.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/ ٢٤٦.

(٣) إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران: المكتبة الإسلامية، الطبعة الثالثة (١٣٨٧هـ ــ ١٩٢٧م)، ص: ٢/ ٥٧٢. ودائرة معارف البستاني، ص: ٢/ ٤٢٩.

(٤) السيد يعقوب بكر، نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن، ص: ٢٦٩.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ص: ١٣/ ١٧٦ ويفتخر ابن كثير بحفظه فيقول «وقد منّ الله عليّ تعالى بحفظه وجمعت كراريس في الكلام على ما أودعه فيه من الأحاديث النبوية».

«كمال الدين الزملكاني (. . .) وليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب وكفى بهذه الشهادة (. . .) وقد اعتنى العلماء شرقاً وغرباً بشرح هذا الكتاب»[١] «إلاّ أنه أعضل فيما ذكره في مختصر الأصول حين تعرض للقراءات وأتى بما لم يتقدم فيه غيره[٢] ولهذا الكتاب شروح كثيرة[٣].

١١ ــ مختصر الفروع، أو: جامع الأمهات:

«من أحسن المختصرات، انتظم فيه فوائد ابن شاس»[٤] ويعالج الفقه المالكي بإيجاز مع التوضيح، وقد قلد هذا الكتاب بعد ذلك سيدي خليل، ويوجد منه نسخ مخطوطة في مكتبة وزارة الهند، فهرس (Loth) رقم ٢٩٨، والمتحف البريطاني (Fagnan) جـ ٢، رقم ٢٢٦، وفهرس دار الكتب المصرية، جـ ٣، ص ١٥٩[٥]. وعليه شروح كثيرة، وقد بالغ أحد أئمة الشافعية وهو الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في أول شرحه له، قال: «هذا كتاب أتى بعجب العجاب ودعا قصي الإجادة فكان المجاب وراضى عصى المراد فأزال شماسته وانجاب وأبدى ما حقه أن يبالغ في استحسانه وتشكر نفحات خاطره ونفثات لسانه»[٦].

١٢ ــ عقيدة ابن الحاجب:

أولها «الحمد لله مبدع الأكوان الآفاقية». . ومن شروحها تحريز المطالب

---

(١) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠.

(٢) ابن الجزري، غاية النهاية، ص: ١/٥٠٩.

(٣) السيوطي، حسن المحاضرة، ص: ١/٢١٧، وابن الجزري، غاية النهاية، ص: ١/٥٠٩.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية، ص: ١/٢٤٦.

(٥) إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون، ص: ١/٣٥١.

(٦) ابن فرحون، الديباج، ص: ١٩٠.

لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب للشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل قاسم الكوفي، وبغية الطلب في شرح عقيدة ابن الحاجب لأبي العباس أحمد بن محمد بن زكريا التلمساني[١].

١٣ ــ الوافية نظم الكافية:

له نسخ خطية عدة، منها نسخة في الإسكوريال.

١٤ ــ المقصد الجليل في علم الخليل:

قصيدة في العروض، من البسيط، لامِيّة... منها عدة نسخ في السليمانية.

أما بقية المؤلفات المنسوبة إلى ابن الحاجب مثل: **جمال العرب في علم الأدب، وشرح كتاب سيبويه، ومعجم الشيوخ**[٢]**، والمكتفي للمبتدي، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، وعيون الأدلة، وشرح المقدّمة الجزولية**، فلم أستطع الوصول إلى مصادر تذكر عنها بعض التفصيلات.. كما لم أجد مخطوطات عنها في المكتبات التي زرتها.

هذه لمحة عن كتبه التي تعكس صفاته وعلمه... بل هي تسجيل لحصيلة علم رجل «كان من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية متقناً لمذهب مالك بن أنس، رحمه الله، وكان من أذكى الأمة قريحة، وكان ثقة حجة متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً، محباً للعلم وأهله، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى»[٣].

---

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ٢/ ١١٥٧.

(٢) معمر بن محمد المعروف أيضاً بابن الحاجب.. معجم باسم «معجم الشيوخ» فهل تكون نسبة هذا الكتاب لجمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب.. من قبيل الخطأ؟

(٣) أبو شامة، ذيل الروضتين، ص: ١٨٢.

ثالثاً ـ الشافية

الشافية: مقدمة في التصريف ومقدمة في الخط كتبهما ابن الحاجب على نحو مقدمته الكافية في النحو، وذلك إجابة لسؤال من لا تسعه مخالفته[1]، وقد اشتملت مقدمته في التصريف على:

---

(١) الشافية، الملحق رقم ١، ص: ٢٩٩.

٢ ـ منهج ابن الحاجب التصريفي وتأثره بعلمي الأصول والجدل:

دراسة رأي ابن الحاجب في اللغة ضرورية لفهم منهجه التصريفي.. فقد ناقش «مبادىء اللغة والكلام عليها»، في كتابه: «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل»، وهذه الدراسة تساعد الباحث على فهم منهجه التصريفي من جهة، وعلى تأثر هذا المنهج بالميادين الأخر التي عالجها من جهة ثانية.

فقد بدأ كتابه «منتهى الوصول والأمل» بالكلام عن ميادين اللغة، فذكر حدّها وأقسامها وابتداء وضعها وطريق معرفتها[١].. وقد اعتبر اللغة من صنع الإنسان عندما «علم الله حاجة الناس إلى تعريف بعضهم بعضاً ما في نفوسهم لمعاملاتهم ومعائشهم وأحكامهم أقدرهم على إخراج الصوت مع النفس وتقطيعه من غير نصب»[٢].

فاللغة عنده ليست توقيفاً كما ساد عند علماء العربية والمسلمين لحقبة طويلة من الزمن، بل هي من وضع الإنسان الذي أقدره الله على إخراج الصوت مع النفس وتقطيعه ليعبّر عن حاجاته.. وبذلك يكون ابن الحاجب قد صالح بين المفهومين، مفهوم القدماء الجازم بأنها توقيفية من عند الله، ومفهوم المحدثين الجازم بأنها من وضع الإنسان[٣]. وبذلك أيضاً يكون قد تخلص من مثل حيرة

---

(١) ابن الحاجب، **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (١٣٢٦هـ)، ص: ١٢ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن جني، **الخصائص** تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ص: ١/ ٤٠، ١/ ٤٨، حيث يناقش آراء العلماء بهذا الشأن، ينظر أيضاً.
محمود السعران، **علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي**، مصر: دار المعارف (١٩٦٢م)، =

ابن جني في خصائصه حيث لم يستطع الجزم بأحد الأمرين وإن كنا نلمح من خلال عرضه القضية في «باب القول على أصل اللغة أإلهامٌ هي أم اصطلاح» أنه يميل إلى اعتبارها اصطلاحاً ومواضعة دون أن يجرؤ على الجزم بذلك[١].

فاللغة، عند ابن الحاجب، كل لفظ وضع لمعنى، وهذا اللفظ قد يكون مفرداً وقد يكون جمعاً[٢].

فـ «المفرد، اللفظ بكلمة واحدة، وقال **المنطقيون** (التأكيد مني) لمعنى ولا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزؤه»[٣]، وينقسم إلى اسم وفعل وحرف[٤].

فابن الحاجب قد تأثر في أثناء دراسته التصريفية واللغوية بعلمي الأصول والجدل وبالمنطق والمنطقيين، فأورد أقوالهم في محاولة للاستفادة من منهجهم في التفكير، وفي تقسيم المادة، وفي وضع المقدمات، وفي الوصول إلى

= ص: ٥٥ والسيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، مصر: دار إحياء الكتب العربية، شرح وضبط وتصحيح وعنونة محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ص: ١/٧ وما بعدها. ينظر أيضاً.

ماريو باي، **أسس علم اللغة**، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، ليبيا: منشورات جامعة طرابلس (١٩٧٣م)، ص: ٣٨. وينظر أيضاً.

إبراهيم أنيس، **دلالة الألفاظ**، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٩٥٨م)، ص: ٩ ــ ٣٣.

(١) ابن جني، **الخصائص**، ص: ١/ ٤٠ وما بعدها.

(٢) ابن الحاجب، **منتهى الوصول والأمل**، ص: ١٢ **والكافية في النحو**، قسطنطينية، مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ)، ص: ٢.

(٣) ابن الحاجب، **منتهى الوصول والأمل**، ص: ١٢.

(٤) المصدر السابق، ص: ١٢، و**الكافية في النحو**، ص: ٢.

النتائج.. فهو مثلاً لا يكتفي بالقول إنّ اللفظ المفرد ما دلّ على كلمة واحدة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف.. بل يقول: قال المنطقيون إن اللفظ المفرد معناه اللفظ بكلمة واحدة لمعنى ولا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزؤه[1].. ويقول أيضاً إنّ نحو: بعلبك وتأبط شراً وعبد الله أعلاماً قد يكون لفظها مركباً باعتبار أن اللفظ المفرد هو ما كان بكلمة واحدة وقد يكون مفرداً عند من اعتبر أن اللفظ المفرد هو ما لا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزؤه[2]..

وقد حصر ابن الحاجب المادة التصريفية كلها في أربع نقاط هي: الحاجة، والتوسع، والمجانسة، والاستثقال، فقال في بداية شافيته[3] «وأحوال الأبنية قد تكون:

(أ) للحاجة: كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف،

(ب) أو للتوسع: كالمقصور، والممدود، وذي الزيادة،

(ج) أو للمجانسة: كالإمالة،

(د) أو للاستثقال: كتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف».

وقد التزم ابن الحاجب بهذا المنهج الحصري، ورتب موضوعات الشافية

---

(١) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص: ١٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٣.

على أساسه، وبذلك يكون أول تصريفي استطاع حصر مادة الصرف ومعالجتها وتقسيمها وفق منهج واضح ومحدّد مرتكز على المنطق.

وقد قاده منهجه هذا ــ النابذ لأيّ قدسية مسبقة للّغة قد تعيقه عن التفكير فيها وعن تقليب أمورها بجدية ــ إلى معالجة المادة التصريفية معالجة منطقية، فذكر القاعدة العامة أولاً، ثم مثّل لها، ثم أورد بعد ذلك ما كان منها متداخلاً، أو شاذاً، أو لهجة، أو لغة ضعيفة، أو لغة مماتة، أو لغة كثيرة الاستعمال، أو قليلة الاستعمال، كقوله مثلاً عند معالجته الفعل المضارع[1]:

«المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي، فإن كان مجرداً على «فعَلَ»، كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف، «وشذّ أبى يأبى، وأما قلى يقلى فعامرية، وركن يركن من التداخل، ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء، ومن قال: «طوّحت وأطوح وتوّهت وأتوه فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده أو من التداخل، ولم يضموا في المثال، ووجد يجد ضعيف، ولزموا الضم في المضاعف المتعدي، نحو: يشدّه ويمدّه، وجاء الكسر في: يشدّه ويعلّه وينمّه ويبتّه، ولزموه في حبّه يحبّه وهو قليل».

إن الدارس لا يجد التصريف قد درس بهذا الشكل الحصري المنطقي الشامل عند الذين سبقوه.. ومعظم ما عندهم أبحاث في الصرف متفرقة بين ثنايا كتب علم الإعراب أو في آخر هذه الكتب.. أو أبحاث صرفية مجتزأة.. ومناهجهم في بحث المادة خاضعة لتشعباتها فلم يستطيعوا حصرها ومنهجتها وتبويبها..

وحتى يكون الكلام أكثر دقة فلا بدّ من إجراء مقارنة بين منهج ابن

---

(١) المصدر السابق، ص: ٣٠٨.

الحاجب وأعماله التصريفية في الشافية وبين منهج وأعمال أستاذه الزمخشري ومعاصريه: ابن مالك وابن عصفور ليتبين القارىء ما له وما عليه.

٣ ــ مقارنة بين معالجة الزمخشري وابن الحاجب للتصريف:

التصريف عند الزمخشري جزء من النحو لا يتجزأ، عالجه ضمن أبواب النحو دون أن يفرد له باباً مستقلاً بذاته، وقد قال في مقدمة المفصل[1]: «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب، لإنشاء كتاب في الإعراب، محيط بكافة الأبواب، مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملأ سجالهم بأهون السقي. فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسوماً أربعة أقسام:

ــ القسم الأول: في الأسماء،

ــ القسم الثاني: في الأفعال،

ــ القسم الثالث: في الحروف،

ــ القسم الرابع: في المشترك من أحوالها،

وصنفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً، وفصّلت كل صنف منها تفصيلاً حتى رجع كل شيء إلى نصابه، واستقرّ في مركزه، ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة، ونظمت من الفرائد المتناثرة، مع الإيجاز غير المخل، والتلخيص غير الممل». بحيث حوى الكتاب بحوث التصريف موزعة بالشكل التالي:

ــ **القسم الأول: في الأسماء**: جاء فيه المثنى، والمجموع والاسم المصغر، والمنسوب، والمقصور، والممدود، والمصدر، واسم الفاعل، واسم

---

(١) الزمخشري، **المفصل**، بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية، ص: ٥.

المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، وأبنية الاسم الثلاثي المجرد والمزيد، وأبنية الاسم الرباعي المجرد والمزيد، وأبنية الاسم الخماسي المجرد والمزيد.

ــ **والقسم الثاني: في الأفعال**: جاء فيه الفعل الماضي والمضارع والأمر، والمتعدي وغير المتعدي، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول، وأبنية الفعل الثلاثي المجرد والمزيد فيه، ومعاني الأبنية، وأبنية الفعل الرباعي المجرد والمزيد فيه.

ــ **أما القسم الثالث: في الحروف**، والحروف لا تدخل علم التصريف.

وأما القسم الرابع: القسم المشترك، فكاد أن يكون مختصاً بعلم التصريف لولا معالجة الزمخشري فيه لباب القَسَم.. وقد جاء فيه: الإمالة، والوقف، وإبدال الحروف، والتقاء الساكنين، وحكم أوائل الكلم، وزيادة الحروف، وإبدال الحروف، والاعتلال، والقول في الواو والياء فائين، والقول في الواو والياء عينين، والقول في الواو والياء لامين، وأخيراً الإدغام.

فالزمخشري لم يفرق بين النحو والصرف لأنهما يدخلان ــ عنده ــ تحت علم الإعراب وهو لم يفرد لكل منهما قسماً مستقلاً، بالرّغم من أن القسم الرابع كاد أن يكون تصريفاً خالصاً لولا بحثه فيه لِلْقَسَمِ.

فإذا قارنّا هذا المنهج بمنهج ابن الحاجب الذي فصل بين التصريف والإعراب؛ بأن جعل للتصريف «الشافية»، وللإعراب «الكافية» والذي عالج موضوعاته التصريفية ضمن منهجية علمية دقيقة وبوّب المسائل تبويباً متناسقاً.. نصل إلى أن المنهج عند ابن الحاجب أفضل منه عند الزمخشري، وإلى أن وضوح علم التصريف عنده ساعده على فصله عن علم الإعراب..

ولكن كيف عالج الزمخشري المادة التصريفية، وهل تأثر به ابن الحاجب بعد اثنتين وثلاثين سنة؟

للإجابة عن هذا السؤال سأختار للمقارنة بينهما «أبنية الفعل الثلاثي»، فماذا يقول الزمخشري؟

«للمجرد منه ثلاثة أبنية: فَعَلَ وفَعِل وفَعُل. فكل واحد من الأولين على وجهين، متعدٍّ وغير متعد، ومضارعه على بنائين، مضارع فَعَلَ على يَفْعِل وَيَفْعُلُ، ومضارع فَعِل على يَفْعَل ويَفْعِل، والثالث على وجه واحد، غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يَفْعُل.

«فمثال فَعَلَ: ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد.

«ومثال فَعِلَ يَفْعَلَ: شربه يشربه وفرح يفرح وومقه يمقه ووثق يثق،

«ومثال فَعُل: كَرُمَ يَكْرُمُ.

«وأما فَعَلَ يَفْعَل فليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلاَّ مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: **الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين** إلاَّ ما شذّ، من نحو: أبـى يأبـى وركن يركن.

«وأما فَعِل يَفْعُل نحو: فَضِلَ يَفْضُل، ومِتّ تَمُوت فمن تداخل اللغتين، وكذلك فعل يفعل، نحو: كدت تكاد،

«وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء (. . .) والزيادة لا تخلو إمّا أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها (. . .)، وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على سبيل الإلحاق، وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له.

«فالأول على ثلاثة أوجه:

«ملحق بدحرج، نحو: شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسي.

«وملحق بتدحرج، نحو: تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم،

«وملحق باحرنجم، نحو: أقعنسس وأسلنقى،

«ومصداق الإلحاق اتحاد المصدرين،

«والثاني، نحو: أخرج وجرّب وقاتل، يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره،

«والثالث، نحو: انطلق واقتدر واستخرج واشهابّ واشهبّ، واغدودن واعلوّط»[1]

فمن خلال دراسة هذا النص يلاحظ أن الزمخشري:

١ ــ ذكر القاعدة العامة (للمجرد منه ثلاثة أبنية: فَعَل وفَعِل وفَعُل).

٢ ــ أخذ بتفريع تعريفه دون تقسيم الموضوع إلى ماض ومضارع وأمر، أو إلى متعد ولازم.. بل وضع النقاط الرئيسة أولاً ثم عاد إلى كل نقطة ليحدد القواعد التي تتشعب منها «فكل واحد من الأولين (فَعَلَ وفَعِل) على وجهين، متعد وغير متعد، ومضارعه على بنائين، مضارع فَعَل على يَفْعِل ويَفْعُل، ومضارع فَعِل على يَفْعَل ويَفْعِل» والثالث (فَعُل) على وجه واحد، غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يَفْعُل.

٣ ــ انتقل بعد ذلك إلى التمثيل لكل قاعدة من القواعد التي قررها أولاً مراعياً تسلسل القواعد، فقال: «فمثال فَعَل: ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد، ومثال فَعِل يَفْعِلُ شربه يشربه وفرح يفرح وومقه يمقه ووثق يثق، ومثال فَعُل كرم يكرم.

---

(١) المصدر السابق، ص: ٣٠٤.

٤ ــ انتقل بعد ذلك إلى الاستثناءات أي ما «ليس بأصل» أي ما جاء مشروطاً، فقال: وأما فَعَل يَفْعَل فليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلاَّ مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق الهمزة والحاء والخاء والعين والغين.

٥ ــ ثم انتقل إلى الشاذ من اللغات فقال: «وأما فَعِلَ يَفْعُلُ نحو فضل يفضل ومتّ تموت فمن تداخل اللغتين، وكذلك فعل يفعل نحو كدت تكاد.

٦ ــ ثم انتقل إلى أبنية المزيد فيه.

٧ ــ ثم انتقل إلى معاني الأبنية.

فكيف عالج ابن الحاجب هذا الموضوع وهل تأثر بأستاذه؟

يلاحظ أن المنهج الصرفي قد أخذ شكلاً جديداً عند ابن الحاجب وهو مراعاة الموضوع الواحد ومحاولة إعطاء كل نقطة حقها من البحث قبل الانتقال إلى غيرها بالرغم من تشابك الموضوعات وتداخلها، فهو يقول «وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية»[1] وأن أحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر[2] وإنَّ للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية «فَعَل وفَعِل وفَعُل، نحو: ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه وومقه وفرح ووثق وكرم، وللمزيد فيه خمسة وعشرون:

«ملحق بدحرج، نحو: شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى،

«وملحق بتدحرج، نحو: تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلّم،

«وملحق باحر نجم، نحو: أقعنس وأسلنقى،

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٠٣.

«وغير ملحق، نحو: أخرج وجرّب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج وأشهابّ وأشهبّ واغدودن واعلوّط، واستكان، قيل: افتعل من السكون فالمد شاذ، وقيل: استفعل من كان فالمد قياسيّ»[1].

ومضارع الثلاثي بزيادة حرف «المضارعة على الماضي، فإن كان مجرداً على:

فَعَلَ: كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف، وشذّ أبي يأبى، وأماقلى يقلى فعامرية، وركن يركن من التداخل، ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء، ومن قال طوّحت وأطوح وتوّهت وأتوه فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده أو من التداخل، ولم يضموا في المثال وَوَجَدَ يَجُدُ ضعيف، ولزموا الضم في المضاعف المتعدي، نحو: يشدّه ويمدّه، وجاء الكسر في يشدّه ويعلّه وينمّه ويبتّه، ولزموه في حبّه يحبّه وهو قليل»[2].

أو فَعِلَ: «فتحت عينه، أو كسرت إن كان مثالاً، وطيىء تقول في باب بقي يبقى، بقى يبقى، وأما فَضِل يَفْضُلُ ونَعِم يَنْعُمُ فمن التداخل»[3].

أو فَعُل: ضمّت عينه[4].

فمن دراسة هذا النص يتبين أن ابن الحاجب قد عالج مادته بالشكل التالي:

١ ــ **أعطى القاعدة العامة أولاً**، كأستاذه الزمخشري، ويستعمل

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٠٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٣٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٣٠٩.

الكلمات نفسها، لكن بدقة أكثر. فبينما قال الزمخشري «للمجرد منه ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل» قال ابن الحاجب «للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل».

٢ ــ ثم انتقل إلى التمثيل لهذه القاعدة، فقال: «نحو: ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه وومقه وفرح ووثق وكرم». وبقليل من التدقيق يلاحظ أن ابن الحاجب استعمل أمثلة الزمخشري نفسها، ولكن بمنهجية أفضل، فبينما استعمل الزمخشري هذه الأمثلة مرة للمتعدي على وزن فَعَل مثل ضربه يضربه ومرة للازم نحو جلس يجلس، ثم عاد إلى المتعدي على وزن فَعَل يَفْعُل مثل: قتله يقتله ثم إلى اللازم منه، نحو: قعد يقعد، وفي كل ذلك تتشابك معه أبنية الماضي والمضارع والمتعدي واللازم.. في حين أن ابن الحاجب قد استعمل هذه الأمثلة مرة واحدة للمتعدي ومرة واحدة للازم، ولكن دون أن يذكر ذلك كأستاذه، فهو أكثر اختصاراً وأكثر تشدداً بالمنهج الصارم الذي رسمه، فيقول: نحو: ضربه وقتله وجلس وقعد، أي فكأنه قال: مضارع فَعَلَ المتعدي قد يكون على وزن يَفْعِل، نحو: ضربه يضربه أو يَفْعُل، نحو قتله يقتله، ومضارع فَعَل اللازم قد يكون على يَفْعِل نحو: جلس يجلس أو يَفْعُل نحو: قعد يقعد.

لكن بما أنه متشدِّد جداً بمنهجه الدقيق لم يتطرق إلى المضارع بل وقف عند الماضي لا يتجاوزه لأن للمضارع بحثاً مستقلاً، فلماذا يخلط الموضوعات بعضها ببعض؟

٣ ــ عند معالجة ابن الحاجب للمضارع يقول: فإن كان الفعل «مجرداً على فَعَل كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف وشذّ أبى يأبى، وأمّا قلى يقلى فعامرية وركن يركن من التداخل» فقد استعمل، هنا، طريقة أستاذه وأمثلته، ولكن دون أن تطغى

هذه الأمثلة وتلك الطريقة على شخصيته لأنه أخذ الحجارة نفسها وأراد أن يبني البناء نفسه الذي يطمح إليه أستاذه.. فترك بصماته واضحة على كل شيء، ثم شيّد بنياناً يختلف شكله المنهجي عن بنيان أستاذه مع أن غايتهما أن يبنيا للعربية بناءً متيناً لقواعدها.. فهو يذكر القاعدة الأساسية باختصار أكثر «فإن كان على فَعل كسرت عينه أو ضمت «في المضارع، بينما قال الزمخشري» ومضارع فَعَلَ على يَفْعِل ويَفْعُل «وينتقل إلى ما ليس بأصل أو إلى ما كان مشروطاً».. إن عين مضارع فَعَلَ تفتح إذا كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف، ثم ينتقل إلى اللغات الشاذة، فيقول: «وشذّ أبى يأبى» «وركن يركن من التداخل» ثم يذكر اللغات الضعيفة ولم يضموا عين المضارع في المثال ووجد يجد ضعيف ثم يذكر لغات العرب في كلمة واحدة «ولزموا الضم في المضعف المتعدي نحو شدّه ومدّه وجاء الكسر في يشدّه ويمدّه ويعلّه وينمّه ويبتّه»، ثم ينتقل إلى ذكر شيوع لغة أو قلتها «ولزموا الضم في حَبَّه يحِبُّهُ وهو قليل».

ولكن يلاحظ أن الزمخشري عند معالجته أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه، كان أكثر دقة ووضوحاً من ابن الحاجب بالرغم من أن ابن الحاجب قد نقل عنه نقلاً أميناً، فهو لم يذكر:

١ ــ أن الزيادة قد تكون من جنس حروف الكلمة أو غير جنسها بينما ذكر الزمخشري ذلك.

٢ ــ أن الزيادة على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وموازن له على سبيل غير الإلحاق، وغير موازن له، بالرغم من أنه قد استعمل الأمثلة نفسها الملحقة بدحرج ويتدحرج وياحرنجم.

٣ ـ إن مصداق الألحاق اتحاد المصدرين، فإذا كانت الكلمتان متوازنتين، وكان مصدراهما متخالفين فلا يقال إنّ أحديهما ملحقة بالأخرى.

٤ ـ يفصل الزمخشري بين الموازن على غير سبيل الإلحاق وبين غير الموازن، بينما لم يفعل ابن الحاجب ذلك.

٤ ـ مقارنة بين معالجة ابن عصفور للتصريف. وابن الحاجب:

يتفق ابن عصفور وابن الحاجب في أنهما قد فصلا علم التصريف عن علم الإعراب، فأفراد كلٌّ منهما له كتاباً مستقلاً.. وقد سمّى ابنُ عصفور كتابه «**الممتع في التصريف**»، وشرح ذلك في خطبة الكتاب، وبينّ سبب تأليفه له فقال[1]: «إني لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه علم التصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلاَّ القليل منهم، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرّد غليلاً، ولا يحصل لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه، وضعتُ في ذلك كتاباً رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملكته عاصيه وطائعه، وذلّلته للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرعَ من لفظه إلى السمع، فلما أتيتُ به على القدح، ممتنعاً على القدح، مشبهاً للروض في وشي ألوانه، وتعمم أفنانه وأشراف أنواره، وابتهاج اتجاهه وأغواره، والعقد في التئام وصوله، وانتظام فصوله، سميته بـ «الممتع» ليكون اسمه وفق معناه، ومترجماً عن فحواه»..

فإذا ما قارنا أولاً ما ورد في هذه المقدمة المنهجية «**للممتع**» بما جاء في مقدمة ابن الحاجب للشافية بَانَ الفرق الشاسع بين هدفي المؤلفين.. فابنُ

---

(١) ابن عصفور الإشبيلي، **الممتع في التصريف**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، حلب: المكتبة العربية، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م)، ص: ١/ ٢٢.

الحاجب ألّف مقدّمته الشافية إجابةً لسؤال من لا تسعه مخالفته كي يلحق بمقدمته في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها[1]..

أمّا ابنُ عصفور فألّف ممتعه لعدّة أسباب ذكرها، وهي:

١ ــ ترك علماء النحو التأليف في التصريف لأنهم هابوا غموضه،

٢ ــ المؤلفات التصريفية التي وضعت قبله لا تبرد غليلاً ولا يحصل طالبها مأمولاً.

٣ ــ عاب على من سبقه اختلال الترتيب وتداخل التبويب،

٤ ــ وضع الكتاب ليتلافى فيه أخطاء من سبقه ويستوفي فيه التصريف مادة ومنهجاً.

الفرقُ كبيرٌ بين منهجية مقدمة ابن عصفور في ممتعه وبين إجابة ابن الحاجب لسؤال من لا تسعه مخالفته.. ولكن هل كانت معالجة ابن عصفور لمادته كما رسم لنفسه؟ وهل رتّب التصريف وبوّبه بمنهجية أفضل من مناهج الذين سبقوه؟

قد يكون ابنُ عصفور الوحيدَ من معاصري ابن الحاجب الذي أفرد بعده كتاباً مستقلاً للتصريف، لكن قد تحقّق السّبقُ في ذلك لابن الحاجب، وإذا استعرضنا المواد التي عالجها فسنجد أنه:

١ ــ **بدأ كتابه بخطبة منهجية**، بيّن فيها سبب تأليفه كتابه وهي أفضل من مقدمة ابن الحاجب للشافية، بل لا يمكن أبداً مقارنتها بها.

٢ ــ **ثم وضع مقدمة عامة حول التصريف**، ذكر فيها شرف علم التصريف وبيّن مرتبته بين علوم العربية، وهذه النقطة لم يذكرها ابن الحاجب في شافيته،

(١) ابن الحاجب الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩.

وذكر ابن عصفور في هذه المقدمة تقسيم علم التصريف، ويقابل هذا عند ابن الحاجب أحوال الأبنية..

وذكر فيها، ما يدخله التصريف وما لا يدخله.. وهذا الباب لم يذكره ابن الحاجب وإن كان يمكن استنتاجه بمراجعة محتويات الشافية.. لكن ذكره ضروري جداً في البداية ليستطيع الدارس فهم المخطط العام للدرس التصريفي.

٣ ـ قسم ابن عصفور كتابه قسمين:

القسم الأول، جعله ستة أبواب:

ـ باب تبيين الحروف الزوائد.

ـ باب أبنية الأسماء:

ـ الثلاثي المجرد.

ـ والرباعي المجرد.

ـ والخماسي المجرد.

ـ والثلاثي المزيد فيه حرف واحد، وحرفان، وثلاثة حروف، وأربعة حروف.

ـ الرباعي المزيد فيه حرف واحد وحرفان.

ـ الخماسي المزيد فيه.

ـ باب أبنية الأفعال:

ـ الماضي الثلاثي.

ـ المضارع من الثلاثي.

ـ ذكر معاني أبنية الأفعال.

ـ باب حروف الزيادة والأماكن التي تزاد فيها،

ـ باب ما يزاد من الحروف في التضعيف،

ـ باب التمثيل (أي الميزان الصرفي ووزن الكلمات).

أما القسم الثاني من الكتاب، فذكر فيه ستة أبواب أيضاً، وهي:

ـ باب الإبدال.

ـ باب القلب والحذف والنقل (أي الإعلال).

ـ باب أحكام الحروف والصلة والزوائد.

ـ باب القلب والحذف على غير قياس.

ـ باب الإدغام.

ـ باب مسائل التمرين.

وعند مقابلة الموضوعات التي عالجها ابن عصفور في ممتعه بموضوعات الشافية لابن الحاجب يتبين:

١ ـ أن ابن عصفور لم يدخل في كتابه المباحث التالية، والتي ذكرها ابن الحاجب في شافيته: فعل الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، والوقف، والمقصور، والممدود، والإمالة، وتخفيف الهمزة.. على الرغم من أن بعض مباحثها قد مرت معه في أثناء بحثه بحوثاً أُخر..

٢ ـ من الناحية المنهجية يلاحظ أن المنهج عند ابن عصفور قريب من منهج ابن الحاجب فيما عدا المادة المحذوفة.. ولكن السؤال التالي يطرح نفسه: هل المواد التي حذفها ابن عصفور أو التي لم يخصّص لها أبواباً مستقلة، والتي أثبتها ابن الحاجب، لا تدخل في علم التصريف؟ أو ليست جديرة بوضع مباحث مستقلة لها؟ أم يجب إدخالها فيه وإفرادها بأبحاث مستقلة؟

إن منهجية متماسكة تقود الدارس إلى اعتبارها جزءاً من التصريف،

ويجب إفرادها بأبحاث مستقلة بها.. فابن الحاجب يعتبر أن أحوال الأبنية قد تكون للحاجة أو للتوسع أو للمجانسة أو للاستثقال.. والموضوعات التي لم يثبتها ابن عصفور في مباحث مستقلة تدخل تحت هذا التقسيم.

أمّا عند إجراء مقارنة بينهما في المادة التصريفية وفي كيفية معالجتها فيتبيّن أن ابن عصفور قد قال في الفعل الماضي «فأمّا الثلاثي غير المزيد فله ثلاثة أبنية: فَعَلَ كـ «ضَرَبَ» وفَعِل كـ «عَلِم» وفَعُل كـ «ظَرُف»[1].. فهل استوفى ابنُ عصفور بمنهجه المادة المعالجة؟

يلاحظ من نصّ ابن عصفور:

١ ــ أنه ذكر القاعدة العامة أولاً «فأمّا الثلاثي غير المزيد فله ثلاثة أبنية».

٢ ــ فصل القاعدة العامة، فقال وهذه الأبنية هي «فَعَل وفَعِل وفَعُل».

٣ ــ مثّل لكلّ بناء بمثلٍ واحد.

إن دراسة هذه الفِقْرة من كلامه تبيِّن أنه لم يستكمل أمثلة أبنية الثلاثي المجرد، لأنه:

١ ــ ذكر لـ «فَعَل» مثلاً واحداً وهو «ضَرَبَ»، بينما، ذكر ابن الحاجب هذا المثل من ضمن أمثلته عنه، ولكن بدقة أكثر، فقال «ضَرَبَهُ» ولم يقل مثله «ضَرَبَ» لينبّه القارىء إلى أنه يأتي متعدياً.

٢ ــ لم يذكر بقية الأمثلة التي ذكرها ابن الحاجب وهي:

ــ «قَتَلَهُ» ليبقيَ الدارسَ ضمن منهجيته وليـنبّهَهُ إلى أن فَعَل المتعدي يأتي مضارعه على يَفْعِل ويَفْعُل، دون أن يتطرق إلى المضارع فهو تلميح فقط تمسّكاً بالمنهج.

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٦٦/١.

٣ ـ أهمل ابنُ عصفور أمثلة «فَعَل» اللازم، نحو: جَلَسَ وقَعَدَ ـ وقد ذكرها ابن الحاجب حتى لا يقعَ الوهمُ في ذهن الدارس فيظن أن اللازم لا يأتي من فَعَل.

٤ ـ بالنسبة لفَعِل، أيضاً، فقد اكتفى ابنُ عصفور بمثلٍ واحد وهو عَلِمَ، بينما ذكر ابنُ الحاجب مع عَلِمَ «شَرِبَهُ ووَمِقَهُ وفَرِحَ وَوَثِقَ» للأسباب السابقة نفسها...

٥ ـ أما فَعُلَ ـ بالضم ـ فلا مجال للاختلاف فيه أو لزيادة أو لنقصان.

يستنتج من كلّ ذلك أن ابن الحاجب أكثر استيفاء للمادة وأكثر تمسكاً بالمنهج.. وإذا أكملنا المقارنة في الماضي المزيد فيه فهل يصدق الاستنتاج السابق؟

قال ابنُ عصفور إنَّ الملحق بـ «فَعْلَلَ» من الرباعي نحو قَرْطَسَ «ويأتي على: فَيْعَلَ، نحو: بيطر، وفَعْلَلَ، نحو: جلبب وشملل، وفَوْعَلَ، نحو: حوقل، وفَعْنَلَ، نحو: قلنس وهو قليل، ويَفْعَلُ، نحو: يَرْنَأَ لِحْيَتَهُ، وفَعْلَى، نحو: قلسى»[1].

بينما قال ابن الحاجب إن الملحق بدحرج يأتي على: شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى[2]؛ أي أنه أنقص بناء «يَفْعَلُ، نحو: يرنأ لحيته» عن ابن عصفور.

وقال ابن عصفور عن الملحق بـ «تفعلل» من الرباعي، نحو تدحرج، إنّه يأتي على «تَفَعْلَى، نحو: تقلسى وتجعبى، وتَفَعْلَتَ، نحو تَعَفْرَتَ، وتَفَعْنَلَ نحو: تقلنس وتفعلل، نحو: تجلبب، وتَفَيْعَلَ، نحو: تشيطن، وتَفَوْعَلَ، نحو:

(١) الممتع، ص: ١/١٦٩.
(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

تجورب، وتَفَاعَل، نحو: تغافل، وتَفَعَّلَ، نحو: تكرَم، وتَمَفْعَلَ، نحو تمسكن»[1].

بينما أهمل ابن الحاجب ثلاثة أبنية هي: تَفَعْلَى وتَفَعْلَتَ وتَفَعْنَلَ، فقال[2]: «الملحق بتدحرج يأتي على تَفَعْلَلَ، نحو تجلبب وتَفَوْعَلَ، نحو: تجورب، وتَفَيْعَلَ، نحو: تشيطن، وتَفَعْوَلَ، نحو ترهوك، وتَمَفْعَلَ، نحو: تمسكن، وتَفَاعَلَ، نحو: تغافل، وتَفَعَّلَ، نحو: تكلّم».

أمّا بالنسبة للملحق باحرنجم فقد أورد الأمثلة نفسها[3]، وهي افْعَنْلَلَ، نحو: اقعنسس، وَافْعَنْلَى، نحو: اسلنقى.

وقد ذكر ابنُ عصفور معنى الإلحاق[4]، فقال: «والذي يعلم به أن هذه الأمثلة ملحقة ببناء ما ذكرنا من مجيء مصادرها على حسب مصادر ما ألحقت به، فتقول: جلببة وشمللة وبيطرة وجهورة وقلنسة وقلساة كما تقول قرطسة، وتقول تجلبباً وتشيطناً وتجورباً وترهوكاً وتمسكناً وتغافلاً وتكرماً، كما تقول تدحرجاً، وتقول اسلنقاءً واقعنساساً، كما تقول احرنجاماً.

بينما لم يذكر ابن الحاجب معنى الإلحاق، وعذره أنه كتب شافية مختصرة للخاصة بدليل أنه عاد وشرحها، كما شرحها عدد كبير غيره في اللغات العربية والفارسية والتركية كما سيأتي[5]، في حين أن ابن عصفور ألف كتاباً تاماً في التصريف حسب قوله[6]، وفرق كبير من حيث المادة بين مختصر وبين كتاب

---

(١) الممتع، ص: ١/١٦٩.
(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.
(٣) الشافية، الملحق، ص: ٣٠٤، الممتع، ص: ١/١٦٩.
(٤) الممتع، ص: ١/١٦٩.
(٥) هذا البحث، ص: ٩٨ وما بعدها.
(٦) الممتع، ص: ١/٢٢.

مسهب.. ومع ذلك فعذر ابن الحاجب أنه كتب شافيته للخاصة الذين يفترض فيهم معرفة معنى الإلحاق وغير الإلحاق..

وبعد انتهاء ابن عصفور من ذكر أبنية المزيد فيه للإلحاق، ذكر المزيد فيه لغير الإلحاق فقال[1]: «وغير الملحق ما جاء على أَفْعَلَ، نحو: أكرم، وعلى فَاعَلَ، نحو: ضارب، وعلى فَعَّلَ، نحو: ضَرَّبَ، فهذه الأمثلة على وزن دحرج وليست ملحقةً به، بدليل أنك لا تقول «ضَارَبَة» ولا «أَكْرَمَةً» كما تقول «دحرجةً». والذي لم يجيء على وزن الفعل ما كان على انْفَعَلَ نحو: انطلق، أو افْتَعَلَ، نحو: اقتدر، أو اسْتَفْعَلَ، نحو: استخرج، أو افْعَلَّ، نحو: احمرّ، أو افْعَالَّ، نحو: احمارّ، أو افْعَوَّلَ، نحو: اعلوّط، أو افْعَوْعَلَ، نحو اغدودن، فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثي وليس لها نظير في الرباعي».. بينما قال ابن الحاجب من قبله[2] «وغير ملحق نحو: أخرج وجرّب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج واشهابّ واشهبّ واغدودن واعلوّط، واستكان قيل: افتعل من السكون فالمدّ شاذ، وقيل: استفعل من كان فالمد قياسي».

فالنتيجة المستخلصة من هذه المقارنة أن ابن الحاجب، في مختصره الشافية، قد استوفى مادته، بل معظم مادته.. كما أن ابن عصفور قد استعمل، تقريباً، الأمثلة نفسها التي استعملها ابن الحاجب الذي يكبره بسبعة وعشرين عاماً وهي ليست بالزمن القصير في عملية التحصيل العلمي..

ويلاحظ أيضاً أن علم التصريف في الأندلس وشمال أفريقيا قد تبع بخطوات أمينة، على يدي ابن عصفور، علم التصريف في المشرق العربي ومصر على يدي ابن الحاجب في ذكر القاعدة، ثم التمثيل لها، والانطلاق بعد

---

(١) الممتع، ص: ١/١٦٩.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

ذلك إلى معالجة اللغات الشاذة والقليلة والمتداخلة وأقوال العلماء في هذه وتلك..

٥ ــ مقارنة بين أعمال ابن مالك التصريفية ومعالجته لها وبين شافية ابن الحاجب ومنهجه:

قبل البدء بإجراء مقارنة بين شافية ابن الحاجب في التصريف وبين أعمال ابن مالك التصريفية تجدر الإشارة إلى أن ابن مالك لم يعالج مباحث التصريف كلها في مصنف واحد، بل إن التصريف عنده يأتي في أواخر مؤلفاته النحوية، كما فعل في الألفية وفي التسهيل، أو أنه يفرد مؤلفات خاصة لمباحث تصريفية متفرقة كما فعل في لامية الأفعال مثلاً..

لكن التدقيق في مباحثه التصريفية الملحقة بكتبه النحوية يقود الدارس إلى اكتشاف خلطه بين مباحث علم التصريف ومباحث علم الإعراب.. فهو، مثلاً، يعدّ بعضَ الأبحاث تابعة لقسم الإعراب مرة، ومرة أخرى تابعة لقسم التصريف.. وذلك كما حدث في **ألفيته**، وفي **التسهيل**، فقد بحث الوقف والإمالة في التسهيل في قسم التصريف وجعلهما بين باب مخارج الحروف وباب الهجاء[١]، في حين أنه ذكرهما في قسم الإعراب في «الألفية» وجعلهما بين باب النسب وباب التقاء الساكنين[٢]، بل إنه قَدَّمَ الإمالة على الوقف في التسهيل[٣] في حين أنه قدّم الوقف على الإمالة في الألفية[٤]..

كذلك يلاحظ أنه أورد في التسهيل في قسم الإعراب بين باب التحذير

---

(١) ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ينظر فهرس الكتاب.

(٢) ابن مالك، **الألفية**، مصر: مكتبة الحاج عبد السلام، ينظر فهرس الألفية.

(٣) ابن مالك، فهرس التسهيل.

(٤) ابن مالك، فهرس الألفية.

والإغراء وباب أسماء الأفعال والأصوات باب أبنية الأفعال ومعانيها في تسعة فصول، ثم ذكر بعدهما باب همزة الوصل وباب مصادر الفعل الثلاثي فباب مصادر غير الثلاثي.. فباب ما زيدت الميم في أوله[١].

كذلك يلاحظ أنه أورد التأنيث والمقصور والممدود والجمع والتصغير والنسب والوقف والإمالة في قسم الإعراب في ألفيته بين مبحث الحكاية ومباحث التصريف[٢].

كذلك يلاحظ أنه بدأ في التسهيل بذكر الفعل الماضي فالأمر فالمضارع[٣] في حين ذكر في ألفتية المضارع فالماضي فالأمر[٤].

أما في مصنفه «لامية الأفعال» الذي خصّصه للتصريف، فقد عالج فيه[٥]: أبنية الفعل المجرد وتصاريفه واتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل، وأبنية المزيد فيه، والمضارع، وفعل ما لم يسم فاعله، وفعل الأمر، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، وأبنية المصادر، ومصادر ما زاد على الثلاثة، والمفعَل والمفعل ومعانيهما، وبناء المفعلة، وبناء الآلة.. بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.. أي أنه عالج فيه مباحث فعلية واسمية في حين يفهم من عنوانه أنه مخصص للأفعال..

فالاستنتاج الذي يخرج به الدارس من استعراض تبويب ابن مالك وترتيبه لمواد التصريف هو افتقاره إلى منهج تأليفي دقيق في علم التصريف وإلى أنه لم يستطع الفصل بدقة بين علم التصريف وعلم الإعراب مع أنهما كانا قد أصبحا

---

(١) ابن مالك، فهرس التسهيل.

(٢) ابن مالك، فهرس الألفية.

(٣) ابن مالك، فهرس التسهيل.

(٤) ابن مالك، فهرس الألفية.

(٥) ابن مالك، لامية الأفعال (مجموع مهمات المتون)، مصر: المطبعة البهية (١٣٠٤).

على يدي ابن الحاجب علمين مستقلين منفصلين في مؤلفين، كل واحد منهما يعالج علماً مستقلاً من جميع النواحي..

فلا مجال، إذاً، للمقارنة المنهجية في التأليف من ناحية حصر المادة وتبويبها وترتيبها، وبين مؤلفاتهما، لأن الدراسة التصريفية قد انتظمت على يدي ابن الحاجب، منهجاً ومادة، في مؤلفه التصريفي «الشافية» بحيث بقي معظم الذين ألّفوا من بعده عيالاً عليه في هذا المجال[1].

أما من ناحية معالجة المادة التصريفية الواحدة فسأختار للمقارنة بينهما مبحثين، اسم الآلة من الأسماء، وأبنية الفعل الماضي الثلاثي المجرد والمزيد فيه من الأفعال:

١ ــ مقارنة اسم الآلة:

قال ابن الحاجب في شافيته[2] «والآلة على مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة، كالمِحْلَب والمِفْتَاح والمِكْسَحَة، ونحو المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُق والمُدْهُن والمُكْحُلَة والمُحْرُضَة ليس بقياس»..

وقال ابن مالك في «لامية الأفعال»[3]:

كمِفْعَل وكمِفْعَال ومِفْعَلة	من الثلاثي صحّ اسم ما به عملا
شذّ المُدُق ومُسْعُط ومُكْحُلة	ومُدْهُن منصل والات من نخلا
ومن نوى عملاً بهن جاز له	فيهن كسر ولم يعبأ بمن عذلا

فماذا نجد غير نقل أمين للمفردات وللجمل على الرغم ممّا تفرضه عملية

---

(١) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، بغداد: مكتبة النهضة، الطبعة الأولى (١٩٦٥م ــ ١٣٨٥م)، ص: ٣٤ و ٣٩.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣١٣ من هذا البحث.

(٣) ابن مالك، لامية الأفعال، ص: ١٨٦.

النظم عند ابن مالك.. فابن الحاجب قد ذكر القاعدة أولاً، ثم مثّل لها ثانياً، وانتقل بعدها إلى ذكر ما ليس بقياس.. وهذا ما فعله ابن مالك أيضاً.

٢ ـ مقارنة بناء الفعل الماضي:

ذكر ابن مالك في التسهيل[١] أن للماضي المجرد مبنياً للفاعل «**فَعُلَ**» ـ بالضم ـ «**وفَعِلَ**» ـ بالكسر ـ «**وفَعَلَ**» ـ بالفتح ـ «**وفَعْلَلَ**».. ثم ذكر أبنية المزيد فيه ومعانيها دون أن يذكر أمثلة عليها، والأبنية التي ذكرها هي[٢]: أفعل وفعّل وتفعّل وفاعل وافتعل وانفعل واستفعل وافعلّ وافعوعل وافعوّل، وافعولل وافعيّل، ثم ذكر[٣] أن فوعل فعول وفعلل وفيعل وفعيل وفعلى ملحقات بـ «تفعلل» ثم ذكر[٤] ما ألحق بـ «افعنلل» وهما افعنلى وافعنلل الزائد الآخر، وإلحاق ما سواهما به نادر، وافعلل بناء مقتضب وقد يطاوع فعلل والإلحاق به نادر..

يلاحظ ابن مالك قد استعمل الأَمْثِلَةَ التي استعملها ابن الحاجب لكن دون منهج دقيق في التأليف، فبينما بدأ بالمزيد غير الملحق انتقل إلى الملحق بـ «فعلل» ثم إلى الملحق بـ «تفعلل» دون أن يذكر لها أيَّ مثل، ثم ذكر الملحق بـ «افعنلل» فالملحق بـ «افعلل».

٦ ـ شـروح الشافيـة:

١ ـ لمن كتب ابن الحاجب مقدمته في التصريف؟

٢ ـ ولماذا عاد وشرحها بنفسه؟

---

(١) التسهيل، ص: ١٩٥ ـ ٢١٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

إن من يعود إلى القرن السابع الهجري ويستعرض مؤلفات ذلك العصر، يجد أن عدداً لا بأس به من المؤلفات المختلفة الموضوعات كتبت بشكل مختصرات نثرية أو شعرية، ولكنه يلاحظ، أيضاً، أن مؤلفي ذلك العصر قد عادوا وشرحوا مختصراتهم بأنفسهم كما فعل ابن الحاجب وابن مالك وسواهما.. ويلاحظ أيضاً أن العلماء قد انكبّوا على هذه المختصرات والمتون وشرحوها شروحاً وافية.

وبعد دراسة العصر قد يصل الباحث إلى أن تلك المختصرات والمتون والمقدمات قد تكون رداً على النزاع والقلق اللذين سادا العالم الإسلامي يومذاك بسبب كثرة الفتن والاضطرابات الناتجة عن هجوم الصليبيين والتتار على المسلمين، وبسبب صراعات المسلمين فيما بينهم.. وكذلك منازعات خلفاء صلاح الدين بين بعضهم.. فالمختصرات ردّ على الوضع وتأقلم معه؛ لأن صغر حجمها يسهل نقلها وحفظها واستظهارها، ويقلل من فرص ضياعها وتلفها.. بدليل أن أصحاب المختصرات أنفسهم قد عادوا وشرحوا مختصراتهم عندما شعروا بنوع من الاستقرار.. وهذا ما فعله ابن الحاجب.. فقد كتب مقدمته «الشافية» في التصريف والخط بما لا يزيد عن الأربعين صفحة، لكنه جمع فيها ــ بالرغم من صغر حجمها ــ كل أبحاث التصريف، وأشار فيها إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم، وإلى اختلاف العلماء في بحث قضية معينة، وإلى تداخل بعض اللغات..

فالشافية ــ عند الجاربردي[1] ــ كتاب مع صغر حجمه ووجازة لفظه، مشتمل على فوائد شريفة وقواعد لطيفة، ومحتوٍ على دقايق الأسرار العربية، ومنطوٍ على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية.

(١) شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة (١٣١٠)، ١/٥.

والشافية ـــ عند الحسيني المعروف بنقره كار[1] ـــ عباب كثير علمه بالرغم من صغر حجمه.

والشافية ـــ عند الكرمياني[2] ـــ وافية من بين تصانيف الصرف في قضاء الوطر..

لذلك لم يكن غريباً أن يعود ابن الحاجب إلى شافيته ليشرحها، وقد ورد ذكر هذا الشرح في ثنايا بعض شروح الشافية التي وصلتنا، فقال الجاريردي مثلاً[3]: «ثم لو وقع في كتابنا هذا (شرح الشافية) دقائق وتحقيقات تخالف ما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف (ابن الحاجب) فلا بأس به. فإنّا قد سمعنا أن هذا الشرح ليس من تصانيفه، بل كان قد أملى عليه أشياء متفرقة فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان وجمعوها كما ترى. وكفاك شاهداً على ذلك النظر إلى سائر تصانيفه. هذا مع أن الحق حقيق بأن يتبع» (التأكيد مني).

كذلك فقد استشهد الأَسْتَراباذي كثيراً بهذا الشرح وناقشه مثلما ورد في صفحة ١٨/١ وفي صفحة ٨٩/١ مثلاً من شرحه للشافية.. لكني لم أستطع الوصول إلى هذا الشرح المنسوب إلى ابن الحاجب[4] في الوقت الذي استطعت

(١) شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة (١٣١٠)، ص: ٢/٢.

(٢) المصدر السابق، ص: ٢/٢٨٠.

(٣) المصدر السابق، ص: ١/١٢.

(٤) وقد وجدتُ وأنا أصحح الطبعة الثانية هذه أنّ الباحث حسن أحمد العثمان قد صرّح بأنه فرغ من تحقيق شرح ابن الحاجب لشافيته على ثلاث نسخ قديمة... بعدما أشار إلى أنّ نسخ هذا الشرح كثيرة جداً.. منه نسختان في السليمانية ـــ فاتح ـــ برقم ٤٧٧١ ـــ ٤٧٧٢، وثالثة في السليمانية ـــ عميدية ـــ برقم ١٣٤٤. انظر الشافية في علم التصريف، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، ص: ٢٩/م.

الوصول إلى الشروح التالية من شروح الشافية التي قد تصل إلى الخمسين في العربية، والخمسة في الفارسية، وبعضها بالتركية:

١ ـ شرح الأَسْتَرَاباذي، محمد رضي الدين بن الحسن، الذي توفي بعد سنة ٦٨٨هـ، وقد طبع هذا الشرح مرات عدّة أفضلها على الإطلاق الطبعة التي حققها الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وقد أعيد تصوير هذا الشرح المحقّق سنة ١٩٧٥م ـ ١٣٩٥هـ في بيروت بدار الكتب العلمية.. ويقع هذا الشرح في ثلاثة أجزاء، وأُلحق به جزء رابع يضم شرح عبد القادر البغدادي، صاحب خزانة الأدب، والمتوفى سنة ١٠٩٦هـ لشواهد الأَسْتَرَاباذي ولشواهد الجاربردي.

ويبدأ الأَسْتَرَاباذي شرحه بحمد الله والصلاة على رسوله وعترته المعصومين، ويبين الأسباب التي دفعته إلى شرح الشافية، فيقول[1]:

أمّا بعد حمد الله تعالى على توالي نعمه، والصلاة على رسوله محمد وعترته المعصومين، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط وأبسط الكلام فيها شرحاً كما في شرح أختها «الكافية» بعض البسط، فإنّ الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب (الكافية)، وهذا ـ مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه، ومع كونهما من جنس واحد ـ بعيد من الصواب».

ويبدو أن الأَسْتَرَاباذي قد انتهى من تأليف هذا الشرح في سنة ثمان وثمانين وستمئة هجرية (٦٨٨هـ)، وقد ملأه تحقيقاً، وأفعمه تدقيقاً، وجمع فيه أوابد الفن وشوارده، وأتى بين ثناياه على غرار ابن جني وتدقيقه، وأسرار ابن الأنباري واستدلاله وتعليله، وإفاضة المازني وترتيبه، وأمثلة سيبويه

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١.

وتنظيره[1]. . وقد أفدت من هذا الشرح كثيراً.

٢ ـ شرح الجَارَبَردي، فخر الدين أحمد بن الحسن الجَارَبَردي، المتوفى سنة ٧٤٦هـ، كما جاء في كشف الظنون[2] ـ يبدأ الجَارَبَردي شرحه بحمد الله والصلاة على الرسول وآله وعلى صحبه، ثم يبين قيمة الشافية فيقول[3]: «ولما لم يتفق له شرح يذلل صعابه، ويخرج من قشره لبابه، فخدراته بعد لمن يكشف في شرح عنها القناع، فليتظر في شرح مواضعه المشكلة من يدور في خلده إنكار أو نزاع، ومستتراته لم يبرزهن شارح إلى هذا الأوان ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلاَ جَانٌّ﴾ [سورة الرحمن ٥٥/٥٦]. ثُمَّ أشار إليّ جمع من الفضلاء أن أكتب له شرحاً ينحلّ به ألفاظه ومعانيه وينشف عباراته ومبانيه، فكنت أتعلل بلعل وسوف وربّما، وذلك لصعوبة المسلك ووعورة المرتقى، حتى توسلوا إليّ بما لا تسعني معه المخالفة وهو الوزير محمد بن الوزير علي الساوي».

وقد طبع هذا الشرح في مجموعة الشافية، بالمطبعة العامة سنة ١٣١٠هـ مع حاشية ابن جماعة عليه. .

وابن جماعة هو عز الدين محمد بن أحمد المتوفى سنة ٨١٦هـ وأول هذه الحاشية[4] أحمد الله على نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه، وأصلي وأسلم على رسوله محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحابته أجمعين. وبعد، فهذه نكت لطيفة وحواش شريفة على الشرح المشهور للشافية متكلفة بحاجة طالبيه وافية بشرح مبانيه وتوضيح معانيه وتحقيق مسائله وتحرر دلائله وتبين

---

(١) المصدر السابق، مقدمة المحققين.

(٢) ص: ٢/١٠٢٠ ـ ١٠٢٢.

(٣) مجموعة الشافية، ص: ١/٦.

(٤) مجموعة الشافية.

مرادفه» وهذه الحاشية مطبوعة مع حاشية أخرى أيضاً وهي حاشية حسين الرومي. وقد وقع لي التباس بين قول صاحب كشف الظنون[1] أن ابن جماعة ألف حاشية على شرح الجاربردي أولها أحمد الله على نعمه، وحاشية أخرى أيضاً أولها نحمدك على ماصرفت الجنان بأشرف طرف الجنان... إلخ.. سماها الدرر **الكافية في حل شرح الشافية**.. وبين ما جاء في مجموعة الشافية من أن هذه «الدرر» هي من تأليف حسين الرومي.. وقد ذكر صاحب كشف الظنون أن بدر الدين محمود بن أحمد العيني الذي توفي سنة ٨٥٥هـ قد ألف حاشية على شرح الجاربردي، كما يذكر أن السيوطي قد ألف عليه حاشية أيضاً وسماها «**الطراز اللأَزَوَرْدي**» وذكرها في فهرس مؤلفاته[2] لكنني لم أستطع الوصول إليهما.

٣ ــ **شرح نقرة كار، السيد عبد الله بن محمد الحسيني**، المتوفى سنة ٧٧٦هـ وهذا الشرح موجود في مجموعة الشافية التي طبعت سنة ١٣١٠ بالمطبعة العامرة، وأول هذا الشرح حمد لله وتبيين لأهمية الصرف وأهمية الشافية، ويقول[3]: «قد كتبت له (الشافية) شرحاً مراعياً فيه شريطة الاختصار، متجافياً عن وصمة الإطالة «والإكثار (...) وافياً بتلخيص مقاصده ومبانيه، كافياً بإغلال ألفاظه ومعانيه، مع إيرادات سمح بها الخاطر»، ثم يذكر أنه ألفه للأمير الجاولي من أمراء مصر.. وهو كتاب قيّم.. لكنه بحاجة إلى إخراج جديد ليستفاد منه.

٤ ــ **شرح الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري المصري**، المتوفى سنة ٩٢٦هـ المسمى «**المناهج الكافية في شرح الشافية**»، بدأه بالبسملة والحمد له

---

(١) ص: ٢/ ١٠١٠ ــ ١٠٢٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مجموعة الشافية، ص: ١/ ٢.

والصلاة والسلام على الرسول ثم قال[1] «هذا شرح وضعته على الشافية في علمي التصريف والخط (. . .) يحل ألفاظها ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرر دلائلها على وجه لطيف، ومنهج منيف، خال من الحشو والتطويل، حاوٍ للدلائل والتعليل، وسميته **المناهج الكافية في شرح الشافية**». . وقد طبع هذا الشرح في مجموعة الشافية بالمطبعة العامرة سنة ١٣١٠هـ.

لكني وجدت أن الشيخ الأنصاري قد نقل عن نقره كار نقلاً أميناً في المنهج والمادة دون أن يشير إلى ذلك، ولا يعقل أن يكون ذلك من توارد الأفكار عندهما خاصة وأن نقرة كار قد توفي سنة ٧٧٦هـ في حين توفي الشيخ الأنصاري سنة ٩٢٦هـ.

٥ ــ **شرح إبراهيم بن حسام الكرمياني المتخلص بشريفي**، المتوفى سنة ١٠١٦هـ، وقد نظم الكرمياني الشافية، وشرح نظمه، وسماه «**الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة**»، وبدأ شرحه بحمد الله وبتبيان قيمة العلوم اللغوية عامة والتصريف خاصة ثم قال بما أن بعض المتأخرين قد نظموا الكافية في النحو لابن الحاجب أحببت أن أنظم الشافية وأشرحها، وقال إنه قد اقتفى في شرحه أثر الجاربردي في شرحه للشافية لأن شرح الجاربردي ــ عنده ــ أحسن الشروح، وهذا الشرح مع النظم طبع في مجموعة الشافية في الجزء الثاني، ص: ٢ ــ ٢٨٠ وما بعدها.

وقد ذكر صاحب كشف الظنون عدداً آخر من الشروح التي لم أستطع الوصول إليها وهي[2]:

---

(١) مجموعة الشافية، ص: ٢/١.

(٢) كشف الظنون، ص: ٢/ ١٠٢٠، ٢/ ١٠٢٢.

١ ــ شرح نظام الدين حسن بن محمد النيسابوري الأعرج المتوفى بعد سنة ٨٥٠هـ[١].

٢ ــ شرح جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي وسماه «عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب»، وقد توفي صاحبه سنة ٧٦١هـ.

٣ ــ شرح السيد الشريف ركن الدين حسن بن محمد الأَسْتَرَاباذي، صاحب المتوسط المتوفى سنة ٧١٧هـ. وقد ذكر غير واحدٍ من الدارسين أنَّ لهذا الشرح عدة نسخ في برلين برقم ٦٦٠٤، وفي السليمانية رشيد أفندي برقم ٩٣٦، وفي ظاهرية دمشق برقم ١٦٢٢. وعدة نسخ في صنعاء.

٤ ــ شرح تاج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الحنفي المتوفى سنة ٧٤٩هـ.

٥ ــ شرح خضر اليزدي الذي فرغ منه سنة ٧٢٠هـ. ومنه ثلاث نسخ في السليمانية، وهو موضوع أطروحة الباحث حسن أحمد العثمان لنيل شهادة الدكتوراه[٢].

٦ ــ شرح علاء الدين علي بن محمد المعروف بقوشجي، وهذا الشرح ألف بالفارسية، وقد توفي صاحبه سنة ٨٧٩هـ.

---

(١) تبيّن لي، في أثناء تصحيح هذه الطبعة، أنّ الكتاب قد طُبِعَ في إيران طبعة حجرية سقيمة، وله نسخ عديدة.. وقد قامت طالبة بتحقيقه بجامعة أمّ القرى للحصول على شهادة الدكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا.. كما يقول حسن أحمد العثمان الذي لم يذكر اسم الطالبة الدكتورة.. راجع الشافية في علم التصريف، ص: ٣٩/م.

(٢) الكنتوري، كشف الحجب، ص: ٣٣٨.

٧ ــ شرح أحمد بن محمد المعروف بابن المنلا الحلبي المتوفى سنة ٩٩٠هـ.

٨ ــ شرح المولى سودي المتوفى سنة ١٠٠٠هـ تقريباً، وهذا الشرح ألف بالتركية.

٩ ــ شرح إبراهيم بن أحمد بن الملا الحبي المتوفى سنة ١٠٢٠هـ، ووصل فيه إلى مقدمة الخط وأسماه الغنية الكافية من بغية حل الشافية.

٩ ــ شرح ممزوج لقرة سنان، وهو يوسف بن عبد الملك بن بخشايش الرومي المتوفى سنة ٨٥٢هـ، والمسمى «الصافية» وهو سهل المأخذ. وقد أتَمّ تأليفها سنة ٨٣٨هـ، ومنه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، رقم ١٦ عن المكتبة الأحمدية في حلب رقم ١٠١٨ وثانية في السليمانية ــ هربوت ــ رقم ٤/ ١٦٥٥.

١٠ ــ شرح بالقول للمولى عصام الدين الاسفرائني المتوفى سنة ٩٤٣. أو ٩٥١ وقد طبع بهامش شرح نقره كار. . ونسخه كثيرة جداً.

١١ ــ شرح محمد هادي بن محمد صالح المازندراني، وهذا الشرح باللغة الفارسية[(١)].

١٢ ــ شرح ميرزا كمال الدين محمد القنسوي المشهور بميرزا كمالا[(٢)].

١٣ ــ شرح خضر اليزدي الذي فرغ منه سنة ٧٢٠هـ.

١٤ ــ شرح «أبي بكر بن إسماعيل الشنواني المصري الشافعي المتوفى سنة ١٠١٩هـ وسماه «المناهل الصافية على المناهج الكافية».

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الشافية في علم التصريف، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، ص: ٣٥/ م، و ٣٦/ م.

١٥ ــ شرح الشيخ عبد الله بن عبد العزيز الباليكسري الشهير بالصلاحي المتوفى سنة ١١٩٦هـ.

١٦ ــ شرح المولى إبراهيم بن محمد المعروف بجاوش زادة الرومي الحنفي المتوفى سنة ١٠٥٠هـ(١).

١٧ ــ شرح شمس الدين أحمد المشهور بديكنقوز(٢).

١٨ ــ شرح ابن مالك، «**النكت النحوية على مقدّمة ابن الحاجب**»، وقد ورد ذكر هذا الشرح عند شارح ألفية ابن مالك، قال الأشموني في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك «ولا نعرف إن كان قد شرح مقدمة الإعراب أم مقدمة التصريف، **والأرجح أنها مقدمة الإعراب لأنه أسماها: النكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب**(٣).

١٩ ــ شرح ابن الناظم المتوفى سنة ٦٨٦هـ: «**بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب**» الذي حقّقه حسن أحمد العثمان للحصول على درجة الماجستير من جامعة أمّ القرى(٤).

وذكر صاحب كشف الظنون أنها ترجمت إلى التركية بقلم قورد أفندي ويعقوب بن عبد اللطيف للوزير محمد باشا(٥).

---

(١) إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون، ص: ٢/ ٣٨٠.

(٢) الكتبخانة الخدوية، م: ٢٤، ٨/ ٩.

(٣) الأشموني، **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٣٧٥هـ ــ ١٩٥٥م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ١/ ٤٢، و ١/ ٤٩، وينظر أيضاً، ابن مالك، التسهيل، ص: ٣٣ من مقدمة محقق الكتاب.

(٤) كشف الظنون، ص: ٢/ ١٠٢٠ ــ ١٠٢٢.

(٥) المصدر السابق.

كما ذكر صاحب كشف الظنون أنها نظمت[1]، فقد نظمها:

١ ــ الشيخ أبو النجا ابن خلق المعري المولود سنة ٨٤٩هـ.

٢ ــ يوسف بن عبد الملك وسماه الصافية وكان حياً في حدود سنة ٨٠٤هـ.

وقد نظمها أيضاً[2].

٣ ــ الكرمياني في «الفرائد الجميلة» كما تقدّم.

٤ ــ على الينبعي الطالبي.

٥ ــ عبد الجليل بن أبي المواهب بن الباقي الحنبلي المتوفى سنة ١١١٩.

٦ ــ النّيساري في «الوافية».

٧ ــ وأحمد بن محمد بن لقمان المتوفى سنة ١٠٣٩هـ.

٨ ــ وحسين الحوثي اليمني المتوفى سنة ١١٥٠هـ.

٩ ــ وحسين بن إبراهيم الذماري المتوفى سنة ١٢٤٩هـ.

١٠ ــ ومحمد بن قاسم حميد الدين اليمني المتوفى سنة ١٣٥٩هـ.

١١ ــ ومصطفى الطرابلسي.

❑❑❑

---

(١) الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد العثمان، ص: ٣٤/م.

(٢) راجع دراسة حسن أحمد العثمان في الشافية في علم التصريف والخط، ص: ٥٠ ــ ٥٣.

الباب الثاني

علم التصريف وأبنية الفعل

تـمـهـيـد

علمُ التصريف

أولاً ـ تعريفُ الصرف

١ ـ لغةً:

لو تتبّعنا معنى حروفِ الكلمةِ؛ «الصّاد»، و «الرّاء»، و «الفاء» لوجدنا أنّ[١]:

ـ **الصّاد**، يدلُّ على المعالجة الشديدة. .

ـ **والرّاء**، يدلُّ على الملكة، ويدلُّ على شيوع الوصف. .

ـ **والفاء**، يدلُّ على لازم المعنى؛ أي يدلُّ على المعنى الكنائي. .

وإذا عدنا إلى الطريقة العلايلية في فهم اللغة[٢] لوجدنا أنَّ الفعلَ «صَرَفَ» يفيدُ مُطلقَ التغيير من حال إلى حال، لأنّ المعالجةَ الشديدةَ الكامنةَ في معنى «الصاد» لا تتمُّ إلاّ بالتغيير والتحويل مضافةً إلى الملكةِ وشيوعِ الوصفِ الكامنةِ

---

(١) العلايلي (عبد الله)، مقدّمة لدرس لغة العرب، القاهرة: المطبعة العصرية الحديثة (١٩٣٨م)، ص: ٢١٠ ـ ٢١١. . مع الهامش رقم (١).
علي (أسعد، الدكتور)، تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، بيروت: دار النعمان، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، ص: ٦٣ وما بعدها.

(٢) مقدّمة لدرس العرب، ص: ٢١، وما بعدها.

في «الراء» مخصصةً هذا التغييرَ وذاك التحويلَ بدخول «الفاء» الذي يدلُّ على لازم المعنى.

وقد وردتْ أصولُ هذه الكلمة في القرآن الكريم ثلاثين مرة، تفيدُ كلُّها معنى التغيير والتحويل[1]، كقوله تعالى: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾[2]، و ﴿ويَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ﴾[3]، و ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾[4]، و ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صرفاً وَلاَ نَصْراً﴾[5].

وقد وردت أصولُ هذه الكلمة في المعجمات العربية لمعانٍ مختلفةٍ، تفيدُ كلّها التغييرَ والتحويلَ والانتقال[6].

- **فالصَّرْفُ** : رَدُّ الشيءِ عن وجهه.. تقولُ **صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صرفاً فانصرف**: أي رجع.
- **والصَّرْفُ** : أن يُصْرَفَ الفعلُ الثاني عن معنى الفعل الأول.
- **والصَّرفُ** : أن تَصْرِفَ إنساناً عن وجهٍ يريدُهُ إلى مَصْرف غير ذلك...
- **وصَرَّفَ الشيءَ** : أعْمَلَهُ في غيرِ وجهه، وكأنه يصرفه من وجه إلى وجه.

---

(١) مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م)، ص: ٢/ ٧٠ ــ ٧١.

(٢) يوسف ١٢/ ٣٤.

(٣) النور ٢٤/ ٤٣.

(٤) البقرة ٢/ ١٦٤، والجاثية ٤٥/ ٥.

(٥) الفرقان ٢٥/ ١٩.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة: صرف.

ـ وتصريفُ الرياحِ : صرفُهَا من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور والآيات.

ـ وتصاريفُ الأمورِ : تخاليفُها، ومنه: تَصَارِيفُ الرِّياح والسَّحاب.

ـ والصَّرفُ : الحيلةُ..

ـ وصَرَّفنَا الآياتِ : بيّناها..

ـ وصرف الدهرِ : حدثانه ونوائبه، لأنه يصرف الأشياء عن وجوهها..

ـ والصرف : فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار، لأن كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه..

ـ والصَّرْفُ : بَيْعُ الذّهب بالفضة، وهو من ذلك لأنه يُنْصَرَفُ به عن جوهر إلى جوهر.

ـ والتصريف : في جميع البياعات: إنفاق الدراهم..

ـ وأصرفت السباعُ : إذا اشتهت الفحل..

ـ وصريفُ الأقلامِ : صوت جريانها..

ـ وأصرف الشاعرُ شعره : يصرفه إصرافاً: إذا أقوى وخالف بين القافيتين أي أكفأ به.

ـ وصرفُ الكلمةِ : إجراؤها بالتنوين.

ومع ذلك يلاحظ الباحث أن الصرف هو مصدر المجرد الثلاثي والتصريف، هو مصدر المزيد الرباعي، ولا يمكن أن يكون معنى المصدرين واحداً؛ لأنّ في معنى الثاني زيادةً لا بدّ من ملاحظتها بالرغم من أنّ النحاة القدامى لم يميزوا بينهما، واستعملوهما لمعنى واحد..

٢ ـ اصطلاحاً:

التصريف «علم بأصولٍ تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[١]، أي: أن التصريف علمٌ بالقوانين «الكلية المنطبقة على الجزئيات، كقولهم مثلاً كلّ واوٍ أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً»[٢].

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢١٦.

(٢) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، بيروت: دار الكتب العلمية، ص: ١/١. وعلّق على قول ابن الحاجب بقوله: «والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها» معترضاً على عبارة ابن الحاجب «التصريف علم بأصول».

لكن الجاربردي في شرحه (مجموعة الشافية، ص: ١/١٢)، يقول: «وإنما قال علم بأصول» فأورد لفظ العلم لأن المراد بالأصول الأمور الكلية التي تنطبق على الجزئيات كقولهم إذا اجتمع الواو والياء سبقت أحديهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، ومن عادتهم أنهم يستعملون العلم في الكليات ثم قال: «يعرف بها» فأورد لفظ المعرفة لأن المراد بالأحوال هنا الموارد الجزئية التي تستعمل تلك الأصول فيها كسيد مثلاً، ومن عادتهم أنهم يستعملون المعرفة في الجزئيات. وأتى بالباء في قوله: «بأصول» لأنه يقال علمه وعلم به، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق ٩٦/١٤]، أو ضمنه معنى الإحاطة فأتى بصلتها، فإن انتقال الصلة للتضمين، وذكر بعض الفضلاء أن هنا حذفاً لا بد من تقدير، وتقديره علم التصريف علم بأصول، وفيه نظر، لأن التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو فلا حاجة إلى هذا التقدير، وإذا قيل علم التصريف أو علم النحو مثلاً يكون ذلك من باب إضافة العام إلى الخاص فلا حاجة ههنا إليه.

أما زكريا الأنصاري، فيقول (مجموعة الشافية، ص: ٢/٤) معنى: «علم بأصول» جمع أصل، وهو لغة ما يبتنى عليه غيره، واصطلاحاً ما يأتي قريباً، ويرادفه القاعدة والقانون والضابط، وقيد بأصول لأنه لا يمكن حد نوع من العلم إلاّ باعتبار متعلقاتها التي يبحث في ذلك العلم عنها.. وهي هنا أصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم»..

ويبحث أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب[1] لأن علم النحو يشتمل

---

(١) قال رضي الدين الاستراباذي في شرح الشافية، ص: ١/ ٥ «قوله: ليست بإعراب لم يكن محتاجاً إليه، لأن بناء الكلمة ـ كما ذكرنا ـ لا يعتبر فيه حالات الكلمة، والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذاً في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه، وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء، فهلا احترز عنه أيضاً؟

وقد اعترض الشريف في بغية الطالب ـ كما يقول ابن جماعة في شرحه، ص: ١/ ٩ ـ على ابن الحاجب فقال: «إن» تعريف المصنف بأنه غير مانع لشموله العلم بالأصول التي يعرف بها البناء ككون النكرة اسماً لا التبرئة، نحو: لا رجل، وكون المفرد المعرفة منادى، نحو: يا زيد، وكون الاسم مقطوعاً عن الإضافة لفظاً، نحو: لله الأمر من قبل... وغيرها مما هو من علم النحو».

وقد ردّ الجاربردي في شرحه للشافية، ص: ١/ ٩ عليهما بقوله إن المقصود من قول ابن الحاجب «ليست بإعراب» إخراج علم النحو بأقسامه أي بحث المبنيات والمعربات من التعريف «فإنه يقال هذا كتاب إعراب القرآن، مثلاً وإن كان مشتملاً على ذكر البناء والإعراب، ويشهد له قول المصنف في أول الكتاب «إن أُلحقَ بمقدمتي في الإعراب». فاندفع اعتراض بعض الشارحين بأنه غير مانع لدخول المبنيات».

وقد ناقش ابن جماعة في حاشيته (مجموعة الشافية، ص: ١/ ٩) قول الجاربردي، بقوله: «وظاهر كلام ابن الحاجب» أن علم النحو وعلم التصريف متقابلان موافقان لما مرّ في شرح المفتاح. وقد صرح كثير بأن علم النحو مشتمل على نوعين أحدهما علم الإعراب والآخر علم التصريف. قالوا: وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية. فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب، ولذلك يقال في حد النحو: علم يعرف أحكام الكلم العربية أفراداً وتركيباً. قالوا: وأطلق علم الأحكام التركيبية على الإعراب، ومنها ما هو غير إعرابي تغليباً. ونقل عن المتقدمين ومنهم سيبويه ما يوافقه وهو ظاهر عبارة المصنف «فلو عبر الشارح بعلم الإعراب بدل علم النحو لوافق ذلك».

وناقش حسين الرومي الجاربردي أيضاً بحاشيته المسماة «درر الكافية حل شرح الشافية»، ص: ١/ ٩ من مجموعة الشافية، بقوله: «فإن قيل ما ذكره الجاربردي» لم يدفع الاعتراض لأن المعترض يقول غاية ما ذكرت أن يصح إطلاق الإعراب وإرادة جميع =

= النحو، ولكن هذا الإطلاق حقيقة أو مجاز؟ إن قلت حقيقة فلا نسلم لأن نفيه صحيح بأن يقال النحو ليس بإعراب فحسب بل إعراب وبناء، ولأن الإعراب بعض فلا يكون كله. وإن قلت مجاز فمسلم، ولكن يجب الاحتراز في الحدود عن الألفاظ المجازية. ويمكن أن يجاب عنه بأنه مجاز مشهور بين علماء العربية، بدليل ما ذكره من الاستعمال، فيكون كالحقيقة العرفية».

وقد حدد ابن جني في كتاب «الخصائص»، ص: ١/ ٣٤، النحو بقوله: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره: كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم. وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها» وواضح أن ابن جني قد جعل النحو يشمل نحو الجملة العربية ونحو الكلمة العربية، فالأول هو الإعراب والثاني هو التصريف.. أي أن التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة» كما يقول في كتابه المنصف، ص: ١/ ١.

وقد رد زكريا الأنصاري في شرحه على المعترضين بقوله، ص: ٢/ ٥: «لا نسلم أن أحوال الحرف الأخير ليست أحوالاً للأبنية أو أحوال بعض الشيء أحوال ذلك الشيء»، وبذلك سقط ما قيل إنه لا حاجة لقوله (ابن الحاجب) التي ليست بإعراب «بناء على أنه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير».

وقد ردّ نقره كار في شرحه، ص: ٢/ ٤، على المعترضين بقوله: «إن قوله (ابن الحاجب) ليست بإعراب خرج علم النحو (. . .) لأن علم النحو الإعراب، أي العلم بالمعرب والمبني من جهة الإعراب، والبناء ليس من علم التصريف».

كما رد الكرمياني في شرحه، ص: ٢/ ٢٨٢، بقوله: «قال الرضي إنّ قوله ليست بإعراب لم يكن محتاجاً إليه (. . .) والجواب عنه أن المراد بعدم الاعتبار بحركة الآخر في أن البناء لا يتغير باختلاف حركاته كما يتغير باختلاف حركات الأول والوسط، وهذا لا يمنع كون الإعراب الطاري على الآخر الذي هو من حروف البناء من أحوال البناء. ألا ترى أن الإعلال والإبدال قد لا يتغير بهما البناء، فمثل بوائع بالهمزة ويزدل بالزاي على بناء ضوارب وينصر كما أن أصلهما كذلك أعني بوايع بالياء ويسدل بالسين علماً

على علمي الإعراب والتصريف[1]، فالأول لمعرفة أحوال الكلمة المتنقلة بينما الصرف لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة[2].

وقد حدد ابن الحاجب هذه الأحوال[3] ....

= أن الإعراب بالحروف يتغير به البناء قطعاً. وأما الجواب عن قوله وإن دخل فلزم الاحتراز فمعلوم مما سبق أولاً».

وعلى كل حال، فإن الرضي يقول في شرحه للشافية، ص: ١/٦، «واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف ــ على ما حكى سيبويه عنهم ــ هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم (...) والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك».

(١) ابن جماعة، شرح الشافية، ص: ١/٩.

(٢) ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ ـــ ١٩٥٤م)، ص: ١/٣.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣؛... وقد اعترض الاستراباذي في شرحه للشافية، ص: ١/٤، على ابن الحاجب بقوله: «قوله أحوال أبنية الكلم» يخرج من الحد معظم أبواب التصريف، أعني الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعل التفضيل والإمالة والموضع والمصغر والمصدر، وقد قال المصنف بعد مدخلاً لهذه الأشياء في أحوال الأبنية، وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع... إلخ. وفيه نظر، لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي المزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف، مع أنه علم بأصول تعرف به أبنية الكلم لا أحوال أبنيتها، فإن أراد أن الماضي والمضارع مثلاً حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بعد، لأنهما بناءان مستأنفان بنيا بعد هدم المصدر، ولو سلمنا ذلك فَلِمَ عَدَّ المصادر في أحوال الأبنية؟ فإن القانون الذي تعرف به أبنيتها تصريف وليس يعرف به حال بناء، والماضي والمضارع والأمر وغير ذلك مما مرّ كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست =

= بأبنية أيضاً على الحقيقة، بل هي ذوات أبنية على ما ذكرنا من تفسير البناء، بلى قد يقال لضرب مثلاً: هذا بناء حاله كذا، مجازاً، ولا يقال أبداً: إن ضرب حال بناء، وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام وهو إدغام بعض حروف الكلمة بعض، وأما نحو «قل له» فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء، لأن البناء على ما فسرنا، لم يتغير به، وكذا بعض التقاء الساكنين، وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قل وأصله «قول»، وأما التقاؤهما في نحو «اضرب الرجل» فليس حالاً لبناء الكلمة، إذ البناء ـ كما ذكرنا ـ يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير، فهذه المذكورات أحوال الأبنية، إلا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيها، فإن هذه الثلاثة لا أبنية ولا أحوال أبنية».

وقد ردّ الجاربردي في شرحه، ص: ٩/١ من مجموعة الشافية، على ذلك بقوله: وإنما قال: «أحوال أبنية الكلم» ولم يقل «أبنية الكلم» ليكون الحد جامعاً، إذ يخرج عنه، حينئذٍ، بعض أحكام الإدغام، نحو: «أنا أضرب بعدك» وإنما قيدنا بالبعض لأن بعضها داخل في البنية وهو الإدغام في كلمة واحدة نحو: «شدّ يشدّ» وإذا كان في كلمتين، فحينئذٍ، يكون داخلاً في الأحوال لأنه حال تطرأ على الكلمة من كلمة أخرى، ويخرج عنه أيضاً بعض أحكام التقاء الساكنين مثل: «أضرب الرجل» وإنما قيدنا بالبعض لأن البعض الآخر داخل في البنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة، إذ هو راجع إلى أبنية الكلم لا إلى أحوالها، نحو: انطلق، بسكون اللام وفتح القاف في انطلق، ويخرج، أيضاً، أحكام الوقف لأنها ليست راجعة إلى أبنية الكلم لأن الوقف على جعفر وزيد وأشباههما بالسكون أو بالروم أو بالإشمام ليس راجعاً إلى بناء الكلمة ـ هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وأورد عليه بعض الشارحين بأنه ينبغي أن يقال بعض أحكام الوقف لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم أيضاً وهو الوقف بتضعيف الآخر، نحو: جعفر وفيه نظر، لأنا قد ذكرنا أن بعض أحكام الإدغام راجع إلى الأبنية وهو ما يكون في كلمة واحدة وبعضها إلى أحوال الأبنية وهو ما يكون في كلمتين وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين، فبأي شيء يفرق بين أحوال جعفر إذا وقف بالسكون أو بالروم أو بالإشمام أو بالتضعيف فجعل بعضها راجعاً إلى الأبنية والبعض الآخر إلى =

= أحوال الأبنية تحكم، إذ الوقف بالإشمام مثلاً في حالة كالتضعيف في حالة أخرى ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور بالحرف. ألا ترى إلى قول الشارحين، الإعراب داخل في أحوال أبنية الكلم لأن البنية تكون أيضاً على حال باعتباره فإنه يدل على ما قلنا إذاً لإعراب أعمّ من أن يكون بالحركات، أو بالحروف وفي بعض ما ذكرنا وإن كان نظر سنذكره، لكن ذكرناه كما ذكروا تأسياً بهم. وأورد على هذا الحد أن أن زيادة قوله أحوال وإن أفاد ما ذكرتم لكن أضل به من وجه آخر لأنه خرج به معرفة أبنية الكلم، لأنه لا يلزم من إسناد المعرفة إلى المضاف إسنادها إلى المضاف إليه، بل ينبغي أن يكون معلوماً قبل ذلك كما حقق في موضعه فيلزم أن لا تكون أبنية الكلم من التصريف وهي منه، وجوابه أن يقال إن أريد بأبنية الكلم موادها وجواهرها فلا بأس بخروجها إذ هي من مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف وإن أريد ما يطرؤ على الكلمات من الهيئات والأحوال فهي نفس أحوال أبنية الكلم والإضافة فيه كما في قولهم «شجر أراك» فمعنى قوله أحوال أبنية الكلم على هذا التقدير أحوال هي الكلم، هكذا ذكروه، لكن التحقيق في هذا الموضوع إن يقال أن المراد بأبنية الكلم هي الألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة وبأحوال الأبنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض (. . .) كما ذكره بعض الفضلاء في تصريفه، وإذا كان كذلك فلا بدّ من زيادة قولنا أحوال لينطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه إذ معرفة أبنية الكلم ليست منه فإنه إنما هو علم بقواعد تعرف بها أحوال الأبنية أي يعرف بها الماضي والمضارع والأمر إلى غير ذلك (. . .) فإن جميع ذلك راجع إلى أحوال الأبنية لا إلى نفس الأبنية، يدل عليه قول المصنف فيما بعد وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة إلى آخره حيث جعل ذلك من أحوال الأبنية. ويظهر لك من هذا التحقيق أن الشارحين إن أرادوا بقولهم لئلا يرد عليه بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين، حيث قيدوا بالبعض إن البعض الآخر الراجع إلى الأبنية ليس من التصريف فلا بأس بخروجه فهو ليس بمستقيم لما مثلوا له بالإدغام في نحو: شدّ يشدّ وفتح القاف وسكون اللام من «انطلق» ولا خفاء في أنه من التصريف وإن أرادوا أن ذلك البعض كان داخلاً في هذا العلم فزاد قوله «أحوال» ليدخل البعض الآخر أيضاً فلا يستقيم أيضاً إذا هذا التركيب لا يفيد ذلك لما

بقوله: «وأحوال الأبنية قد تكون:

(أ) **للحاجة**: كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف.

(ب) **أو للتوسع**: كالمقصور، والممدود، وذي الزيادة.

(ج) **للمجانسة**: كالإمالة.

(د) **وقد تكون للاستثقال**، كتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف».

وقد أخذت الألسنية الحديثة[1] هذا التعريف حرفياً تقريباً حينما قسمت

= عرفت أن كل أصل يعرف به حال أبنية الكلم يعرف به أبنية الكلم لأنه ممنوع وأيضاً يلزم على هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه».

كما رد الكرماني في منظومة الشافية وشرحها المسمى «الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة، ص: ٢/٢٨٢ من مجموعة الشافية، بقوله: «قال الرضي إن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه وأبنية المضارع والأمر وغيرها تصريف بلا خلاف مع أنه علم لما يفيد معرفة الأبنية نفسها لا أحوالها فخرج عن التعريف وهو مدفوع بأنه إن أراد بمعرفة أبنية الماضي والمضارع مثلاً معرفتهما من حيث أنها تركب وتؤخذ من شيء أو يرد إليها شيء فالعلم بما يفيدها من الاشتقاق وقد عرفت حاله وإن أراد معرفتها بأنها ماض أو مضارع فالعلم بما يفيدها من التصريف داخل في التعريف ولا يلزم من هذا أن تكون الإضافة في قوله أحوال أبنية كالإضافة في قولهم «شجر الأراك» توهمه البعض لأنه فاسد وأيضاً ينافيه ما ذكر في الشرح المنسوب إلى صاحب الأصل من أنه إنما أتى بقوله «أحوال» إذ لولاه لخرج عن التعريف بعض احكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين وبعض أحكام الوقف».

(١) ريمون طحان، الألسنية العربية، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٧٢م)، ص: ١/٢٣. =

مستويات الدرس الصرفي إلى مستويين:

* **المستوى الأول** : وصفية بنى الكلمة، أي البحث عن الكلمة وما يعتريها من تغير وتبدل في حالات الإفراد والتثنية والجمع.

* **والمستوى الثاني**: وظيفة الأصوات واتصالها الوثيق بالدراسات الصرفية. فالأصوات قرينة صالحة في تفسير معظم الظواهر اللغوية.. فالدراسة الصرفية أو التصريفية هي دراسة أحوال الكلمة التي سوف تدخل في التركيب ونقلها من المفرد إلى المثنى والجمع ومن حالة التنكير إلى حالة التعريف ومن حالة التذكير إلى حالة التأنيث، وتضاف إليها دراسة أحوال الفعل في دلالته على الزمان والهيئة والشخص والجنس والعدد، كما يقول الألسنيون[(١)].

ثانياً ـ ميدان علم الصرف

لا يتعلّق علمُ التصريف إلاّ **بالأفعال المتصرفة** التي لها الأصالة فيه **والأسماء المتمكنة**[(٢)]، أما الحروف وشبهها من الأسماء الموغلة في البناء فلا تعلق لعلم التصريف بها، كذلك لا يتعلق بالأفعال الجامدة.

ـ **فالحروف**: لا يصح فيها التصريف أو الاشتقاق لأنها مجهولة الأصول وإنما هي كالأصوات، نحو: صه ومه ونحوهما، فالحروف لا تُمَثَّلُ بالفعل

---

(١) المرجع السابق، ص: ١/ ١٣٠ و ١/ ٢٣.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٢٩٠.

لأنها لا يُعرفُ لها اشتقاقٌ، فلو قال قائل: ما مِثالُ «هل أو قد أو حتى أو هلاّ» ونحو ذلك من الفعل، لكانت مسألته محالاً، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يُمَثَّلُ؛ لأنه ليس بمشتق، إلاَّ أن تنقلها إلى التسمية بها، فحينئذ، يجوز وزنها بالفعل، فأمّا وهي ما هي عليه من الحرفية فلا تصرّف[1].

ــ **والأسماء المبنية**: الموغلة في شبه الحروف ــ كذلك لا تصرف ولا تُمَثَّلُ ــ لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، ألاَ ترى أن «كم، ومن، وإذ» سواكن الأواخر كـ «هل، وبل، وقد» وإنّما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، فهذه الأسماء التي في حكم الحروف لا تُشْتَقُّ ولا تُمَثَّلُ من الفعل كما أن الحروف كذلك[2].

وأمّا ما جاء مشتقاً من الأسماء المبنية مثل «لبّيك» من قولهم ألبّ بالمكان، ومثل «قطّ» لأنها من قططت أي قطعت وذلك من قولهم ما فعلته قطّ: أي فيما انقطع ومضى من عمري، ومثل ذا وذي والذي ونحو ذلك مما يدخله التحقير، أو يستعمل استعمال المتصرف، فليس بالكثير. وكلّما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد»[3].

ــ **والأفعال الجامدة**: كعسى ــ لا تصرّف ولا تمثل في الميزان الصرفي لأن الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف أيضاً من حيث أداؤه معنى مجرداً عن الزمان والحدث المعتبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة، بل يلزم صورة واحدة لا يزايلها، وذلك مثل ليس وعسى ونعم وبئس[4].

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٨.

(٣) المرجع نفسه، ص: ١/ ١٣، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ٣.

(٤) الغلاييني، جامع الدروس العربية، صيدا: المطبعة العصرية، الطبعة الحادية عشرة (١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م)، ص: ١/ ٥٣.

=

ـ **والأسماء الأعجمية**: التي عجمتها شخصية كإسماعيل ونحوه، ولأنها نُقِلَتْ من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، لذلك لا يدخلها التصريف[1].

ـ **والأصوات**: لا يدخلها التصريف، كـ «غاق» ونحوه، لأنها حكاية يصوّت به، وليس لها أصل معلوم[2].

كذلك لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو حرفين، إلاَّ إن كان محذوفاً منه، فأقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ «يد» و «قل» و «م الله» و «ق زيداً»[3].

ثالثاً ـ نشأة علم الصرف وتطوره

علم الصرف علم من علوم الأدب الاثني عشر التي «يُحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة (. . .)، منها أصول وهي العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع؛

أما الأصول فالبحث فيها:

١ ـ إمّا عن المفردات من حيث جواهرها وموادها، **فعلم اللغة**.

٢ ـ وإمّا من حيث صورها وهيئتها، **فعلم التصريف**.

٣ ـ وإمّا من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية، **فعلم الاشتقاق**.

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/٣.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/٣.

(٣) ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م)، ص: ٢/٥٢٩.

وإما عن المركبات على الإطلاق.

٤ ــ وإمّا باعتبار هيئتها التركيبة وتأديها لمعانيها الأصلية، فعلم النحو.

٥ ــ وإمّا باعتبار إفادتها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى، فعلم المعاني.

٦ ــ وإمّا باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح، فعلم البيان.

وإمّا عن المركبات الموزونة.

٧ ــ فأمّا من حيث وزنها، فعلم العروض.

٨ ــ وأمّا من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية.

٩ ــ وإمّا أن يتعلق بنقوش الكتابة، فعلم الخط.

١٠ ــ أو يختص بالمنظوم، فالعلم المسمى بقرض الشعر.

١١ ــ أو بالمنثور، فعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب.

١٢ ــ أو لا يختص بشيء منها، فعلم المحاضرات ومنه التواريخ»[(١)].

وكان علماءُ النحو، في الماضي، علماءَ لغة وأدب؛ لأن هذه الفروع لم تنفصل وتتحدد ويتميز كل عالم بعلم منها إلاّ بعد العصر الأول، وقد نبت هذا البحث في العراق ونما في العراق كما نشأ جمع اللغة وتدوينها في العراق[(٢)].

وقد نشأ الصرف والإعراب معاً بعدما شعر العربُ بحاجتهم إليهما، وذلك لحفظ القرآن الكريم من اللحن[(٣)] الذي انتشر نتيجة لدخول شعوب غير عربية في الإسلام، و «لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنظم الحياة»[(٤)].

---

(١) ابن جماعة، شرح الشافية، ص: ١/ ٦ من مجموعة الشافية.

(٢) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص: ٢/ ٢٧٧.

(٣) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، بيروت: دار الفكر، ص: ٨/ ١٧.

(٤) عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت: دار النهضة، ص: ٣٤ ــ ٣٥.

ولم تكن العلوم الصرفية والنحوية منفصلة عن بعضها، وبقيت كذلك ردحاً طويلاً من الزمن، حتى أن ابن جني لا يفرق، في القرن الرابع الهجري، بين العلمين عندما عرّف النحو بقوله[1]: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم رُدَّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً» وقد قال الإمام علي بن أبي طالب (ع) لأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٧هـ) «انحُ هذا النحو» بعدما دفع إليه رقعة فيها[2]:

«الكلام كله اسم وفعل وحرف.

«فالاسم ما أنبأ عن المسمى،

«والفعل ما أنبيء به،

«والحرف ما أفاد معنى.

«واعلم أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر. ثم وضع أبو الأسود بابي «العطف والنعت»، وبابي «التعجب والاستفهام» إلى أن وصل إلى باب «إن وأخواتها، ما خلا»، فلما عرضها على عليّ أمره بضم «لكن» إليها، وكلما وضع باباً من أبواب النحو عرضه عليه[3].

---

(١) ابن جني، الخصائص، ص: ١/ ٣٤.

(٢) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص: ١٨.

(٣) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص: ١٨، وابن خلدون، **المقدمة**، بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني الثالثة (١٩٦٧م)، ص: ١٠٥٧ وينظر أيضاً: محسن الأمين، **أعيان الشيعة**، الجزء الأول ــ القسم الثاني، بيروت: مطبعة الإنصاف، الطبعة الرابعة (١٣٨٠هـ ــ ١٩٦٠م)، ص: ١/١٤٦ وما بعدها حيث يورد روايات عدد من المؤلفين الذين يقولون إن «علياً» قد كان أول من وضع النحو، ينظر أيضاً: أحمد =

فعلي بن أبي طالب، إذاً، أولُ من تكلّم في النحو والصرف، ووضع التصميم الأولي الذي سار عليه النحاة من بعده..

ولا يطعن بصحة هذا الاستنتاج ما ذهب إليه أحمد أمين حين قال عن رواية دفع علي بـ «التعليقة» إلى أبي الأسود الدؤلي إنها «حديث خرافة، فطبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية، والعلم الذي ورد إلينا من هذا العصر في كل فرع يتناسب مع الفطرة، ليس فيه تعريف ولا تقسيم، إنما هو تفسير آية أو جمع لأحاديث ليس فيها ترتيب ولا تبويب، فأما تعريف، وأما تقسيم منطقي فليس في شيء مما نقله إلينا عن عصر علي وأبي الأسود، وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شيء إلى عليّ وأتباعه»[1]، ولا يطعن بصحة هذا الاستنتاج أيضاً تساؤل أستاذي سعيد الأفغاني حين قال «ولست أدري هل أبقت أمور الخلافة والحروب والفتن لعلي وقتاً يفرغ فيه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها؟»[2].. وذلك لعدة أسباب:

١ ــ نشأة النحو العربي لم تكن رداً على انتشار اللحن بين الشعوب غير العربية التي دخلت الإسلام، وحتى بين العرب أنفسهم فقط «لأن حفظ القرآن من اللحن كان سبباً من الأسباب، لكنه لم يكن السبب الأول، ولم يكن الغاية من الدراسة، والسبب الحقيقي لنشأة علوم اللغة ــ ومنها علم

= الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة السادسة عشرة (١٩٦٥م ــ ١٣٨٤هـ)، ص: ١٩.

(١) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص: ٢/ ٢٨٥.

(٢) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص: ٢٦ ــ ٣٢، حيث يسوق الروايات المتعلقة بالتعليقة، وبعلاقة علي والدؤلي بالنحو، وحيث يحاول نفي رواية وضع علي النحو.. ينظر أيضاً هامش صفحة ٢٩.

النحو ـ إنما هو السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة. وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص القرآني، وبين علم يسعى لحفظه من اللحن[1].

٢ ـ لأن علي بن أبي طالب كان يمثل قمة الفصاحة والبلاغة بعد الرسول الكريم ﷺ، وهو الذي وعى أكثر من أي إنسان آخر، بعد الرسول، آيات القرآن الكريم، ومناسباتها ومعانيها، وأحكامها، وناسخها ومنسوخها.. والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمبين.. بل وحفظها واتخذها منهجاً للبلوغ والبلاغة والتبليغ، نظراً لملازمته الدائمة للرسول، ولذكائه، وصغر سنه، وانطباعه على الإسلام دون غيره..

٣ ـ السياسة، يومذاك، كانت تتمحور تمحوراً مباشراً وغير مباشر، حول النصوص القرآنية التي كان المتصارعون على السلطة يحاولون الاستشهاد بها والاستفادة منها.. وبما أن النحو وضع لضبط النص وفهمه، فإن اشتغال علي بالنحو لم يكن غريباً عن الجو السياسي، لأنه يخدم محور السياسة الإسلامية.. وإن كان الصراع عند علي قد أخذ دائماً الجانب الديني.. حفظاً له كما رسمه القرآن الكريم.. وكما طبّقه الرسول الأعظم..

٤ ـ كثرة المؤرخين الذين قالوا إن «علياً» أول من وضع النحو.. وإنه قال لأبي الأسود «انح هذا النحو».. وأهم هؤلاء المؤلفين: ابن الأنباري في «**نزهة الألبا**»، وابن النديم في «**الفهرست**»، وابن قتيبة الدينوري في «**الشعر والشعراء**»، وابن حجر في «**الإصابة**»، وابن أبي حديد في «**شرح**

---

(١) عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص: ٣٤.

نهج البلاغة»، واليافعي في «مرآة الجنان»، والسيد المرتضى في كتاب «الفصول»، وأبو القاسم الزجاج في «الأمالي»، والسيوطي في «الأوائل»، وابن الأنباري في شرح كتاب سيبويه[١].

٥ ــ إن علي بن أبي طالب لم يؤلّف كتاباً كاملاً في النحو على غرار ما فعل سيبويه ومن جاء بعده.. بل اكتفى برسم المنهج العام للدرس النحوي.. وترك مَهمة التأليف لأبي الأسود وسواه.. تماماً كما يفعل المهندس الملهم حينما يرسم مخططات الأبنية أو الآلات المقدة، ويترك مهمة التنفيذ للمهندسين العاديين وللعمال الفنيين..

٦ ــ ثم لا أدري كيف يقبل بعضُ من يؤلّف في النحو رواية اختراع أبي الأسود «الشكل» الذي عرف بنقط أبي الأسود للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين، ويرفض رواية تلقي أبي الأسود الإيحاءات الأولى لعمله من علي، مع أن الرجلين قد عاشا في عصر واحد، ومع أن علم عليّ وثقافته لا وجه لمقارنتهما بعلم أبي الأسود وثقافته[٢].

٧ ــ أليس وضع أبي الأسود لنقطه للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين عملاً منطقياً فلسفياً حصرياً.. فلماذا رفضوا «تعليقة» علي، وقبلوا «نقط»

---

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ص: ١٤٦/١ وما بعدها، ينظر ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، طبعة بغداد، ص: ٢٢ ــ ١٧، وص: ٣٠٢ وشهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تميز الصحابة، مصر، مطبعة دار السعادة: الطبعة الأولى (١٣٠٨هـ)، ص: ٢٤٢/٢، وينظر جمال الدين محمد بن محمد بن نباتة المصري، شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، مصر: مطبعة مصطفى البابي، الطبعة الأولى (١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٧م)، ص: ١٥٨.

(٢) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص: ٢٦ وما بعدها حيث يورد ترجيحاته التي تبعد شرف وضع النحو أو اختراعه للإمام عليّ.

أبـي الأسود؟؟ أليس ذلك من عمل الذين يريدون سَلْبَ عليّ كلّ فضل في العلم وسواه؟؟

٨ ـ أخيراً ليس الشيعة بحاجة إلى «وضع» روايات لـ «ينسبوا كل شيء إلى عليّ وأتباعه»، لأن «علياً وأتباعه» هم الذين وضعوا علم النحو وطوّروه، ويكفي أن يكون أبو الأسود وابناه عطاء وأبو حرب، ويحيى بن يعمر العدواني، وإبان بن تغلب، وحمران بن أعين، والخليل بن أحمد الفراهيدي. وأبو جعفر محمد بن الحسن بن أبـي سارة الرؤاسي، والكسائي أبو الحسن علي بن حمزة، ومعاذ بن مسلم الهراء، وقطرب النحوي، ومحمد بن المستنير بن أحمد، والفراء يحيى بن زياد الأقطع، وأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن حمدون، وابن السِّكّيت يعقوب بن إسحاق، وأبو عثمان المازني بكر بن محمد بن حبيب، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي، والصابوني محمد بن أحمد بن إبراهيم، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ومحمد بن مزيد بن محمود النحوي البوسنجي المعروف بابن أبـي الأزهر، وعبد العزيز بن يحيى الجلودي، وأبو الحسن علي بن محمد العدوي الشمشاطي، وأبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد، والحسين بن أحمد بن خالويه، والصاحب إسماعيل بن عابد، والحسين بن محمد بن جعفر الرافعي المعروف بالخالع، وأحمد بن فارس، والشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، وسلار بن عبد العزيز الديلمي، والحسن بن صافي الملقب ملك النحاة، والشريف أبو المعمر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوي، ومحمد بن أحمد، خازن دار الكتب القديمة بالكرخ، وأبو الحسن علي بن محمد بن أبـي زيد الاستراباذي، وأبو السعادات هبة الله بن علي الحسني العلوي المعروف

بابن الشجري، وهبة الله بن حامد بن أيوب الحلي المعروف بعميد الرؤساء، وأبو العباس أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلبي الحمصي، وأبو العباس أحمد بن محمد الأشبيلي الأزدي المعروف بابن الحاج، والحسن بن علي بن داود الحلي، ومحمد بن الحسن الاسترابادي المعروف بالشيخ الرضي نجم الأئمة المتفرد بفلسفة علم العربية، والشيخ بهاء الدين العاملي محمد بن الحسين، والشيخ محمد بن الحرفوشي الحريري الكركي الدمشقي.. يكفي أن يكون كل هؤلاء العلماء اللغويين من الشيعة[1] حتى لا «يضع» الشيعة روايات وينسبوها إلى علي..

أمّا ما قيل من أنّ أوّلَ من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهراء، وأنَّ رجلاً جلس إليه فسمعه يقول لرجل كيف تقول من «تؤزهم أزّاً» يا فاعل أفعل؟ اعتماداً على استنتاج السيوطي الذي علّق على هذه الرواية بقوله: «ذكر ذلك كله الزبيدي، ومن هنا لمحت أنّ أول من وضع الصرف معاذ هذا»[2]، فإنّ هذه الرواية لم تُفهم من المحدثين جيداً؛ لأنّ معاذاً قد يكون أول من حاول فصل علم الصرف عن علم الإعراب اللذين كانا ضمن علم النحو.. وعلى كل حال فهذه الرواية لا تستحق التعليق لعدم المنهجية العلمية في أخذهم لها.. ولأنها محاولة غير مستندة إلى ما يدعمها.. وكذلك الروايات التي قالت إنّ أول من تكلم في الصرف هو: نصر بن عاصم، المتوفى سنة ٨٩هـ، أو عبد الرحمن بن

(١) أعيان الشيعة، ص: ١/ ١٤٦.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ص: ١/ ٣٩٣ ـ ٣٩٥، والزبيدي، طبقات النحويين، ص: ١٣٥، والمزهر، ص: ٢/ ٤٠٠ وحسين الرومي، دار الكافية في حل شرح الشافية، (مجموع الشافية)، ص: ١/ ٥.
سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص: ٢٧.

هرمز، المتوفى سنة ١١٧هـ، أو يحيى بن يعمر، المتوفى سنة ١٢٩هـ، أو ابن إسحاق المحضرمي، المتوفى سنة ١١٧هـ[١]. . لا تستحق التعليق. . ويكفي أن يُعرف أن هؤلاء كانوا تلاميذ أبي الأسود[٢].

فعلي بن أبي طالب، إذاً، أول من نهّج نهج انتحاء سمت كلام العرب بوضعه التعليقة، وبقوله لأبي الأسود «انح ذا النحو». . وأبو الأسود هو أول من حاول تنفيذ هذا المنهج تحت إشراف أستاذه علي[٣].

رابعاً ـ أهم كتب التصريف حتى شافية ابن الحاجب

أما أهم الكتب التي وصلتنا أسماؤها بعد التعليقة فهي[٤]:

(أ) كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ١٢٠هـ.

(ب) كتاب التصريف للمكتيمي المتوفى سنة ١٢٥هـ.

(ج) كتاب التصريف لمحنف المتوفى سنة ١٢٥هـ.

(د) كتاب التصريف لعلي بن المبارك الأحمر الكوفي المتوفى سنة ١٩٤هـ[٥].

---

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ص: ١/ ١٥٠، والمزهر، ص: ٢/ ٣٩٧.

(٢) أعيان الشيعة، ص: ١/ ١٤٦ و ١/ ١٥٩ و ١/ ٢٢٣.

(٣) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو: ص: ٤٢.

(٤) إنباه الرواة، ص: ٤/ ١٠٤، ومعجم الأدباء، ص: ٣/ ١١، وبغية الوعاة، ص: ٢/ ١٥٩، وهدية العارفين، ص: ١/ ١٦٨.

(٥) ذكره أبو علي القادسي في كتابه الحجة في علل القراءات السبع، ٤/ ٢٠أ، ٢٠ب، مخطوط. نقلاً عن مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م)، ص: ٦٦.

(هـ) كتاب التصريف لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ[١].

(و) كتاب التصريف لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، الأوسط، المتوفى سنة ٢١٠هـ[٢].

(ز) كتاب الأبنية والتصريف لأبي عمر الحبري المتوفى ٢٢٥هـ[٣].

أمّا أهم الكتب المؤلفة التي وصلتنا حتى شافية ابن الحاجب، فهي[٤]:

(أ) كتاب سيبويه، المتوفى سنة ١٨٠هـ، الذي تكلّم فيه على مسائل صرفية في مواضع متفرقة فيه، وشغل التصريف معظم جزئه الثاني.

(ب) كتاب التصريف للمازني، قال صاحب كشف الظنون[٥] إنّ المازني أول من دون علم الصرف، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو». لكني لم أستطع الاطمئنان إلى روايته لأن ابن جني يقول في مقدمة شرحه لكتاب المازني هذا «ولما كان هذا الكتاب الذي شرحت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأرصنها»[٦]، ولذلك فقد يكون كتاب التصريف للمازني أول كتاب كامل استطعنا الوصول إليه، لكنه ليس أوّل كتاب كامل ألف في هذا المجال.. ولكن قد يكون كما وصفه ابن جني من أفضل الكتب حتى ذلك الوقت..

---

(١) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق: دار القلم الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م)، ص: ٢/ ٧٥.

(٢) الفهرست لابن النديم، ص: ٨٤.

(٣) الفهرست لابن النديم، ص: ٨٤.

(٤) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ١/ ٤١٢، وطاش كبرى زادة، مفتاح السعادة، ص: ١/ ١١٤.

(٥) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: ١/ ٤١٢.

(٦) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ١.

وله كتاب في التصريف[1]:

(ج) كتاب **التكملة**، لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، حققه كاظم المرجان، رسالة ماجستير في عصبة الأمراء بجامعة القاهرة ١٩٧٢.

(د) كتاب **المنصف** في شرح كتاب التعريف للمازني لأبي الفتح المتوفى سنة ٣٩٢هـ، حققه إبراهيم مصطفى وعبد الله، القاهرة (١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م).

(هـ) **التصريف الملوكي** لابن جني، حققه محمد القسا، دار المصارف للطباعة، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م).

(و) **شرح التصريف الملوكي** لابن يعيش، حققه فخر الدين قباوة سنة ١٣٨٣هـ ــ ١٩٧٨م.

وجاء بعد المازني تلميذه المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (توفي سنة ٢٢٥هـ)، فألّف **المقصور والممدود**[2]، ثم جاء ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ أو ٣٢٠هـ وألّف كتاب **التصاريف**، وكتاب **المذكر والمؤنث**، وكتاب **المقصور والممدود**، ثم جاء أبو زيد البلخي (توفي سنة ٣٢٢هـ)، ثم جاء أبو علي الفارسي (توفي سنة ٣٣٩هـ)، وألف كتاب «**الجمل**» الذي تكلم فيه عن مباحث صرفية، ثم جاء الرماني الذي توفي سنة ٣٧٤هـ، ثم جاء ابن جني الذي توفي سنة ٣٩٢هـ، فألف أضخم كتب الصرف، ومنها «**الخصائص**»، و «**المنصف**»، و «**التصريف الملوكي**»، ثم جاء الزمخشري الذي توفي سنة ٥٣٨هـ، فألف «**المفصل**» الذي جمع فيه أبواب الصرف والإعراب معاً، ثم جاء ابن الحاجب الذي ألف مقدمته المشهورة «**الشافية في التصريف والخط**» التي تُعَدّ أكمل كتاب في التصريف حتى منتصف القرن السابع الهجري...

❑❑❑

(١) أعيان الشيعة، ص: ١/ ١٥٤، والمزهر، ص: ٢/ ٤٠٨.

(٢) الفهرست لابن النديم، ص: ٨٨، وإنباه الرواة، ص: ٣/ ٢٥٢.

الفصل الأول
الميـزانُ الصـرفيُّ[1]

أولاً ـ تعريفُهُ وسبَبُ وضعِهِ على ثلاثةِ أحرف

١ ـ تعريفُـهُ لغـةً:

الميزانُ: هو الآلة التي تُوزَنُ بها الأشياءُ.

وأصلُه: مُوْزَان،

وجمعُهُ: مَوَازين،

والفعلُ: وَزَنَ، يَزِنُ، زِنْ..

والمصدرُ: وَزْنٌ وزِنَةٌ..

والوَزْنُ: روزُ الثِّقَلِ والخِفة..

والجمع: أَوْزَان[2].

فالميزانُ، إذاً، معيارٌ استعملَهُ الناسُ كلٌّ في مجاله وصنعته، لضبط الأشياء وتجريدها من النزوات سلباً أو إيجاباً..

فَوَزَنَ الرّجلُ الحَلِيبَ: عرفَ وَزْنَهُ؛ أي كميّته، وعرف ما يداخلُهُ من الماء في حالة الغش.

---

(١) يعرف أيضاً بـ «التمثيل»، والوزن يُعرفُ بـ «المثال».

(٢) لسان العرب، مادة (وزن).

وَوَزَنَ الرّجلُ المسافاتِ: حَدَّدَ أطوالها،

ووزن الرّجلُ حرارةَ الطّقس والماءِ وسواهما: عرفَ دَرَجَتَهَا..

وَوَزَنَ السّرعةَ.. والانحدارَ.. والعمقَ.. والارتفاعَ...إلخ..

وَوَزَنَ الشّعْرَ: عَرَفَ وَزْنَهُ، أيْ بَحْرَهُ وموسيقاه..

وَأوْزَانُ الشّعر: بُحُورُهُ.

وَوَزَنَ الكلمةَ: عَرَفَ حركاتِهَا، وسَكَنَاتِهَا، وما فيها من أصول، وزوائد، وتقديم، وتأخير، وحذف أو عدمه.. وذلك بواسطة الميزان الصرفي، ــ ويعرف أيضاً بـ «التمثيل» كما يعرف الوزن بـ «المثال» ــ في ثمانية أمور؛ وهي[1]:

الأول والثاني: ضبط الحركات الثلاث، والتمييز بينها وبين السكون في المفردات.

الثالث والرابع: معرفة الأصول والزوائد في الصيغ المختلفة.

الخامس والسادس: معرفة ما طرأ على حروف الكلمة الواحدة من التقديم والتأخير، وهذان اللذان يُعَبِّرُ عنهما علماء الصرف بالقلب المكاني.

السابع والثامن: حذف حرف أو أكثر من الكلمة: وعدم الحذف.

علماً أن الميزان الصرفي يعين الدراسات النحوية في أمور أهمها:

١ ــ بناء الفعل للمجهول.

٢ ــ التمييز بين المتعدي واللازم في الصيغ القياسية.

٣ ــ كيفية إسناد الأفعال إلى الضمائر وما يحدث فيها من تغيير.

---

(١) السيد (أمين علي، الدكتور)، في علم الصرف، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية (١٩٧٢م)، ص: ٧ ــ ٨.

٤ ــ معرفة التغييرات التي تحدث عند توكيد الفعل بإحدى النونين.

٥ ــ كيفية التثنية والجمع بأنواعه الثلاثة.

٦ ــ النسب.

٢ ــ فما الميزانُ الصرفيُّ، وما الحاجةُ إليه؟

الميزانُ الصّرفيُّ هو لفظة (ف ع ل)، جاءَ بها علماءُ صناعة التصريفِ بعدما شبّهوها بالصياغة، وقالوا: فكما أن الصّواغَ يصوغُ من أصل واحد أشياء مختلفة، فكذلك التصريفيُّ يصوغُ منه أشياء مختلفة؛ كالماضي والمضارع وغيرهما من الأحوال التصريفية. فمن أجل تلك المشابهة احتاجَ التصريفيون إلى ميزان تُعْرَفُ به الأصولُ من الزوائد كما يحتاجُ إلى ذلك الصّواغُ ليعلمَ مقدارَ ما يصوغُهُ من ذلك الأصل[1]، ولكن..

٣ ــ لماذا لفظة (ف ع ل)؟

لأنَّ (ف ع ل) لفظٌ مُتصفٌ بالصِّفة التي يُقال لها «الوزن»، واستُعْمِلَ ذلك اللفظُ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل: ضَرَبَ: على وزن: فَعَلَ، وكذا، نَصَرَ وخَرَجَ؛ أي هو على صفة يتصف بها (فعل).

وليس قولك: (فعل) هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات؛ لأنّا نعرفُ ضرورةً أنَّ نفس «الفاء»، و«العين»، و«اللام» غيرُ موجودةٍ في شيءٍ من الكلمات المذكورة، فكيف تكونُ الكلماتُ مشتركةً في (فعل)؟ بل هذا اللفظُ مصوغٌ ليكونَ محلاً للهيئة المشتركة ليس غير، بخلاف تلك الكلمات، فإنَّها لم تُصَغْ لتلك الهيئة، بل صِيغت لمعانيها المعلومة. فلما كان المُرادُ من صَوْغِ (ف ع ل) الموزون به مجرّدَ الوزن، سُمِّي وَزْناً وَزِنَةً، لا أنه في الحقيقة وَزْنٌ وزِنَة، وإنَّما اختيرت لفظةُ (فعل) لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأنَّ الغرضَ

---

(١) حسين الرومي، درر الكافية في حل شرح الشافية، (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٥.

الأهمّ من وزنِ الكلمةِ معرفةُ حروفها الأصول، وما زيد فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون (...) ومعنى (فعل) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ الضَّرْبُ فعل وكذا القتلُ والنّومُ، فجعلوا ما تشتركُ فيه الأفعالُ والأسماءُ المتصلةُ بها في هيئته اللفظية ممّا تشترك أيضاً في معناه[1].

فلفظة (فعل) أعمّ الأفعال معنىً، ويصح استعمالها في معنى كلّ الأفعال؛ قال تعالى: ﴿والذين هم للزكاة فاعلون﴾[2] أي مزكون[3]، ولكن:

٤ ــ لماذا جعل لفظ الميزان (ف ع ل) ثلاثياً؟

اختار التصريفيون لفظ (ف ع ل) الثلاثي، وقالوا: إنّما كان الميزانُ ثلاثياً لكون الثلاثيّ أكثر من غيره[4]، أو لأنه لو كان رباعياً أو خماسياً لم يمكن

---

(١) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/١٢ و ١/١٣.

(٢) سورة المؤمنين ٢٣/٣.

(٣) الجاربردي، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١/١٥.

(٤) تبين، فعلاً، أن جذور مفردات اللغة العربية، طبقاً لمادة (معجم العروس)، موزعة كما يلي:

أولاً: الفعل.

٧٥٩٧ جذراً من **الثلاثي.**

٤٠٨١ جذراً من **الرباعي.**

٣٠٠ جذرٍ من **الخماسي.**

ثانياً: الاسم.

وأنّ أبنية الاسم هي عشرون بناءً موزعة على الشكل التالي:

عشرة أبنية للثلاثي [وهي متنوعة].

ستة أبنية للرباعي [أقل من الثلاثي، وكلماته قليلة الشيوع].

أربعة أبنية للخماسي [فقير الأوزان، شحيح الأمثلة، وكلماته قليلة الشيوع]. =

وزن الثلاثي إلاّ بحذف حرف أو أكثر، ولو كان ثلاثياً لم يمكن وزن الرباعي أو الخماسي إلاّ بزيادة «لام» مرة أو مرتين. والزيادة عندهم أسهل من الحذف[1].

ثانياً ـ وزن الكلمات ذات الأبنية الأصول

١ ـ الأصل والزائد:

سأبدأ بتوضيح معنى «الأصل والزائد»؛ لأن أكثر من يتعرض للنظر في هذا العلم يسمع بالأصل والزائد ولا يعرف الغرض فيهما، ولا حقيقة ما يراد بهما ـ كما يقول ابن جني[2] ـ.

(أ) الأصل:

عبارة ـ عند أهل الصناعة ـ عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها إلاّ أن يحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعلة عارضة، فإنه لذلك في تقدير الثبات، وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك ـ بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه[3].

(ب) والزائد:

هو ما لم يكن «فاء ولا عيناً ولا لاماً»..

ومثال ذلك قولك؛ ضَرَبَ، فالضاد من ضرب «فاء» الفعل، و «الراء» «عينه» و «الباء» لامه، فصار مثل ضَرَبَ: «فَعَلَ»، فالفاء الأصل الأول، والعين

= شاهين (عبد الصبور، الدكتور)، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي بيروت: مؤسسة الرسالة (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، ص: ٤٦ وما بعدها.

(١) حسين الرومي، درر الكافية (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٥.

(٢) المنصف، ص: ١/ ٧.

(٣) ابن جني، التصريف الملوكي، ص: ١٠.

الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، فهو زائد، ومعنى زائد أنه ليس بـ «فاء» ولا «عين» ولا «لام»، وليس يعنون بقولهم زائد أنه لو حذف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها، ألا ترى أن الألف من «ضارب» زائدة، فلو حذفتها، لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدل عليه قبل الحذف، وكذلك قولك: «مضروب» لو حذفت «الميم» و «الواو» لم يكن ما بقي من الكلمة دالاً على اسم المفعول، كما يدل عليه «مضروب» بكماله، بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم لأن «الضاد» بعدها ساكنة، والابتداء بالساكن ممتنع كما تعلم. فما زيد في ضرب من أوله قولهم: استضرب، فالهمزة والسين والتاء زوائد، لأنه ليس في ضرب شيء من ذلك، ومثاله: استفعل. وكذلك «يضرب» الياء زائدة، ومثاله: يفعل. والزيادة في وسطه: قولك «ضروب» الواو زائدة، ومثاله: فعول. والزيادة في آخره، قولك: «ضربان» فالألف والنون زائدتان، ومثاله «فعلان»[1].

(ج) أبنية الفعل الأصول:

أبنية الفعل (الأصول) ثلاثية ورباعية[2]؛ لأن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف؛ حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً، والموقوف عليه ساكناً، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما[3] بحرف قد يكون متحركاً وقد يكون ساكناً..

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ١١ وما بعدها.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩.

(٣) الجاربردي، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٣.

فأبنية الفعل الأصول، هنا، هي المتصرفة، ولها الأصالةُ في التصريف، ولا تكون إلاَّ ثلاثية مثل: دَرَسَ، أو رباعية، مثل: دَحْرَجَ.. ولم يُبْنَ من الفعل خماسي، لأنه إذاً، يصير ثقيلاً، بما يلحقه مطرداً من حروف المضارعة، وعلامة اسم الفاعل، واسم المفعول، والضمائر المرفوعة التي هي كجزء من الكلمة[1] بدليل إسكان ما قبله[2].

(د) أبنية الاسم الأصول:

أبنية الاسم الأصول ثلاثية، ورباعية، وخماسية[3]، والمقصود هنا الأسماء المتمكنة التي يمكن تصريفها واشتقاقها، ولا تكون إلاَّ:

ثلاثية، نحو: رَجُلٌ، وَفَرَسٌ،

أو رباعية، نحو: جَعْفَرٌ،

أو خماسية، نحو: سَفَرْجَلٌ،

ولم يجوّزوا في الاسم سداسياً لئلا يوهم أنه كلمتان، إذ الأصل أن يكون على ثلاثة أحرف[4].

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٩.

(٢) الجاربردي، المصدر السابق، ص: ١/ ١٤.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٨٥.

(٤) الجاربردي، ١/ ١٤.. هذا بالنظر للوضع، أما بالنظر للاستعمال فقد تنقص الكلمة، سواء كانت فعلاً أم اسماً عن ثلاثة أحرف، وذلك بحذف الفاء أو العين أو اللام.

ومثال ما كان على حرفين من الفعل:

(أ) محذوف الفاء، نحو: ضَعْ، دَعْ، ذَبْ. ← على وزن ← عَلْ

(ب) محذوف العين، نحو: قُلْ، بِعْ، سَلْ. ← على وزن فل

ومثال ما كان على حرف واحد من الفعل:

[أ] ما كان محذوف الفاء واللام معاً، نحو: «عِ كَلاَمِيَ»، و «قِ نَفْسَكَ». ← على =

٢ ـ وزن الكلمات الثلاثية الأصول:

إذا أردنا وزن كلمة ثلاثية الأصول، سواء أكانت اسماً أم فعلاً، فإننا نقابل[١] أصول هذه الكلمة بأحرف الميزان «ف ع ل»:

ـ الأول بـ «الفاء» ويسمى «فاء» الكلمة،

ـ والثاني بـ «العين» ويسمى «عين» الكلمة،

ـ والثالث بـ «اللام» ويسمى «لام» الكلمة.

وتشكل حروف الميزان حروف هذه الكلمة، فتأخذ «الفاء» حركة «فاء» الكلمة، وتأخذ «العين» حركة «عين الكلمة»، وإذا كان الحرف الأخير محركاً، حركت «لام» الميزان حسب حركة الإعراب أو البناء، فنقول:

= وزن ع

[ب] ومثال ما كان على حرفين من الاسم:

(أ) محذوف الفاء: عِدَة، وزِنَة، ودِيَة، وشِيَة، ← على وزن عِلَة

(ب) محذوف العين: قليل لم يسمع إلاّ في ثلاث كلمات هي:

ـ سه: اتفاقاً، وأصلها (سته) بدليل جمعها على (أستاه)،

ـ مُذ: على رأي من يقول إن أصلها (منذ)، استدلالاً بأنك لو سميت بـ «مذ» صغرته على «منيذ» وجمعته على «أمناذ».

ـ ذا: الإشارية على رأي من يقول إن المحذوف منها العين وإن أصلها «ذوي».

(ج) محذوف اللام، نحو: أب، وأخ، ويد، وثبة، وأمة.

ومثال ما كان على حرف واحد من الاسم:

«م الله» على رأي من يقول إنَّ أصله «أيمن الله»، لا على رأي من يقول إنه موضوع للقسم، هكذا ابتداء، وليس مختصراً من (اليمين) فهو عندهم حرف قسم كالباء والواو..

ينظر الاستراباذي، شرح الشافية، هامش صفحة ١/ ٧ و ١/ ٨.

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩.

ـ دَرَس	:	أَكَلَ، كَتَبَ، ضَرَب	← **فَعَلَ**.
ـ فَلْس	:	شَمْسٌ. **فَعْل**.	
ـ فَرَس	:	وَطَنَ ـ بَلَح ـ ثَمَر	← **فَعَل**.
ـ كَتِف	:	فَخِذ	← **فَعِل**.
ـ عَضُد	:	رَجُل. **فَعُل**.	
ـ حِبْر	:	حِصْن ـ مِلْح ـ حِمْل، بِئْر	← **فِعْل**.
ـ كَرُمَ	:	سَهُلَ ـ صَعُبَ ـ شَرُفَ	← **فَعُلَ**.
ـ عِنَب	:		← **فِعَل**.
ـ إِبِل	:		← **فِعِل**.
ـ قُفْل	:	رُمْح	← **فُعْل**.
ـ صُرَد[1]	:		← **فُعَل**.
ـ عُنُق	:	كُتُب	← **فُعُل**.
ـ شَرِبَ	:	حَسِبَ، عَلِمَ	← **فَعِلَ**.
ـ ضُرِبَ	:		← **فُعِلَ**.
ـ صَامَ	:	[أصلها: صَوَمَ]	← **فَعَل**.
ـ دَانَ	:	[أصلها: دَيَنَ]	← **فَعَل**.

٣ ـ وزن الكلمات الرباعية الأصول:

إذا أردنا وزن كلمة رباعية الأصول، سواء أكانت فعلاً أم اسماً، زدنا على الميزان الثلاثي «لاماً ثانية»، كما يقول ابن الحاجب[2].

(١) **الصُرَد** جمع صِرْدان: طائر ضخم الرأس، أبيض البطن، أخضر الظهر، يصطاد صغار الطير.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٢٩٩.

ولكن، لماذا تكون الزيادة بـ «لام ثانية»، ولا تكون بفاء ثانية أو بعين ثانية؟

يجيب التصريفيون بأنه إذا زادت الأصول على الثلاثة كررت «اللام» دون «الفاء» أو «العين»، لأنه لمّا لم يكن بدّ في الوزن من زيادة حرف بعد «اللام»، لأن الفاء والعين واللام تكتفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها، كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد «اللام أولى» ولما كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد[1].. فنقول:

- دَحْرَجَ : فَعْلَلَ.
- دَرْبَخَ : فَعْلَلَ.
- بَعْثَرَ : فَعْلَلَ.
- زَلْزَلَ : فَعْلَلَ.
- جَعْفَر : فَعْلَل.
- زِبْرِج : فِعْلِل [الذهب، والزينة، والسحاب الدقيق].
- بُرْثُن، فُسْتُق : فُعْلُل.
- دِرْهَم، خِنْجَر : فِعْلَل.
- قِمَطْر[2] : فِعَلْل (فِعَلّ)[3].
- جُخْدَب : فُعْلَل.
- جَنَدِل : فَعَلِل.

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٣.

(٢) والقِمَطْر: (ج) قماطير ما تُصَانُ فيه الكتب، وما تجعل فيه أرجل المجرمين في السجن.

والرجل القصير الضخم.

(٣) بكسر الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى، وزيادة لام رابعة، ثم إدغام اللامين.

ـ عُلبِط : فُعَلِل.

ويلاحظ أن الحرف الأول قابل «فاء» الكلمة، والحرف الثاني قابل «عينها»، والحرف الثالث قابلَ «لامها»، وأمّا الحرف الرابع فقابل «اللام الثانية».. كما يلاحظ أن حروف الميزان قد شُكِّلت بحركات الكلمة الموزونة وبالترتيب نفسه.

٤ ـ وزن الكلمات الخماسية الأصول:

ورد أن أبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية فقط، وأن أبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية فقط.. إذاً فعند وزننا لبناء أصلي على خمسة أصول فإن هذا البناء يكون اسماً فقط.. فنقول في وزن أبنية الأسماء الأصول الخماسية أن الحرف الأول قابل «فاء» الكلمة، والحرف الثاني قابل «عينها» والثالث «لامها» والرابع «اللام الثانية» والخامس «اللام الثالثة»، فنقول:

ـ سَفَرْجَل : فَعَلَّل ـ زَبَرْجَد ـ غَضَنْفَر ـ جَحَنْفَل، شَمَرْدل، خَزَعْبَل[1].

ـ قِرْطَعْب : فِعْلَلّ [والقرطعب]، والجِرْدَحْل [الوادي، والضخم من الإبل].

ـ جَحْمَرِش: فَعْلَلِل [وهي العجوز الكبيرة، والمرأة السمجة].

ـ قُذَعْمِل : فُعَلِّل [والقُذَعْمِل: هو الضخم من الإبل].

ثالثاً ـ وزن الكلمات المزيد فيها:

مرّ، حتى الآن، كيفية وزن الكلمات ذات الأبنية الأصول، سواء أكانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية، وسواء أكانت فعلاً أم اسماً، ومرّ أنه يعبر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد فبلام ثانية وثالثة... ولكن كيف توزن الكلمات المزيد فيها؟

---

(١) الغضنفر: الأسد، والغليظ الجثة، والزبرجد: من الجواهر والزمرد، والجحنفل: الغليظ الشفة، والشمردل: الفتى السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق، والخزعبل: الأحاديث المستظرفة.

١ ــ وزن الزيادة من غير تاء الافتعال:

يقول ابنُ الحاجب[١]: «ويعبر عن الزائد بلفظه إلاَّ المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلاَّ المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلاَّ بثبت». فما معنى ذلك؟

إذا وجدت كلمة من هذا النوع فإننا نقابل الحروف الأصول بالفاء والعين واللام، ويعبر عن الزائد بلفظه، إذا كان هذا الزائد غير مبدل من تاء الافتعال وغير مكرر، وعادةً تكون هذه الزيادة من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: «اليوم تنساه»[٢]؛ أي أننا نقابل الزائد بعينه في الميزان ولا نقابل به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه؛ لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان أصلاً. فمثال ذلك:

ــ يَكْتُبُ: يَفْعُلُ : (بزيادة الياء في أول الميزان).

ــ أُكْتُبْ: أفْعُلْ : (بزيادة الألف في أول الميزان).

ــ اِسْتَكْتَبَ: إسْتَفْعَلَ: (بزيادة الألف والسين والتاء في أول الميزان).

ــ مَكْتُوب: مَفْعُولٌ : (بزيادة الميم في أول الميزان، والواو قبل لام الكلمة).

ــ كَاتِب: فَاعِل : (بزيادة ألف بعد فاء الكلمة).

ــ كَاتِبَان: فَاعِلان : (بزيادة ألف بعد فاء الكلمة وألف ونون بعد لامها).

وهكذا في بقية الكلمات المشتقة من هذا الأصل: ك، ت، ب، ويلاحظ أن هذه الزيادة ليست زيادة تكرير لإلحاق أو لتضعيف، وليست زيادة مبدل من تاء الافتعال.

٢ ــ وزن الزيادة المبدلة من تاء الافتعال:

إذا وجدت كلمة أبدل فيها الحرف الزائد عن أصولها بتاء الافتعال فكيف

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٢) وتجمعُ أيضاً بـ «سألتمونيها»، و«هويت السمان».

توزن؟ بل ما هو المبدل من تاء الافتعال قبل البدء بالوزن؟

المبدل من تاء الافتعال هو ما تقلب فيه تاء «افتعل» عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل البتة، وذلك أنك إذا قلت «افتعل» وما تصرف منه، وكانت الفاء أحد حروف الإطباق الأربعة: صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً، فالتاء فيه مبدلة، أي أن تاء الافتعال تقلب طاء، وذلك قولك «اصطبر، ويصطبر ومصطبر، واضطرب يضطرب فهو مضطرب، واطَّلع فهو مطَّلع، واصطهر فهو مصطهر، ولا يقال في اصطبر: اصتبر، ولا في اضطرب اضترب، ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل. وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة، والعلة في أنَّهُ لم ينطق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد حروف الإطباق: أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف[1].

وقد تبدل تاء الافتعال على ما قبلها إذا كان قبلها صاد، أو ضاد، أو طاء، أو ظاء: نحو: اصبّر، ومصبّر، واصّلح (من الصّلح)، واضّرب واظّهر بحاجتي. وأصل هذه كلها اصتبر، واصتلح، واضترب، واظتهر، فكرهوا ظهور التاء، وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والظاء، وهما مجهورتان مستعليتان فأرادوا الإدغام، فأبدلوا الزائد، وهو تاء افتعل للأصلي الذي قبله[2]. وأما اصتبر فإنها وإن كانت الصاد مهموسة كالتاء فإن فيها استعلاء ليس في التاء فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد. فأبدلوا الزائد للأصلي

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٢/ ٣٢٤، والتصريف الملوكي، ص: ٤٨، وابن الحاجب، ص: ٢٤٩، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ٣٦٠، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣١٦، وشرح الاستراباذي، ص: ٣/ ٢٢٦، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٢٤٣.

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ٢/ ٣٢٧.

فقالوا: اصبّر ولا يجوز في «اصطبر»: «اطّبر» على أن تدغم الصاد في الطاء لأن في الصاد صفيراً وتمام صوت، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك.. كما لا يجوز في اضطرب: اطّرب، لأن الضاد لا تدغم في الطاء، لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد تفشيها بإدغامك إياها في الطاء. وإنّما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى، فلذلك أدغم الساكن في المتحرك لضعفه وقوة المتحرك. أو الشيء في نظيره.. وأما قولهم اطّجَعَ في اضطجع فشاذ، وكذلك الطجع، ونظيره في الشذوذ قولهم «استخذ فلان أرضاً» يريدون: اتّخذ، وكذلك لا يجوز في اصطلح: اتّلح، ولا في اضطرب: اتّرب، لأن الصاد، والضاد لا يدغمان في التاء[1].

وقد تبدّل تاء الافتعال دالاً إذا كان قبلها زاي، نحو: ازدجر، ومزدجر، ومن اتبع التاء الحرف الذي قبلها أبدل منها الزاي فقال: ازّجر، وهو مزّجر.. وأصلها: ازتجر، فالزاي مجهورة والتاء مهموسة، فقلبوا التاء دالاً لتوافق الزاي في الجهر عند من قال ازدجر.. ومن قال: ازّجر فقد أبدل الزائد للأصلي، مثل: اصّبر.. ولا يجوز: ادّجر ولا: اتّجر في ازدجر، لأن الزاي لا تدغم في التاء ولا في الدال، لئلا يذهب منها الصفير وطول الصوت، لما فيها من الانسلال[2].

وقد تبدل تاء الافتعال دالاً إذا كان قبلها ذال، ثم تدغم الذال فيها، وذلك

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٢/٣٢٨، وابن الحاجب، ص: ٢٤٩، والزمخشري، المفصل، ص: ٣٧٠، وابن جني، الخصائص، ص: ١/٦٣ و ١/٢٦٣، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/٤٠٣، وشرح الاستراباذي للشافية، ص: ٢/٣٢٤ و ٣/٢٢٦.

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ٢/٣٣٠، والتصريف الملوكي، ص: ٤٨، وابن الحاجب ص: ٢٤٩، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣٢٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/٣٥٦، والاستراباذي، شرح الشافية، ص: ٣/٢٢٧.

افتعل من «ذكر يذكر»، تقول فيه: ادّكر ويدّكر. ومن أتبعها الحرف الأول قال: اذّكر ومذّكر.. وأصله: اذتكر، والذال مجهورة والتاء مهموسة، فأبدلوا التاء دالاً لتوافق الذال في الجهر، كما قربوا التاء من الزاي في: ازدجر بأن قلبت دالاً.. أما من قلب الزائد للأصلي فقال: اذّكر كما قال ازّجر.. وادّكر أجود من اذّكر[1].

فالمبدل من تاء الافتعال، وإن كان زائداً، يعبر عنه «بالتاء ولا يعبر عنه بلفظه»، إمّا للاستثقال، وإمّا للتنبيه على الأصل كما قال ابن الحاجب[2].

يعني أن وزن اضطراب، وازدرع: افتعل، ولا تقول افطعل، ولا افدعل، وكذلك اطّلع، واصطهر، واصطلح، وازدهر، وازدجر، وازدلف، واذدكر... إلخ..

وقد اعترض بعض الصرفيين على قول ابن الحاجب في الشرح المنسوب إليه «إنّما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إمّا للاستثقال وإمّا للتنبيه على الأصل[3]، فقال الاستراباذي[4]: «قلنا: هذان حاصلان في: فَحَصْطُ وفي فُزْدُ، ولا يوزنان إلاّ بلفظ البدل، ولو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه، إلاّ المدغم في أصلي فإنما بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله، ليدخل فيه نحو قولك: ازَّيَّنَ وادَّارَكَ على وزن: افَّعَّلَ وافَّاعَلَ، وقولك قَرْدَد، وقَطَّع، واطَّلَب، على وزن: فَعْلَل وفَعَّل وافَّعَل، لكان أولى وأعم».

وقال ابن جماعة[5]: «كلا الوجهين (الاستثقال والتنبيه على الأصل) فيه ضعف».

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٢/ ٣٣٠.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ١٨، وشرح الكرمياني، ص: ٢/ ٣٨٣.

(٣) الاستراباذي، ص: ١/ ١٨، والكرمياني، ص: ٢/ ٣٨٣.

(٤) شرح الشافية، ص: ١/ ١٩.

(٥) شرح الشافية، (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٧.

أما الأول: فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص، إذ قد يقلبون الزِنة بقلب الموزون، ولا يراعون بيان أصل الوزن.

وأما الثاني: فلتخلف المعلول عن العلة، إذ الاستثقال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظ لما قالوا في زنة «مبلع» مثلاً «مفعل» فتبين أنه ليس علة لعدم التعبير[1].

وقد رفض الاستراباذي أن يكون وزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء، وقال: إنّ هذا ممّا لا يسلّم، بل تقول اضْطَرَبَ على وزن افطعل، وفَحَصْطُ (أي فحصتُ بتاء المتكلم) وزنه: فَعَلْطُ، وهَرَاق وزنه: هَفْعَل، وقُقَيْمِجٌ وزنه: فُعَيْلِجٌ، فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل، لا بالمبدل منه، وقال عبد القاهر في المبدل من الحرف الأصلي: يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنه على وزن: فال[2].

٣ ــ وزن زيادة التكرير:

إذا وجدنا كلمة زيد على أصولها حرف أو أكثر من مثل حروفها الأصلية وذلك بغية تكرير ذلك الحرف، فكيف نعامل هذا الحرف الزائد في الميزان الصرفي؟

حدد ابن الحاجب الطريقة المتبعة في وزن مثل هذه الكلمات، فقال: إن الحروف الزائدة عن أصول الكلمة يعبر عنها بلفظها، إلا المبدل من تاء الافتعال، فيقابله في الميزان التاء، وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلاّ بثبت[3]. ولتتضح القاعدة: أكثر من ذلك، لا بدّ

(١) ابن جماعة، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٧.

(٢) شرح الشافية، ص: ١/ ١٨.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

من إيضاح زيادة التكرير.. التي قد تكون[1]:

(أ) للإلحاق، مثل: قَرْدَدَ، على وزن: فَعْلَلَ، أي أن غرضهم جعل الكلمة على مثال باب موزونِ تلك الكلمةِ في ذلك الباب أصل، كدحرج في باب فعلل، مثلاً، فأرادوا في الزِنة أن ينبهوا على ذلك[2].

(ب) لغير الإلحاق، مثل: قطّع، على وزن: فعّل، وذلك بغية التنبيه على أنهم أرادوا ما قبلها، وذلك أنهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد، لذلك أدغموا المثلين[3].

وحروف زيادة التكرير قد تكون:

(أ) من حروف الزيادة العشرة (اليوم تنساه)، نحو: شَمْلَلَ: فَعْلَلَ.

(ب) أو من بقية حروف الهجاء، نحو: جَلْبَبَ: فَعْلَلَ.

وهذه الحروف الزائدة قد تكون:

(أ) مفصولاً بينها، نحو: حِلِتِيت: فِعْلِيل.

(ب) أو غير مفصول، نحو: علّم: فعّل.

فكيف نزن زيادات التكرير التي للإلحاق أو لغيره؟

قال ابن الحاجب: «يعبر عن حرف الزيادة» المكرر للإلحاق أو لغيره بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلاّ بثبت[4]؛ أي أن المكرر يعبر عنه في الميزان الصرفي بالحرف الذي تقدمه سواء كان ذلك الحرف «فاء»، أو «عيناً»،

---

(١) الكرمياني، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ٢/ ٢٨٣.

(٢) الجاربردي، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٧ و ١/ ١٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

أو «لاماً» حتى وإن كان من حروف الزيادة (هويت السمان)، فإنه يعبر عنه بما تقدمه ولا يعبر عنه بلفظه إلا إذا قام الدليل على أنهم لم يقصدوا التكرار، بل قصدوا زيادة هذه الحروف فاتفق موافقتها لما قبلها فيعبر عنها، حينئذٍ، بلفظها[1] وذلك نحو: قَرْدَدَ على وزن: فَعْلَلَ، ولا يقال: فَعْلَدَ (الزيادة للإلحاق).

قطّع، على وزن: فعّل، ولا يقال: فعطل (الزيادة لغير الإلحاق).

فممّا جاء مكرر الفاء:

ـ مَرْمَرِيس : وهي الداهية والشدة، قال الراجز:

«داهيةٍ حدباءَ مَرْمَرِيس».

ـ ومَرْمَرِيت : في معناه.

ومثالهما من الفعل: فعفعيل، لأنه من المراسة وهي الشدة، فتكررت الفاء والعين ولا نظير لهذه الكلمة. لأن الفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد[2].

ومما جاء مكرر العين:

ـ ضَرَّبَ: فَعَّلَ.

ومما جاء مكرر اللام:

ـ ضَرْبَبَ: فَعْلَلَ، ومَهْدَدَ: فَعْلَل، وجَلْبَبَ: فَعْلَلَ، وشملل ملحق بدحرج.

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١٩، والجاربردي، ص: ١/١٨، ونقره كار، ص: ٢/٨، والأنصاري، ص: ٢/٨ (من مجموعة الشافية).

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ١/١٢ و ١/١٣، وابن جماعة (مجموعة الشافية)، ص: ١/٧.

فإن تكررت العين واللام: ضرَبْرَب: فَعَلْعَل.. كررت في المثال العين واللام، نحو: صَمَحْمَح: فَعَلْعَل.

وعلى ذلك فإن وزن «المكرر للإلحاق» يكون بأحد حروف «فعل» لأنه في مقابلة «الحرف الأصلي»: كما ورد في الشرح المنسوب لابن الحاجب[1]، ومن هذا المنطلق، أي يعبر عن الحرف المكرر للإلحاق أو لغيره بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلاّ بثبت. قال ابن الحاجب[2]: «ومن ثمة كان حِلْتِيت فِعْليلاً لا فعليتا، وسُحْتُون وعُثْنُون فُعْلولاً لا فعلونا، لذلك ولعدمه، وسَحْنُون ــ إن صح الفتح ــ فَعْلُون لا فَعْلُول كَحَمْدُون، وهو مختص بالعلم لندور فَعْلُول، وهو صَعْفُوق، وخَرْنُوب ضعيف، وسَمْنَان فَعْلَان، وخَزْعَال نادر، وبُطْنان فُعْلَان، وقرطاس ضعيف، مع أنه نقيض ظهران»، أي أن وزن:

حِلْتِيت: فِعْلِيل، للإلحاق بِقِنْدِيل، ولا يقال إنه على وزن «فعليت» لأنه لم يقدم الدليل على أن الإتيان به لم يكن بقصد التكرار. علماً أن التاء من حروف «اليوم تنساه»، وعلماً بأن وزن «فعليت» موجود كـ «عفريت» والحلتيت صمغُ الأنجُذان، والأنجُذان ــ بضم الجيم ــ نبات يقاوم السموم، جيد لوجع المفاصل، جاذب، مدر للطمث[3].

لكن الاستراباذي، يعترض على هذه القاعدة، أي على قول ابن الحاجب «ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت، ويقول[4]: هذا ويجوز في بعض الكلمات أن تحمل

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٩.
(٢) الشافية (ملحق رقم واحد)، ص: ٣٠٠.
(٣) الجاربردي وابن جماعة (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ١٨، ونقره كار والأنصاري، مجموعة الشافية، ص: ٢/ ٨.
(٤) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٥.

الزيادة على التكرير، وأن لا تحمل عليه، إذا كان من حروف «اليوم تنساه»، وذلك كما في «حلتيت» يحتمل:

أن تكون اللام مكررة كما في «شمليل» فيكون وزنه: فعليلاً، فيكون ملحقاً بقنديل. وأن يكون لم يقصد تكرير لامه,وإن اتفق ذلك، بل كان القصد إلى زيادة الياء والتاء كما في عفريت فيكون «فعليتا».

ـ وسُخْنُوْن وعُثْنُوْن: فُعْلُوْل، ولا يقال إن وزنهما، فُعْلُوْل لسببين[1]:

(أ) لوجوب التعبير عن المكرر بلفظه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت، وهما ملحقان بـ «عُضْرُوف وعُصْفُور».

(ب) ولعدم وجود وزن «فُعْلُوْن» في كلامهم.

ـ والسُخْنُوْن: أول الريح والمطر[2]، وقيل علم لرجل[3]، ويقال إنه من فقهاء المالكية[4].

ـ والعُثْنُوْن: رأس اللحية، أو اللحية، أو ما فضل منها بعد العارضين، أو نبت على الذقن، أو شعرات طوال تحت حنك البعير، ومن الريح والمطر أولهما، أو عام المطر ما دام بين السماء والأرض[5].

ـ وسَخْنُوْن: إن صَحَّ فتحُ السين: فَعْلُوْن، كـ «حَمْدُون»، ولا يقال إنه على

---

(1) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/٦٦، والجاربردي وابن جماعة، ص: ١/١٨، ونقره كار، والأنصاري، ص: ٢/٨.

(2) الجاربري، ص: ١/١٨، ونقره كار، ص: ٢/٨.

(3) الأنصاري، ص: ٢/٨.

(4) حسين الرومي، ص: ١/١٨.

(5) ابن جماعة، ص: ١/١٨.

وزن: فَعْلُوْل، لأنه مختص بالعلم، ولأنه ليس مكرر اللام للإلحاق بـ «صَعْفُوق» والنادر كالمعدوم. فصورة «سَحْنُون» وإن كان على صورة المكرر إلا أن هنا دليلاً يدل على أنهم لم يقصدوا التكرار، فلم يعتد بصورته، ولم يعبر عنه بما تقدمه، بل عبر عنه بلفظه[1].

ـ وصَعْفُوْق : غير منصرف للعلمية والعجمة: على وزن فَعْلُوْل، وذكر أن صعفوق اسم أعجمي، ويقال: بنو صعفوق لخول باليمامة، قال العجاج[2]:

فهو ذا فقد رجا الناس الغير
من أمرهم على يديك الثؤر
مـن آل صـعفـوق وأتبـاع أخـر
الطـاعميـن لا يبـالـون الغمـر

ـ وخَرْنُوْب: على وزن: فَعْلُوْل، والخَرْنُـوب ـ بفتح الخاء ـ ضعيف، والفصيح بالضم، وهو نبات يتداوى به[3]، «والفصحاء يضمونه ويشددونه مع حذف النون، نحو: خُرّوب كـ «تَنُّور»، وإنما تفتحه العامة، وقيل إن خَرنوباً ـ بالفتح ـ متفرع على خروب؛ أبدلت النون من إحدى الراءين كراهة التضعيف فوزنه على هذا: فعنول لا فعلول[4].

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١٦، والجاربردي، ص: ١/١٨، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/٨.

(٢) الجاربردي، ص: ١/١٩، وابن جماعة والرومي، ص: ١/١٩.

(٣) الجاربردي، ص: ١/١٩.

(٤) نقره كار والأنصاري، ص: ٢/٨.

لكن عدداً من شراح الشافية يعترضون على قول ابن الحاجب[1]، «وسَخْتُون إن صحّ الفتح ففعلون، لا فعلول كحَمْدُون، وهو مختص بالعلم لندور فَعْلُول وهو صَعْفُوق وخَرْنُوب ضعيف». . فقال الجاربردي[2] فلو قال ابن الحاجب «العدم فَعْلُول بدل قوله لندور فَعْلُول لكان أولى»، وقال نقره كار[3] وعلى هذا كان فَعْلُول في كلام العرب معدوماً لا نادراً. .

ويعترض حسين الرومي على قول ابن الحاجب «إن فَعْلُون مختص بالعلم» بقوله[4]: «وفيه نظر، لأنَّه جاء «زَيْتُون» مع أنه ليس بعلم، فلو قال: وهذا الوزن من العلم أكثر منه من غير العلم لكان صواباً»، وقال ابن جماعة[5]: «قال ابن درستويه إن فعلولاً ليس من أبنية كلام العرب ولا في العرب إلا كلمة أعجمية في قول العجاج «من آل صعفوق وأتباع أخر»، وقول ثعلب وكل اسم على فعلول فهو مضموم الأول. وقد استدرك عليهم:

- زَرْنُوق : في لغة حكاها اللحياني في زُرْنُوق ـ بالضم ـ واحد الزرنوقين وهما منارتان كانتا تبنيان على جانبي رأس البئر.
- وبَرْشُوم : لأبكر النخل بالبصرة، حكاها أبو حنيفة.
- وحَنْدُوق: حكاها أبو عمر الشيباني.
- وقَرْبُوس: بسكون الراء.
- وعَصْفُور: حاكاها ابن رشيق في كتاب الغرائب والشذوذ.

---

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٢) شرح الشافية، ص: ١/ ١٩.

(٣) شرح الشافية، ص: ٢/ ١٩.

(٤) شرح الشافية، ص: ١/ ١٨.

(٥) شرح الشافية، ص: ١/ ١٩.

والفتح ـ فيما عدا قَرَبُوس منها شاذ ـ جاء مرجوحاً مع الضم، وقيل: إن راء قربوس لا تسكن إلا في ضرورة الشعر.

ـ سَمْنَان : فَعْلَان، ولا يقال إنها على وزن: فَعْلَال وإن كان النون فيه مكرراً. وسَمْنَان ماء لبني ربيعة، غير منصرف للعلمية وللزيادة، ولأن هذا الوزن نادر[1]، وقال أبو تمّام (من البسيط):

نَحْوَ الأُمَيْلِحِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِراً

بِفِتْيَةٍ فِيهِمُ المَرَّارُ وَالحَكَمُ.

قالوا: ليس في كلامهم «فعلال» من غير البناء المكرر نحو: زلزال إلا خزال، وقهقار للحجر. وأما بهرام، وشهرام فعجميان، قال في الصحاح: القهقرّ ـ بتشديد الراء ـ الحجر الصلب، وكان أحمد بن يحيى (ثعلب) يقول واحده القهقار، وقال أيضاً القسطل، والقصطل، بالسين والصاد: الغبار، والقسطال لغة فيه، كأنه ممدود منه[2] وقيل أيضاً: قرطال، كخزعال، حبّ معروف، وهو الهرطمان[3].

ولكن الاستراباذي يقول[4]: «يجوز في بعض الكلمات أن تحمل الزيادة على التكرير وأن لا تحمل عليه، إذا كان الحرف من حروف «اليوم تنساه» وذلك كما في حِلْتِيت (...) وكذا سَمْنَان: إما أن يكون مكرر اللام للإلحاق بزلزال. وإمّا أن يكون زيد فيه الألف والنون لا للتكرير بل كما زيد في سلمان، ولا

(١) الجاربردي، ص: ١/ ١٩، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٩.

(٢) الجاربردي، ص: ١/ ١٩.

(٣) ابن جماعة، ص: ١/ ٢٠.

(٤) شرح الشافية، ص: ١/ ١٥.

دليل في قول الحماسي (أبي تمام) (من البسيط):

نَحْـوَ الأُمَيْلِـحِ مِـن سَمْنَـانَ مُبْتَكِـراً
بِفِتْيَـةٍ فِيهِـمُ المَـرَّارُ والحَكَـمُ.

بمنع صرف «سَمْنَان» على كونه: فَعْلَان، لجواز كونه «فعلالاً» وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع. قال المصنف: لا يجوز أن يكون مكرر اللام للإلحاق لأن «فَعْلالاً» نادر كخَزْعَال، ولا يلحق بالوزن النادر، ولقائل أن يقول: إن فعلالاً إذا كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد نحو زلزال وخلخال غير نادر اتفاقاً، فهلاً يجوز أن يكون سمنان ملحقاً به، وليس نحو زلزال بـ «فعفال» على ما هو مذهب الفراء كما يذكره المصنف في باب «ذي الزيادة» ولا يجوز أن يكون التاءان أصليتين في حلتيت، وكذا النونان في سمنان (لأن) التضعيف في الرباعي والخماسي لا يكون إلا زائداً إلا أن يفصل أحد الحرفين عن الآخر بحرف أصلي كزلزال على ما فيه من الخلاف».

ـ خَزْعَال: فَعْلَال، يقال ناقة بها خزعال، أي ظلع، وهو نادر لا يحمل عليه «سَمْنَان لندور فَعْلال، بينما يحمل على فَعْلان لكثرته.. قال الفراء: لم يأتِ من غير المضاعف على فعلال إلا قولهم: ناقة بها خَزْعَال: أي ظلع، وزاد ثعلب قهقاراً وأنكره الناس، وقالوا قهقر، وزاد أبو مالك: قسطالاً بمعنى قسطل، وهو الغبار، وأما في المضاعف كخلخال وبلبال (شدة الهم والوسوسة) وزلزال فكثير»[1].

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٢٠.

ـ بُطْنَانِ : فُعْلاَن، لا فُعْلاَل، لوجهين[1]:

الأول: أنه نقيض ظُهْران، لأن ظهراناً اسم لظاهر الريش وبطناناً لباطنه، وظهران: فعلان، بالاتفاق، إذ لم يتصور فيه التكرار فبطان كذلك حملاً للنقيض على النقيض.

الثاني: أن «فُعْلاَلاً» لم يوجد في كلامهم غير «قُرْطَاس» ـ بالضم ـ وهو ضعيف أيضاً والفصيح الكسر، ولم يقصدوا فيه التكرار، وإنما قصدوا إلى زيادة الألف والنون للبناء كما في سكران فاتفق أن وقع قبلها نون فوقع التكرار[2].

لكن **الاستراباذي** يقول[3]: «وأمّا بطنان فليس بمكرر اللام لأنه جمع بطن، وليس فعلال من أبنية الجموع، وفعلان منها كقفزان، ولو كان بطنان واحداً لجاز أن يكون فعلال مكرر اللام للإلحاق بقسطاس كما في قرطاط وقسطاط، أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا للإلحاق كما في سؤدد عند سيبويه، وقال المصنف: لا يجوز أن يكون بُطنان ملحقاً بقُرطاس لأنه ضعيف والفصيح **قِرْطَاس** ـ بكسر الفاء ـ ولقائل أن يقول: قُرطاس غير ضعيف، وقد قرىء في الكتاب العزيز بالكسر والضم، وما قيل «إنها لغة رومية» لم يثبت، والظاهر أن المصنف بنى على أن بُطناناً وظُهراناً مفردان، فحمل بُطناناً في كونه: «فعلان» على ظهران الذي هو فعلان بيقين، ولو جعلهما جمعين لم يحتج إلى ما ذكر، لأن فعلالاً ليس من أبنية الجموع، والحق أنهما جَمْعَا: بطن وظهر كما ذكر أهل اللغة».

---

(1) الجاربردي، ص: ١/ ٢٠، والأنصاري، ص: ٢/ ٩.

(2) المصدران أنفسهما.

(3) شرح الشافية، ص: ١/ ١٦ و ١/ ١٧.

٤ ـ وزن الحرف الزائد المدغم بأحد حروف الكلمة الأصول:

أهمل ابن الحاجب ذكر هذه الحالة، وقد علّل له بعض الصرفيين هذا الإهمال بقولهم: «وأهمل في الأصل بين حال المدغم وينبغي ذكره فكأنه إنما لم يذكره بناء على ظهوره لأن المدغم لما كان كالمستهلك يتبع المدغم فيه»[١].

وقد حاول الاستراباذي[٢] تدارك هذه القضية فقال: «ولو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المدغم في أصلي، فإنه بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله، ليدخل فيه نحو قولك: ازّيّن وادّارك على وزن: افّعّل وافّاعل، وقولك قردد وقطّع واطّلب على وزن: فعلل وفعّل وافّعل لكان أولى وأعم، ولا يخفى أن عبارة الاستراباذي «قاصرة عن بيان التعبير عن مثل اضطراب بافتعل (...) فالأمر ليس كما زعمه»[٣].

يعبر، إذاً، عن المزيد المدغم في حرف أصلي «بما عبر بعده لا بلفظه ولا بلفظ الذي أبدل هو منه»[٤]، نحو: ازّيّن: افّعّل.

وحاصل الكلام من قول ابن الحاجب: «ويعبر عنها بالفاء» إلى قوله: «نقيض ظهران» أنّ الحروف التي يراد زنتها إمّا أن تكون أصلية أو لا. فإن كانت أصلية فإن لم تزد على ثلاثة أحرف فيعبر عنها بالفاء والعين واللام، وإن زادت فما زاد بلام ثانية وثالثة، وإن لم تكن أصلية فإمّا أن تكون مكررة من حيث الصورة أو لا. فإن لم تكن مكررة من حيث الصورة فإما أن تكون مبدلة من تاء الافتعال أو لا. فإن كانت مبدلة من تاء الافتعال فبالتاء، وإلا فبلفظها، وإن

---

(١) الكرمياني، ص: ٢/ ٢٨٣.
(٢) شرح الشافية، ص: ١/ ١٩.
(٣) الكرمياني، ص: ٢/ ٢٨٤.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٢٨٣.

كانت مكررة من حيث الصورة فإما أن يدل دليل على أنهم لم يقصدوا التكرار أو لم يدل، فإن لم يدل فبما تقدمه وإن دل فبلفظه»[1].

رابعاً ـ وزن الكلمات التي وقع فيها القلب المكاني وطرق معرفته

لمّا كان الغرض من الميزان الصرفي التنبيه على «فاء» الكلمة و «عينها» و «لامها» وعلى ترتيب الحروف الأصول، وعلى الحرف الزائد وموضعه... وعلى حركات هذه الحروف وسكناتها... فلذلك إذا حصل قلب في الكلمة الموزونة بتقديم حروف الكلمة وتأخيرها عن بعضها قلبت حروف الميزان بما يوافق هذا الموزون[2].

فمن الطبيعي، معرفة القلب المكاني قبل المباشرة بوزن الكلمات التي حصل فيها هذا القلب.

فما القلب المكاني؟ وكيف يعرف؟

القلب المكاني «عبارة عن جعل حرف من الكلمة مكان غيره منها وجعل ذلك الغير مكان ذلك الحرف»[3]، ويقع هذا التقديم والتأخير في كلام العرب كثيراً، **وهو سماعيّ لا يقاس عليه**، وأما «طريقة الإقدام من غير صنعة فنحو (...) ما أطيبه وأيطبه، وأشياء، في قول **الخليل**، «وقسيّ» وقوله: «أخو اليوم اليمي». فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللغة من غير تأتٍ ولا صنعة. **ومثله موقوف على السماع، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس**»[4]،

---

(١) الجاربردي، ص: ١/ ٢٠ و ١/ ٢١.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٣) ابن جماعة، ص: ١/ ٢١.

(٤) ابن جني، الخصائص، ص: ٢/ ٨٨.

باستثناء ما «ادعى الخليل مما أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاءٍ وسواءٍ، فإنه قياسي»[1].

ومن المفيد معرفة أن «أكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً، نحو: امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ في إضْمَحَلَّ واكْفَهَرَّ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه، كَناءَ يَنَاءُ في نَأَى يَنْأَى، وراء في رأى، ولاعٍ وهاعٍ وشواعٍ في لائع وهائع وشوائع، والمهاة وأصلها الماهة، وأمهيت الحديد في أمهته، ونحو جاءٍ عند الخليل، وقد يقدم متلو الآخر على العين، نحو: طأمن وأصله: طمأن، لأنه من الطمأنينة، ومنه اطمأن يطمئن اطمئناناً.

ـ وقد تقدم العين على الفاء، كما في أيس وجاهٍ وأينق والآراء والآبارُ والآدُر،

ـ وقد تقدم اللام على الفاء، كما في «أشياء» على الأصح،

ـ وقد تؤخر الفاء عن اللام، كما في الحادي وأصله الواحد»[2].

ونستطيع معرفة القلب المكاني بطرق عدّة ذكرها ابن الحاجب مع التمثيل لها وهي[3]:

١ ـ بأصله:

كناء يناء مع النأي[4]، **أي بإرجاع الكلمة إلى مصدرها الذي اشتقت منه.**

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٢١ و ١/ ٢٢.

(٢) الاستراباذي، المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٣، والجاربردي وابن جماعة، ص: ١/ ٢١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٣٠٠.

وناء يناء مقلوب: نأى ينأى، لأن مصدرهما «النأيُ». لا «النَّوْءُ». فوزن هذه الكلمات هو:

ـ نَـأَى : فَعَـل نَاءَ: فَلَعَ.

ـ يَنْأَى : يَفْعَل يَنَاءُ: يَفْلَعُ.

ويلاحظ أن «لام» الكلمة جعلت في موضع عينها، «فقلبت في الميزان أيضاً بحيث جعلت لام الميزان مكان عينه»[1].

٢ ـ وبأمثلة اشتقاقه:

كالجاه والحادي والقِسيّ[2]، أي يعرف القلب، أيضاً، في الكلمات المشتقة مما اشتقت منه الكلمة التي حصل في حروفها القلب، وذلك نحو: الجاه والحادي والقِسيّ.

فالجاه: كلمة مشتقة من المصدر «وجه» فإن أمثلة اشتقاقه هي: وجه وتوجّه والمواجه والتوجيه والوجاهة، فكلها مشتقة من المصدر نفسه الذي اشتق منه الجاه.

فوزن جَاه: عَفْل، لأن أصله:

وَجْه: فَعْل، ولما أعلوه بالقلب، أعلوه أيضاً بتحريك عينه ونقله من «فَعْل» إلى عَفْل» أي أنه صار من وجه إلى جَوْه ثم حركت عينه لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار إلى: جَاه[3].

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٢٣، والجاربردي وابن جماعة، ص: ١/ ٢١ ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠، والكرمياني، ص: ٢/ ٢٨٤.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ص: ٣٠٠.

(٣) الاستراباذي، ص: ١/ ٢٣، والجاربردي والرومي، ص: ١/ ٢١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠، والكرمياني، ص: ٢/ ٢٨٤.

ويوضح ذلك قول ابن جني[1]: «ورويناه عن الفراء أنه قال: سمعت أعرابية من غطفان وزجرها ابنها، فقلت لها: ردّي عليه، فقالت: أخاف أن يجوهني بأكثر من هذا، قال وهو من الوجه، أرادت يواجهني، وكان أبو علي (الفارسي) يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضاً (. . .) وحكى أبو زيد: قد وجه الرجل وجاهة عند السلطان، وهو وجيه، وهذا يقوى القلب، لأنهم لم يقولوا (جويه) ولا نحو ذلك».

الحَادي: على وزن: عَالِف ـ مثل الجاه ـ تدلنا أمثلة اشتقاق هذه الكلمة، وهي: الوحدة والتوحيد والوحدان والواحد، أنها وكلمة الحادي مشتقة من أصل واحد، هي كلمة: وحَدَ على وزن: فَعَل. قلبت فاء الكلمة «الواو» إلى موضع اللام «الدال» فصارت إلى: أحِدِو: أعِلِف. ثم قدم الحاء على الألف لأنه لا يمكن الابتداء بساكن فصارت إلى حِادِو: عِالِف، ثم قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها في الموضعين فصارت إلى حِادِي: عِالفِ.. ثم أبدلت كسرة العين بفتحة فصار إلى حَادِي؛ عَالِف[2].

فالحادي «فاعل عن وحد، وأصله الواحد فنقل عن (فاعل) إلى (عالف) سواء، فانقلبت الواو التي هي في الأصل (فاء) «ياء» لانكسار ما قبلها في الموضعين جميعاً، وحكى الفراء: معي عشرة فأحْدُهُنّ لي، أي اجعلهن أحد عشر، فظاهر هذا يؤنس بأن الحادي فاعل. والوجه إن كان المروي صحيحاً أن يكون الفعل مقلوباً من وحدت إلى حدوت، وذلك أنهم لما رأوا الحادي في ظاهر الأمر على صورة فاعل صار كأنه جار على حدوت جريان غاز على غزوت

---

(١) الخصائص، ص: ٢/ ٧٦.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ٢٣، والجاربردي، ص: ١/ ٢٢، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠؛ والكرماني، ص: ٢/ ٢٨٤.

«فأحدهن مقلوب من وَحَدَ»[1].

القِسيّ: على وزن: فِلِوع أو فِلِيع ـ مثل الجاه والحادي ـ مشتقة من «القَوْس» لأن أمثلة اشتقاقه: قوّس الشيخ واستقوس، أي انحنى، ورجل متقوس: أي معه قوس. فهي والمشتقات مشتقة من (قوس) أيضاً.

وأصل «قِسِيّ»: قُوُس: فُعُول، وهي جمع قَوْس: فَعْل. تقدم اللام في «قُوُوس»: «فُعُول» إلى موضع العين كراهة اجتماع الضمتين والواوين فصار إلى قُسوو: فُلُوع.

قلبت الواو الأخيرة ياء فصار إلى: قُسُوي: فُلُوع، وذلك لتطرفها في جمع وانضمام ما قبلها.

ثم اجتمعت الواو والياء في: قُسُوي: فقلبت الواو ياء وأدغمت في الثانية فصارت إلى: قُسُيّ.

ثم قلبت ضمة العين (السين) كسرة لأجل مناسبة الياء فصارت إلى: قُسِيّ، ولما ثقل النقل من الضمة إلى الكسرة في: قُسِيّ، قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فصارت إلى قِسِي: فِلِوع[2].

وقال كل من الجاربردي[3] والكرمياني[4] والأنصاري[5] أن وزن قِسِيّ فِلِيع، لأن وزن قُسُوو ـ عندهم ـ فُلُوع.. لكنهم قالوا إذا نسبت إليها قلت «قسوي» لأنها «فلوع» مغير من فعول.

---

(١) ابن جني، الخصائص، ص: ٢/ ٦٨ و ٢/ ٧٩.

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ٢/ ٥٦ و ٢/ ١٠١، والاستراباذي، ص: ١/ ٢٣ والجاربردي، ص: ١/ ٢٣، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠، والكرمياني، ص: ٢/ ٢٨٤.

(٣) شرح الشافية، ص: ١/ ٢٢ من مجموعة الشافية.

(٤) شرح الشافية، ص: ١/ ٢٨٤ من مجموعة الشافية.

(٥) شرح الشافية، ص: ٢/ ١٠ من مجموعة الشافية.

٣ ـ ويعرف القلب: بصحته:

كأيِس[1]: عَفِلَ أي بصحة المقلوب، ومعنى ذلك أن يكون في كلمة موجب إعلال لحروفها.. ومع ذلك تبقى صحيحة لا تعلّ في الوقت الذي توجد فيه كلمة تتألف من الحروف نفسها دون وجود أيّ علة تدعو للإعلال.. عند ذلك يعرف أن الكلمة التي فيها علة الإعلال مقلوبة عن الكلمة التي لا يوجد فيها علة إعلال، مثال ذلك: كلمة أَيِسَ فيه ياء متحركة، وقبل الياء المتحركة يوجد حرف متحرك فوجب إعلال الياء وقلبها ألفاً، بحيث يقال: إسْتُ آس، كهبت أهاب، ولكن ظهوره صحيحاً دل على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح عينه وهو «يَئِسْتُ» لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى كما كانت صحة عَوِرَ دليلاً على أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو «أعوَرّ».

فوزن «يَئِسَ»: فَعِلَ، ووزن «أَيِسَ: عَفِلَ»[2].

وقال ابن جني[3]: «أيِسْتُ من كذا، فهو مقلوب من «يَئِسْتُ» لأمرين: ذكر أبو علي (الفارسي) أحدهما وهو ما ذهب إليه من أن (أيست) لا مصدر له، وإنما المصدر لـ «يئست» وهو اليأس واليآسة. قال: فأما قولهم في اسم الرجل «أياس» فليس مصدراً لـ «أيست» ولا هو أيضاً من لفظه. وإنما هو مصدر «أسْتُ الرجل» أؤوسه «إياساً»: سمّوه كما سمّوه عطاء تفاؤلاً بالعطية (...) وأما الآخر فعندي أنه لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله، وأن يقول: «أست آس، كهبت أهاب». فظهوره صحيحاً يدل على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٢٢، والجاربردي، ص: ١/ ٢٣، ونقره‌كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٠، والكرمياني، ص: ٢/ ٢٨٤.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٣) الخصائص، ص: ٢/ ٧٠.

عينه وهو: «يئست» لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى، كما كانت صحة «عور» دليلاً على أنه في معنى ما لا بدّ من صحته وهو «أعوّر».

٤ ـــ ويعرف القلب أيضاً «بقلة استعماله كأرام وآدُر»[١]:

«إن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره وإن لم يكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيهما الأصل وأيهما الفرع، وسنذكر وجوه ذلك:

فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جَذَبَ وجَبَذَ، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً، نحو جَذَبَ يَجْذُبُ جَذْباً فهو جَاذِب والمفعول مَجْذُوب، وجَبَذَ يَجْبُذُ جَبْذاً فهو جَابِذ، والمفعول مَجْبُوذ. فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر. فإذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالمزية أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يمثلا بصفحتيهما معاً. وكذلك ما هذه سبيله.

فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه[٢] وذلك نحو:

آرام، لما كان أقل استعمالاً من أرآم علم أن أرآم هو الأصل.. قدم الهمزة على الراء فاجتمع همزتان أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة (أأْرَام) فقلبت الثانية ألفاً فصارا: آرام. فالمفرد: رِئْم، على وزن: فِعل، والمصدر والجمع

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٢) ابن جني، الخصائص، ص: ٢/ ٦٩.

أرآم، أفعال، المقلوب: أأْرام: أعفال[1].

آدر ـ كذلك ـ أصلها الأكثر استعمالاً: أدْوُر؛ أفْعُل، والواو المضمومة يجوز قلبها همزة فصارت إلى: أدْؤُر: أفْعُل، ثم جعل الفاء (الدال) موضع العين (الهمزة) فصار إلى: أأدر: أعفل.. ثم قلبت الهمزة ألفاً فصارت الكلمة إلى «آدر: أعفل»[2].

وصح أن يقال إن ما ذكره ابن الحاجب حتى الآن من القلب يعرف «بأصله» «وبأمثلة اشتقاقه» و «بصحته» و «بقلة استعماله» تعرف كلها بأصلها، أي بمصدرها، فالجاه والحادي والقسي التي ذكرها تمثيلاً لمعرفة القلب «بأمثلة اشتقاقه»، يعرف قلبها بمصادرها أي بالوجه والوحدة والقوس، والأمثلة التي ذكرها لمعرفة القلب «بصحته» يعرف قلبها أيضاً بمصدر الكلمة مثل: أيس من اليأس، وكذلك أمثلة «قلة الاستعمال» «آرام وآدر» بـ «رئم ودار»[3].

٥ ـ ويعرف القلب «بأداء تركه إلى همزتين عند الخليل، نحو جَاءٍ»[4]:

وهذا الوجه من القلب قاله الخليل بن أحمد الفراهيدي وهو أن يؤدّي تركُه إلى اجتماع همزتين، وهو عنده قياسي وليس سماعياً[5]، نحو:

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٢٤، والجاربردي، ص: ١/ ٢٣، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١١، والكرمياني، ص: ٢/ ٢٨٤.

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٢٤، والجاربردي وابن جماعة، ص: ١/ ٢١، والكرمياني، ص: ٢/ ٢٨٤، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٩.

(٣) ابن جني، الخصائص، ص: ٢/ ٦٩، والاستراباذي، ص: ١/ ٢٤، والجاربردي وابن جماعة، ص: ١/ ٢٣، والرومي، ص: ١/ ٢٣، والأنصاري، ص: ٢/ ١١.

(٤) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

(٥) ابن جني المنصف، ص: ٢/ ٥٢، والاستراباذي، ص: ١/ ٢٤.

جَاءٍ: اسم فاعل من الفعل جَاءَ المعتل العين المهموز اللام، على وزن: **فَالٍ أو فاعٍ**.

فأصله: جايء: فاعل، بتقديم الياء على الهمزة، لأن أصل الفعل: جَيَأَ، ثم قلبت اللام (الهمزة) إلى موضع العين (الياء) فصار إلى: **جَائِي**: **فَالِع**، ثم أعل إعلال قاضٍ فصار إلى: **جَاءٍ**: **فَالٍ**.

فلو «لم تقلب اللام إلى موضع العين، وجب قلب يائه همزة لكونها عين اسم الفاعل من ثلاثي مجرد اعتل فعله كما في (باع ـ بايع ـ بائع) فصار إلى: «جاءء» بهمزتين واجتماع الهمزتين مستكره[1].

أما سيبويه فقال إنما يستكره اجتماع الهمزتين إذا كان ذلك يؤدي إلى بقائهما في الاستعمال «أما إذا حصل عند الاجتماع ما يوجب تخفيف أحدهما فلا بأس بالاجتماع فـ: **جاءٍ** هنا أصله (جاءء) اسم فاعل من الفعل (جَاءَ) المعتل العين بالألف، ثم قلبت الهمزة الثانية (ياء) لاجتماع همزتين ثانيهما «لام» ولأن الأولى منهما مكسورة فصار إلى: **جَائِي**: **فَاعِل**. ثم أعل إعلال قاضٍ: فصار إلى جَاءٍ: **فَاعٍ**[2].

وعلى طريقة سيبويه لا يكون في الكلمة قلب وإعلال، إنما يكون فيها قلب العين همزة واللام ياء، وقد تضاربت أقوال التصريفيين في أيِّ الطريقتين أفضل؛

(١) ابن جني المنصف، ص: ٥١/٢، والاستراباذي، ص: ٢٥/١، والجاربردي ابن جماعة، ص: ٢٤/١، والأنصاري، ص: ١١/٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، مصر: تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٥م)، ص: ٣٧٦/٤.

قال **المازني**[1]: «إذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بدّ من إبدال الثانية على كل حال (. . .) لاستثقالهم الهمزتين في كلمة واحدة».

وقال **ابن جني**[2]: «ومن العرب من يجمع بين الهمزتين فيقول «جائيء» وهذا قليل لا يؤخذ به»، وقال أيضاً[3]: «وقد رأيت **أبا علي (الفارسي)** يذهب إلى قوة قول **الخليل** في هذا الباب. قال: لأنه لا يجمع على الكلمة إعلالين، إنما هو إعلال واحد، وهو تقديم اللام وتأخير العين. قال: ومن قال إنه ليس بمقلوب فقد جمع على الكلمة إعلالين، قلب العين همزة وقلب اللام ياء».

أما المخالفون، فقالوا[4]: وليس ما ذهب إليه **الخليل** بمتين، وذلك لأنه إنما يحترز عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه، وهنا سبب لزواله، فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه، كما أن نقل حركة واو نحو «مقوول» إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لما كان هناك سبب مزيل له، وهو حذف أولهما، وكذا في مسألتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين، وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين كما هو مذهب **سيبويه**، وإنما دعا **الخليل** إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله أداء ترك القلب إلى إعلالين كما هو مذهب **سيبويه**».

وخلاصة القول في وزن «جاءٍ»:

جَاءٍ: على وزن: **فَالٍ**، وأصلها: **فَالِـعٍ**، بالقلب، عند **الخليل وهو قياس** عنده.

---

(١) المنصف، ص: ٢/ ٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢/ ٥٢ و ٢/ ٥٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٢٥.

جَاءٍ: على وزن: فَاعٍ، وأصلها: فَاعِل، من غير قلب، عند سيبويه وجماعة.

وكذلك نزن:

سَاءٍ: فالٍ، من سَاءَ يسوء، لأن أصل ساءَ: سَوَأَ: فَعَلَ واسم الفاعل «ساءء»: فاعل؛ قدمت اللام موضع العين ثم قلبت العين واواً ثم ياء: فالع، ثم أعلت إعلال قاضٍ فأصبحت: سَاءٍ: فَالٍ.

وناءٍ على وزن: فَالٍ، من ناء ينوء.

وشاءٍ: على وزن: فَالٍ، من شاء يشاء، وأصل شاء: شَيِءَ: فَعِلَ، بكسر الياء في المضارع، يَشَاءُ، يَفْعَل، «وشاءء: فاعل»، قدمت اللام إلى موضع العين فصارت إلى: شائي: فالع، ثم أعلت إعلال قاضٍ فصارت إلى: شَاءٍ: فَالٍ.

وقد قوى مذهب الخليل في ذلك تقديم العرب لام الكلمة على عينها في مثل قول الشاعر (طريف بن تميم) (من الكامل):

فَتَعَـرَّفُـونِـي إنَّنـي أنَـا ذَاكُمُـو   شَاكٍ سِلاحِي في الحَوَادِثِ مُعْلَمُ

وفي قول العجاج (من الرجز المشطور):

«لاثٍ بِـــه الأَشَـــاءُ والعُبْـــرِيُّ»

فشاكٍ: اسم فاعل من الشوكة من الواو، ويراد به السلاح.

ولاثٍ: اسم فاعل من لاث يلوث إذا جمع ولفّ.

وأصل شاكٍ: شائك، على وزن: فاعل: قلبوا العين إلى موضع اللام فصارت إلى: شاكيء: فالع، ثم أبدلت الهمزة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصارت إلى: شَاكٍ: فَاعٍ.

وكذلك لاثٍ، أصلها لائث: فاعل، قدمت اللام إلى موضع العين فصارت إلى: لاثيء: فالع، ثم قلبت الهمزة إلى ياء فصارت إلى: لاثي: فالع، ثم أعلت إعلال قاض، فصارت إلى: لاثٍ: فَاعٍ.

وحكي أنهما يقولون: شاكٍ ولاثٍ: بحذف العين أصلاً، وأنشد:

«لَاثٍ بِهِ الأَشَاءُ والعُبْرِيُّ».

ووجه هذا أنهم لما قالوا في الماضي: شاكَ ولاثَ، وسكنت العين بانقلابهما، ألفاً، وجاءت ألف فاعل فالتقت ألفان، فحذفت الثانية حذفاً، ولم تحرك حتى تنقلب همزة كما فعل من يقول: قائم وبائع[1].

وقال أبو علي الفارسي[2]: «وإذا كانوا قد قلبوا في «شَاكٍ ولاثٍ»، مع أنه ليس فيه اجتماع همزتين، ومع أنهم لو لم يقلبوا لما جمعوا على الكلمة إعلالين، فهم بأن يقلبوا فيما لو لم يقلبوه للزمهم إعلالان ــ وهو باب «سَاءٍ، وشَاءٍ، وجَاءٍ ــ أولى».

٦ ــ ويعرف القلب في الكلمة إذا كان تركه يؤدّي إلى منع الصرف بغير علة على الأصح:

وذلك، نحو: أَشْيَاء، فإنها لفعاء، وقال الكسائي: أفعال، وقال الفراء: أفعاء وأصلها أفعلاء[3].

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ٢/ ٥١ وما بعدها، والاستراباذي، ص: ١/ ٢٥ من شرح الشافية، وابن جماعة وحسين الرومي، ص: ١/ ٢٤، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١١ البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٣٧٤، و ٤/ ٣٥٧. وسيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٣٧٦ وما بعدها.

(٢) المنصف، ص: ٢/ ٥١ وما بعدها.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠.

وواضح من قول ابن الحاجب اختلاف العلماء في ميزان «أشياء» وقد ذكر بعض هذه الاختلافات وهي:

(أ) مذهب الخليل وسيبويه[1]: **(أشْيَاء: لَفْعَاء)**:

أصـل **أشْيَاء**: **شَيْئَاء**؛ **فَعْلاء**، مثل حمراء.

قدمت اللام (الهمزة الأولى) على الفاء (الشين) كراهة اجتماع الهمزتين، بينهما حاجز غير حصين وهو الألف فصارت إلى: **أشْياء**: **لَفْعَاء**، فهي ممنوعة من الصرف، في مثل قوله تعالى: **﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾**[2]، ولما كانت نكرة غير مصروفة في حالة التنكير ذهب إلى أن الهمزة فيها للتأنيث.

(ب) مذهب الكسائي: **أشْيَاء**: **أفْعَال**.

(أشْيَاء: أفْعَال)، جمع: **شَيْء**: **فَعْل**، بمنزلة بَيْت وأبيات، وشبح وأشباح، وحي وأحياء، وكما أن **أحْيَاء**: **أفْعال** لا محالة فكذلك **أشْيَاء** عنده **أفْعَال**، ثم احتال لمنعها من الصرف فشبهها «بفعلاء» لكثرة استعمالها.. وقال: هي ممنوعة من الصرف توهماً أنها كحمراء، فهي في كونها جُمعت على: **أشْيَاوَات**، فصارت كخضراء وخضروات.

وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعف إنما كان يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صح أنها: أفعال.

(ج) مذهب الفراء[3]: **(أفْعَاء)**:

أشْيَاءَ على وزن: **أفْعَاء**، وأصلها: **أشْيِئَاء** على وزن: **أفْعِلاَء**، وأصل

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٣٨٠، والمنصف لابن جني، ص: ٢/ ٢٤ وما بعدها، والاسترابادي، ص: ١/ ٢١ وما بعدها. والممتع لابن عصفور، ص: ٥/ ٥١٣.

(٢) سورة المائدة ٥/ ١٠١.

(٣) المنصف، ص: ٢/ ٩٤، وما بعدها، والاسترابادي، ص: ١/ ٢١ و ١/ ٢١، والممتع، ص: ٢/ ٥١٣.

شَيْء: شَيِّء: فَيْعِل، ثم خفف كما خفف (هيّن وميّت) إلى (هَيْن ومَيْت) ثم جمع على شيء كما جمعوا هين على أهوناء، فقالوا: شيء؛ أشيئاء: أفعلاء. ثم حذف لام الكلمة (الهمزة الأولى) فصارت إلى: أشياء: أفعاء، وذلك كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين وهو الألف.

(د) مذهب الأخفش[1]: (أَفْعَلاء):

أَشْيَاء على وزن: أَفْعَلاَء.. وهمزتها للتأنيث، فهرب من القلب فلم يجعلها «الفعاء». ورآها غير مصروفة فلم يجعلها «أفعالاً». فذهب إلى أنها «أفْعَلاء» محذوفة اللام.. وأما تشبيهه لها بشاعر وشعراء فمن قبل أن «شَيْئاً» على وزن: فَعْل، وليس حكم فَعْل أن يجمع على أَفْعِلاء، كما أنه ليس حكم فاعل أن يجمع على فُعَلاء، وكما قالوا: سُمَّح وسُمَحَاء جمع سَمِيح والمشهور عنهم سَمْح.

وعلى هذا يكون قول ابن الحاجب «على الأصح» متعلقاً بيُعْرَف أي: يُعْرَفُ القلبُ، على الأصحّ، بأداء تركه إلى منع الصرف من غير علة «على ما ذهب إليه الاستراباذي والأنصاري، وتكون على الأصحّ بذلك إشارة إلى مذهب سيبويه[2].

أما الجاربردي فيقول[3] «إنَّ على الأصح متعلق» بأداء «أي ويُعرف القلبُ بأنه لو لم يقدّر لأدّى على الأصحّ إلى منع الصرف بغير علة» فالأصح واقع على قول الكسائي، والمراد أنه أصح من قول الفراء..

---

(١) ابن الحاجب، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٠، والمنصف، ص: ٣/ ٩٤ وما بعدها، والاستراباذي، ص: ١/ ٢١ وما بعدها، وابن عصفور، الممتع، ص: ٢/ ٥١٣ وما بعدها.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) شرح الشافية للاستراباذي، ص: ١/ ٢٨، ومجموعة الشافية، ص: ٢/ ١٣.

وعرف القلب «بما هو مذهب سيبويه.. لأنه لو لم يقدّر القلب أدى في عدم القلب إلى مذهبين، أحدهما مذهب الكسائي، والآخر مذهب الفراء، ولكن مذهب الكسائي بالنسبة إلى مذهب الفراء أصح (..) وإن كان مذهب سيبويه أصح منهما، وذلك لأن:

١ ــ مذهب سيبويه أولى إذ لا يلزمه مخالفة الظاهر إلّا من وجه واحد وهو القلب مع أنه ثابت في لغتهم في أمثله كثيرة.

٢ ــ ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين، الأول منع الصرف بغير علة والثاني أنها جمعت على أشاوي، وأفعال لا يجمع إلى أفاعل.

٣ ــ ويلزم الفراء مخالفة الظاهر من وجوه:

الأول : أنه لو كان أصل شيء «شيّئاً» كَبَيّن لكان الأصل شائعاً كثيراً، ألا ترى أن بيناً أكثر من بيّن وميّت أكثر من مَيْت؟

الثاني : أن حذف الهمزة في مثلها غير جائز، إذ لا قياس يؤدّي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف.

الثالث : تصغيرها على «أُشَيّاء»، فلو كانت «أفعلاء» لكانت جمع كثرة، ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها إلى المفرد عند التصغير إذ ليس لها جمع قلة.

والرابع : أنها تجمع على «أشاوي» وأفعلاء لا يجمع على أفاعل.

«ولا يلزم سيبويه شيء من ذلك؛ لأن منع الصرف لأجل ألف التأنيث وتصغيرها على أشياء لأنها اسم جمع لا جمع وجمعها على أشاوي لأنها اسم على وزن فعلاء فيجمع على فعالى كصحراء وصحارى، وقال في الصحاح أصل أشاوي أشائي. فليست الهمزة ياء فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الوسطى وقلبت الأخيرة ألفاً، وأبدلت من الأولى واواً»[1].

---

(١) مجموعة الشافية، ص: ١/ ٢٥، وما بعدها.

خامساً ـ وزن الكلمات التي وقع فيها الحذف وطرق معرفته

إذا كان في الموزون حَذْفٌ، حُذِفَ في الزِّنة مثله، فيقال: قاضٍ على وزن فاعٍ، بحذف اللام[1]، **ويعرف الحذف بعدة طرق، منها:**

١ ـ **الاشتقاق**، فإنك إذا علمت ما اشتقت منه، حكمت بأن فيها حذفاً، مثل: قُل: من: قال يقول، فوزنه: فُلْ.

٢ ـ **أصلها**: الذي غيرت هي منه بالحذف، فإنك إذا علمت أنه أصل لها حكمت بأن فيها حذفاً مثل: **غد**، مع العلم بأن أصله: غدو.

٣ ـ **لزوم الإخلال بالقاعدة المقررة عندهم**، على تقدير عدم فرض الحذف، أي مخالفتها، كأن يلزم كون المثال على أقل من ثلاثة أحرف، إمّا بدون تأمل مثل: **قُل، وقه، ولم يك**.. وإمّا بأدنى تأمل مثل: رمنا وراموا، وقمت، ويعد، ويسل، فإن الضمائر كلمات على حدة وليست من أصول الأفعال. وكذا حروف المضارعة. أو كأن يلزم عدم وجود الأبنية الأخيرة للاسم، أعني الخماسية، وهذا الشق إنما يتحقق في تكسير الخماسي وتصغيره مع كونهما مستكرهين فإنهما إنما يكونان بحذف حرف واحد منه على الصحيح، مثل فرازد وسفارج وفريزد وسفيرج على الأصح، ومثل: فرازد، وجحارش، وفريزق، وجحيرش، على الصحيح[2].

---

(١) الجاربردي، ص: ١/٢٦ و ١/٢٧، والاستراباذي، ص: ١/٣٠ وما بعدها، وابن جماعة وحسين الرومي، ص: ١/٢٧، والكرمياني، ص: ٢/٢٨٤، والمنصف، ص: ٢/٩٤، وابن عصفور، الممتع، ص: ٢/٥١٣، وما بعدها.

(٢) ابن الحاجب، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٢ و٣١٤، والاستراباذي، ص: ١/٣١، والجاربردي، ص: ١/٢٧، ونقره كار الأنصاري، ص: ٢/١٣، والكرمياني، ص: ٢/٢٨٥.

٤ ـ **لزوم الإخلال بالمعنى**، لو لم يفرض الحذف أيضاً كما في جُمْعِ المنسوبِ، مثل أشاعرة وأشاعثه في جمع أشعري، فلو لم نقل بحذف ياء النسبة فيها لأدى اللفظ إلى خلاف المراد»[1].

ثم استطرد ابن الحاجب قائلاً[2] «إلاَّ أن يُبَيَّنَ فيهما»، أي يبين الأصل في المقلوب والمحذوف بأن يقال مثلاً وزن: قاض: **فاعل في الأصل**، ووزن آدر **أفعل في الأصل**، وذلك بغية الأصل في المقلوب والمحذوف فلا تقلب في الوزن ولا تحذف منه.

ويعلق الاستراباذي على هذا الاستطراد بقوله[3] «وهو وَهْمٌ؛ لأنك لا تقول إنّ أشياء مثلاً عند سيبويه فَعْلاء، إذا قصدت بيان أصله، بل الذي تزن بفعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب، تقول أصل أشياء على وزن فعلاء وكذا لا تقول إذا قصدت بيان أصل قاض إن قاض فاعل، بل تقول: أصل قاض فاعل فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلاّ مقلوباً ومحذوفاً، فلا معنى للاستثناء بقوله إلاّ أن يبين فيهما».

❑❑❑

---

(١) الكرمياني، منظومة الشافية وشرحها (مجموعة الشافية)، ص: ٢/ ٢٨٥.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠١.

(٣) شرح الشافية، ص: ١/ ٣٢.

الفصل الثاني

الفعل الماضي

ينقسم الفعل الماضي قسمين: ماضي الثلاثي وماضي الرباعي،

وينقسم كل منهما قسمين:

ـ الثلاثي المجرد، والثلاثي المزيد فيه،

ـ والرباعي المجرد، والرباعي المزيد فيه.

أولاً ـ أبنية الماضي الثلاثي المجرّد

«للماضي الثلاثيّ المجرّد ثلاثةُ أبنية: فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُل»[1]، ويلاحظ أنّ «فاء» الفعل مفتوحة ـ هنا دائماً ـ حتى «يحصل للمتكلم العذوبة في اللفظ ويصغي السامعُ إليه، لأنس المسامع بالأخفّ، بخلاف الاسم، فإنه لمّا كان خفيفاً يجوّزون الابتداء فيه بالثقيل»[2].

أمّا «عينُ» الفعل فلها ـ هنا ـ «ثلاثةُ أحوال؛ الفتحة، والكسرة، والضمة، ولا يكون السكون كما كان لعين الاسم وذلك لأنه إذا اتصل بالفعل الضمائر المتصلة المرفوعة البارزة المتحركة يجب إسكان لامه لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة ولا

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

(٢) نقره كار، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، ص: ٢/ ٢٠.

سيما إذا كان الفاعل من هذه الضمائر، فلو كان العين ساكناً لزم اجتماع الساكنين»[١].

لذلك كان للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أحوال نتيجة ضرب حالة «الفاء» الواحدة بحالات «العين» الثلاثة، فيحصل عندنا: فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ.

١ ــ فَـعَــلَ:

يكون متعدّياً ولازماً، وقد مَثَّلَ ابنُ الحاجب للحالتين[٢]:

ــ فالمتعدّي، نحو: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ، على وزن: فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ،
وَقَتَلَهُ يَقْتُلُهُ، على وزن: فَعَلَهُ يَفْعُلُهُ[٣].

ــ واللازم، نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ، على وزن: فَعَلَ يَفْعِل،
وقَعَدَ يَقْعُدُ على وزن: فَعَلَ يَفْعُلُ،
ومَزَحَ يَمْزَحُ، على وزن: فَعَلَ يَفْعَلُ[٤].

وقد جاء «فَعَلَ» لجميع المعاني تقريباً؛ لأنه أخفُّ أبنية الأفعال، ولا يجيء غير «فَعَلَ» بمعنى من المعاني إلاّ ونرى هذا المعنى موجوداً فيه، لأن اللفظَ إذا خفّ وكثر استعماله واتّسع التصرفُ فيه استعمل لمعانٍ لا تنضبط[٥].

وبابُ «المغالبة يبنى على فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ ــ بالضم ــ نحو كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ

(١) المصدر السابق.

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥، ينظر أيضاً حول التعدي واللزوم الكتاب لسيبويه، ص: ٤/٥ وما بعدها.

(٣) ينظر أيضاً الكتاب لسيبويه، ص: ٤/٥ و ٣٧/٤ حيث استعمل ابن الحاجب أمثلة الكتاب نفسها في ص: ٣٠٥ من الشافية.

(٤) المصدران نفسهما.

(٥) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ٧٠/١، والجاربردي، ص: ٤١/١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢١/٢.

أَكْرُمُهُ[1]، وخَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ أَخْصُمُهُ، وغَالَبَنِي فَغَلَبْتُهُ أَغْلُبُهُ.

ومعنى المغالبة أن يغلب أحدُ الأمرين الآخر في المصدر، فيذكر الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب. فلا يكون، إذاً، إلا متعدّياً، سواءٌ أكانَ في الأصل متعدياً أم لازماً؛ لأنّ الفعل قد يكون من غير هذا الباب، كَنَصَرَ وخصم وكرم، فإن قصدت هذا المعنى نقلته إليه. واستثنى من هذه القاعدة باب «وَعَدْتُ وَبِعْتُ وَرَمَيْتُهُ، فإنه أَفْعِلُهُ ـ بالكسر ـ[2]؛ أي استثنى منه: المثال الواوي، والأجوف والناقص اليائيين، وما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية:

(أ) **فالمثال**: سواء أكانَ معتلّ «الفاء» بالواو نحو: وَعَدَ، أم بالياء، نحو يَسَرَ، فإنه لا ينقل من باب: فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ إلى باب فَعَلَهُ يَفْعُلُهُ لئلا يلزم خلاف لغتهم، إذ لم يجيء منه مِثالٌ مضموم العين فيقال: وَاعَدَنِي فَوَعَدْتُهُ أَعِدُهُ، وَيَاسَرَنِي فَيَسَرْتُهُ أَيْسِرُهُ.

(ب) **الأجوف والناقص اليائيان**: نحو: بَاعَ ورَمَى، فلا يُنْقَلُ الأجوفُ اليائيُّ أو الناقصُ اليائيُّ من باب «فَعَلَ يَفْعِلُ» إلى باب «فَعَلَ يَفْعُلُ»، بل ينقلان إليه إنْ كانا من غيره، فيقال: بَايَعَنِي فَبِعْتُهُ أَبِيعُهُ، وَرَامَانِي فَرَمَيْتُهُ أَرْمِيه، إذ لم يجيء أجوف ولا ناقص يائيٌّ من «يَفْعُلُ ـ بالضم ـ لأنك لو ضممت العين لانقلبت الياء واواً فيلتبس بذوات الواو.

(ج) **ما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية**[3] ـ عن الكسائي ـ لأنه عنده

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥، وابن عصفور الممتع، ص: ١/ ١٧٣.

(٢) المصدران نفسهما.

(٣) الحروف الحلقية هي: الهاء ـ الحاء ـ العين ـ الغين ـ الفاء ـ و «الهمزة» و «الألف».

ـ الهمزة، والهاء، والألف.. من أقصى الحلق.

ـ والعين، والحاء.. من وسط الحلق.

ـ والغين، والخاء.. من أدنى الحلق.

ـ بالفتح ـ وأشار ابنُ الحاجب إلى ذلك[1] بقوله: «وعن الكسائي في نحو شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ ـ بالفتح ـ «وذلك غيرُ مستقيم؛ لأنّ حرف الحلق لا يمنعُ عنها الضمّ؛ لأن ما فيه أحد حروف الحلق لم يتعين فيه الفتح، بل كثير منه يأتي على الأصل، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤُ، وَهَنَأَ يَهْنِيءُ، وقد حكى أبو زيد: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ ـ بالضم ـ وكذا فَاخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ ـ بالضم ـ وهذا نصٌّ في عدم لزوم الفتح في مثله»[2].

٢ ـ فَعِلَ:

يكون متعدياً ولازماً، وقد مَثَّلَ ابنُ الحاجب للحالتين[3].

ـ فالمتعدّي، نحو: شَرِبَهُ يَشْرَبُهُ، على وزن: فَعِلَهُ يَفْعَلُهُ،
وَوَمِقَهُ يَمِقُهُ، على وزن: فَعِلَهُ يَفْعِلُهُ.

ـ واللازم، نحو: فَرِحَ يَفْرَحُ، على وزن: فَعِلَ يَفْعَلُ،
وَوَثِقَ يَثِقُ، على وزن فَعِلَ يَفْعِلُ.

ولازم فَعِلَ أكثر من متعديه.

وفَعِلَ «تكثر فيه العِللُ والأحزانُ وأضدادها، نحو سَقِمَ وَمَرِضَ (في العلل) وَحَزِنَ (في الأحزان) وفَرِحَ (في أضداد الأحزان) كما يقول ابن الحاجب[4]، ومعنى تكثر فيه «أي هذه المعاني تكون في «فَعِلَ» أكثر منها في غيره، لا أن «فَعِلَ» يكون فيها أكثر منه في غيرها، لأنه في غيرها أكثر منه فيها»[5].

---

(١) المصدران السابقان والكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ١٠١.

(٢) الشافية، ص: ٣٠٥، والاستراباذي، ص: ١/ ٧١، والجاربردي، ص: ١/ ٤١، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢١، والكتاب، ص: ٤/ ١٠١.

(٣) الشافية، ص: ٣٠٥، ينظر أيضاً الكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ٥ و ٤/ ٣٧، و ٤/ ١٧.

(٤) الشافية، ص: ٣٠٥، والكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ١٧.

(٥) نقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٤.

ويجيء الألوان والعيوب والحلي كلها عليه، أي يجيء:

ـ **الألوان** : كَأَدِمَ وسَمِرَ.

ـ والعيوب: كَعَجِفَ (من عيوب الجسد) وَخَرِقَ وعَجِمَ (من عيوب النفس)[1].

ـ والحليّ : كَبَلِجَ.

ويجيء أيضاً عليه:

فَزِعْتُ فَزَعاً. وهو فَزِعٌ، وفَرِقَ يَفْرَقُ فرقاً وهو فَرِقٌ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ وَجلاً وهو وَجِلٌ[2]، كل هذه تأتي على «فَعِلَ»، وليس معنى ذلك أن «فَعِل» مختصٌ بها؛ «قال ابن الحاجب في شافيته[3]: وقد جاء أَدُم وسَمُر وَعَجُف وَحَمُق وخَرُق وَرَعُن ـ بالكسر والضم ـ».

٣ ـ فَعُلَ:

نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ، ولم يذكر له ابنُ الحاجب إلاّ مثالاً واحداً؛ لأنه لازمٌ دائماً، ومضارعه مضمومُ العين[4]، ولأنه إنّما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيءٍ يفعله قصداً لغيره، نحو: شَرُفَ وظَرُفَ[5].

ومعنى «فَعُلَ لأفعال الطبائع» ما جبل عليه الإنسان من الأفعال الصادرة عن الطبيعة، وذلك نحو: حَسُنَ، وَقَبُحَ، وَوَسُمَ، وَقَسُمَ، وَكَبُرَ، وَصَغُرَ، وَطَوُلَ، وَقَصُرَ، وَغَلُظَ، وَسَهُلَ، وَصَعُبَ، وَسَرُعَ، وَبَطُؤَ، وَحَلُمَ، وَرَفُقَ... فهذه

---

(١) ينظر الكتاب أيضاً لسيبويه، ص: ٤/ ١٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ١٨.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢٩٠، والكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ٣٨.

(٥) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٢١.

الأوصاف مخلوقةٌ، وتدلُّ على الصفة التي طبع فيها صاحبها؛ أي الحسن، والقبح، والوسامة، والقسامة، والكبر، والصغر، والطول، والقصر، والغلظ، والسهولة، والصعوبة، والسرعة، والبطء، والثقل، والحلم، والرفق، كما يجري غير الغريزة مجراها، إذا كان له لبث ومكث، نحو: حَلُمَ، وَبَرُعَ، وَكَرُمَ، وَفَحُشَ[1]. ويلاحظ أن عينه قد ضُمَّت لأنها كانت خلقة وطبيعة، وصاحبها مسلوب الاختيار، لذا جعل الضم علامة للخلقة[2].

وهذا البناء لازم دائماً ــ كما مرّ ــ وقد اعترض ابنُ الحاجب على القائلين بأن «فَعُلَ» جاء متعدياً في حالتي التضمين والتحويل[3]؛

(أ) اعترض على التضمين عند من قال: رَحُبَتْكُم الدارُ؛ أي وسعتكم على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي حين قال أنّ هذيلاً تجعل الكلمة التي على وزن «فَعُلَ» متعدية، إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها[4]، كقول علي بن أبي طالب: «إن بشراً قد طَلُعَ اليمن»: أي بَلَغَ، فَضَمَّنَهُ معنى البلوغ[5]...

لكن ابن الحاجب يجعله شاذاً، ويقول[6]: «وشذَّ رَحُبَتْكَ الدارُ: أي رَحُبَتْ بك»، فكثر استعماله، فحذفوا الباء اختصاراً، فهو في الحقيقة غير متعدٍّ، فإنك لو قلت في شَرُفت بكذا: لا يكون متعدياً، فشذوذه من جهة

---

(1) الاستراباذي، ص: ١/ ٧٤.

(2) الكتاب، ص: ٤/ ٢٨، والجاربردي وابن جماعة، ص: ١/ ٤٤، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٤.

(3) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(4) لسان العرب، مادة رحب، ص: ١/ ١١٣٩، تصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي.

(5) ابن جماعة، ص: ١/ ٤٤، والأشموني، شرح الألفية، ص: ٣/ ٧٨٥، ولكنني عدتُ إلى نهج البلاغة فوجدت عبارة الإمام، عليه السلام، هي: «أُنْبِئتُ بُسْراً قدِ اطَّلَعَ اليمن». راجع نهج البلاغة، الخطبة ٢٥.

(6) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥، وينظر كذلك لسان العرب، مادة رحب.

استعماله على صورة المتعدي، قال الخليل: قال نصرُ بنُ سيار: أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني: أي أوسعكم، فعدّاها، وهي شاذة»[1].

(ب) كما اعترض ابنُ الحاجب على فكرة التحويل أو النقل عند سيبويه والكسائي وجمهور النحاة في باب «سُدْتُهُ»، وقال[2]: «إنّ سُدْتُهُ ليس من باب «فَعُلَ» في الأصل لأنه لم يجيء في الصحيح «فَعُلَ» متعدياً في الأصل، ولا هو منقول إلى هذا الباب على رأي من قال:

إن أصل «سُدْتُهُ»: سَوَدْتُهُ ــ بفتح العين ــ على وزن: فَعَلْتُهُ،

وإن أصل بِعْتُهُ بَيَعْتُهُ ــ بفتح العين ــ على وزن: فَعَلْتُهُ.

لأنه لما عُلِمَ أنّ «العين» منهما تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً، فلا يتميّز الواويّ من اليائي، حوّلوا الواويّ إلى «فَعُلَ» ــ بضم العين ــ أي سَوَدْتُهُ إلى سَوُدْتُهُ، واليائيّ إلى (فَعِلَ) ــ بكسر العين ــ أي بَيَعْتُهُ إلى بَيِعْتُهُ. ثم نُقلت حركةُ حرف العلة إلى «الفاء» فصارا إلى: سُوْدْتُهُ وَبِيْعْتُهُ، ثم حُذِفَ حرفُ العلة لالتقاء الساكنين، فصارا إلى: سُدْتُهُ وبِعْتُهُ»[3].

وقد رفض ابنُ الحاجب أن يكون الضّمُّ والكسرُ فيهما «للنقل» من العين إلى الفاء، لسببين: مخالفة الأصل لفظاً ومعنى،

أمّا لفظاً: فظاهر:

وأمّا معنى: فلاختلاف معاني الأبواب.

---

(١) الجاربردي، ص: ١/ ٤٤، ولسان العرب مادة رحب.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/٧٨، والجاربردي، ص: ١/ ٤٤. ينظر أيضاً الكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ٣٣٩ وما بعدها، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٥٢/ ٥٨، وابن جني المنصف، ص: ١/ ٢٣٣ وما بعدها.

وقال[1]: «وأمّا باب سُدْتُهُ، فالصحيح أن الضَمَّ لبيان بنات الواو لا للنقل، وكذلك باب بِعْتُهُ، وراعوا في باب «خِفْتُ» بيان البنية»، وقد تحركت الواو والياء فيهما، فانقلبتا ألفين، وحُذفتا.. ثم ضُمَّ «الفاء» في الواويّ، وكُسِرَ «الفاءُ» في اليائيّ دلالة عليهما[2].

وقد ارتكب الأولون المحذورَ المذكور لمَّا رَأَوا أنهم لم يفرقوا في نحو: خِفْتُ وهِبْتُ بين الواويّ واليائيّ، فقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم «في خِفْتُ»، لأنَّهُ من الخوف.. وقد رد عليهم ابنُ الحاجب بأنَّ كسر «فاء» نحو «خِفْتُ» إنّما هو لبيان البنية؛ لأن الدلالة على البنية أهم من بيان بنات الواو والياء لتعلق الأول بالمعنى والثاني باللفظ، ولمّا لم يمكنهم الدلالة على البنية في «قلت وبعت»، لأنّ أصلهما «قَوَلَ وبَيَعَ» ـ بفتح الفاء والعين ـ فالفتح فيهما لا يدل على حركة العين، فتركوا ذلك، ولكنهم لم يتركوا ـ أيضاً ـ بيان بنات الواو والياء حذراً من فوات المقصود أجمع، وذلك بخلاف نحو: خفِت وهبِت فإن كسرة «الفاء» تدل على كسرة «العين»، فراعوا فيه بيان البنية[3].

ولم يجيء من «فَعُلَ» أجوف يائيّ إلا في كلمة واحدة، وهي: هَيُؤَ الرَّجُلُ: أي صار ذا هيئة، «ولم تقلب الياء في الماضي ألفاً»، إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واواً؛ لأن المضارع يتبع الماضي في الإعلال، فكنت تقول: هَاءَ يَهُوءُ، فيحصل الإنتقال من الأخفّ إلى الأثقل[4].

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥.

(٢) الجاربردي، ص: ١/ ٤٥، والاستراباذي، ص: ١/ ٧٩.

(٣) الجاربردي، ص: ١/ ٤٥.

(٤) الاستراباذي، ص: ١/ ٧٦، والأشموني، ص: ٣/ ٧٨٥.

وكذلك لم يجيء من «فَعُلَ» الناقص اليائيّ إلاّ: بَهُوَ الرّجُلُ يَبْهُو، بمعنى بَهِيَ يَبْهَى: أي صار بهياً، ونَهُوَ الرجل: أي صار ذا نهية، لأنه من «النهية» أي العقل[1].

وقد يجيء «فَعُلَ»، على قلة، في باب التعجب من الناقص اليائيّ، ولا يتصرف كَنِعْمَ، وَبِئْسَ، فلا يكون له مضارع، وذلك نحو: قَضُوَ الرجلُ: أي ما أَقْضَاهُ، ورَمُوَتِ اليدُ: أي ما أرماها.

ولم يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلاً لثقل الضمة والتضعيف، وحكى يونس: لَبُبْتُ تلُبّ، ولَبِبْتُ تَلَبّ أكثر، وجاء: شَرُرَ ــ أيضاً ــ، وقالوا في: شَرِرَ ــ بكسر العين ــ كما جاء عَزُزَت الشاة: إذا قلّ لبنها[2]. وأما حَبُبْتُ فمنقول إلى هذا الباب للتعجب كقَضُو وَرَمُوَ، ومنه قول امرىء القيس (من الطويل):

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا ... وَحُبَّ بها مَقْتُولةً حِينَ تُقْتَلُ

فأصل: حُبَّ: حَبَبَ ــ بفتح العين ــ أو حَبِبَ ــ بكسر العين ــ ثم نقل إلى «فَعُلَ» ــ بضم العين ــ للمدح والتعجب، ثم حذفت الضمة، وأدغم الباء بالباء فصار إلى: حَبَّ ــ بفتح الحاء ــ أو حُبَّ ــ بضم الحاء ــ[3].

٤ ــ فُـعِـلَ:

يلاحظُ أنّ ابنَ الحاجب لم يُشر إلى «فُعِلَ»؛ أي إلى الفعل المبني للمجهول، مع أن الأشموني قال[4]: إن «المبرّد»، وابن الطراوة، والكوفيين قد

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٧٦، والأشموني، ص: ٣/ ٧٨٥.
(٢) المصدران نفسهما.
(٣) المصدران نفسهما.
(٤) شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، ص: ٤/ ٢٤٢.

عدوه أصلاً، ومع أن ابن مالك نقل أنه أصل عن سيبويه». . وقد عدّه المازني أصلاً في أبنية الأفعال حين قال[1]: «والأفعال، نحو: ضَرَبَ، وَعَلِمَ، وَضُرِبَ، وَظَرُفَ»، وعذر ابن الحاجب في ذلك واضح؛ لأن «الفعل المبني للمفعول (أو المجهول)، فَعَلَى مثال واحد، وهو: «فُعِلَ»، نحو: ضُرِبَ وقُتِلَ، وهذا أصله «فَعَلَ أو فَعِلَ» ثم نُقِلَ فجُعِلَ حديثاً عن المفعول. أَلاَ ترى أن ضُرِبَ منقول من ضَرَبَ، ورُكِبَ من رَكِبَ، ولا يكون «فُعِلَ» منقولاً من «فَعُلَ» أبداً؛ لأنَّ «فَعُلَ» لا يتعدّى، والفعل لا يُنقل إلى «فُعِلَ» حتى يكون متعدياً قبل النقل»[2].

فـ «فُعِلَ»، إذاً، ليس بناء أصلياً، ولكنه فرع من «فَعَلَ أو فَعِلَ»، على مذهب البصريين، الذين اقتدى بهم ابن الحاجب في هذه القضية.

ثانياً ـ أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه

أبنية الثلاثي المزيد فيه على ثلاثة أضرب:

ـ موازن للرباعي على سبيل الإلحاق،

ـ وموازن للرباعي على غير سبيل الإلحاق،

- وشرح ألفية ابن مالك للأشموني، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ص: ٣/ ٨٧٦.

(١) المنصف، ص: ١/ ١٧. . كذلك فقد عده ابن مالك أصلاً حين قال: «وزد نحو ضُمِنَ» وذلك في الفتية.

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٢٣، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣٠.
شرح الأشموني للألفية، ص: ٣/ ٧٨٦، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة عشرة (١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م)، ص: ٢/ ٥٣٢ حيث يعتبر أبنية الثلاثي المجرد أربعة أوزان، منها: فعل للمبني للمفعول.

ـــ وغير موازن للرباعي.

كما أن الزيادة إما أن تكونَ من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها[١].

١ ـــ الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق:

معنى الإلحاق في الفعل الثلاثي المزيد فيه، أن تزيد حرفاً، أو حرفين، أو ثلاثة أحرف، على أصول الكلمة «زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف، وحركاتها المعينة، والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها من الماضي، والمضارع، والأمر»[٢]، إن كان الملحق به فعلاً رباعياً.

وفائدة الإلحاق أنه ربّما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر، أو سجع[٣]. وليس معنى ذلك أنَّ زيادة الإلحاق لا تكون لمعنى أصلاً، على ما يُتَوَهَّمُ؛ لأن معنى «حَوْقَلَ»، مثلاً، مخالف لمعنى «حَقَلَ»، ومعنى «شَمْلَلَ» مخالف لمعنى شَمَل، ومعنى «كَوْثَرَ» مخالف لمعنى «كثر». وإنّما يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى، كزيادة الهمزة في «أكرم»، و «أكبر»، و «أفضل» للتفصيل، وكتكرير العين في «كرّم»، وكزيادة الألف في «فاعل»، فلا يقال لهذه الزيادات إنّها للإلحاق، وإنْ صار اللفظُ بواسطتها على وزن الرباعيّ، وذلك لظهورها في معان أُخر، فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع ظهور إمكان حملها على الغرض المعنوي[٤].

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٥، والزمخشري، المفصل، ص: ٢٧٨، والشرح الملوكي، ص: ٦٤.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٥٢.

(٤) الاستراباذي، ص: ١/ ٥٢، ونقره كار، ص: ٢/ ٢٠.

والموازن للرباعي على سبيل الإلحاق ثلاثة أنواع: ملحق بدحرج، وملحق بتدحرج، وملحق باحرنجم:

(أ) الملحق بدَحْرَجَ:

ذكر له ابنُ الحاجب الأمثلةَ الستةَ نفسَها التي ذكرها الزمخشريُّ وبالترتيب نفسه[1]، هي: «شَمْلَلَ، وحَوْقَلَ، وبَيْطَرَ، وجَهْوَرَ، وقَلْنَسَ، وقَلْسَى». ويلاحظ أَنَّ الملحق بـ «دَحْرَجَ» منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء، أو قبل العين، أو قبل اللام، أو بعد اللام[2]، ويلاحظ أن الزمخشري، وابن الحاجب لم يستوفيا ذكر كل المُثُل الملحقة بـ «دَحْرَجَ»، وستزاد هذه المُثُل في موضعها استكمالاً للبحث.

١ ــ حرف الإلحاق قبل الفاء[3]:

ــ يفْعَلَ، نحو: يَرْنَأَ رَأْسَهُ أو لحيته: خضّبهما باليرنأ، وهو الحناء.

ــ تَفْعَلَ، نحو: تَرْمَسَ بمعنى رَمَسَه: أي غيّبه في الرمس، وهو القبر، ومنه: تَرْفَلَ ترفلة: إذا جَرّ ذيلة وتبختر.

ــ نَفْعَلَ، نحو: نَرْجَسَ الدواء، إذا وضع فيه النرجس.

ــ هَفْعَلَ، نحو: هَلْقَمَ إذا أكبر اللقم.

ــ سَفْعَلَ، نحو: سَنْبَسَ، بمعنى نبس، أي: نطق.

ــ مَفْعَلَ، نحو: مَرْحَبَ.

---

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٢) المزهر، ص: ٢/ ٤٠، ٤١، والكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ٢٨٦.

(٣) المزهر، ص: ٢/ ٤٠، والممتع، ص: ١/ ١٦٧.

٢ ـ حرف الإلحاق قبل العين[1]:

ـ فَيْعَلَ، نحو: بَيْطَرَ الدَّابَّةَ، أصله من البطر، وهو الشق.

ـ فَوْعَلَ، نحو: حَوْقَلَ؛ كبر وعجز عن الجماع، ويجوز أن يكون مشتقاً من الحلقة.

ـ فَاعَلَ، نحو: تَابَلَ القدر بمعنى تبلها.

ـ فَهْعَلَ، نحو: دَهْبَلَ اللقمة: عظّمها.

ـ فَمْعَلَ، نحو: طَرْمَحَ البناء: طوّله، وحَمْظَلَ الرجل إذا جنى الحمظل، أي الحنظل.

ـ فَتْعَلَ، نحو: فَتْرَصَ بمعنى: فَرَصَ الشيء: أي قطعه.

ـ فَنْعَلَ، نحو: فَرْنَصَ بمعنى فرص، ودَنْقَعَ الرجل، أي: افتقر ولزق بالدقعاء وهي الأرض.

لكن ابن عصفور يقول[2]: وأمّا ما حكاه بعضُ اللغويين من قولهم سَنْبَلَ الزرع وَأَسْبَلَ (إذا أخرج سنبله)، ودَنْقَعَ الرجل، وما حكاه أبو عبيدة من قولهم: «كَنْثَأَتْ لحيتُه» وَكَثَّأت إذا طالت وغزر شعرها»، فلا حجة في شيء من ذلك على إثبات «فَنْعَلَ». بل تكون النون أصلية، وهي على وزن «فَعْلَلَ» كـ «دحرج». ويكون «سَنْبَلَ» من «أسبل» كـ «سَبِطَ» من «سِبَطر»، وكذلك «دَنْقَعَ» من «الدَّقعاء»، و «كَنْثَأ» من «كَثَّأ».

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والكتاب، ص: ٢٨٦/٤، والممتع، ص: ١٦٧/١، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٦٤.

(٢) الممتع، ص: ١٧١/١.

٣ ـ حرف الإلحاق قبل اللام[1]:

ـ فَعْنَلَ، نحو: قَلْنَسَ وقَلْنَسْتُهُ: أي ألبسته القلنسوة، وهو قليل.

ـ فَعْهَلَ، نحو: غَلْهَصَهُ، أي قطع غلصمته، أو أخذ بها، والغلصمة: اللحم بين الرأس والعنق.

ـ فَعْيَلَ، نحو: شَرْيَفَ؛ أي قطع شرياف الزرع، وهو ورقه، إذا طال وكثر حتى خيف فساده، ونحو: طَشْيَأَ رأيه وَرَهْيَأَ: إذا خلّط.

لكن ابن عصفور يقول[2]: لا حجة في هذه الأمثلة على ثبات «فَعْيَلَ»، لسببين:

أحدهما: أن تكون «الياء» أصلاً في بنات الأربعة، كما كانت في «يَسْتَعُور»، لئلا يؤدّي إلى إثبات بناء لم يستقر في كلامهم وهو: «فَعْيَلَ».

والآخر: أن يكون أصل «رَهْيَأَ» «رَهْيَا» وَ «طَشْيَأَ» «طَشْيَا» على وزن «فَعْلَى» كـ «قَلْسَى»، ثم أبدلت الهمزة من الألف.

ـ فَعْمَلَ، نحو: قَصْمَلَ الشيءَ: إذا قطعه، وأصله القصل؛ وهو القطع وزناً ومعنى، ونحو: جَلْمَطَ الرجل شعره إذا حلقه وأصله الجلط.

ـ فَعْوَلَ، نحو: جَهْوَرَ، إذا رفع صوته وهدف الجهارة.

ـ فَعْأَلَ، نحو: بَرْأَلَ الديكُ، إذا نفش برائله، أي ما استدار من ريش عنقه[3].

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمزهر، ص: ٢/ ٤١، والاستراباذي، ص: ١/ ١٨، الكتاب، ص: ٤/ ٢٨٦، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٢) الممتع، ص: ١/ ١٧٢.

(٣) ابن جني، التصريف الملوكي، ص: ١٦.

ـ فَعْفَلَ، نحو: زَهْزَقَ بمعنى أزهق.

٤ ـ حرف الإلحاق بعد اللام[١]:

ـ فَعْلَلَ، نحو: جَلْبَبَ جلبيةً، لبس الجلباب، وشَمْلَلَ: أسرع، وتأتي شَمْلَلَ النخل، أخذ شماليله وهو ما يبقى بعد لقاطه من ثمر.

ـ فَعْلَى، نحو: قَلْسَى، وهو قليل، وقلسيته: ألبسته القلنسوة.

لكن في ألف «قَلْسَى» خلاف؛ فقد ذكر ابنُ الحاجب[٢] أنه للإلحاق، وقال غيرُه[٣] إن الألف لا يكون للإلحاق أصلاً، وأصل ألف قَلْسَى «ياء» قلبت ألفاً، وإنّما لم يُدْغَم نحو «شمْلَلَ» مع اجتماع المثلين المتحركين فيه، وأُعِلَّ، نحو: سَلْقى، بقلب، يائه ألفاً لأن الإدغام مبطل للإلحاق لانكسار وزن الملحق بالإدغام، بخلاف القلب في الآخر فإنه لا ينكسر وزن الملحق به لأن حركة الآخر وسكونه لا يعتبران في الوزن.

ـ فَعْلَسَ، نحو: خَلْبَسَ، أي خَلَبَ.

ـ فَعْلَمَ، نحو: فَرْصَمَ الشيءَ إذا قطعه، وأصله الفرص، وغَلْصَمَهُ: أي غلصه.

ـ فَعْلَنَ، نحو: فَرْصَنَ الشيءَ، إذا قطعه وأصله الفرص وهو القطع وزناً ومعنى، ومنه قَحْزَنَ الرجلَ. إذا ضربه فصرعه، وأصله: قَحَزَ الرجل إذا أهلكه. ومنه: قَطْرَنَ البعير.

---

(١) ابن الحاجب، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والمنصف، ص: ٤٢/١، والكتاب لسيبويه، ص: ٢٨٦/٤، والممتع، ص: ١٦٧/١، والاستراباذي، ص: ١٩/١، المزهر، ص: ٤١/٢.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

(٣) نقره كار، مجموعة الشافية، ص: ٢١/٢.

(ب) الملحق بـ «تدحرج»[1]:

ذكر له ابنُ الحاجب أمثلةَ الزمخشري نفسها[2]، وهي:

ـ «تَجَلْبَبَ، تَجَوْرَبَ، تَشَيْطَنَ، تَرَهْوَكَ، تَمَسْكَنَ، تَغَافَلَ، تكَلَّم»، وستذكر، هنا، أيضاً، الأمثلةَ التي لم يذكرها ابنُ الحاجب استكمالاً للبحث:

ـ تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً، نحو: تَجَلْبَبَ أي لبس الجلباب، وبناؤه للازم،

ـ تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلاً، نحو: تَجَوْرَبَ أي لبس الجورب، وتَحَوْقَلَ، وبناؤه للازم.

ـ تَفَعْيَلَ يَتَفَعْيَل تَفَعْيُلاً، نحو: تَشَيْطَنَ الرجلُ: أي صار كالشيطان في تمرده، وبناؤه للازم.

ـ تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً، نحو: تَرَهْوَكَ في المشي كأنه يموج فيه، وبناؤه للازم.

ـ تَمَفْعَلَ يَتَمَفْعَلُ تَمَفْعُلاً، نحو: تمسْكَنَ: إذا تَشَبَّهَ بالمسكين.

ـ تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً، نحو: تَغَافَلَ: أظهر الغفلة، لأنه لمّا لم يُؤَدِّ الأمرُ إلى تحريك الألف وسطاً في الفعل حكم الزمخشريُّ وتبعه ابنُ الحاجب بكون ألف تغافل للإلحاق بـ «تدحرج»، وقد سار على نهجهما ابنُ عصفور والسيوطيّ[3]. . ويدلّ على ذلك أن تفاعل يأتي

(١) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٦٨، والدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٦، والكتاب، ص: ٤/ ٢٨٦.

(٢) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٣) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والاستراباذي، ص: ١/ ٥٧، ١/ ٦٨، وابن عصفور، والممتع، ص: ١/ ١٦٨، و ١/ ١٦٩، والمزهر للسيوطي، ص: ٢/ ٤١.

في جميع تصاريفه كتدحرج، وأن المصدر يأتي على تفاعل، مثل تغافل يتغافل تغافلاً.

لكن جماعة من التصريفيين اعترضوا على إلحاق تغافل بتدحرج[1]، لأن الألف لا تقع ـ عندهم ـ للإلحاق حشواً لا في الاسم ولا في الفعل[2]، وزيادة التاء، هنا غالبة في إفادة معنى[3] ولو كان للإلحاق لم يدغم في نحو: مَهْدَدَ، ولو كان الألف للإلحاق في تغافل لكان في مصدره وفي اسمي فاعله ومفعوله أيضاً[4]:

ـ تَفَعَّلَ، نحو: تَكَلَّمَ وتَكَرَّمَ، وذلك لموافقة نحو تكلّم وتكرّم لتدحرج في جميع تصاريفه[5]. لكن جماعة من التصريفيين اعترضوا على عدّ «تَفَاعَل وتَفَعَّلَ» ملحقين بتدحرج؛ لأن التضعيف في «تَفَعَّلَ» ـ حسب رأيهم ـ ليس للإلحاق[6]، ولأن زيادة التاء والتضعيف في نحو: تكلّم مطردة لإفادة معانٍ[7]، ولأن تفعّل مطاوع فعّل، وفعّل غير ملحق بدحرج لاختلافهما في المصدر فكذا مطاوعه[8].

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٥٧، ١/ ٦٨، والجاربردي، ص: ١/ ٣٩، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢١.

(٢) الجاربردي، ص: ١/ ٣٩.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٥٧، ونقره كار، ص: ٢/ ٢١.

(٤) الاستراباذي، ص: ١/ ٥٨.

(٥) ابن الحاجب، الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والممتع، ص: ١/ ١٦٨، والمزهر، ص: ٢/ ٤١.

(٦) الاستراباذي، ص: ١/ ٥٨، ١/ ٦٨، والجاربردي، ص: ١/ ٣٩.

(٧) نقره كار، ص: ٢/ ٢١.

(٨) الأنصاري، ص: ٢/ ٢١.

- تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِياً، نحو: تَقَلْسَى، إذا لبس القلنسوة، وتَجَعْبَى الجيش ازدحم، وبناؤه للازم[1].
- تَفَعْلَتَ، نحو: تَعَفْرَتَ[2].
- تَفَعْنَلَ، نحو: تَقَلْنَسَ[3].
- تَهَفْعَلَ، نحو: تَهَلْقَمَ، مطاوع هَلْقَمَ الشيءَ: إذا ابتلعه، وأصله: لَقَمَ اللقمةَ: إذا أخذها بفيه[4].
- تَفَيْعَلَ، نحو: تَرَهْيَأ من رَهْيَأ، إذا خلط في رأيه، فإذا كان رهيأ لم يثبت على فَعْيَل، بل يحتمل أن تكون الياء أصلاً؛ أي على وزن «فَعْلَلَ»، أو يكون أصله رهْيَا على وزن فَعْلَى كَقَلْسَى، ثم أبدلت الهمزة من الألف[5] فإن ترهيأ قد تكون تَفَعْلَلَ على اعتبار الياء من أصل الكلمة، وقد تكون: تَفَعْلَى على اعتبار الهمزة مبدلة من الألف.

(ج) الملحق بـ «أحرنجم»:

ذكر له ابنُ الحاجب مِثْلَي الزمخشري[6]؛ وهما:

- افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلالاً، نحو: اقْعَنْسَسَ: رجع وتأخر، واعْفَنْجَجَ؛ أي أسرع، وبناؤه لمبالغة اللازم، لأنه يقال: قَعَسَ الرجلُ: إذا خرج

---

(1) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٦٨/١، والمزهر للسيوطي، ص: ٤١/٢، والأنصاري، ص: ٢١/٢، والدنفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٧.

(2) المصادر أنفسها.

(3) المصادر أنفسها.

(4) الاستراباذي، ص: ٦٩/١ مع هامش الصفحة نفسها.

(5) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٧٢/١.

(6) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، ينظر أيضاً المزهر، ص: ٤١/٢، والممتع، ص: ١٦٩/١.

صدره في الجملة ويقال: اقْعَنْسَسَ الرجل: إذا أخرج صدره وخرج ظهره مبالغة.

ـ افْعَنْلَى يفْعَنْلي افعِنْلاء، نحو: اسْلَنْقَى مطاوع سلقى، أي صرع، واحْرَنْبَى؛ أي نام واستلقى على ظهره أو إذا تهيأ للغضب والشر، وبناؤه للازم[1].

لكن قيل: «ليس الهمزة والنون فيهما للإلحاق، بل إحدى سيني اقْعَنْسَسَ وألف احْرَنْبَى للإلحاق فقط، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً»[2].

ومع أن إلحاق ما سواهما بأحرنجم نادر[3] فقد ذكر بعضهم بعضَ الأمثلة الملحقة، وهي:

ـ افْعَنْلأَ، نحو: احْبَنْطَأَ[4].

ـ افْوَنْعَلَ، نحو: احْوَنْصَلَ[5] الطائرُ: ثنى عنقه وأخرج حوصلته، وعدّه، أيضاً، صاحب المزهر من السداسي غير الملحق[6].

ـ افْعَنْمَلَ، نحو: اهْرَنْمَعَ الرجلخ: إذا أسرع في مشيه، وكذلك إذا كان سريعَ البكاه والدموع. وقالوا: اهْرَنْمَعَ في منطقه إذا انهمك وأكثر، والنون زائدة فيه بلا خلاف، وأما الميم فقال ابنُ سيده: إنها زائدة، وقال ابنُ بري هي أصلية فوزنها افْعَنْلَلَ، وهذا الوزن من النوادر[7].

---

(١) الدنفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٧.

(٢) الاسترابادي، ١/ ٥٤.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ص: ٢٠١.

(٤) المزهر، ٢/ ٤١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الاسترابادي، ١/ ٦٩ مع هامش الصفحة نفسها.

ـ افْعَوْلَلَ، نحو: اعْثَوْجَجَ البعير، أي أسرع[١].

ـ افْعَيَّل، نحو: اهْبَيَّخ الرجلُ، إذا مشى مشية فيها تبختر وتَهَادٍ[٢].

لكن ابنَ عصفور يقول[٣] إن «افْعَوْلَلَ، وافْوَنْعَلَ، وافعَيَّل» لم يذكرها أحد إلاَّ صاحبُ العين فلا يلتفت إليها.

وقيل: إن افْعَنْلَلَ كاسْحَنْكَكَ، وافْعَنْلَى كاسْلَنْقَى، وافْعَيَّل كاهْبَيَّخَ، وافْوَنْعَلَ كاحْوَنْصَلَ، وافْعَوْلَل كاعْثَوْجَجَ، وافْعَنْلاَءَ كاحْبَنْطَأ، أبنية غير ملحقة بالرباعي، ولكنها مماثلة له في الوزن وهي سداسية[٤].

(د) الملحق بـ «افْعَلَلَّ»:

ـ افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلّالاً، نحو: اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَاراً، وهو نادر، نحو: ابْيَضَضَّ، ألحق بـ «اقشعرّ»[٥].

وأمَّــا:

ـ اكْوَهَدَّ الفرخُ: أي ارتعد إلى أمه لتزقه،

ـ واكْوَأَلَّ الرجلُ: إذا كان قصيراً في غلظة وشدة،

فوزنهما: افْعلَلَّ، نحو: اقشعرّ، والواو أصل في بنات الأربعة كما كانت أصلاً في «وَرَنْتَل» (الداهية) لأن: افْعَوَعَلَّ بناء لم يستقر في كلامهم[٦]، وهو مقتضب وقد يطاوع «فعلل» والإلحاق به نادر[٧].

---

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٧١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الممتع، ص: ١/ ١٧١، وينظر المزهر، ص: ٢/ ٤١.

(٤) المزهر، ص: ٢/ ٤١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الممتع، ص: ١/ ١٧١، و ١/ ١٧٣.

(٧) ابن مالك، التسهيل، ص: ٢٠١.

٢ ـ الموازن للرباعي على سبيل غير الإلحاق:

ذكر ابن الحاجب أَحَدَ عَشَرَ مثالاً؛ وهي الأمثلة نفسها التي ذكرها الزمخشريّ[١]، وهي:

ـ أفْعَلَ، نحو: أَخْرَجَ يخرج إخراجاً،

ـ فَعّلَ، نحو: جَرَّبَ يجرّب تجريباً،

ـ فَاعَلَ، نحو: قَاتَلَ يقاتل مقاتلة وقتالاً وقيتالاً.

لكن بالرغم من أن هذه الأمثلة الثلاثة موازنة لـ «دحرج» في وزنه، إلاّ أنها غير ملحقة به؛ «لأن مصادرها: إِفْعَال وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ، ولا تكفي مساواة إفْعال وفِيْعَال وفِعّال، كـ «أخرج إخراجاً وقاتل قيتالاً وكذّب كذّاباً، لفِعْلال مصدر فَعْلَلَ، لأن المخالفة في شيء من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق، ولا سيّما وأشهر مَصْدَرَيْ فَعْلَلَ: فَعْلَلَة»[٢].

لذلك نراهم جعلوا «شَمْلَلَ» ملحقاً بـ «دحرج» دون «أخرج وجرّب وقاتل» لأن المصدرين في شَمْلَلَ ودَحْرَجَ متوافقان، فيقال: دحرجة وشمللة، ولم يجيء مصدر أخرج وأخويه على ذلك.

فإن قيل إنهم قالوا: أخرج إخراجاً كما قالوا دحرج دحراجاً، أجيب عنه بوجهين:

(أ) أن الاعتبار إنّما هو بـ «الفعللة» لاطرادها وعمومها في جميع صور «فَعْلَلَ»، وأما «الفِعْلال» فلا اعتداد به لأنه دخيل فيه غير مطرد، فإنهم لم يقولوا [قحطاباً وعرباداً] بل قحطبة وعربدة.

---

(١) الشافية، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨، والدنقزي، بناء الأفعال، ص: ٥٥٩، ٥٦٠.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/٥٥، والشرح الملوكي، ص: ٦٧.

(ب) إن الشرط توافق المصادر أجمع، وهذا غير متوفر في أخرج وأخويه[1]:

ـ إِنْفَعَلَ، نحو: انْطَلَقَ.

ـ إِفْتَعَلَ، نحو: إِقْتَدَرَ، وَاسْتَكَانَ على رأي من قال إن اسْتَكَانَ من السكون، فالمدُّ شاذٌّ، وزيدت الألف لإشباع الفتحة؛ لأن أصله «استكن» كقول عنترة في معلقته (من الكامل):

يَنْبَاعُ من ذِفْرى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ　　زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

فأصل يَنْبَاع: يَنْبع، فأشبعت فتحة الباء فصارت ألفا[2]، إلاَّ أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل بخلاف: يَنْبَاع، وكقول ابن هرمة (من الوافر):

وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حَيْثُ تُرْمَى　　وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

أي: بمنتزح، فتولدت الألف من إشباع فتحة ما قبلها، وقرأ الحسن وابن هرمز ﴿واعتدت لهن مُتَّكَاءً﴾[3] ـ على وزن «مفتعال»[4] ـ وذلك بإشباع فتحة الكاف من (مُتَّكَاءٍ)..

---

(١) الجاربردي، ص: ١/ ٣٩، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٢.

(٢) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية، ص: ٣٣٢.

(٣) سورة يوسف ١٢، آية ٣١.. وانظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي والدكتور عبد الفتاح شلبي القاهرة: لجنة إحياء التراث، (١٣٨٩هـ ــ ١٩٧٩م)، ص: ٢/ ٣٤٠..

(٤) الاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/ ٦٩، والجاربردي، ص: ١/ ٤٠، والبغدادي شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٢٤.

لكن اعترض على زيادة الألف ــ هنا ــ لإشباع الفتحة، فلو كان ذلك كذلك لما ثبت في جميع تصاريفه، نحو: يستكين ومستكين.

ويردّ على هذا الاعتراض بأنه يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة، كما قالوا في «مَكَان» وهو: «مَفْعَل»، على توهم أصالة الميم لثباته في جميع تصاريفه[1].

ــ إسْتَفْعَلَ، نحو: إسْتَخْرَجَ، واسْتَكَانَ على رأي من قال إنها من «كان» فالمدّ قياسيّ، وعندهم أن أصل اسْتَكَانَ: استكون قلبت الواو ألفاً[2] فهذا الألف عندهم قياسيّ.

واختلفوا في أصل «استكان»، بعدما اتفقوا على وزنها، أي على: إسْتَفْعَلَ، قيل: من «الكون»، وقيل من «الكين» والسين للانتقال كما في استحجر أي انتقل من كون إلى كون آخر، أي من العزة إلى الذلة، أو صار كالكين، وهو لحم داخل الفرج: أي صار مثل الكين لأنه في أسفل موضع وأذله.

وقد أيّد أبو علي الفارسي هذا الرأي فقال في قوله تعالى: ﴿فما ضعفوا وما استكانوا﴾[3]، لا أقول إنّه: افتعلوا، من السكون، زيد الألف كما في «مُنْتَزَاحِ»، لكنه عندي: «استفعلوا مثل: استقاموا، والعين حرف علّة، ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو: مستكين وفي نحو: يستكين»[4].

والسبب الذي جعل «استخرج» غير موازن لـ «احرنجم»، وجعل اقنعسس

---

(1) نقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٢.

(2) المصدر نفسه.

(3) سورة آل عمران ٣، آية ١٤٥.

(4) الجاربردي، ص: ١/ ٤١، والاستراباذي ص: ١/ ٢٠، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٢.

موازناً له، أنهم لم يعنوا بالموازنة صورة حركات وسكنات، وإنما عنوا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به، وإن كان ثمّ زيادة فلا بدّ من مماثلته في الملحق «واستخرج» بالنسبة لـ «احرنجم» على خلاف ما ذكره في الأصلية والزيادة جميعاً، أمّا في الأصلية فلأنّ الخاء وهو «فاء» الكلمة وقعت موقع النون الزائدة في الأصل، وَأَمّا في الزيادة، فلأنَّ النون واقعة في الأصل بعد «الفاء» والعين وليس في الفرع نون في موضعها[1].

ــ إفْعَالّ، نحو: إشْهَابّ،

ــ إفْعَلّ، نحو: إشْهَبّ،

ــ إفْعَوْعَلَ، نحو: إغْدَوْدَنَ النبتُ: طال، واعْشَوْشَبَ واخشوشن.

ــ إفْعَوَّل، نحو: اعلوّط، واعلوّطتخ البعير: تعلقتُ بعنقِهِ وعَلَوْتُهُ، واجلوّذَ.

وقد أهمل ابن الحاجب بعض الأمثلة وهي:

ــ افّعل، نحو: ادّبخ..

ــ افعلى، نحو: اجأوى.

وقد اعتبرهما صاحب المزهر خطأً، لأن ادّبخ: افتعل، واجأوى: افعلل[2].

ــ تَفَعَّلَ، نحو: تَحَلَّمَ وتأثّم وتقيّس وتنزّر وتعرّب[3].

ــ تفاعل، نحو: تقاتل، وقد اعتبر ابن الحاجب تفعّل وتفاعل من الأبنية

(1) الجاربردي، ص: ١/ ٤٠، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٢.

(2) السيوطي، المزهر، ص: ٢/٤١.

(3) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٠، و ٤/ ٧١.

ابن قتيبة، أدب الكاتب، بيروت: دار صادر (١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م)، ص: ٤٩٤.

الملحقة بـ «دحرج» مثله في ذلك مثل الزمخشري وابن عصفور والسيوطي[1].

٣ ـ معاني بعض أبنية الماضي المزيد فيه من الثلاثي لغير الإلحاق:

لا بد للمزيد فيه لغير الإلحاق من معنى، لأنها، إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى، كانت عبثاً. لذلك أفرد ابنُ الحاجب لكل واحد من زيادات الإلحاق بحثاً مستقلاً بيّن فيه معانيه التي صار إليها بعد الزيادة وقد قلّد الزمخشريَّ فأخذ عنه المادة والمنهج معاً[2]، فمعاني:

(أ) أفـعـل:

أي ما دخلته الهمزة عديدة، منها:

١ ـ **التعدية غالباً**، نحو: أَجْلَسْتُهُ وأَخْرَجْتُهُ وَأَذْهَبْتُهُ، قال تعالى: ﴿أذهبتم طيّباتكم﴾[3].

ومعنى: التعدية أن تُضَمِّنَ الفعلَ معنى التصيير، فيصير الفاعل في المعنى مفعولاً للتصيير فاعلاً لأصل الفعل في المعنى، كما يقول ابن الحاجب في الشرح المنسوب إليه[4]، أي: أن تجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل، فاعلاً لأصل الحدث على ما كان[5] وذلك:

ـ إذا أردت جعل اللازم متعدياً ضمنته معنى التصيير بإدخال الهمزة

---

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٧٨.

(٢) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والمفصل، ص: ٢٨٠.

(٣) الآية ٢٠ من سورة الأحقاف.

(٤) ابن جماعة وحسين الرومي (مجموعة الشافية)، ص: ١/ ٤٥.

(٥) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٨٦.

عليه، ثم جئت باسم وصيرته فاعلاً لهذا الفعل المُضَمّن معنى التصيير، وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولاً لهذا الفعل[1] كقولك، خَرَجَ زيدٌ، فزيد فاعل خرج اللازم، فإذا أدخلت الهمزة أصبح: أَخْرَجْتُ زيداً. فأصبح الفاعلُ مفعولاً.

ـ وإذا دخلت الهمزة على فعلٍ متعدٍّ إلى مفعول واحد جعلته متعدياً إلى مفعولين نحو: حَفَرَ زيدٌ النهرَ، فيصير بعد دخول الهمزة: أحفرتُ زيداً النهرَ، أي جعلته حافراً له، فالأول مجعول والثاني محفور، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل، لأن فيه معنى الفاعلية[2].

ـ إذا دخلت الهمزة على فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولين صيرته متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، وذلك في فعلين فقط وهما: «أعلم وأرى»، ويكون المفعول الأول للمجعل، والثاني والثالث لأصل الفعل[3]، فيقال: علمتُ الكتابَ سهلاً، أي أيقنته سهلاً، فالكتاب مفعول به أول «وسهلاً» مفعول به ثانٍ، فإذا أدخلت الهمزة يصير إلى: أعلمتُ زيداً الكتابَ سهلاً.

وقد اعترض الاستراباذيُّ على قول ابن الحاجب «الغالب في أَفْعَلَ» أن يكون للتعدية» واقترح قول[4]: «الغالب أن يَجْعَلَ الشيء ذا أصله» لأنه يصبح أعمّ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً، نحو: أَفْحَى قِدْرَهُ: أي جعلها ذات

(١) الجاربردي، ص: ١/ ٤٥.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٨٦، ونقره كار، ص: ٢/ ٢٦.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٨٦.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٨٧.

نحاً وهو الأبْزاز (التوابل)، وأجْدَاهُ؛ أي جعله ذا جَدْى، وأذهبه: أي جعله ذا ذَهَب..

وقد «يجيء «أفْعَل» لجعل الشيء نَفْسَ أَصْلِه إن كان الأصل جامداً، نحو: أَهْدَيْتُ الشيءَ: أي جعلته هَدِيَّةً أو هَدْياً»[1].

٢ ــ التعريض: أي أن يجعل فاعل أفعل مفعوله معرضاً لأصل الفعل سواء صار مفعولاً له أم لا، وذلك نحو: أَبَعْتُهُ: أي عرضته للبيع سواء بيع أم لا، أو في جعل فاعل الفعل الثلاثي معرضاً لمصدره، نحو: باعَ زيدٌ فرسَهُ، وأبعته، أي عرضته لأن يبيع فرسه وينسبه للبيع[2]، وكذا أقتلته: أي عرضته للقتل سواء قتل أم لا، وأسقيته: أي جعلت له ماءً وسقياً شرب أو لم يشرب، وسقيته: أي جعلته يشرب، وأقبرته: أي جعلت له قبراً قُبِرَ أولاً[3].

وقال الفراء: تقول: أَبَعْتُ الخيلَ، إذا أردت أنك مسكتها للتجارة والبيع، فإن أردت أنك أخرجتها من يدك قلت: بعتُها. قال: وكذلك قالت العرب: أعرضتُ العِرْضان، أي أمسكتها للبيع وعرضتها ساومت بها[4].

٣ ــ لصيرورة ما هو فاعل أفعل صاحب شيء، فنقول افعل الشيء: صار كذلك وأصابه كذلك، وهو على ضربين[5]:

(أ) إمّا أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو: أَغَدَّ البعيرُ، أي صار ذا غدة، وألْحَمَ زَيْدٌ، أي صار ذا لحم، وَأَطْفَلَت المرأةُ: أي صارت

---

(١) الاستراباذي، شرح الكافية، ص: ١/٨٧، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٥.

(٢) الأنصاري، ص: ٢/٢٧.

(٣) الكتاب، ص: ٤/٥٨، والاستراباذي ص: ١/٨٦.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، ص: ٤٧٢.

(٥) المصدر نفسه، ص: ٤٧٥، وسيبويه، الكتاب، ص: ٤/٥٩، ٤/٦٠، والاستراباذي، ص: ١/٨٨.

ذات طفل، وَأَعْسَرَ وأَيْسَرَ وأَقَلَّ، أي صار ذا عسر ويسر وقلة، وأَرَابَ: أي صار ذا ريبة.

(ب) وإمّا أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه، نحو: أَجْرَبَ الرجلُ: أي صار ذا إبل ذات جرب، وَأَقْطَفَ: أي صار ذا خيل تقطف إذا أساءت خيله السير وأبطأت، وَأَخْبَثَ: أي صار ذا أصحاب خبثاء، أَلَامَ: أي صار صاحب قوم يلومونه.

٤ ــ الحينونة، ومنه: أَحْصَدَ الزرعُ: أي حان وقت حصاده، وقال ابن الحاجب وهو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا، أي: صار الزرع ذا حصاد، وذلك بحينونة حصاده، نحو: أَجَدَّ النخلُ وأَقْطَعَ، أي حان له أن يقطع ثمره[١] وَأَرْكَبَ المهر: حان أن يركب، وَأَنْتَجَتْ الخيل، حان نتاجها، وأَشْهَرَ القوم: أتى عليهم شهر، ومنه أجزروا وأجدّوا وأغلّوا[٢].

٥ ــ الدخول في الزمان: وهذا النوع يدخل، أيضاً، في «صيرورته ذا كذا»، وذلك بدخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل، نحو: أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَفْجَرَ وأَشْهَرَ أي دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر[٣].

ومنه دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه أَفْعَل، نحو: أَشْمَلْنَا وأَجْنَبْنَا وَأَصْبَيْنَا وأَدْبَرْنَا، أي دخلنا في أوقات هذه الرياح، وقت ريح الشمال وريح الجنوب وريح الصبا وريح الدبور[٤]، قال سيبويه[٥]: ومنه أَدْنَفَ، أي حصل

---

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٦٠، والاستراباذي، ص: ١/ ٨٩، و ١/ ٩٠، والشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٦١، و ٤/ ٦٢، والاستراباذي، وشرح الشافية، ص: ١/ ٩٠ ــ ٩٣.

(٤) الاستراباذي ص: ١/ ٩٠، إلى ١/ ٩٣.

(٥) الكتاب، ص: ٤/ ٦١.

في وقت الدنف، وهو المرض الملازم أو المرض مطلقاً.

٦ ـ **الدخول في المكان**: وهذا النوع يدخل أيضاً في «صيرورته ذا كذا» أي الدخول في المكان الذي هو أصله والوصول إليه[١]، وذلك نحو: **أَنْجَدَ**، أي وصل إلى نجد ودخلها، **وأجبل**، أي وصل إلى الجبل وتسلقه، **وأمصر**، أي وصل إلى مصر ودخلها[٢].

٧ ـ **الوصول إلى العدد**: وهذا النوع، أيضاً، من «صيرته ذا كذا» ويعني الوصول إلى العدد الذي هو أصله، نحو: أعشر وأتسع وآلف، أي وصل إلى العشرة والتسعة والألف[٣].

٨ ـ **وجود الشيء على صفة معينة**: أي لوجودك مفعول أفعل على صفة هي كونه فاعلاً لأصل الفعل، نحو: **أكرمت فأربط**: أي وجدت فرساً كريماً، **وأسمنت**، أي وجدت سميناً، **وأبخلته** أي وجدته بخيلاً.

أو كونه مفعولاً لأصل الفعل، نحو: **أحمدته** أي وجدته محموداً[٤]، **وأذممته وأخلفته**: أي وجدته مذموماً ومخلافاً للوعد، **وأقهرته** إذا وجدته مقهوراً[٥].

٩ ـ **الدلالة على السلب أو ضده**: أي إزالة الفعل عن المفعول، نحو: **أشكيته**، أي أزلت شكواه أو أحوجته إلى الشكاية، **وأطلبت** الرجل: أحوجته إلى الطلب، أو أسعفته بما طلب، **وأعجمت** الكتاب، أي أوضحته وأزلت عجمته[٦].

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٩٠، ١/ ٩٣.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٦٠، والاستراباذي، ص: ١/ ٩٠، ١/ ٩٣.
(٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٣.
(٦) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٤٨، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٨٠، والكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ٦٢.

١٠ ـ الدلالة على معنى «فَعَلَ»: أي نسبة أصل الفعل إلى الفاعل وهو للزيادة في المعنى، نحو: قلته وأقلته، وشغلته وأشغلته، وجدّ في الأمر وأجدّ، وصددته وأصددته وبكر وأبكر، وقالوا: أسقاه الله بمعنى سقاه الله، وأنشدوا قول لبيد (من الوافر):

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وأَسْقَى   نُمَيْـراً والقبـائـلَ مِـنْ هِـلاَلِ

ولكن الأصمعي والأعلم قالا، إنهما يفترقان، فمعنى سَقَيْتُهُ: ناولته الشراب، ومعنى أسْقَيْتُهُ جعلت له ماء يشربه أو عرضته لذلك، أو دعوت له[١] وأصل ذلك أنّ كل واحد منها لغة لقوم، ثم تختلط فتستعمل اللغتان[٢].

وقد يكون أَفْعَلْتُ وفَعَلْتُ متفقين في المعنى، نحو: وَحَى وَأَوْحَى، وَأَنْهَجَ الثوب وَنَهَجَ[٣].

وقد يكون أَفْعَلْتُ وفَعَلْتُ متفقين معنى مختلفين في التعدّي، نحو: رفقت به وأرفقته، وزريت عليه وأزريته، وذهب بالشيء وأذهبته[٤].

١١ ـ الدلالة على الدّعاء[٥]، نحو: أَسْقَيْتُهُ؛ أي دعوت له بالسُّقْيَا، ومنه قول ذي الرمة (من الطويل):

وَقَفْتُ على رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي   فَمَا زِلْتُ أبكي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ
وَأُسْقِيـهِ حَتّـى كَـادَ مِمّـا أَبُثُّـهُ   تُكَلِّمُنِـي أَحْجَـارُهُ ومَـلاَعِبُـهُ

فَأَسْقَيْتُهُ في معنى سَقَيْتُهُ، فدخلت على «فعَلت».

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٥٩، والبغدادي، وشرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٤١.

(٢) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٠.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٤٧١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٥٨، ٤/ ٥٩، وشرح الاسترابادي ص: ١/ ٩١، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ١/ ٤١، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٦٩.

١٢ ـ الدلالة على الكثرة والقلة: نحو: أَشْجَرَ المكانُ: إذا كثر شجره، وتقول: أكْثَرَ اللَّهُ فينا مثلك، أي أَدْخَلَ الله فينا كثيراً مثلك، وكذلك: أقْلَلْتُ في معنى القلة[١].

١٣ ـ أفعل الشيء أتى بذلك، نحو: أخسَّ الرجلُ، أتي بخسيس من الفعل، وَأَذَمَّ: أتى بذميم، وأَقْبَحَ أتى بقبيح[٢].

١٤ ـ أفعل الشيء اتخذه، نحو. أَتْلَدَ الرجلُ، اتخذ تلداً من المال، وَأَهْرَبَ الرجلُ: إذا جدّ في الذهاب مذعوراً فهو مُهْرِبٌ[٣].

١٥ ـ وقد يجيء فعل الشيء في نفسه وأفعل الشيء غيره، نحو: أضاءت النارُ، وأضاءت النارُ غَيْرَهَا، وأقضّ عليه المضجعُ، وأقضّ عليه الهمُّ المضجعَ، وأَفَدْتُ مالاً: أي استفدته وأَفَدْتُ فلاناً مالاً: أعْطَيته إياه[٤].

١٦ ـ وقد يجيء بمعنى فَعَّل فيما يراد فيه التكثير، يقال: فَتَحْتُ الأبوابَ وأَغْلَقْتُها وغَلَّقْتُهَا[٥] وأنشد سيبويه قول الفرزدق (من البسيط)[٦].

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وأُغلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ

وقالوا أغلَقْتُ البابَ وغَلَّقْتُ الأبوابَ حين كثروا العمل، وإن قلت أَغْلَقْتُ الأبوابَ كان عربياً جيداً[٧].

---

(١) الكتاب، ص: ٤/٦٢، وشرح الاسترابادي ص: ١/٩٠، ١/٩٣.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٤٧٨.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٤٨١.

(٥) الكتاب، ص: ٤/٦٥، الشرح الملوكي، ص: ٧١، والاسترابادي، ص: ١/٩٣، والبغدادي، ص: ٤/٤٣ (من شرح شواهد الشافية).

(٦) الكتاب، ص: ٤/٦٥.

(٧) المصدر نفسه، ص: ٤/٦٥.

وقد يجيء أَفْعَلَ لغير هذه المعاني، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة كَأَبْصَرَهُ: أي رآه: وَأَوْعَزْتُ إليه: أي تقدمت، وقد يجيء مطاوع فَعَّلَ، كفَطَّرْتُهُ فأفْطَر وبَشَّرْتُهُ فأبشر وهو قليل[1].

(ب) **معاني فَعَّلَ (بتضعيف العين):**

يشارك (فَعَّلَ) «أَفْعَلَ» في أكثر معانيها، إلاّ أن أحدهما قد يكثر في معنى ويقل في الآخر[2]، وله معان كثيرة، وهي:

١ ــ **الدلالة على التكثير: الأغلب في فَعَّلَ أن يكون لتكثير فاعله أصلَ الفعل**، نحو: ذَبَّحْتُ الغنمَ، وغَلَّقْتُ الأبوابَ، وقَطَّعْتُ الأثوابَ، ومَوَّتَ المال: أي وقع الموتان في الإبل فكثرفيها الموت، وجَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ: أي أكثرت الجولان والطواف..

ويلاحظ أن التكثير يكون:

(أ) في المتعدى كما في غَلَّقَ وقَطَّعَ.

(ب) وقد يكون في اللازم كما في جَوَّلَ وطَوَّفَ ومَوَّتَ[3].

٢ ــ التعدية، نحو: فَرَّحْتُهُ «وفَعَّلَ» يواخي «أَفْعَلَ» في التعدية[4] نحو: جعل اللازم متعدياً، مثل: فَرَّحْتُهُ، أي جعلته فرحاً،

جعل المتعدي إلى مفعول متعدياً إلى اثنين، نحو: لَبِسَ الرجلُ الثوبَ،

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٤/ ٥، ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٦٢ و ٤/ ٦٣، والاستراباذي، ص: ١/ ٩٢ و ١/ ٩٣، والشرح الملوكي، ص: ٧١.

(٤) الزمخشري، المفصل، ص: ٢٨١، والشرح الملوكي، ص: ٧٢، وسيبويه الكتاب، ص: ٤/ ٥٨.

تصبح: أَلْبَسْتُ الرجلَ الثوبَ ولبّسته الثوبَ.

لكنه لا يتعدى إلى ثلاثة كأَفْعَل إلاَّ محمولاً على أَفْعَل؛ كَحَدَّثَ وخَبَّر، والأولى أن يقال في مقام التعدية ــ هنا ــ وهو بمعنى جعل الشيء ذا أصله، ليعم، نحو: فَحَّى القِدْرَ: أي جعلها ذات فح، وشَسَّعَ النعلَ[(١)].

٣ ــ **نسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به**[(٢)]، نحو: فَسَّقْتُهُ: أي نسبته إلى الفسق، وسمّيْتُهُ فاسقاً، وكذا كفَّرْتُهُ، فقال ابن الحاجب يرجع معناه إلى التعدية، أي: جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق[(٣)].

٤ ــ **للدعاء على المفعول بأصل الفعل**، نحو: جَدَّعْتُهُ وعقَّرْتُهُ، أي قلت له: جَدَعَكَ اللّهُ وعَقَرَكَ اللّهُ. وَأَفَّفْتُ به، أي قلت له أفٍّ[(٤)].

٥ ــ **الدعاء للمفعول بأصل الفعل**، نحو: سَقَّيْتُهُ: أي قلت له: سقياً لك: سَقَاكَ اللّهُ، وَرَعَّيْتُهُ، أي قلت له: رعاك الله[(٥)].

٦ ــ **للسلب والإزَالة**، نحو: جَلَّدتُ البعيرَ وَقَرَّدْتُهُ: أي أَزَلْتُ جلده بالسلخ، وأزلت قُرادَه[(٦)]، وقَذَّيْتُ عَيْنَيْهِ: أَزَلْتُ قَذاها، ومَرَّضْتُهُ: قمت عليه في مرضه وَوَلِيتُهُ[(٧)].

٧ ــ **الدلالة على معنى فَعَلَ**، نحو: زَيَّلْتُهُ؛ أي زِلْتُهُ أزيلُهُ زَيْلاً: أي

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٩٣، والشرح الملوكي، ص: ٧٢.

(٢) سيبويه الكتاب، ص: ٤/ ٥٨، والاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٩٤.

(٣) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٤، والاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٩٣، والشرح الملوكي، ص: ٧٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٥٨. والاستراباذي، ص: ١/ ٩٤.

(٥) المصدران أنفسهما.

(٦) الاستراباذي، ص: ١/ ٩٤، والشرح الملوكي، ص: ٧٢.

(٧) الشرح الملوكي، ص: ٧٢؛ والكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ٦٢.

فَرَّقْتُهُ، وهو أجوف يائيّ، وليس من الزوال؛ فهما مثل قِلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ، ويلاحظ أنه يكون بمعنى نسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة، ويلاحظ أيضاً في «زَيَّلْتُهُ» مبالغة لم تكن في «زلته» لأنه لا بد للزيادة من فائدة وإن لم تكن إلاَّ التأكيد والمبالغة[1].

٨ ــ **بمعنى صار ذا أصله، كَوَرَّقَ،** أي: أَوْرَقَ: أي صار ذا ورق، **وقَيَّحَ** الجرحُ: أي صار ذا قيح[2].

٩ ــ **بمعنى صيروة فاعله أصله المشتق منه، كَرَوَّضَ** المكانُ؛ أي صار رَوْضاً، وعَجَّزَتِ المرأة وَثَيَّبَت، وَعَوَّنَت؛ أي صارت عجوزاً وثيّباً وَعَوَاناً[3].

١٠ ــ **بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه،** نحو قوله: سبحان الذي ضَوَّأَ الأضواءَ، وَكَوَّفَ الكُوفَةَ، وبَصَّرَ البَصْرَةَ؛ أي جعلها أضواء وكوفة وبصرة[4].

١١ ــ **بمعنى عمل شيءٍ في الوقت المشتق هو منه، كَهَجَّرَ:** أي سار في الهاجرة، وَصَبَّحَ: أي أتى صباحاً، ومَسَّى، وغَلَّسَ: أي فعل في الوقتين شيئاً[5].

١٢ ــ **بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه،** نحو: كَوَّفَ، أي مشى إلى الكوفة، وفَوَّزَ وغَوَّرَ؛ أي مشى إلى المفازة والغَوْرِ[6].

---

(١) نقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٢٨.

(٢) الاسترابادي، ص: ١/ ٩٤ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٩٥.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

وقد يجيء لمعانٍ غير ما ذكر، غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة، نحو جَرَّبَ وكَلَّمَ[1].

(ج) معاني فاعل:

يأتي فَاعَلَ ـ بزيادة الألف بين الفاء والعين ـ لمعانٍ كثيرة، هي[2]:

١ ـ **المشاركة**: نحو ضَارَبَ زَيْدٌ عمراً. فالأصل، هنا، هو الضَّرْبُ، وهو منسوب إلى زيد ومتعلق بعمرو، أي وقع على عمرو صريحاً مع أنه، أيضاً، منسوب إلى عمرو ومتعلق بزيد، أي واقع عليه ضمناً. فكل منهما فاعل من وجه ومفعول من وجه آخر، أي أن زيداً ضرب عمراً وكذلك ضرب عمرو زيداً في الوقت نفسه.

ولأن «فَاعَلَ» وضع لنسبه الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره على المفعولية مع أن الآخر فعل ذلك، فجاء غير المتعدّي متعدياً، نحو «كَرُمَ»، فهو فعل لازم، فإذا زيد عليه ألف بين «الفاء والعين» صار إلى مثل: كارم زيد عمراً.

ولأجل ذلك، أيضاً، جاء الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد غير صالح للمشاركة بالمفاعلة إلى مفعولين، نحو: جَذَبَ زيدٌ الثوب، فالثوب هو المفعول لكنه غير صالح للمشاركة، فإذا نقل الفعل إلى «فاعل» صار إلى مثل: جاذب زيدٌ عمراً الثوبَ، وكذلك بزيادة مفعول آخر صالح للمشاركة وهو هنا «زيد».

أما إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد صالح للمشاركة، فيكتفي به،

---

(١) الاسترابادي، ص: ١/٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/٩٦، والجاربردي ص: ١/٤٧ ونقره كار، والأنصار، والكرمياني، ص: ٢/٢٨٨، والزمخشري، والمفضل، ص: ٢٨١.

نحو: شاتم زيد عمراً[1].

٢ ــ بمعنى **فَعَّل**: وذلك للتكثير، نحو: **ضَاعَفْتُ** الشيءَ، بمعنى: **ضَعَّفْتُهُ وباعدتُ وبَعَّدْتُ**[2].

٣ ــ **بمعنى فَعَلَ**، نحوَ سَافَرْتُ بمعنى سَفَرْتُ، أي خرجت للسفر، لكن فيه مبالغة وهي المكابدة والمقاساة في السَّفَر، **وقَاتَلَهُم** الله: أي **قَتَلَهُم**[3]،

٤ ــ **بمعنى أَفْعَل**، نحو: عَافَاكَ اللَّهُ بمعنى أَعْفَاكَ، ورَاعِنَا سَمْعَكَ؛ أي أَرْعِنَا أي: اجعله ذا رِعَايةٍ لنا[4].

٥ ــ **بمعنى جعل الشيء ذا أصل**، نحو: صَاعَرَ خَدَّهُ؛ أي جعله ذا صَعَر، **وعَافَاكَ اللَّهُ**؛ أي جَعَلَكَ ذا عافية، **وعَاقَبْتُ** فلاناً، أي جعلته ذا عقوبة[5].

٦ ــ **بمعنى المتابعة**، نحو: **تَابَعَ** زيدٌ السَّيرَ، أي اسْتَمَرَّ في السير ولم يتوقف.

(د) معاني تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً:

يأتي «تفاعل» لمعانٍ عِدّة، منها:

١ ــ لمشاركة أمرين فصاعداً، نحو: **تَضَارَبَ** زيدٌ وعمرو، **وتَضَارَبَ** زيدٌ وعمرٌو وعليٌّ، والفرق بين «فاعل» «وتفاعل» أورده ابن الحاجب[6]، فقال **«وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً**، نحو،

---

(١) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٣.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٣.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٤٩٢، وابن يعيش الشرح الملوكي، ص: ٧٣.

(٤) ابن قتيبة؛ أدب الكاتب، ص: ٤٩٢.

(٥) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ٩٦، والجاربردي، ص: ١/ ٤٧.

(٦) شافية ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٦.

ضَارَبْتُهُ وشَارَكْتُهُ؛ وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً، نحو: «تَشَارَكَا»؛ أي أن «فاعل» وضع لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره، مع أن الغير فعل ذلك، و«تفاعل» لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له، فلذلك جاء الأول زائداً على الثاني بمفعول[1].

فإن كان «تفاعل» من «فاعل» المتعدي إلى مفعول واحد كضارب لم يَتَعَدَّ.

وإن كان من «فاعل» المتعدّي إلى مفعولين تعدّى إلى مفعول واحد، نحو: نَازَعْتُهُ الحديثَ، وتَنَازَعْنَا الحديثَ، وجَاذَبْتُهُ الثوبَ، وتَجَاذَبْنَا الثوبَ[2].

ويفرق بينهما أيضاً من حيث المعنى، لأن البادىء في «فاعل» معلوم دون «تفاعل» ولذلك يقال: أضارب زيدٌ عمراً أم ضارب عمرو زيداً؟ ولا يقال ذلك في «تضارب»[3].

ولكن الإسترابادي[4] لا يعترف بهذا الفرق بين «فَاعَل» و«تَفَاعَلَ»؛ ويعده «تَخليطاً ومَجْمَجَة، وذلك أن التعلق المذكور، في الباب الأول، والمشاركة المذكورة ههنا، أمران معنويان، لا لفظيان، ومعنى ضارب زيدٌ عمراً، وتضارب زيد وعمرو، شيء واحد. (...) فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت؛ فكما أن للمضاربة تعلقاً بعمر صريحاً، في قولك «ضارب زيد عمراً»، فكذا للتضارب في «تَضاربَ زيد وعمرو»، تعلق صريح به، وكما أن زيداً وعمراً متشاركان صريحاً في «تضارب زيد وعمرو» في الضَّرب الذي هو الأصل، فكذا هما متشاركان فيه صريحاً في «ضارب زيد عمراً» فلو كان مطلق تعلق الفعل

---

(١) الجاربردي، ص: ١/٤٨، والدتقزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١ ـــ ٥٦٢.

(٢) الزمخشري، المفصل، ص: ٢٨٠.

(٣) الجاربردي، ص: ١/٤٨، والأنصاري، ص: ٢/٢٩.

(٤) شرح الشافية، ص: ١/١٠٠ وما بعدها.

بشيء صريحاً يقتضي كون المتعلق به مفعولاً به لفظاً وجب انتصاب عمرو في «تضارب زيد وعمرو»، ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعداً صريحاً في أصل الفعل يقتضي ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو في «ضارب زيد عمراً». . فظهر أنه لا يصح قوله: (ابن الحاجب) في الباب الأول «ومن ثم جَاءَ غيرُ المتعدي متعدياً» على التعلق، ولا بناء قوله في هذا الباب «ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل» على المشاركة، وكان أيضاً من حق اللفظ أن يقول: تفاعل لاشتراك أمرين، لأن المشاركة تضاف إمّا إلى الفاعل وإمّا إلى المفعول؛ تقول: أعجبتني مشاركة القومِ عَمْراً، أو مشاركة عمرو القوم، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلاً ومفعولاً معه فالحق أن تجيء بباب التفاعل والافتعال نحو: أعجبني تشاركنا، واشتراكنا، هذا، والأولى (. . .) أن «فَاعَلَ» لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، «وتَفَاعَلَ» للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنًى. واعلم أن الأصل المشترك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنًى، وهو الأكثر، نحو: ضاربته، وتضاربنا، وقد يكون عيناً، نحو: سَاهَمْتُهُ، أي: قارعته وسايفْتُهُ، وسَاجَلْتُهُ، وتَقَارَعْنَا وتَسَايَفْنَا وتَسَاجَلْنَا. ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب «فَاعَلَ» هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب «تَفَاعَل» ألا ترى إلى قول الحسن بن علي، رضي الله عنهما، لبعض من خاصمة: «سَفِيهٌ لَمْ يَجِدْ مُسَافِهاً»، فإنه، رضي الله عنه، سَمَّى المقابلَ له في السفاهة، مسافهاً، وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول، وتقول: إن شتمتني فما أُشَاتِمُكَ، ونحو ذلك، فلا فرق من حيث المغزى والمقصد الحقيقي بين البابين، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود، وذلك أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع وكذا في

إعراباتها، كما تقول: جاءني القوم إلاَّ زيداً، وجاءني القومُ ولم يجيء بينهم زيدٌ، أو جاؤني وتخلَّفَ زيدٌ، أو لم يوافقهم زيد، ونحو ذلك، والمقصود من الكل واحد، فكذا «ضارب زيدٌ عمراً» أي شاركه في الضرب و«تضارب زيد وعمرو» أي: تشاركا فيه، **والمقصود من «شاركه» و «تشاركا» شيءٌ واحدٌ مع تعدّي الأول ولزوم الثاني»**.

٢ ـ التظاهر، أي ليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له وهو منتفٍ عنه، نحو: **تَجَاهَلْتُ وتَغَافَلْتُ**[١]؛ **أي أظهرت من نفسي الغفلة التي هي أصل تغافلت، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه، وترى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلاً. قال الشاعر (من الرجز):**

«إذا تَخَـازَرْتُ وَمَـا بِـيْ مِـنْ خَـزَرْ»

أي كلفتُ نفسيَ إظهارَ الخَزَرَ؛ أي العَرَجْ، وما بي عَرَجٌ، أو أن الخَزَرَ ضيق العين مع صغرها وذلك بأن يضيّق الرجلُ جَفْنَيهِ ليحدّدَ نَظَرَهُ إلى الشيءِ[٢].

والفرق بين **تَفَاعَلَ** وبين **«تَفَعَّلَ»** أن **«تَفَعَّلَ» في** معنى التكلّف، نحو: تَحَلَّمَ وتَمَرَّأَ فعلى غير هذا؛ لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ولا يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره أن ذلك فيه، وفي «تفاعل» لا يريد ذلك الأصل حقيقة، ولا يقصد حصوله له، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له[٣].

٣ ـ **بمعنى فَعَلَ**: نحو: **تَوَانَيْتُ**، أي: وَنَيْتُ من الوَنَي وهو الضعف،

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٦.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٤، والزمخشري، المفصل، ص: ٢٨٠، وابن جماعة، ص: ٤٩/١، والشرح الملوكي لابن يعيش، ص: ٧٨، وابن عصفور الممتع، ص: ١٨٢/١، وسيبويه الكتاب، ص: ٦٩/٤، ولسان العرب، مادة خزر.

(٣) ابن عصفور، الممتع، ص: ١٩٠/١، والاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١٠٣/١.

وتَجَاوَزْتُهُ بمعنى: جُزْتُهُ[١].

٤ ـ مطاوع فَاعَلَ: و «ليس معنى المطاوع هو اللازم، كما ظُنَّ، بل المطاوعةُ في اصطلاحهم، التأثُّرُ وقَبُولُ أثرِ الفعلِ، سواء أكان التأثر.

ـ متعدياً، نحو: عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ؛ أي قبل التعليم، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعدٍّ، كما ترى،

ـ أم كان لازماً، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ: أي تأثر بالكسر»[٢].

ويكون «تَفَاعَلَ» مطاوع «فَاعَلَ» إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله، نحو: بَاعَدْتُهُ: أي بَعَّدْتُهُ، فَتَبَاعَدَ، أي بَعُدَ، وإنّما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه، فالمطاوع، في الحقيقة، هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو: بَاعَدْتُ زيداً فَتَبَاعَدَ، المطاوع هو «زيد»، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً[٣].

٥ ـ للاتفاق في أصل أفعل، لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً بذلك، كقول عليّ ـ رضي الله تعالى عنه ـ: «تَمَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ»؛ أي أَنَّ أهل الله قد اتفقوا في العي والعجز عن إدراك كنه ذاته وصفاته[٤].

٦ ـ بمعنى أَفْعَلَ، نحو: تَخَاطَأَ؛ بمعنى أَخْطَأَ[٥].

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/١٠٣، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٨.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/١٠٣، والكتاب، ص: ٤/٦٨.

(٣) المصدران أنفسهما.

(٤) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١٠٣، و ١/١٠٤ مع هامشها.. ووردت في نهج البلاغة، الخطبة ص: ٢٢١، «اباته» بدل «ذاته» شرح الشيخ محمد عبده، بيروت: المكتبة الأهلية، ص: ٢/٢١٠.

(٥) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١٠٣.

٧ ــ بمعنى **تَفَعَّلَ**، نحو: تَعَاهَدَ بمعنى تَعَهَّدَ[١]، وكقولهم: **تَعَهَّدَ**، بمعنى **تَعَاهَدَ**.

٨ ــ **بمعنى الطلب**، نحو: تَقَاضَيْتُهُ الدينَ، أي: اسْتَقْضَيْتُهُ[٢].

٩ ــ بمعنى **افْتَعَلْتُ**، نحو: **تَضَارَبْنَا** بمعنى: اضْطَرَبْنَا، **وتَقَاتَلْنَا** بمعنى: اقْتَتَلْنَا، وتلاقينا بمعنى التَقَيْنَا، **وتَخَاصَمْنَا** واختصمنا[٣].

١٠ ــ **الدلالة على التدرج؛ أي حدوث الفعل شيئاً فشيئاً**، نحو: تَزَايَدَ المطرُ، وتَوَارَدَتِ الأخبارُ[٤].

* * *

(هـ) معاني تَفَعَّلَ (بالتضعيف):

يأتي **«تَفَعَّلَ»**، لمعان عِدّة، هي:

١ ــ لمطاوعة فَعَّلَ، بالتضعيف، سواء أكان:

ــ للتكثير، نحو: **قطّعته فتقطّع، وكسّرته فتكسّر**.

ــ أم للنسبة، نحو: **قَيَّسْتُهُ** ونزّرته وتمّمته: أي نسبته إلى قيس ونزار وتميم فتقيّس وتنزّر وتمّم،

ــ أم للتعدية، نحو: عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ، والأغلب في مطاوعة **«فعّل»** الذي للتكثير، وهو الثلاثي الذي هو أصل **«فعّل»**، نحو: عَلَّمْتُهُ فَعَلِمَ، وفَرَّحْتُهُ فَفَرِحَ[٥].

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٠٤.

(٢) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٩.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٣.

(٤) الراجحي (عبده، الدكتور)، **التطبيق الصرفي**، بيروت، دار النهضة العربية، ص: ٣٨.

(٥) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٠٤ والجاربردي، ص: ١/ ١٠، وابن عصفور الممتع، ص: ١/ ١٨٣، وابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٤.

٢ ـ للتكلف: قال سيبويه[١]: إذا أراد الرجلُ أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه، ويكون من أهله، فإنك تقول «تَفَعَّلَ»؛ مثل تَشَجَّعَ، وتَبَصَّرَ، وتحلّم، وتَمَرَّأَ، قال حاتم طَيِّىء (من الطويل):

تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُم ولن تَستطيع الحِلمَ حَتَّى تَحَلَّما

ومعنى التكلف أن فاعل «تفعّل» يتعانى في أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ويجتهد في الزيادة، فتشجّع معناها: أنّ الفاعل استعمل الشجاعةَ، وكلّف نفسه إيّاها لتحصل له، ولما كان هذا ملتبساً بـ «تفاعل» من حيث أن كل واحد منهما غير ثابت لمن نسب إليه فرق بينهما بأن معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصله بل ليظهر أنه عليه. فإن الفاعل في تحلّم زيدٌ، يطلب أن يكون حليماً، والفاعل في تحالم زيد، لا يطلب أن يكون حليماً، بل أظهر زيد الحلم وليس هو كذلك[٢].

٣ ـ للاتخاذ، «وتَفَعَّلَ» الذي للاتخاذ مطاوع «فَعَّلَ» الذي هو لجعل الشيء ذا أصله، إذا كان أصله اسماً لا مصدراً[٣]، ويكون الاتخاذ باتخاذ فاعله وجعله مفعوله أصل الفعل، ولا بدّ أن يكون «تفَعَّلَ» بهذا المعنى متعدياً، نحو: تَدَيَّرْتُ المكان، أي اتخذت المكان داراً، وَتَوَسَّد الرجلُ الحَجَرَ، أي اتخذ الحَجَرَ وسادة[٤] أي صار ذا وسادة هي الحجر، مطاوع «وسدته الحجر» فهو مطاوع «فعّل» المذكور المتعدي إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل، لأن

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٧١. وانظر: الشرح الملوكي، لابن يعيش، ص: ٧٥ ـ ٧٦.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٧١، والجاربردي، ص: ١/ ٤٩، ونقره كار، ص: ٢/ ٤٠، وأدب الكاتب، ص: ٤٩٥، والدنقزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٠٥.

(٤) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٧٦، والجاربردي، ص: ١/ ٤٩.

الحجر بيان الوسادة، فلا جرم يتعدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد[١].

٤ ــ للتجنب: وتفعّل، الذي للتجنب مطاوع «فعّل» الذي للسلب تقديراً، وإن لم يثبت استعماله، كأنه قيل: أَثَّمْتُهُ، وحَرَّجْتُهُ بمعنى جنّبته عن الحرج والإثم وأزلتهما عنه كَقَرَّدْتُهُ، فَتَأَثَّمَ وتَحَرَّجَ؛ أي تجنّب الإثم والحرجَ[٢].

٥ ــ للعمل المتكرر في مُهْلَةٍ، ويكون «تفعّل» مطاوع «فعّل» الذي للتكثير، ويدل على أن أصل الفعل حصل مرة بعد مرة، نحو: جَرَّعْتُكَ الماءَ فَتَجَرَّعْتَهُ، أي كَثَّرْتُ لك جرع الماء جرعة بعد جرعة، فتقبلت ذلك التكثير، وفَوَّقْتُهُ اللبَنَ فَتَفَوَّقَهُ، وحَسَّيْتُهُ المَرَقَ فَتَحَسَّاهُ: أي أكثرت له فِيقَةً وهو جنس الفِيقَة: أي قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين، وكَثَّرْتُ له حَسَاءَهُ.. هذا في الأمور الحسية أو الخارجية، ومنه: تَحَسَّسْتُ وتَدَسَّسْتُ.

«ومنه تَفَهَّمَ»؛ أي ويكون في الأمور المعنوية أو الذهنية، لأن معنى الفعل المكرر في مهلة ليس بظاهر فيه، لأن الفهم ليس بمحسوس كما في التجرّع والتَّحَسّس، فتبيّن أنه منه، وهو من الأفعال الباطنية المتكررة في مهلة، هذا، والظاهر أن تَفَهَّمَ للتكلف في الفهم كالتَّسَمّع والتَّبَصّر، فَتَفَهَّمَ: أي فَهِمَ مرةً بعد مرة؛ أي فهم بالتدرج، ومنهُ تَأَمَّلْتُ وتَبَيَّنْتُ وتَثَبَّتُّ[٣].

٦ ــ بمعنى استفعل: ويكون «تَفَعَّلَ» بمعنى «اسْتَفْعَلَ» في معنيين مختصين باستفعل؛ وهما الطلب والاعتقاد:

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٠٥.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/١٠٥، والجاربردي، ص: ١/ ٤٩، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٣٠، والممتع، ص: ١/ ١٨٥، والشرح الملوكي، ص: ٧٧.

(٣) المصادر أنفسها.

ـ **فالطلب**، نحو: تَنَجَّزْتُهُ، أي: اسْتَنْجَزتُهُ، أي طلبت نَجَازَهُ، أي حُضُوْرَهُ والوفاء به.

ـ **والاعتقاد، في الشيء أنه على صفة أصله** نحو: **اسْتَعْظَمْتُهُ، وتَعَظَّمْتُهُ**؛ أي اعتقدت فيه أنه عظيم، **واسْتَكْبَرَ وتَكَبَّرَ**؛ أي: اعتقد في نفسه أنها كبيرة[1]، ومنه: تَبَيَّنَ وَاسْتَبَانَ، وتَفَهَّمَ وَاسْتَفْهَمَ، وتَبَصَّرَ وَاسْتَبْصَرَ، وتَأَمَّلَ وَاسْتَأْمَلَ..

٧ ـ **بمعنى فَعَلَ**: قالوا: **تَظَلَّمَنِي**، بمعنى **ظَلَمَنِي**، ومنه قول الشاعر[2] (من الطويل):

تَظَلَّمَنِي حقِّي كَذا، وَلَوَى يَدِي لَوَى يَدَهُ اللَّهُ، الذي هو غَالِبُهْ

٨ ـ **بمعنى صيرورة الشيء ذا أصله، فيكون مطاوع «فَعَّلَ»** الذي لجعل الشيء ذا أصله؛

إمّا حقيقة كما في: **ألَّبْتُهُ، فَتَألَّبَ**: أي صار ذا ألْبٍ، والألْبُ: الجمعُ الكثيرُ من الناس، **وَأَصَّلْتُهُ فَتَأَصَّلَ**، أي صَيَّرتُهُ ذا أَصْلٍ، فصار ذا أصلٍ.

وإمّا تقديراً كما في **تَأَهَّلَ** الرجلُ: أي صار ذا أهلٍ، إذا لم يستعمل **«أَهَّلَ»** بمعنى: جَعَلَ ذا أهل[3].

٩ ـ **وقد يجيء تفعّل مطاوع فَعَّلَ** الذي معناه جعل الشيء نفس أصله: **إمّا حقيقة وإمّا تقديراً**، نحو: تَزَبَّبَ العِنَبُ: **وتأَجَّلَ** الوَحْشُ: أي صارت آجالاً، والإِجْلُ ـ بكسر الهمزة وسكون الجيم ـ القطيع من بقر الوحش والظباء، وتَكَلَّلَ أي صار إكليلاً: أي محيطاً[4].

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) الشرح الملوكي، ص: ٧٧، والشاعر هو: **فرعان بن الأعرق**.

(٣) الاستراباذي، ص: ١/١٠٧.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/١٠٧.

١٠ ـ وتأتي تفعّلت وتفاعلت بمعنى واحد، تقول: تَعَطَّيْتُ وتَعَاطَيْتُ، وتَجَوَّزْتُ عنه وتَجَاوَزْتُ[١].

(و) معاني «انفعل»[٢]:

انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انفِعَالاً لا يكون إلاّ لازماً دائماً[٣]، ويكون:

١ ـ مطاوع «فَعَلَ» المتعدّي لواحد، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وحطمته فانحطم، ويشترط في «فَعَلَ» أن يكون مختصاً بالعلاج والتأثير؛ أي أن يكون من الأفعال الظاهرة القابلة للمطاوعة، أي لقبول الأثر، وذلك فيما يحتاج في حدوثه إلى تحريك عضو من الأعضاء، وفيما يظهر للعيون، كالضرب والكسر والقطع والجذب، وذلك بعكس الفعل غير العلاجي؛ كالعلم والظن، فلا يقال [علمته فانعلم ولا ظننته فانظن]، ولذلك كان قولهم [عدمته فانعدم] خطأ، بالرغم من أن هذا الفعل ينصب مفعولاً، لأن الإعدام استئصال الموجود، فلم يبق ثمة علاج وتأثير؛ ولأن المعدوم لا يتصور فيه أثر صوري كالانكسار الظاهر في المنكسر، ولأنه بمنزلة «لم أجده»، فله معنى انتفاء الوجود ويؤول إلى قولك «فات وزال» فكما لا يتصور في شيء من ذا مطاوع كذلك لا يجوز في عدم[٤].

ولا يكون «فَعَلَ»، الذي «انفعل» مطاوع له، إلاّ متعدياً، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وأمّا قول الشاعر (يزيد بن الحكم الثقفي) (من الطويل):

---

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٥.

(٢) الزمخشري، المفصل، ص: ٢٨١، والدتغزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٠، والاستراباذي، ص: ١/١٠٨، والجاربردي، وابن جماعة والرومي، ص: ١/٥٠، والأنصاري، ونقره كار، ص: ١/٣٠.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٥٠٠، والممتع، ص: ١/١٨٩، والشرح الملوكي، ص: ٧٩.

(٤) الشافية، ص: ٣٠٧، والاستراباذي، ص: ١/١٠٨، والشرح الملوكي، ص: ٨٠.

وَكَمْ مَنْزِلٍ، لولايَ، طِحْتَ كَمَا هَوَى	بِأَجْرَامِهِ، مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ، مُنْهَوِي

فاستعمله من «هَوَى يَهْوِي» وهو غير متعدٍّ، كما ترى، ضرورةً، مع أن هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطراب. . وقد استعمل هنا ضرورة لأنه غير متعدٍّ، وقد جاء في هذه القصيدة «مُنْغَوٍ». قال أبو علي (الفارسي): إنّما بُنِيَ من هَوَى وغَوَى منفعلاً لضرورة الشعر، وعلى هذا قالوا: «شَوَيْتُ اللحمَ فَانْشَوَى»، وقد قالوا اشْتَوَى وليس في كثرة انْشَوَى[1].

ويجوز ـ عند ابن عصفور ـ[2] أن يكون «مُنْغَوٍ» و «مُنْهَوٍ» مُطَاوِعَيْ «أَغْوَيْتُهُ وَأَهْوَيْتُهُ»، فيكون مثلَ «أَدْخَلْتُهُ فَانْدَخَلَ» و «أَطْلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ» ولا يكونان، على هذا، «شاذين».

٢ ـ مطاوع أفعل: وهو قليل عند ابن الحاجب، وشاذ عند الزمخشري[3] نحو: أَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ، أي أقلقته وقلعته من مكانه، ومنه قول الكميت (من البسيط):

لا خَطْوَتي تَتَعاطَى غيرَ مَوْضِعِهَا	وَلاَ يَدِي في حَمِيتِ السَّمْنِ تَنْدَخِلُ

وهو مطاوع «أَدْخَلْتُهُ». وهو من باب «انقطع الحبل» لأن اليد لا تكون فاعلة إنّما هي آلة فاعلة يفعل بها[4].

وأما أَسْفَقْتُهُ فَانْسَفَقَ، فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ الباب فَانْسَفَقَ،

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٧٢ و ١/ ٧٣، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩١، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٠.

(٢) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٢.

(٣) الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٧، والمفصل، ص: ٢٨١.

(٤) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٧٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٠ و ١/ ١٩١.

أو مطاوع أَسْفَقْتُ الباب أي رددته فَانْسَفَقَ؛ لأن سَفَقْتُ أو أَسْفَقْتُ بمعنى واحد(١).

٣ ـ «انْفَعَلَ» غير مطاوع: فقد جاء «انفعل» غيرَ مطاوع؛ أي: قد يأتي غير متعدٍّ، أي يكون بناء لازماً للفعل، وذلك نحو: انْسَلَخَ الشَّهرُ، وانْكَدَرَت النجومُ إن تناثرت، وفي كتاب سيبويه في «باب ما لا يجوز فيه فَعَلْتُهُ» إن من ذلك انْفَعَلْتُ، نحو: انْطَلَقْتُ، وَانْكَمَشْتُ، وَانْجَرَدْتُ، وَانْسَلَلْتُ، قال: وهذا موضعٌ قد يُستعملُ فيه «انْفَعَلْتُ وليس ممّا طاوع «فَعَلْتُ»، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، ولكنه بمنزلة: ذَهَبَ ومَضَى(٢).

* * *

(ز) معاني «افْتَعَلَ»:

تكون «افْتَعَلَ» متعدية وغير متعدية:

ــ فالمتعدية، نحو: «اكتسبه» و «اقتلعه».

ــ وغير المتعدية نحو: «افتقر» و «استقى»، ولها معانٍ عدّة هي:

١ ــ لمطاوعة «فَعَلَ» غالباً، سواء أكانَ علاجاً أم لا، نحو: جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ (في العلاج)، وغَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ (في غير العلاج)، وانْغَمَّ عربيّةٌ.

«وافتعل» يشارك «انفعل» في المطاوعة، كقولك غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وشويته فَاشْتَوَى، ويقال: «انْغَمَّ وانْشَوَى»؛ لأن «انْفَعَلَ» أكثر مطاوعة من «افتعل»؛ ولأنه يكثر إغناء «افتعل» عن «انفعل» في مطاوعة ما فاؤه «لام أو راء أو نون أو ميم»، نحو: لأَمْتُ الجُرْحَ، أي أَصْلَحْتُهُ فَالْتَأَمَ، ولا تقول (انلأم)، وكذا رَمَيْتُ به فَارْتَمَى، ولا تقول (انْرَمَى)، ووصلته فاتّصل، ولا تقول «انوصل»،

---

(١) الاسترابادي، ص: ١/ ١٠٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٦، و ٤/ ٧٧، وحسين الرومي، ص: ١/ ٥٠.

ونفيته فانتفى، لا [انّفى]، وجاء: امْتَحَى وامَّحى، وذلك لأن هذه الحروف ممّا تدغم النون الساكنة فيها، ونون «انفعل» علامة المطاوعة، فكره طمسها، وأما «تاء» «افتعل» في نحو «ادّكر واطّلب فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون «انفعل» صارت كأنها ليست بعلامة، إذ حق العلامة الاختصاص[1].

وحكم «افتعل» ألاّ تُبْنَى إلاّ مِمّا كان «فعَلَ» منه متعدياً. وقد يجيء من غير المتعدّي، وذلك قليل فيها، قال الراجز:

حَتَّى إذا اشْتَالَ سُهَيْلٌ فِي السَّحَرْ
كَشُعْلَةِ القَابِسِ تَرمِي بِالشَّرَرْ

فهذا من «شَال يَشُول»، وهو غير متعدٍّ، بدلالة قول الراجز:

تَرَاهُ تَحْتَ الفَنَنِ الوَرِيقِ
يَشُوْلُ بِالمِحْجَنِ كَالمَحْرُوقِ

ولو كان متعدياً، لقال: «يَشُولُ المِحْجَنَ»[2].

٢ ـ لمطاوعة «أفعل»، نحو: أَنْصَفْتُهُ فَانْتَصَفَ[3].

٣ ـ للاتخاذ، أي لاتخاذك الشيءَ أصله، وينبغي أن لا يكون ذلك الأصل مصدراً، نحو: **اشْتَوَيْتُ** اللحمَ، أي اتخذته شواء لنفسك، وشويت أنضجت، **واطَّبَخَ** الشيءَ: أي جعله طبيخاً، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء أصله لنفسك، **فاشتوى** اللحم أي عمله شواء لنفسه، **وامتطاه**: جعله مطية لنفسه

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٦٥، وابن الحاجب، الشافية، ص: ٣٠٧. والمفصل، ص: ٢٨١، والمنصف، ص: ١/ ٧٤، والممتع، ص: ١/ ١٩٢، والشرح الملوكي، ص: ٨١، والدنفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١.

(٢) المصادر نفسها، ولسان العرب، مادة (حرق).

(٣) الأنصاري، ص: ٢/ ٣١.

وكذلك: اغْتَذَى، وارْتَشى، واعتادَ[١].

٤ ــ **بمعنى تفاعل، الذي للاشتراك،** نحو: اجتوروا واختصموا، فإنهما بمعنى: تجاوروا، وتخاصموا، ولهذا لم يقلب واو «اجتوروا» ألفاً وإن كانت علة القلب حاصلة فيه لأنه لما كان تابعاً لتجاوروُا في المعنى جعل تابعاً له في اللفظ في عدم الإعلال[٢].

٥ ــ **للتصرف والاجتهاد والاضطراب في تحصيل الفعل،** نحو: كَسَبَ: أي أصاب الشيء على أية وجه كان سواءٌ بولغ فيه أم لا. **واكْتَسَبَ:** أي اضطرب واجتهد في تحصيل الإصابة بأن زوال أسبابها، فإن في معنى اكتسب زيادة ليست موجودة في كسب[٣]، ولهذا كان الزمخشريُّ أكثرَ دقة من ابنِ الحاجب حين قال[٤]: «إن **افْتَعَلَ** تأني للزيادة على معناه، كقولك **اكْتَسَبَ** في كَسَبَ، **واعْتَمَلَ** في عمل». ومن هذه الزاوية نظر التصريفيون إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾[٥]؛ أي لها ما كسبت من الحسنات سواء اجتهدت في الخير أم لا، فإنه لا يضيع عليها، وعليها ما اكتسبت من السيئات التي اجتهدت وبالغت في تحصيلها، والله أعلم، وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى بخلقه[٦]، وما قالوا من الفرق بحاجة إلى ثبت[٧]، وقد قال تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً

---

(١) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ص: ١/ ١٠٩.

(٢) المصدر السابق، ص: ١/ ١٠٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٥.

(٤) المفصل، ص: ٢٨٢، والشافية، ص: ٢٩١.

(٥) البقرة، آية ٢٨٦.

(٦) الاستراباذي، ص: ١/ ١١٠، والجاربردي، وابن جماعة، ص: ١/ ٥٠، ونقره كار، والأنصاري، ص: ٢/ ٣١.

(٧) حسين الرومي، ص: ١/ ٥٠.

يره﴾[1]، خاصة وأنَّ «افتعل» تأتي بمعنى «فعل» كما سيأتي.

٦ ــ بمعنى فَعَلَ، نحو: قَرَأْتُ وَاقْتَرَأْتُ، وخَطَفَ واخْتَطَفَ، وجَذَبَ واجْتَذَبَ[2].

وقد يجيء «افتعل» لغير ما ذكر مما لا يضبط، نحو: ارتجل الخطبة ونحوه[3].

* * *

(ح) معاني اسْتَفْعَلَ:

اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالاً، نحو: اسْتَخْرَجَ يستخرج استخراجاً، وبناؤه للتعدية غالباً، نحو: استخرج زيدٌ المالَ، وقد يكون لازماً نحو: اسْتَحْجَرَ الطينُ[4]، وقد تكون مبنية من فعل متعدّ، نحو: اسْتَعْصَمَ، واستعلم من «عصم وعلم» أو من فعل غير متعدٍّ، نحو: اسْتَحْسَنَ، واستقبح، من «حسن وقبح»[5].. وله معان عدّة وهي:

١ ــ للسؤال، غالباً، أي للطلب والاستدعاء، ومعناه نسبة الفعل إلى الفاعل لإرادة تحصيل المشتق هو منه وذلك قد يكون:

صريحاً، نحو: اسْتَكْتَبْتُهُ، أي طلبت منه الكتابة، وَاسْتَوْهَبْتُهُ كذا: سألته هبة، وَاسْتَعْطَيْتُهُ: سألته العطية، وَاسْتَعْتَبْتُهُ: سألته العتبى، وَاسْتَعْفَيْتُهُ: سألته الإعفاء، وَاسْتَفْهَمْتُهُ: سألته الإفهام.

---

(١) الزلزلة (٩٩)، آية: ٧ و ٨.
(٢) الزمخشري، والمفصل، ص: ٢٨١، والممتع، ص: ١/١٩٤، والشرح الملوكي، ص: ٨١، والأنصاري، ص: ٢/٣١.
(٣) شرح الاستراباذي، ص: ١/١١٠.
(٤) الدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٢.
(٥) ابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/١٩٤.

أو تقديراً، نحو: **اسْتَخْرَجْتُ** الوتَد من الحائط، فليس هنا طلب صريح، بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى خرج فنزل ذلك منزلة الطلب، ولكنّ في قولنا: «استخرجت زيداً» طلباً حقيقياً[1].

٢ ــ **للتحول**: أي لتحول الفاعل إلى أصل الفعل، أي أن يصير متصفاً بصفة الأصل الذي اشتق هو منه، **ويكون التحول**:

حقيقة، نحو: **اسْتَحْجَرَ الطين**، أي صار حجراً حقيقة.

أو مجازاً، نحو: استحجر الطين أي صار كالحجر في الصلابة، ومنه [مصراعُ بيتٍ من الكامل]:

«إنّ البُغَــاثَ بَــأَرْضِنَــا يَسْتَنْسِــرُ»

أي يصير كالنَّسْرِ في القوة، والبُغاث والبِغاث والبَغاث: ضعاف الطير، وهو مصراع بيت من البحر الكامل، وهو من أمثال العرب، وقد يكون معناه: أن الضعيف يصبح قوياً بأرضنا، لأنه عزّ بنا، ومنه: **استنوق الجمل**، **واستتيست الشاة**[2].

٣ ــ **بمعنى «فَعَلَ»**، نحو: **اسْتَقَرَّ** في مكان، وقرّ، وعلا قرنه **واستعلاه**، ولا بدّ في استقر واستعلاه من مبالغة ليست موجودة في قرّ وعلا[3]، ومنه قوله

---

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٠، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٥، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، والاستراباذي، ص: ١/ ١١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧١، الزمخشري، المفصل، ص: ٢٨٢، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٥، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٣، والاستراباذي، ص: ١/ ١١١، والجاربردي، ص: ١/ ٥٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧١، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٥، وابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٣، والمفصل، ص: ٢٨٢، والاستراباذي، ص: ١/ ١١١، ونقره كار، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٢.

تعالى: ﴿وإذا رَأَوْا آيةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾[1]، أي يَسْخَرُونَ، ومنه يَسْتَهْزِئون، أي يهزؤون[2].

٤ ـ بمعنى أَفْعَلَ، نحو: اسْتَخْلَفَ لأهله وَأَخْلَفَ[3].

٥ ـ للاتخاذ، نحو: اسْتَلأَمَ الرجلُ، أي لبس اللأْمَةَ؛ وهي الدرع أو جميع أدوات الحرب[4].

٦ ـ للإصابة على صفة: أي للاعتقاد أنه على صفة أصله، نحو: اسْتَكْرَمْتُهُ، أي اعتقدتُ فيه الكرم، وَاسْتَسْمَنْتُهُ، أي عددته ذا سمن، وَاسْتَعْظَمْتُهُ، أي عددته ذا عظمة، وَاسْتَجَدْتُهُ، أي أصبته جدياً، وَاسْتَخْفَفْتُهُ وَاسْتَثْقَلْتُهُ، إذا وجدته كذلك[5].

وقد يدخل «اسْتَفْعَلْتُ» على بعض حروف «تَفَعَّلْتُ»، قالوا: تَعَظَّمَ واستعظم، وتكبّر وَاسْتَكْبَرَ، وَتَيَقَّنَ واسْتَيْقَنَ، وتثبّت واستثبت، وَتَنَجَّزَ حوائجه وَاسْتَنْجَزَ[6].

* * *

هذه هي الصيغ التي ذكر ابنُ الحاجب معانيها، وبقي عددٌ من الصيغ،

---

(١) الصافات، الآية ١٤.

(٢) ابن يعيش، والشرح الملوكي، ص: ٨٣.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، وسيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٠، والاسترابادي، ص: ١/ ١١١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٠، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٤، والشرح الملوكي، ص: ٨٣، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٧، والمفصل، ص: ٣٨٢، والاسترابادي، ص: ١/ ١١١.

(٦) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٦.

ذكرها غيرُهُ، وهي[1]:

(ط) معاني افعلّ يفعلّ افعلالاً:

نحو: احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَاراً، والأغلب كونه للون أو للعيب الحسي اللازم الذي لا يزول، نحو: **اشْهَبَّ اشْهِبَاباً** للمبالغة، وقد يكون في اللون والعيب العارض أي الذي يزول، وقد يكون مرتجلاً، نحو: **اقْطَرَّ**، أي أخذ في الجفاف.

* * *

(ي) معاني افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيلاَلاً:

نحو **احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَاراً**، وبناؤه للازم، ويستعمل في اللون والعيب الحسي العارض أو اللازم، نحو: **اشْهَابَّ اشْهِيبَاباً**، وقد يجيء **مرتجلاً** نحو: **اقْطَارَّ**: أي أخذ في الجفاف، **وَابْهَارَّ الليلُ**: إذا أظلم، **وَابْهَارَّ** القمرُ: إذا أضاء وليست هذه من الألوان..

وليس شيء يقال فيه «**افْعَالَّ**» إلاّ يقال في «**افْعَلَّ**» إلاَّ أنه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى، فقولهم: احمرّ واصفرّ واخضرّ وابيضّ أكثر من احمارّ واصفارّ واخضارّ، وابياضّ، وقولهم اشهابّ وادهامّ أكثر من اشهبّ وادهمّ[2].

* * *

(١) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٩٤، والشرح الملوكي، ص: ٨٣، والاستراباذي، ص: ١/ ١١٢، والجاربردي، وابن جماعة، ص: ١/ ٥٢، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٢، والمنصف، ص: ١/ ٨١.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٧٦، والممتع، ص: ١/ ١٩٥، والشرح الملوكي، ص: ٨٤، والدنقزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦١.

(ك) معاني افْعَوْعَل يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالاً:

نحو: اعْشَـوْشَبَ يَعْشَـوْشِب اعْشِيْشَاباً، وبناؤه لمبالغة اللازم، أي للمبالغة فيما اشتق منه، نحو: أعشبت الأرضُ، فتصير للمبالغة اعْشَوْشَبَت الأرضُ؛ أي صارت ذات عشب كثير، وكذا اغْـدَوْدَنَ النَّبتُ: إذا اخضر وضرب إلى السواد من شدّة ريّه، وَاغْدَوْدَنَ الشّعرُ، إذا كان شديد السواد ناعماً وطويلاً، وحَلاَ وَاحْلَوْلَى، وقد جاء منه لفظان متعديان، هما: اعْرَوْرَيْتُ الفرسَ: أي ركبته وَاحْلَوْلَيْتُهُ: أي اسْتَطَبْتُهُ، قال الشاعر (حميد بن ثور) (من الطويل):

فَلَمَّـا أَتَـى عَـامَـانِ بَعْـدَ انفصـالِـهِ عَنِ الضَّرْعِ، وَاحْلَوْلَى دِمَاثاً يَرُودُها

وروى ابنُ مِقْسَم عن ثعلب (من الطويل):

فَلَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سامحتْ لَـكَ النَّفْسُ وَاحْلَـوْلاَكَ كـلُّ خَلِيـلِ.

وقد يجيء مرتجلاً، نحو: اَذْلَوْلَى: أي استتر[1].

(ل) معاني افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالاً:

نحو: اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذاً، وبناؤه لمبالغة اللازم، لأنه يقال: جَلَذَ الإبل، إذا سار سيراً بسرعة[2].. وهو بناء مرتجل، ليس منقولاً من فعل ثلاثي.

وقد يكون متعدياً، نحو: اعْلَوَّطَهُ: أي علاه، وقد يكون بمعنى لزم من

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: ٤٩٩، والممتع، ص: ١/١٩٦، و ١/١٩٧، والشرح الملوكي، ص: ٨٦.

(٢) الدنفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٣.

قولك اعْلَوَّطني فلانٌ: لزمني[1]. .

وقد يكون لازماً نحو: اجْلَوَّذَ بهم السيرُ: أي امتدّ[2].

* * *

(م) معاني افْعَنْلَى، وهو بناء مرتجلٌ أيضاً:

نحو اغْرَنْدَى، يقال: اغْرَنْدَاه وَاغْرَنْدَى عليه، إذا علاه بالشتم والضرب والقهر، وإذا غلبه، ويلاحظ أن هذا الفعل جاء متعدياً وغير متعد، ومنه قول الراجز:

إنِّـي أَرَى النُّعَـاسَ يَغْـرَنْـدِيْنِـي   أَطْـرُدُهُ عَنِّـي وَيَسْـرَنْـدِيْنِـي

على أن يَغْرَنْدِيني وَيَسْرَنْدِيني قد جاءا متعديين في الظاهر، والأصل يغرندي عليّ ويسرندي عليّ: أي يغلب ويتسلط. . وقد خرّج ابنُ هشام تَعدّي هذين الفعلين على الشذوذ حين قال إنَّ افْعَنْلَى لازم كَاحْرَنْبَى الديكُ إذا انتفش، وشذّ يغرنديني ويسرنديني ولا ثالث لهما. . ولكنَّ ابنَ جني يقول[3]: افْعَنْلَيْتُ على ضربين: متعدٍّ وغيرُ متعد، فالمتعدّي نحو قول الراجز:

قَـدْ جَعَـلَ النُّعَـاسُ يَغْـرَنْـدِيـنِـي   أَدْفَعُـــهُ عَنِّـــي وَيَسْـــرَنْـــدِيْنِـــي

وغير المتعدي، نحو قولهم: احْرَنْبَى الديكُ وَابْرَنْتَى الرجلُ».

وجميع الأبواب المذكورة تجيء متعدية ولازمة إلّا «انفعل وافعلّ

---

(1) الشرح الملوكي، ص: ٨٦، والممتع، ص: ١/١٩٦، وأدب الكاتب، ص: ٤٩٩.

(2) المصادر أنفسها.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين، بيروت: دار الكتاب العربي، ص: ٢/٥٢٠.

وافعالّ». وليعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها، وما يمكن ضبطه، وقد يجيءُ كلٌّ واحدٍ منها لمعان أخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة[1].

* * *

ثالثاً ـ الفعل الماضي الرباعي[2]

ينقسم الفعل الماضي الرباعي قسمين: المجرّد، والمزيد فيه:

١ ـ الفعل الرباعي الماضي المجرد:

وله بناء واحد على وزن «فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وفِعْلالاً»، وقد التزموا فيه الفتحات لخفتها، ولما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة، فسكنوا الثاني؛ لأن التسكين في غيره متعذّر، أما الأول فلتعذر الابتداء بالساكن، وأما اللام الأولى فلئلا يلزم تجاور ساكنين عند اتصال الضمائر المتصلة المرفوعة المتحركة به، وأما اللام الثانية فلأن الوزن لا يحصل بحركات الأخر وسكونه لأن الماضي مبني على الفتح.

والفعل الرباعي المجرد قد يكون متعدياً غالباً، وقد يكون لازماً.

فالمتعدي، نحو: دَحْرَجْتُهُ، وسَرْهَفْتُهُ، أي: أحسنت غذاءه ونعمته.

---

(١) المنصف، ص: ١/ ٨٦، والممتع، ص: ١/ ١٨٥.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٧، الكتاب، ص: ٤/ ٧٧، والشرح الملوكي، ص: ٨٩، والممتع، ص: ١/ ١٧٨، ١/ ١٧٩، والمنصف، ص: ١/ ٢٤، و ١/ ٢٨، والتسهيل، ص: ١٩٨، والمفصل، ص: ٢٨٢، والدنقزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٥، والاستراباذي، ص: ١/ ١١٣، ونقره كار، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٢، والجاربردي، وابن جماعة، ص: ١/ ٥٣، والأشموني والصبان، ص: ٤/ ٢٤٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ص: ٤/ ٣٦٢.

واللازم، نحو: دَرْبَخَ: أي خَضَعَ، يقال: دَرْبَخَتِ الحمامةُ، إذا خضعت لذكرها وطاعوته للسفاد، ودَرْبَخَ الرجلُ: إذا طأطأ رأسه وبسط ظهره.

وعدّ بعضُهم «فُعْلِلَ» ـ المبني للمجهول ـ بناءً أصلياً، نحو زُلْزِلَ وقُلْقِلَ.

٢ ـ الفعل الرُّباعيّ الماضي المزيد فيه:

للمزيد فيه ثلاثة أبنية لازمة، وهي:

(أ) **تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ**، وهو مطاوع فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ المتعدّي، نحو: دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ بزيادة تاء في أوله، وكَرْدَسْتُهُ فَتَكَرْدَسَ.

(ب) **افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلالاً**، بزيادة همزة وصل ونون بين العين واللام الأولى، نحو: احْرَنْجَمَ القومُ: أي اجتمعوا، وهو في الرباعي كانفعل في الثلاثي في أنه للمطاوعة، تقول: حَرْجَمْتُ الإبلَ فاحْرَنْجَمَت: أي رددتها فارتدّ بعضُها على بعض، وليس في الكلام احْرَنْجَمْتُهُ لأنه نظير «انفعلت» في بنات الثلاثة، أي أنه لا يأتي إلاّ لازماً[1].

(ج) **افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلاّلاً**، وأصله: افْعَلْلَلَ ـ بإسكان اللام الأولى ـ بزيادة همزة وصل في أوله وتكرار اللام الثانية، وذلك نحو: اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ، من القشعريرة والطمأنينة.

وهذا البناء في الرباعي كـ «افعلّ» في الثلاثي، وهو لا يأتي إلا لازماً،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٧، والدتغزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٥.

لأنه ليس في الكلام «افعنللته وافعنليته ولا افعاللته ولا افعللته»[1].

وبناؤه لمبالغة اللازم، لأنه يقال قَشْعَرَ جلدُ الرّجل: إذا انتشر شعر جلده في الجملة، ويقال اقشعرّ جلدُه: إذا انتشر شعرُ جلده مبالغة.

❑ ❑ ❑

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٧٧.

الفصل الثالث

الفعل المضارع

١ ـ تمهيد:

(أ) معنى المضارعة:

سُمِّيَ هذا الفعلُ مضارعاً لمشابهته الاسم بأحد حروف «نأيت»، ومعنى المضارعة في اللغة، المشابهة، مشتقة من الضرع، كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً؛ يقال تضارع السخلان إذا أخذ كلٌّ واحد منهما بحملة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع[١].

وبيان مضارعة الفعل المضارع للاسم، وقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين وسوف، إذ زيادة أحد حروف «نأيت» على أول الفعل الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم، وتلك الجهة وقوعه مشتركاً، فهو يشبه الاسم عامةً، واسم الفاعل خاصةً، أمّا مشابهته لاسم الفاعل خاصةً فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال[٢].

(ب) حروف المضارعة: أربعة، وهي[٣]:

ـ **الهمزة:** للمتكلم مفرداً، مذكراً كان أم مؤنثاً.

---

(١) الاستراباذي، شرح الكافية، (تصوير) دار الكتب العلمية في بيروت، ص: ٢/٢٢٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ابن الحاجب، **الكافية في النحو**: قسطنطينية: مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ)، ص: ٣٣.

ـ والنون: للمتكلم مع غيره، سواء أكانا مذكرين أو مؤنثين أم مختلفين.

ـ والتاء: للمخاطب، مذكراً كان أم مؤنثاً، مفرداً كان أم مثنى أم مجموعاً، وللمؤنث والمؤنثين غيبة.

ـ والياء: للغائب غير المؤنث والمؤنثين.

وحروفُ المضارعة:

مضمومة في الرباعي، سواء أكانت حروفه أصلية كـ «يُدَحْرِجُ» أم فيه زائد كـ «يُقَطِّعُ ويُقَاتِلُ»..

ومفتوحة في الثلاثي، لأن الفتح لخفته هو الأصل، فكان بالثلاثي الأصل أولى،

ويُسَكَّنُ ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبداً، نحو: «يَضْرب، ويَعْلم، ويُشْرف»، وإنّما سُكِّنَ لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم، وذلك معدوم في كلامهم[1].

وأمّا نحو «يَعِدُ ويَقُولُ ويَشُدُّ» فإنّ ما بعد حرف المضارعة غير مسكّن؛ لأنّ «يَعِدُ» وشبهه قد حذفت منه «الفاء» الساكنة، وأصله: يَوْعِدُ. وأمّا «يَقُولُ ويَشُدُّ» ونحوهما من المضاعف والمعتل العين، فالحركة فيه عارضة، لأنها منقولة من العين إلى الفاء، وأصلها «يَقْوُل ويَشْدُدُ»[2].

وأمّا الرباعيُّ فلا يلزم إسكان «الفاء» منه كما لزم في الثلاثي؛ لأنّ السكون قد لزم عينَهُ، فاستُغني عن إسكان الفاء منه[3].

---

(١) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٦٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وينقسم الفعل المضارع قسمين: مضارع الثلاثي المجرد ومضارع غير الثلاثي:

أولاً ـ مضارع الفعل الثلاثي المجرد

للفعل الماضي الثلاثي المجرد ثلاثةُ أبنية، هي: **فَعَلَ**، **وفَعِلَ**، **وفَعُل**، ولكلّ بناءٍ منها صيغةُ مضارعٍ واحدة أو أكثر، ولكني سأبدأ بمضارع **«فَعُل»**، فـ **«فَعِل»**، فـ **«فَعَل»**، مخالفاً بذلك ترتيب ابن الحاجب[1]؛ لأني سأنطلق من قاعدة ما هو محدّد إلى الأكثر اتساعاً وتأويلاً.

١ ـ فَعُلَ يَفْعُلُ:

وذلك، نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ، بضم العين في الماضي والمضارع، لأن ضمّ عين مضارع **«فَعُلَ»** قياسٌ في الماضي والمضارع ولا ينكسر؛ لأن هذا الفعل لا يكون متعدياً أبداً، بل هو لازم دائماً، نحو: حَسُنَ زَيْدٌ[2]، إنَّما يكون للهيئة التي يكون الشيءُ عليها، نحو: «ما كان ظريفاً ولقد ظَرُفَ» فَتَبَاعَدَ هذا الفِعْل من باب «فَعَل يَفْعِل» و «فَعِلَ يَفْعَل»، حيث خالفت حركة عين مضارعهما حركة ماضيهما، لأنّ كلَّ واحدٍ منهما قد يكون متعدياً وقد يكون لازماً. فَأُقِرَّتْ في عينِ المضارعِ من «فَعُل» حركةُ عينِ الماضي، لأنه باب على حياله.

كذلك لم يدخل في مضارع (فَعُلَ) كَسْرٌ ولا فَتْحٌ، كما جاء الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ، لأنّ «فَعُلَ» لا يتعدّى، فلم يَقْوَ قوةَ «فَعَلَ»، و «فَعِلَ» المتعديين، فدخلا عليه ولم يدخل عليهما.. كذلك **فإن ما يتعدّى من الأفعال أكثر مما لا يتعدّى، فَجُعِلت الضمّةُ في عين ما لا يتعدّى لِقِلَّتِهِ، وخصُّوا المتعدِّيَ**

---

(١) الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨.

(٢) المولى عبد الله الدنقزي، متن بناء الأفعال، ص: ٥٦٩.

بالفتح والكسر لكثرته، وخفةِ الفتحة والكسرةِ هرباً من أن يَكْثُرَ في كلامهم ما يستثقلونه[1].

أما قول بعض العرب، «كَدْتُ تكادُ» على وزن: فَعُلْتَ تَفْعَلُ، فهو شاذ عند سيبويه ومن اتبعه[2]، ومتداخل عند بعض التصريفيين[3]، الذين يقولون إنّ هذا الفعل قد جاء واوياً ويائياً،

فأمّا الواويُّ، فجاء منه: كِدْتُ أَكَادُ ــ بكسر كاف الماضي ــ مثل: خِفْتُ أَخافُ من الخوف، على وزن: فَعِلْتُ أَفْعَلُ.

وكُدْتُ أكادُ ــ بضم كاف الماضي ــ مثل: قُلْتُ أقول من القول، على وزن: فَعَلْتُ أَفْعِلُ.

وأمّا اليائيُّ، فجاء منه: كِدْتُ أَكَادُ ــ بكسر كاف الماضي ــ مثل هِبْتُ أَهابُ من الهيبة، على وزن: فَعِلْتُ أَفْعَلُ.

وجاء منه أيضاً: كاد يكيد كيداً، مثل باع يبيع بيعاً ــ فكما أن أصل «باع» بَيَعَ على «فَعَلَ»، ويبيعُ (يَبْيِعُ) على وزن: يَفْعِلُ، أي: كاد يكيد، على وزن: فَعَلَ يَفْعِلُ. لكن المعنى هنا مختلف فهو بمعنى: دبّر له.

فيجوز أن يكون كُدْتُ أكاد من التداخل، وذلك بأن يكون الماضي من كدت أكاد على وزن: قلت أقول، وبأن يكون المضارع من كدتُ أكاد على وزن: خفت أخاف، كما يجوز أن يؤخذ تداخل آخر وهو كدت تكود، ماضيه من باب كاد على مثال قلت أقول، ومضارعه من باب كاد على مثال خفت أخاف.

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ١٨٨ و ١/ ١٨٩.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٤٠، والمنصف، ص: ١/ ١٨٩، والخصائص، ص: ١/ ٢٥٢ والاسترابادي، شرح الشافية، ص: ١/ ١٣٨.

(٣) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٢٥٢ و ١/ ٢٥٧ و ٢٥٨.

وبذلك ينتفي وجه الشذوذ، وتقعّد القاعدة، ويعلم أن مضارع (فَعُلَ) يفعُلُ دائماً، لأن «فَعُلَ» يدلّ على الانضمام، فاختير في الماضي والمضارع منه حركة لا تحصل إلاّ بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى لرعاية المناسبة بين اللفظ والمعنى(١)، وإنّ ما جاء غير مضموم العين في المضارع يكون من التداخل أو من الشذوذ(٢).

ويلاحظ أنه لم يرد في القرآن الكريم من هذا الباب سوى فعلين صحيحين، هما: كَبُرَ يَكْبُرُ، وبَصُرَ يَبْصُرُ.

كما يلاحظ أنه لم يرد منها في «القاموس المحيط» للفيروزآبادي سوى سبعين فعلاً تقريباً، معظمها غريبة نادرة الاستعمال باستثناء عشرين فعلاً مشهوراً، وهذه الأفعال هي: جَرُؤَ، صَعُبَ، سَمُجَ، زَمُتَ، صَرُحَ، غَزُرَ، نَزُرَ، فَحُشَ، سَخُفَ، ظَرُفَ، عَنُفَ، كَثُفَ، نَظُفَ، ضَؤُلَ، جَسُمَ، ضَخُمَ، فَخُمَ، جَبُنَ، خَشُنَ، وكَرُمَ(٣).

* * *

٢ ــ مضارع فَعِلَ:

(أ) فَعِلَ يَفْعَلُ:

القياسُ في حركة مضارع «فَعِلَ» ــ المكسور العين في الماضي ــ فتحها في المضارع «يَفْعَلُ»، كما أنّ قياس حركة مضارع «فَعَلَ» ــ المفتوح العين في

---

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ١٩٥، وابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٧٣، وابن الحاجب، ص: ٣٠٨، والاستراباذي، ص: ١/ ١٣٧، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٣٦، والجاربردي، ص: ١/ ٥٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ١٠٣، والاستراباذي، ص: ١/ ١٣٨، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٧.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مصر: المكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة (١٩٦٦م)، ص: ٣٥ و ٣٩ و ٤٠.

الماضي ـ كسرها في المضارع، والسبب في ذلك أنهم «أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأن كل واحد منهما بناء على حياله، فجعلوا مضارع «فَعِلَ» ـ المكسور العين ـ يَفْعَلُ، ـ بفتح العين ـ، ومضارع «فَعَلَ» ـ المفتوح العين ـ في أكثر الأمر «يَفْعِلُ» ـ بكسر العين ـ لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة إلى صاحبتها، نحو قولك: «مررت بعمر وضربت عُمَرَ»، ونحو قولك: «ضربت الهندات ومررت بالهندات»، وغير ذلك... فهذا ونحوه يدلّ على مناسبة الكسرة للفتحة، فلذلك تعاقبتا في «فَعِلَ يَفْعَلُ» و «فَعَلَ يَفْعِلُ»؛ لأنّ الياء أيضاً مقاربة للألف، حتى أنهم قد قالوا: «حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، وحَارِيٌّ، وطائِيٌّ»، وغير ذلك مما لا سبب فيه يوجب القلب، إلاّ القرب، وما ليس بعلّة قاطعة[1]. فأصل حاحيت وعاعيت مثلاً: حيحيت وعيعيت، فقلب الياء ألفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة[2].

فالقياس في مضارع «فَعِلَ» «يَفْعَلُ» وبناؤه، أيضاً، للتعدية غالباً وقد يكون لازماً[3]، ويأتي من:

١ ـ الصحيح:

ـ **اللازم**، نحو: فَرِحَ يَفْرَحُ، وَثَكِلَ يَثْكَلُ، وقَلِقَ يَقْلَقُ، وحَزِنَ يَحْزَنُ،

ـ **والمتعدي**، نحو: لَحِسَهُ يَلْحَسُهُ، ولَقِمَهُ يَلْقَمُهُ، وشَرِبَهُ يَشْرَبُهُ، ولَزِمَهُ يَلْزَمُهُ[4].

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/١٨٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الملا عبد الله الدنقزي، متن بناء الأفعال، ص: ٥٥٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/٥، و ٤/٣٨.

وقد ورد على هذه الصيغة خمسة وعشرون فعلاً في القرآن الكريم، وهي:

نفذ ينفذ، عجل يعجل، شرب يشرب، رحم يرحم، سمع يسمع، شهد يشهد، علم يعلم، حسب يحسب، عمل يعمل، فشل يفشل، بخل يبخل، عهد يعهد، ركب يركب، ثقب يثقب، حبط يحبط، خطب يخطب، سخط يسخط، سخر يسخر، لبث يلبث، ضحك يضحك، عجب يعجب، حفظ يحفظ، كره يكره، طعم يطعم، وفرح يفرح[1].

كما ورد ثلاثمائة وتسعون فعلاً صحيحاً منها في القاموس المحيط للفيروزآبادي[2].

٢ ـ المثـال:

وذلك نحو:

ـ وَجِعَ يَوْجَعُ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ، **في المثال الواوي،**

ـ وَيَئِسَ ويَيْأَسُ، **في المثال اليائي،**

وأَرِجَ يأْرَجُ، **في المثال الذي اعتلت فاؤه بالألف.**

٣ ـ الأجـوف:

وذلك، نحو: خَافَ يَخَافُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، وهوى يهوي، وطوى يطوي، ونحو: صيد يصيد، وهام يهام، وحار يحار.

٤ ـ النـاقـص:

نحو: عَمِيَ يَعْمَى، وخشي يخشى، وشهي يشهى، وقوي يقوى،

---

(١) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٧٢.

(٢) المرجع نفسه.

٥ ــ المضعّف:

نحو: عَضّه يَعَضُّهُ.

فالقياس إذاً، في مضارع فَعِلَ يَفْعَلُ، وقد خرج عن ذلك أفعال معتلة القاء، جاء مضارعها بالفتح على القياس وجاز فيها الكسر، وأخرى جاء مضارعها بالكسر وحده.

(ب) **فَعِلَ يَفْعِلُ وَيَفْعَلُ**، وجاء منها:

ــ **من الصحيح**، حَسِبَ يَحْسِبُ ــ لغة قريش ــ ، وحَسِبَ يَحْسَبُ ــ لغة تميم ــ ، ونَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعِمُ[1]، وقد سمع سيبويه «من العرب من يقول (من الطويل):

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي   وَهَلْ يَنْعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالِي

وقال (من البسيط):

وَاعْوَجَّ غُصْنُكَ من لَحْوٍ ومن قِدَمٍ   لا يَنْعِمُ الغُصْنُ حَتَّى يَنْعِمَ الوَرَقُ

وقال الفرزدق (من الوافر):

وكـــومٍ تَنْعِـــمُ الأَضْيَـــافَ عَيْنـــاً   وتُصْبِـــحُ فـــي مَبَـــارِكِهـــا ثِقَـــالاً

والفتح في هذه الأفعال جيّد، وهو أقيس»[2].

ــ **ومن المثال اليائي**:

يَئِسَ يَئِسُ، ويَبِسَ يَبِسُ، وتحذف الفاء منها لوقوعها بين ياء وكسرة،

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٣٨/٤ و ٣٩، وابن عصفور، الممتع، ص: ١٧٦/١ وابن مالك، تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، ص: ١٩٥، ولامية الأفعال (من مجموع مهمات المتون)، ص: ٥٧١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٣٨/٤ و ٣٩/٤، وديوان امرىء القيس: مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص: ٢٧.

كما حذفت الواو من «يَعِدُ» تشبيهاً بها في أنهما حرفا علة، وقد وقعا بين ياء وكسرة، ولم تحذف الياء باطّراد إذا وقعت بين ياء وكسرة لأنها أخفّ من الواو[1].. كما نقول:

يَئِسَ يَيْأَسُ، وَيَئِسَ يَيْأَسُ (وَيَيْئِسُ)، «والفتح في هذه الأفعال جيّد، وهو أقيس»[2].

ــ ومن المثال الواوي:

وَغِرَ الصدرُ يَغِرُ ويَوْغَرُ: التهب حزناً أو غيظاً[3].

ووَحِرَ يَحِرُ ويَوْحَرُ: في معناه[4].

وَوَجِرَ يَجِرُ ويَوْجَرُ.

وَوَلِهَ يَلِهُ ويَوْلَهُ: كاد يعدم العقل.

وَوَهِلَ يَهِلُ ويَوْهَلُ: اشتد فزعه[5].

ووَغِمَ يَغِمُ ويَوْغَمُ: حقد.

وَوَرِيَ الزندُ يَرِي وَيَوْرَى: خرجت ناره.

وَوَبِقَ يَبِقُ وَيَوْبَقُ.

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٣٨ و٤/ ٣٩، والممتع، ص: ١/ ١٧٦ و٢/ ٤٣٧ والتسهيل، ص: ١٩٥، ولامية الأفعال، ص: ٥٧١، والمنصف، ص: ١/ ١٩٦.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٣٨.

(٣) الممتع، ص: ١/ ١٧٦، والمزهر، ص: ٢/ ٣٢ ــ ٣٨، والتسهيل ص: ١٩٥، ولامية الأفعال ص: ٥٧١.

(٤) ابن مالك، التسهيل، ص: ١٩٥، ولامية الأفعال، ص: ٥٧١، والممتع، ص: ١/ ١٧٦.

(٥) لامية الأفعال، ص: ١٧٥، والتسهيل، ص: ١٩٥، والمنصف، ص: ١/ ٢٠٧، وابن جماعة، ص: ١/ ٥٧.

وَوَسِـعَ يَسَعُ وَيَسِـعُ.

وَوَطِـىءَ يَطَأُ ويُوْطِىءُ.

فالأصلُ في مضارع وَسِـعَ وَوَطِـىءَ الكسرُ، بدليل حذف الواو، لكنهم ألزموهما، بعد حذف الواو، فتح العين[1].

وَوَحِمَتْ الحبلى تَحِمُ وَتَوْحَمُ: اشتدت شهوتها لطعام معين أو قلت، وَوَلِـغَ الكلبُ يَلِـغُ وَيَوْلَغُ في الإناء: شرب ما فيه بأطراف لسانه أو أدخل فيه لسانه وحركه[2].

وَوَهِـنَ يَهِنُ وَيَوْهَنُ.

* * *

(جـ) فَعِلَ يَفْعِلُ ــ بكسر العين فيهما ــ:

شَذَّ من «فَعِلَ» عَددٌ من الأفعال، فجاء مضارعُه على: «يَفْعِلُ» ــ بكسر العين فيهما ــ منها:

وَرِثَ يَرِثُ من الإرث.

ووَثِقَ يَثِقُ من الثقة، أي قوي اعتماده،

وَوَمِقَ يَمِقُ، أي: أَحَبَّ،

روَفِقَ يَفِقُ: صار موافقاً،

وَوَرِمَ يَرِمُ: دخله الورم،

وَوَلِيَ يَلِي: تبع، وولي الأمر: صار حاكماً عليه.

---

(١) الكتاب ص: ٤/ ٥٥، الممتع، ص: ٢/ ٤٣٤، والاستراباذي، ص: ١/ ١٤٥ و ١٣٦.

(٢) المزهر، ص: ٢/ ٣٧، أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مصر: الطبعة الثانية، ص: ٣٦.

وَوَجِدَ عليه يَجِدُ: أي حزن،

وَوَعِقَ عليه يَعِقُ: أي عجل

وَوَقِهَ له يَقِهُ: أي سمع له وأطاع،

وَوَكِمَ يَكِمُ وكماً: أي اغتم،

وَوَرِيَ المخُّ يَرِي: أي سمن واكتنز، وَوَرِيَ الزندُ يَرِي،

وَوَرِعَ يَرِعُ: صار ذا ورعٍ،

وَوَرِكَ يَرِكُ: اضطجع[1].

وَطَاحَ يَطِيحُ،

وَتَاه يَتِهُ،

زعم الخليل أنّ مضارع: طَاحَ، وتَاهَ: «يَفْعِل»؛ أي أنهما بمنزلة حَسِبَ يَحْسِبُ من الصحيح، وهي من الواو، ويدلك على ذلك؛ طوّحت وتوّهت، وهو أتوه منه وأطوح[2]، فالأصل عنده: طَوِحَ يَطْوِحُ وَتَوِهَ يَتْوِهُ، فنقلت الكسرة الأصلية من عين الفعل إلى فائه، فأصبحت العين ساكنة وقبلها كسرة فانقلبت ياء[3].

وَآنَ يَئِينُ من الأوان[4].

وَوَسِعَ يَسِعُ،

---

(١) لامية الأفعال، ص: ٥٧١، والممتع، ص: ١/١٧٦، والمزهر، ص: ٢/٣٧، والاستراباذي، ص: ١/١٤٥، وشذا العرف، ص: ٣٦، وابن جماعة، ص: ١/٥٧.

(٢) الكتاب، ص: ٤/٣٤٤، والمنصف، ص: ١/٢٦.

(٣) الكتاب، ص: ٤/٣٤٥، والمنصف، ص: ١/٢٦١ و ١/٢٦٢.

(٤) الكتاب، ص: ٤/٣٤٥، والاستراباذي، ص: ١/١٣٦.

وَوَطِىءَ يَطَىءُ

والأصل في مضارع «وَسِعَ» و «وَطِىءَ» الكسر، بدليل حذف الواو، لكنهم ألزموهما، بعد حذف الواو، فتح عين المضارع[1]، لأجل حرف الحلق، فالفتحة عارضة[2]، فأصل يَسَعُ: يَوْسِعُ، فلزم الواو الحذف لأنه جاء ساكناً بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم فتحت السين في «يَسَعُ»، لأن العين التي هي لام الفعل حرف حلق، وكذلك حصل في «يَطَأ»، فأصله: يَوْطِىءُ، حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم فتحت الطاء؛ لأن الهمزة ــ التي هي «لام» الفعل ــ حرفُ حلق[3].

وَوَبِقَ يَبِقُ، وقد رُوِيَ فيه الفتح أيضاً[4].

وَوَغِمَ يَغِمُ: حَقَدَ.

وَوَعِمَ يَعِمُ[5] وعماً الديار: بمعنى وَعَمَها: أي حيّاها، وقال لها: انعمي.

* * *

(د) فَعِلَ يَفْعُلُ ــ بكسر عين الماضي وضم عين المضارع ــ

هذا البناء شاذ[6]، أو من التداخل[7]، وقال سيبويه إنه جاء في حرفين؛ فَضِلَ يَفْضُل، ومتَّ تَمُوت[8].

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٥٥، والممتع، ص: ١/ ١٧٧، والاستراباذي، ص: ١/ ١٣٦.
(٢) المنصف، ص: ١/ ٢٠٦، والاستراباذي، ص: ١/ ١٣٠.
(٣) المنصف، ص: ١/ ٢٠٦، والاستراباذي، ص: ١/ ١٣٦، والمزهر، ص: ٢/ ٣٧.
(٤) الاستراباذي، ص: ١/ ١٣٥.
(٥) المزهر، ص: ٢/ ٣٧.
(٦) ابن عصفور، الممتع، ص: ١/ ١٧٧.
(٧) ابن الحاجب، الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.
(٨) الكتاب، ص: ٤/ ٤٠.

ــ **أمّا فضِل يَفْضُل**: فمركب من اللغات التالية:

ــ مضارع «**فَضَل**» ــ بفتح العين ــ، **يَفْضُلُ** ــ بضم العين ــ، **كَدَخَلَ يَدْخُلُ**

ــ مضارع «**فَضِل** ــ بكسر العين ــ **يَفْضَل** ــ بفتح العين ــ كَحَذِرَ يَحْذَرُ.

فيكون **فَضِل** ــ بكسر العين ــ **يفْضُل** ــ بضم العين ــ ماضيه من اللغة الثانية ومضارعه من اللغة الأولى.

وهذا الفعل معناه من الفضلة، لا من قولك: فَضَلْتُهُ، إذا غَلَبْتُهُ في الفضل، لأن ذلك ليس فيه إلاّ فتح الماضي وضمّ المضارع؛ لأنه من المغالبة، وفَضَلَ يَفْضُلُ ــ بفتح عين الماضي وضم عين المضارع أقيس[1]، وهذا البناء شاذ عند ابن عصفور[2].

وأما نَعِمَ يَنْعُمُ: فمركّب من اللغات التالية:

ــ **نَعِمَ يَنْعَمُ**، كَحَذِرَ يَحْذَرُ،

ــ **نَعُمَ يَنْعُمُ**، كـ «كَرُمَ يَكْرُمُ»،

فالماضي من اللغة الأولى، والمضارع من اللغة الثانية[3].

وأمّا حَضِرَ يَحْضُرُ، فشاذ[4]، لأنه يقال: **حَضَرَ يَحْضُرُ** حضوراً، وقد يُعدّى فيقال: حَضَرَهُ وحَضِرَهُ: يَحْضُرُهُ، وجاء في لسان العرب[5] أن الأزهري قال: «واللغة الجيدة حَضَرَتْ تَحْضُرُ، وكلهم يقول: تَحْضُرُ، بالضمّ، قال

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٤٠، ولسان العرب، مادة فضل.

(٢) الممتع، ص: ١/ ١٧٧.

(٣) الاستراباذي، ص: ١/ ١٣٦، والجاربردي، ص: ١/ ٥٧، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٣٦.

(٤) لسان العرب، مادة، موت،

(٥) مادة: حضر، ينظر أيضاً، الكتاب، ص: ٤/ ٤٠.

الجوهري، وأنشدنا أبو ثروان العكلي لجرير على لغة «حَضِرَتْ» (من البسيط):

مَا مَنْ جَفَانَا إذا حَاجَاتُنَا حَضِرَتْ، كَمَنْ لَنَا عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ واللَّطَفُ»

وأما دِمْتَ تَدُوْمُ فمركبة من:

ـ دُمْتَ تَدُوْمُ، كقُلْتُ تَقُوْلُ،

ـ وَدِمْتَ تَدَامُ، كخِفْتَ تَخَافُ،

ثم تركبت اللغتان؛ فظن قومٌ أن تدوم على دِمْتَ، وَتَدَامُ على دُمْتَ، وما ذهبوا إليه من تشذيذ دِمْتَ تَدُوْمُ، أخفّ مما ذهبوا إليه من تسوّغ دُمْتَ تَدَامُ، إذ الأولى ذات نظائر، ولم يعرف من هذه الأخيرة إلاّ كُدْتَ تَكَادُ، وباب اللغة المركبة من لغتين باب واسع كَقَنَطَ يَقْنَطُ ـ بفتح العين فيهما ـ ورَكَنَ يَرْكَنُ ـ بفتح العين فيهما ـ فيحمله جهّال أهل اللغة على الشذوذ[١].

وقيل إن دام يدوم، فعل يفعل، ليس بقوي، وفي هذه الكلمة نظر، وذهب أهل اللغة في قولهم: دِمْتُ تَدُومُ إلى أنها نادرة كَمِتُّ تَمُوْتُ، ويقال: دَامَ الشيءُ: يَدُومُ ويُدَامُ، قال الشاعر (من الرجز):

يَا مَيَّ، لاَ غَرْوَ وَلاَ مَلاَمَا في الحُبِّ إنَّ الحُبَّ لَنْ يَدَامَا[٢]

وإما مِتُّ تَمُوْتُ،

فقال ابن سيده لا نظير لها من المعتل[٣]، وقال سيبويه: اعتلت من فعل يفعل، ولم تحولّ كما يحول، وقال إنّ نظيرها من الصحيح فضل يفضل[٤]،

---

(١) لسان العرب، مادة دوم،

(٢) لسان العرب، مادة دوم، والخصائص، ص: ١/ ٣٨٠.

(٣) لسان العرب، مادة موت،

(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٤٠، ولسان العرب مادة، موت.

ومت تموت مركبة من[1].

ـ مَتَّ تَمُوْتُ، كَقَالَ يَقُوْلُ،

ـ ومن مِتُّ تَمَاتُ، كَخِفْتَ تَخَافُ، قال الشاعر[2] (من الرجز):

بُنَــــيَّ، يَـــا سَيِّــــدَةَ البَنَــــاتِ، عِيْشِــي، وَلاَ يُــؤْمَــنُ أَنْ تَمَــاتِــي

وأما قَنِطَ يَقْنُطُ، فمركب من[3]:

ـ قَنِطَ يَقْنَطُ، كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»،

ـ قَنَطَ يَقْنِطُ، كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، وَقَنَطَ يَقْنُطُ كـ: نَصَرَ يَنْصُرُ.

وأما شَمِلَ يَشْمُلُ، فمركب من[4]:

ـ شَمِلَ يَشْمَلُ، كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»،

ـ شَمَلَ يَشْمِلُ، كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»،

ـ شَمَلَ يَشْمُلُ، كـ «نَصَرَ يَنْصُرُ»،

وأما كِدْتَ تَكُوْدُ، وَجِدْتَ تَجُوْدُ، فمركب من[5]:

ـ كَادَ يَكُوْدُ، وَجَادَ يَجُوْدُ، مثل: قال يقول

ـ كَادَ يَكَادُ، وَجَادَ يَجَادُ، مثل: خاف يخاف،

---

(١) الخصائص، ص: ١/ ٣٨١.

(٢) لسان العرب، مادة موت، والخصائص، ص: ١/ ٣٨١؛ والاستراباذي، ص: ١/ ١٣٧، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٥٧.

(٣) لسان العرب مادة «قنط» والخصائص، ص: ١/ ٣٨٠.

(٤) لسان العرب مادة شمل، وابن جماعة، ص: ١/ ٥٧.

(٥) لسان العرب مادة «كود وجود» والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٥٧، والاستراباذي، ص: ١/ ١٣٦.

وأما نَكِلَ يَنْكُلُ، فمركب من[1]:

ــ نَكَلَ يَنْكِلُ كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»،

ــ نَكَلَ يَنْكُلُ كـ «نَصَرَ يَنْصُرُ»،

ــ نَكِلَ يَنْكَلُ كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»،

فيكون التركيب من ماضي الثالثة ومضارع الثانية.

أما نَجِدَ يَنْجُدُ، أي عرق فجاه منه[2]:

ــ نَجِدَ يَنجَدُ كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»،

ــ نَجِدَ ينجُد، صارَ ذا نجدةً.

ــ نَجدَه ينجُدُه، أعانه،

ويلاحظ أن التركيب لا يتحقق لاختلاف المعاني في هذه اللغات،

وإذا كان الماضي على «فَعِلَ» ــ بكسر العين ــ فجميع العرب، إلاّ أهل الحجاز، يجوّزون كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل فيقولون: أنا إعلم، ونحن نعلم، وأنت تعلم، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف، نحو «إيْجَل وإخَال وإشْقَى وإعَضّ»، والكسرة في همزة «إخَال» وحده أكثر وأفصح من الفتح ــ وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيهاً على كسر العين لئلا يلتبس «يَفْعَلُ ــ المفتوح العين ــ بِيَفْعِلُ ــ» المكسور العين، فلم يبقَ إلاّ كسر حروف المضارعة، ولم يكسروا الياء استثقالاً، إلاّ إذا كان «الفاء» واواً، نحو: يِيْجَلُ، لاستثقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة، وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها، فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضاً لتخفّ الكلمة بانقلاب الواو ياء، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب

(١) لسان العرب، مادة «نكل» والاستراباذي، ص: ١/ ١٣٧.

(٢) لسان العرب، مادة «نجد» والاسترباذي، ص: ١/ ١٣٧، مع هامش الصفحة نفسها.

يقلب الواو ياء، نحو: يِيْجَلُ، وبعضهم يقلبه ألفاً لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فإلى الألف التي هي الأخف أولى، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب إلاّ الحجازيين، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفاً لغة بعضهم في كل مثال واوي وهي قليلة(١).

* * *

٣ ــ مضارع فَعَلَ:

إن الأفعال الماضية الثلاثية المجردة على مثال «فَعَلَ» المفتوح العين، قد يكون مضارعها: يَفْعِل ــ بكسر العين ــ كَضَرَبَ يَضْرِبُ، أو «يَفْعُل ــ بضم العين ــ كَقَتَلَ يَقْتُلُ، أو يَفْعِلُ ــ بكسر العين، ويَفْعُل ــ بضم العين، في وقت واحد كـ «عَرَشَ يَعْرِشُ وَيَعْرُشُ؛ ونَفَرَ يَنْفِرُ وَيَنْفُرُ، وشَتَمَ يَشْتِمُ وَيَشْتُمُ، ونسل ينسِلُ ويَنْسُلُ، وعلف يعلِفُ ويَعْلُفُ، وفسق يفسِقُ ويَفْسُقُ، وحسد يحسِدُ ويَحْسُدُ، ولمز يَلْمِزُ ويَلْمُزُ، وعَتَلَ يَعْتِلُ ويَعْتُلُ، وطمث يَطْمِثُ ويَطْمُثُ، وقتر يقتِرُ ويَقْتُرُ، وعكف يعكِفُ ويَعْكُفُ، وقد يكون مضارع «فَعَلَ» ــ المفتوح العين ــ يَفْعَل «بفتح العين ــ إذا كانت العين أو اللام من «فَعَلَ» حرف حلق غير ألف(٢).

وقال بعض النحاة: «قياس مضارع «فَعَلَ» المفتوح عينه إمّا الضم وإمّا الكسر. وتعدّى بعض النحاة ــ وهو أبو زيد ــ هذا، وقال: كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلاّ أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك، وإلاّ

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ١٤١، والكتاب، ص: ١٠٦/٤ إلى ١١٥/٤.
ابن الحاجب، ص: ٣٠٨، وابن جني المنصف، ص: ١/ ١٨٥، والممتع، ص: ١/ ١٧٥، والمزهر، ص: ٢/ ٣٩، والشرح الملوكي، ص: ٣٩، والاستراباذي، ص: ١/ ١١٧.
(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ١١٨.

استعملا معاً، وليس على المستعمل شيء، وقال بعضهم، بل القياس الكسر، لأنه أكثر، وأيضاً هو أخف من الضم(١).

لكن الأرجح أن يكون قياس مضارع «فَعَلَ» المفتوح عينه، يَفْعِلِ ـ بكسر العين ـ وأما يفْعُل ـ بضم العين ـ فداخل عليه»، وإنّما جاز قَتَلَ يَقْتُلُ ونحوه، لأنه لما كانت حركة عين المضارع أبداً تخالف حركة عين الماضي، إلاَّ باب فَعُلَ، يَفْعُلُ ـ بضم العين في الماضي والمضارع ـ جاز قَتَلَ يَقْتُلُ، لأن الخلاف في حركة العين قد وقع، ولكن الباب ما بدأنا به من أن باب «فَعَلَ» إنما هو «يَفْعِل»، و «يَفْعُل» داخل عليه، وشيء آخر يدل على أن «يَقْتُلُ» داخل على «يَضْرِبُ» وأن الباب للكسر دون الضم، وهو أن الضم قد لزم باب ما ماضيه «فَعُل» نحو: ظَرُفَ يَظْرُفُ وكَرُمَ يَكْرُمُ. «أفلا ترى أن الضم قد يستبد به «فَعُلَ» كما استبد «فَعِلَ» بـ «يَفْعَل»؟ فكذلك كان القياس أن يستبد «فَعَلَ» بـ «يَفْعِل»، فمن هنا كان «يَفْعُلُ» داخلاً على «يَفْعِل»، كما أن «يَحْسِبُ» داخل على «يَضْرِبُ»، وكما أن يَقْلَى ويَسْلَى، ويَأْبَى، داخل على «يَرْكَبُ»(٢).

ويلاحظ ذلك، أيضاً، من متابعة ما كتبه أئمة الصرف... فسيبويه(٣)، مثلاً، يقدم «يَفْعِلُ على يَفْعُلُ» مضارع «فَعَلَ»، كذلك فعل المازني(٤)، وكذلك فعل ابن الحاجب(٥) حين قال: «فإن كان مجرداً على «فَعَلَ» كسرت عينه أو ضمت أو فتحت»، وكذلك فعل ابن مالك(٦).

---

(١) المصنف، ص: ١/ ١٨٦.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٣٨.

(٣) المنصف لابن جني، ص: ١/ ١٨٥.

(٤) المنصف لابن جني، ص: ١/ ١٨٥.

(٥) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٦) التسهيل، ص: ١٩٧.

وكرر ابن جني في خصائصه[1] أن قياس مضارع «فَعَلَ، يَفْعِل»، وأنَّ «يَفْعُـل» داخـل عليه، ولكنه يخلـص بعـد ذلـك إلى نتيجة يحاول بها تقعيد قاعدة للفصل بين مضـارعي «فَعَلَ» فيقول: وكان باب «يَفْعُل» إنما هو لما ماضيه «فَعُلَ»، ثم دخلـت «يَفْعُلُ» في «فَعَـلَ» على «يَفْعِل»، لأن «ضَرَبَ يَضْرِبُ» أقيس من: قَتَلَ يَقْتُلُ، «ألا ترى أن ما ماضيه «فَعِلَ» إنما بابه فتح عين مضارعه، نحو: رَكِبَ يَرْكَبُ، وشَرِبَ يَشْرَبُ، فكما فتح المضارع لكسر الماضي، فكذلك أيضاً ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضي. وإنما دخلت يَفْعُلُ في باب «فَعَلَ» على «يفْعِل» من حيـث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة، ولما آثروا خـلاف حـركة عيـن الماضي ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها، عدلوا في بعض ذاك إليها، فقالوا: قَتَلَ يَقْتُلُ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ، وخَرَجَ يَخْرُجُ. وأنـا أرى أن «يَفعُلُ» فيما ماضيه «فَعَلَ» في غيـر المتعدّي أقيس مـن «يَفْعِلُ»، فَضَرَبَ يَضْرِبُ، إذاً، أقيس من قَتَلَ يَقْتُلُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ أقيس من جَلَس يَجْلِسُ، وذلك أن «يَفْعُلُ» إنما هي في الأصـل لمـا لا يتعدّى، نحـو كَرُمَ يَكْرُمُ (. . .) فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيمـا ماضيه «فَعَلَ» أولى وأقيس. فإن قيل: فكيف ذلك، ونحـن نعلـم أن «يَفْعُـل» فـي المضـاعف المتعـدّي أكثر من «يَفْعِلُ»، نحو: شدَّه يَشدُّه، ومدَّه يَمُدّه، وقدَّه يَقُدّه، وجزَّه يَجُـزُّه، وعزَّه يَعُزُّه، وَأَزَّهُ يؤُزُّه، وعَمَّـه يَعُمُّـه، وأمَّـه يَـؤُمُّه، وضمَّـه يَضُمُّه، وحلَّه يَحُلُّه، وسلَّه يَسُلُّهُ، وتلَّه يَتُلُّه، و «يَفْعِلُ»، في المضاعف قليل محفوظ، نحو: هَـرَّه يَهِرّه، وَعَلَّه يَعِلّه، وأحـرف قليلـة، وجميعهـا يجـوز فيه «أَفْعُلُه» نحو: علَّـه يُعِلُّهُ، وهـزَّه يَهُـزُّهُ، إلاَّ حَبَّـهُ يَحِبّـه، فـإنـه مـكسور المضـارع لا غيـر[2]، قيـل إنمـا جـاز هـذا في

---

(١) الخصائص، ص: ١/ ٣٧٩.

(٢) الصحيح أن يقال «لا غيرها» أو «ليـس غير»، لأن «غير» اسم ملازم للإضافة في المعنى، =

المضاعف لاعتلاله، والمعتل كثيراً ما يأتي مخالفاً للصحيح=.

(أ) فَعَلَ يَفْعِلُ:

ويأتي من:

١ ـ الصحيح[١]:

ـ اللازم، نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ،

ـ والمتعدي، نحو: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ،

وقد ورد تسعةٌ وثلاثون فعلاً في القرآن الكريم من هذا الباب وهي[٢]: عقل يعقل، ظلم يظلم، عرف يعرف، فرض يفرض، عزم يعزم، ضرب يضرب، حرص يحرص، ربط يربط، قبض يقبض، سبق يسبق، بطش يبطش، كسب يكسب، ملك يملك، حلف يحلف، لَبَسَ يلبس، كذب يكذب، صبر يصبر، صدف يصدف، صرف يصرف، نبذ ينبذ، غلب يغلب، كنز يكنز، نفر ينفر، سرق يسرق، حمل يحمل، قدر يقدر، كشف يكشف، خسف يخسف، فصل يفصل، غفر يغفر، ختم يختم، فتن يفتن، قذف يقذف، عدل يعدل، نعم يَنْعِمُ، قسم يقسم، هلك يهلك، نكص ينكص، نزل ينزل.

كما ورد منها أربعمئة وثمانية وأربعون فعلاً في القاموس المحيط للفيروزأبادي[٣].

= ويجوز أن يقطع عنها لفظاً في كلمة واحدة هي «ليس»، وقولهم «لا غير» لحن، ينظر، مغني اللبيب لابن هشام، ص: ١/ ٢٥٧ تحقيق محمد محيي الدين.

(١) الكتاب، ٤/ ٥.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مصر: المكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة (١٩٦٥م)، ص: ١٧١. ومن أسرار اللغة، ص: ٣٠ وما بعدها.

(٣) المرجعان السابقان.

٢ ـ ومن المثال الواوي:

نحو وثب يثب، ووهب يهب، ووجد يجد، ووعد يعد، ووزن يزن، فكل فعل معتل «الفاء» بالواو على «فَعَلَ» مضارعه على «يَفْعِلُ» ـ بكسر العين ـ . ويحذف في الأفعال المضارعة منه الواو التي هي الفاء (. . .) لأن أصل «يعد ويزن ويثب»، و «يوعد ويوزن ويوثب»، فحذفوها استخفافاً؛ لأنهم اتقوا وقوع الواو الساكنة بين ياء وكسرة فحذفوه، وجعلوا سائر المضارع تابعاً لـ «يَفْعِلُ» فحذفوه ـ لئلا يختلف المضارع في البناء، فقالوا: وَعَدَ يَعِدُ أَعِدُ ونَعِدُ، وإن لم تكن هناك ياء، لأنهم لو قالوا: «أنا أَوْعِدُ وهو يَعِدُ»، لاختلف المضارع، فكان يكون مرة بواو وأخرى بلا واو. فحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة، وهذا مذهب مطّرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم، أن يجعلوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم»[١].

لذلك لم يضموا في المثال عين مضارع «فَعَلَ» الواوي واليائي[٢]؛ لأنه إذا ضُمَّ عينه لم يحذف فاؤه لارتفاع علة حذفه، وهي وقوعها بين ياء وكسرة، ويجوز اتصال الضمائر المنصوبة به، لأن «فَعَلَ» يجيء متعدياً فيلزم ياء بعده واو بعدها ضمة بعدها واو في نحو: يوعده[٣].

وقد شذّ عن هذا الحكم: وَجَدَ يَجُدُ ـ بالضم ـ ولم يقولوا: يُوْجِدُ، وهو القياس، ليعلموا أن أصله يَجِدُ بالكسر[٤]، ومنه قول جرير (من الكامل):

---

(١) المصنف، ص: ١/ ١٨٤ و ١/ ١٩١، والممتع، ص: ٢/ ٤٦٢ و ١/ ١٧٢.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) نقره كار، ص: ٢/ ٣٥.

(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٣٤١، والممتع، ص: ١/ ١٧٧.

لَـوْ شِئْـتِ قَـدْ نَقَـعَ الفُـؤَادُ بِشَـرْبَـةٍ   تَـدَعُ الصَّـوادي لا يَجُـدْنَ غليـلاَ[١]

وهذه اللغة ضعيفة[٢]، قليلة[٣]، بل عارضة شاذة، ولذلك حذفت الفاء، كما حذفت في «يقع ويزع»، وإن كانت الفتحة هناك، لأن الكسر هو الأصل، وإنما الفتح عارض[٤]، على الرغم ممّا زعمه ابن مالك، في التسهيل، حيث قال[٥]: إنّ الكسر يلتزم ـ عند غير بني عامر فيما فاؤه واو من «فَعَلَ» ـ وهو زعم غير صحيح، كما قال أبو حيان[٦].

٣ ـ من المثال اليائي:

أما المثال اليائي من «فَعَلَ» فلا تحذف فاؤه في المضارع، لأن الياء أخف من الواو، ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو[٧] فيه، وهي أخفّ.

وقد شذّ: يَسَرَ يَسِرُ، وَيَمَنَ يَيِمِنُ، من هذا الباب.

وحكم المثال اليائي من «فَعَلَ» يَفْعِلُ»، نحو: يَسَرَ يَيْسِرُ ويَنَعَ يَيْنِعُ وبَعَرَ الجدي يَيْعِرُ ويَمَنَ يَيْمِنُ[٨].

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٣٢، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٥٣، والمنصف، ص: ١/ ١٨٧، والممتع، ص: ١/ ١٧٧ و ٢/ ٤٢٧، والجاربردي، ص: ١/ ٥٤، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ٣٥.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) الكتاب، ص: ٤/ ٥٤.

(٤) المنصف، ص: ١/ ١٨٧ والممتع ص: ٢/ ٤٢٨.

(٥) ص: ١٩٧.

(٦) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٥٤.

(٧) الكتاب، ص: ٤/ ٥٤.

(٨) الكتاب، ص: ٤/ ٥٤، والمنصف، ص: ١/ ١٩٥.

٤ ــ من المعتل الفاء بالألف:

مضارع المعتل الفاء بالألف من «فَعَلَ» «يَفْعِلُ»، نحو: أَسَرَ يَأْسِرُ، وأَتَى يَأْتِي، وَأَمَنَ يأمِنُ.

٥ ــ من الأجوف اليائي:

وذلك، نحو: صَادَ يَصِيدُ، حَادَ يَحِيدُ، صَاحَ يَصِيحُ، هَامَ يَهِيمُ، وهَاجَ يَهِيجُ، وبَاعَ يَبِيعُ..

وقد التزم التصريفيون كسر عين مضارع الأجوف والناقص اليائيين لمناسبة الكسرة للياء، وحتى لا يلتبس عندهم اليائي بالواوي؛ لأنه لو جاء الضمُّ فيهما لا تقلب الياء واواً، فيلتبس الواوي باليائي؛ لأن بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواوي واليائي، فكان يلتبس، إذاً، الواوي باليائي في الماضي والمضارع، إذ لو قالوا في باع ورمى: يَبُيُعُ ويَرْمُيُ، لوجب قلب اليائين واوين لبيان البنية، فكان يلتبس الواوي واليائي في الماضي والمضارع[١].

وقالوا أيضاً: طَاحَ يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهُ، عند من قال طَيّحت وتيّهت[٢] لأنهما لو كانا من الواو لقالوا: توّه وطوّح، كما حكى الخليل[٣]، وقد أنشد الأصمعي، عن عيسى بن عمر، عن رؤبة بن العجاج:

«تُيِّهُ فِي تِيهِ المُتَيِّهِينَ»

فَتَيَّهَ نفسه حيّرها، والتِّيهُ: المفازة التي يضلُّ فيها السالك.

ويجوز أن يكون طاح يطيح وتاه يتيه ــ في لغة ثانية ــ من الواو على:

---

(١) الاسترابادي، ص: ١/ ١٢٥، والجاربردي، ص: ١/ ٥٤، والحسيني والأنصاري، ص: ٢/ ٣٤.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، والكتاب، ص: ٤/ ٤٤.

(٣) هذا البحث، ص: ٢٤٤ وما بعدها.

فَعِلَ يَفْعَلُ، ويجوز أن يكون من الياء على مثال باع يبيع بوزن فَعَلَ يَفْعِلُ[1].

ومن قال طوّحت وأطوح، وتوّهت وأتوه، فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده أو من التداخل[2]، لأن طاح، عند هذا القائل، من الأجوف الواوي، من «فَعَلَ» ـ بفتح العين ـ مع أن مضارعه بكسر العين، علماً أن الأجوف الواوي من «فَعَلَ» يكون مضارعه، دائماً، مضموم العين، فهذا من الشواذ لأن قياسه أن يكون طاح يطوح وتاه يتوه.

أما من قال طيّحت وتيّهت، وأتيه وأطيح، فلا شذوذ فيه. ولكن قد يكون من التداخل بأن يكون الماضي من الواوي من «فَعَلَ» والمضارع من اليائي من «فَعَلَ»[3].

٦ ـ من الناقص اليائي:

نحو: جَبَى يَجْبِي، ورمى يرمي، ومشى يمشي، وجرى يجري، ومضى يمضي، وغلى يغلي، وروى يروي، ودرى يدري، وشقى يشقي، ذلك لأن المعتل اللام بالياء تكون حركة عينه في المضارع من الحرف الذي بعده، فهي أبداً «يَفْعِلُ، بكسر العين، نحو: رمى يرمي»[4].

٧ ـ من المضاعف اللازم:

نحو: عَفَّ يَعِفُّ، وكَلَّ يَكِلُّ، وخبّ يخبّ، وضجّ يضجّ، وهبّ يهبّ، وخفّ يخفّ، وقلّ يقلّ، فكل ما كان لازماً من المضعّف من «فَعَلَ» فمضارعه على يَفْعِلُ ـ بكسر العين ـ إلاّ ما شذّ في: عَضَضْتُ تَعَضُّ، وكَعَعْتُ ـ أي

(١) المنصف، ص: ١/ ٢٦١ وما بعدها.

(٢) الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) المنصف، ص: ١/ ٢٦١ وما بعدها، والكتاب، ص: ٤/ ٣٤٤، والاستراباذي، ص: ٢/ ١٢٧.

(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٣٨٢، والمنصف، ص: ١/ ٢٣٣، والممتع، ص: ١/ ١٧٤.

جننت ــ في تَكِعُّ ــ بالفتح والكسر ــ لكن الكسر أجود، فمن فتح فلأجل حرف الحلق، قال سيبويه[1] لما كان العين في الأغلب ساكناً بالإدغام لم يؤثر فيه حرف الحلق كما أثّر في: صَنَعَ يَصْنَعُ، ومن فتح فلأنها قد تتحرك في لغة أهل الحجاز، نحو: لم يَكْعَع وفي يَكْعَعْن اتفاقاً كيصنع وصنعن[2]:

٨ ــ من المضاعف المتعدي:

نحو: حَبَّه يَحِبُّه وهو قليل[3].

* * *

(ب) **فَعَلَ يَفْعِل ويَفْعُل**: ويأتي:

(أ) **من المضعف اللازم**: وقد ذكر ابن مالك في «لامية الأفعال»[4] ثمانية عشر فعلاً مضعّفاً لازماً يجوز في عين مضارعها الكسر والضم، وهي:

ــ صَدَّ يَصُدُّ صدوداً عن الشيء: أعرض، وصدّ يَصِدُّ صديداً من الشيء: ضجّ.

ــ وأَثَّ النباتُ يَئِثُّ أَثاثةً: أي كثر، وفي لسان العرب: أث يأث ويئث ويؤث أثّاً وأثاثة فهو أث، والأثاث والأثاثة والأثوث: الكثرة والعظم[5].

(١) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ١٠٧، والاستراباذي ص: ١/ ١٣٤.

(٢) ابن جماعة، ص: ١/ ١٥٦.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، وابن جني، الخصائص، ص: ١/ ٣٨٠.

(٤) نشرت مع «مجموع مهمات المتون المستعملة» مصر: المطبعة البهية (١٣٠٤هـ)، ص: ١٨٢، وفي الطبعة الرابعة (١٣٦٩هـ)، ص: ٤٧٠.

(٥) لسان العرب مادة (أثث).

ـ وَخَرّ يَخِرُّ: سقط.

ـ وحَدَّت المرأة تَحُدُّ: تركت الزينة.

ـ ونَزَّت العين تَنِزُّ: غزرت.

ـ وجَدَّ في الأمر يَجِدّ.

ـ ونَزَّت النواة تَنِزُّ من مرضاخها: ندرت.

ـ وطَرَّت اليدُ تَطُرُّ: طارت عند القطع.

ـ ودَرَّت الناقةُ تَدُرُّ: جرى لبنها.

ـ وَجَمَّ الشيءُ يَجُمُّ: كَثُرَ.

ـ وشَبَّ الفرسُ يَشُبُّ: ارتفع على رجليه.

ـ وعَنَّ الشيءُ يَعِنُّ: عَرَضَ.

ـ وفَحَّت الأفعى تَفُحُّ: صوتت بفيها.

ـ وشَذَّ الشيءُ يَشُذُّ شذوذاً: انفرد.

ـ وشَحَّ يَشِحُّ شحّاً: بخل.

ـ وشَطَّت الدار تَشُطُّ: بعدت.

ـ ونَشَّ الخبزُ واللحم يَنِشُّ: يبس.

ـ وحَرَّ النهارُ يَحُرُّ: حميت شمسه.

(ب) من المضعّف المتعدّي:

وذلك في نحو: يَشُدُّه ويَعُلُّهُ ويَنُمهُ ويَبُثّه[1]، وهَرَّهُ يَهُرُّهُ، وجميعها يجوز فيها «يَفْعُلُ» ـ بالضم ـ وهو الأصل، و «يَفْعِلُ» ـ بالكسر ـ، فيقال: شَدَّهُ

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

يَشِدُّهُ ويَشُدُّهُ، وعَلَّهُ يَعِلُّهُ ويَعُلُّهُ، وهَرَّهُ يَهِرُّهُ ويَهُرُّهُ: أي كرهه، ونَمَّ الحديثُ يَنِمُّهُ وينُمُّهُ، وبَتَّهُ ويَبِتُّهُ ويَبُتُّهُ[1].

وقد روي: صَرَّهُ يَصِرُّهُ ويَصُرُّهُ[2]؛ لأن الزمخشري ذكر في الكشاف[3] أن ابن عباس، رضي الله عنه، قرأ: **﴿فخذ أربعة من الطير فِصُرَّهن﴾**[4] ـ بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة ـ أمراً من صرّه إذا جمعه[5].

وروى: صَدَّهُ يَصِدُّهُ ويَصُدُّه، وهو وَهْمٌ، لأنَّ صَدَّ التي تأتي بالكسر والضم، هي من اللازم وليست من المضاعف المتعدّي، فصدّه يصدّه، صرفه ومنعه، وأما صَدَّ يصدّ صدوداً عنه: أعرض ومال، وصدّ يصدّ صديداً من الشيء: ضجّ[6].

* * *

(ج) فَعَلَ يَفْعُلُ ـ بفتح عين الماضي وضم عين المضارع ـ :

يأتي من:

١ ـ الصحيح:

ـ **اللازم** نحو: قَعَدَ يَقْعُدُ: وثَبَتَ يَثْبُتُ، ورَقَصَ يَرْقُصُ، وهَرَبَ يَهْرُبُ، ونَفَرَ يَنْفُرُ[7].

---

(١) ابن الحاجب، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، وابن جني، الخصائص، ص: ١/ ٣٨٠.

(٢) الأنصاري، ص: ٢/ ٣٥، والجاربردي، ص: ١/ ٥٦.

(٣) الكشاف، بيروت: دار الكتاب العربي، ص: ١/ ٣٠٩ ولسان العرب مادة «صرر».

(٤) البقرة ٢، آية ٢٦٠.

(٥) الكشاف، ص: ١/ ٣٠٩.

(٦) الجاربردي، ص: ١/ ٥٦، والأنصاري، ص: ٢/ ٣٥.

(٧) الكتاب، ص: ٥/ ٤ ـ ٥، و ٤/ ٣٨.

ـ والمتعدّي : نحو قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ، وخَلَقَهُ يَخْلُقُهُ، ودَقَّهُ يَدُقُّهُ[1]، ونَصَرَهُ يَنْصُرُهُ، وطَلَبَهُ يَطْلُبُهُ، ونَشَدَهُ يَنْشُدُهُ، وجَلَبَهُ يَجْلُبُهُ، وكَتَبَهُ يَكْتُبُهُ، ورَسَمَهُ يَرْسُمُهُ.

وقد ورد واحدٌ وثلاثون فعلاً من الصحيح على وزن فَعَلَ ـ بفتح العين يَفْعُلُ ـ بضم العين، في القرآن الكريم، ذكر ماضيها ومضارعها، وهي[2]: خلف يخلف، كتم يكتم، مكث يمكث، عمر يعمر، حسد يحسد، نكث ينكث، سكن يسكن، سلك يسلك، شكر يشكر، طرد يطرد، نظر ينظر، ترك يترك، سجد يسجد، حشر يحشر، مكر يمكر، دَرَسَ يدرس، عبد يعبد، بسط يبسط، خرج يخرج، حكم يحكم، حضر يحضر، ذكر يذكر، فسق يفسق، نقض ينقض، نصر ينصر، دخل يدخل، خلق يخلق، رزق يرزق، قتل يقتل، كتب يكتب، كفر يكفر..

كما ورد في القاموس المحيط أربعمئة وثمانية عشر فعلاً صحيحاً من هذا الباب[3].

٢ ـ من المثال الواوي:

جاء كلمة واحدة وهي: وَجَدَ يَجُدُ، وهي لغة شاذة[4].

٣ ـ من المثال اليائي:

رويت كلمة واحدة هي: يَمَنَهُ يَيْمُنُهُ[5]: أي جعله مباركاً.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٧٢، ومن أسرار اللغة، ص: ٣٠ وما بعدها.

(٣) المصادر السابقة نفسها.

(٤) هذا البحث، ص: ٢٥٥.

(٥) لسان العرب، مادة (يمن)، ومحمد محمود هلال، الوافي الحديث في فن التصريف، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى (١٩٧٤م)، ص: ٢٠٧.

٤ ـ من الأجوف الواوي:

وذلك، نحو: قال يقول: وساء يسوء، جال يجول، ثار يثور، صات يصوت، ساد يسود، فاق يفوق، جاع يجوع، صام يصوم.

وقد لزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها من «فَعَلَ» ـ المفتوح العين ـ[١] لمناسبة الضمة الواو، ولئلا يلتبس الواوي باليائي، لحرصهم على بيان كون الفعل واوياً لا يائياً، إذ لو قالوا في قال وغزا: يَقْوِلُ ويَغْزِوُ، لوجب قلب واو المضارعين ياء، فكان يلتبس، إذاً، الواوي باليائي في الماضي والمضارع[٢].

٥ ـ من الناقص الواوي:

وذلك نحو: غَزَا يَغْزُو، وعدا يعدو، وعلا يعلو، ودنا يدنو، وبدا يبدو، ورشا يرشو، وحبا يحبو، وسطا يسطو، وزها يزهو، ودعا يدعو؛ لأن المعتل اللام بالواو تكون حركة عينه في المضارع من المعتل الذي بعده، فهي أبداً «فَعَلَ يَفْعُلُ»[٣] ـ بضم عين المضارع ـ أي أنهم جعلوا حركة ما قبل الواو من الواو[٤].

٦ ـ من المضاعف المتعدّي:

وذلك نحو: شَدَّهُ يَشُدُّهُ، ومَدَّهُ يَمُدُّهُ، وجزّه يجزّه، وعزّه يعزّه، وأزّه يؤزّه، وعمّه يعمّه، وأمّه يؤمّه، وضمّه يضمّه، وحلّه يحلّه، وسلّه يسلّه، وتلّه يتلّه[٥].

---

(١) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨، والممتع، ص: ١/ ١٧٤.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ١٢٥، والجاربردي، ص: ١/ ٥٤، والحسيني والأنصاري، ص: ٢/ ٣٤.

(٣) الكتاب، ص: ٤/ ٣٨٢، والممتع، ص: ١/ ١٧٤.

(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٣٤٠، والمصنف، ص: ١/ ٢٣٣.

(٥) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨، والخصائص، ص: ١/ ٣٧٩.

والسبب في التزامهم ضم عين المضاعف المتعدّي من «فَعَلَ» في المضارع أنهم علموا أن المضاعف المتعدّي تلحقه الضمائر المنصوبة، فلو جاء الكسر في عين مضارعه للزم الخروج من الكسرة إلى ضمتين متواليتين، والفتح في مضارع «فَعَلَ» غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين أو في اللام، كما سيأتي، فلم يبق إلا الضم(١).

وقد شذّت خمسةُ أفعالٍ ـ جاز في عين مضارعها الكسر مع الضم ـ وهي: شَدَّهُ يَشُدُّه ويَشِدُّهُ، عَلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ، نَمَّ الحديثَ يَنُمُّهُ وَيَنِمُّهُ، وبته يَبُتُّهُ وَيَبِتُّهُ(٢)، وعن المبرد: هَرَّهُ يَهُرُّهُ ويَهِرُّه(٣).

وخرج عن الضمِّ فعلٌ واحد، وجب في عين مضارعه الكسر، وهو حَبَّهُ يَحِبُّهُ(٤).

٧ ـ من المضاعف اللازم:

ذكر ابنُ مالك، في لامية الأفعال، ثمانية وعشرين فعلاً مضعّفاً لازماً يجب ضمّ عين مضارعها(٥)، وهي:

ـ مَرَّ يَمُرُّ: من المرور.

ـ وجَلَّ يَجُلُّ عن منزله: أي رحل عنه.

---

(١) الجاربردي، والرومي، وابن جماعة، ص: ١/٥٤، و ١/٥٦، ونقره كار، والأنصاري، ص: ٢/٣٥.

(٢) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) المصدر نفسه. والخصائص، ص: ١/٣٨٠، والاستراباذي، ص: ١/١٣٤، والأنصاري، ص: ٢/٣٥.

(٤) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، وهذه الدراسة، ص: ٢٥٩.

(٥) مجموع مهمات المتون المستعملة، المطبعة البهية (١٣٠٤هـ)، ص: ١٨٢، والطبعة الرابعة (١٣٦٩هـ)، ص: ٥٧٠.

ـ وهَبَّت الريحُ تَهُبُّ:

ـ وَذرَّت الشمسُ تَذُرُّ: طلعت.

ـ وأَجَّت النارُ تَؤُجُّ أجيجاً: صوتت، وأجَ الرجل يَؤُجُّ: أسرع.

ـ وكرّ يكُرُّ: رجع.

ـ وهَمَّ به يَهُمُّ: قصد بهمة.

ـ وَعَمَّ النبتُ يَعُمُّ: طال.

ـ وزَمَّ بأنفه يَزُمُّ: تكبر.

ـ وسَحَّ المطرُ يَسُحُّ: نزل بكثرة.

ـ ومَلَّ يَمُلُّ: إذا ذمل، أي أسرع.

ـ وأَلَّ السرابُ يَؤُلُّ: أي لمع وبرق، وأَلَّ الإنسان يَؤُلُّ ألِيلاً: صوت.

ـ وشَكَّ في الأمر يَشُكُّ:

ـ وأَبَّ يَؤُبُّ أبّاً وأباباً: تهيأ للذهاب.

ـ وشَدَّ يَشُدُّ شدّاً:

ـ وشَقَّ عليه الأمر يَشُقُّ:

ـ وخَشَّ في الشيء يَخُشُّ: دخل.

ـ وغَلَّ فيه يَغُلُّ: أي دخل.

ـ وقَشَّ الرجلُ يَقُشُّ: حَسنت حاله بعد بؤس.

ـ وجَنَّ الليل عليه يَجُنُّ: ستره.

ـ ورَشَّ المزن يَرُشُّ: أمطر.

ـ وطَشَّ المزن يَطُشُّ: أمطر.

ـ وثَلَّ الحيوان يَثُلُّ: راث.

ـ وطَلَّ دمه يَطُلُّ: أهدره.

ـ وخبّ الفرس يَخُبُّ من الخبب، وهو ضرب من العدو، وخَبَّ النبت يَخُبُّ: طال.

ـ وكَمَّ النخل يَكُمُّ: طلع.

ـ وعَسَّت الناقة تَعُسُّ: رعت وحدها.

ـ وقسّت الناقة تَقُسُّ: رعت وحدها.

* * *

(د) فَعَلَ يَفْعَلُ ـ بفتح عين الماضي والمضارع ـ :

يشترط في يَفْعَلُ ـ بفتح العين ـ من فَعَلَ ـ بفتح العين ـ أن يكون عينُ الكلمة أو لامُها أحدَ حروف الحلق الستة، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والغين، والحاء، والخاء، واستثني الألف مع أنه من حروف الحلق[1].. وهذا البناء للتعدية غالباً وذلك نحو: فَتَحَ زيدٌ البابَ، وقد يكون لازماً، وذلك نحو: وذهب زيد[2].

فَيَفْعَلُ مما كانت عَيْنُهُ حرفَ حلقٍ غيرَ ألف، نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَثَأَرَ يَثْأَرُ، وذأل يذأل، وذهب يذهب، وقهر يقهر، ومهر يمهر، وبعث يبعث، وفعل يفعل، وثمل يثمل، ونحر ينحر، وشحج يشحج، ومغث يمغث، وفغر يفغر، وشغر يشغر، وذخر يذخر، وفخر يفخر.

ويَفْعَلُ مما كانت لامُهُ حرفَ حلقٍ غير ألف، نحو: قَرَأَ يَقْرَأُ، وبَدَأَ يَبْدَأُ، وخبأ يخبأ، وذبح يذبح، ومنح يمنح، وسلخ يسلخ، ونسخ ينسخ، وجبه يجبه، وقلع يقلع، ونفع ينفع، وفرغ يفرغ، وسبع يسبع، وضبع يضبع... إلخ.

---

(١) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨، والاستراباذي، ص: ١/١١٨، والممتع، ص: ١/ ١٧٥، والدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٥٨.

(٢) الدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٥٨.

وقد وَرَدَ، في القرآن الكريم، من هذه الأفعال، اثنان وعشرون فعلاً، جاء مضارعُها مفتوحَ العين، بسبب حرفٍ من حروف الحلق، وهي[1]: ذَهَبَ يَذْهَبُ، نَفَعَ يَنْفَعُ، لعن يلعن، فعل يفعل، بعث يبعث، قطع يقطع، فتح يفتح، طبع يطبع، جحد يجحد، نصح ينصح، سحر يسحر، خشع يخشع، جمع يجمع، رفع يرفع، ذبح يذبح، جعل يجعل، صنع يصنع، ظهر يظهر، جهر يجهر، زهق يزهق، شرح يشرح، منع يمنع.

كما ورد في القاموس المحيط منها خمسمئة وستة أفعال[2].

وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سافلة في الحلق، ويتعسر النطق بها، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها، بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا ما قبلها إن كانت لامَ الفعل، الفتحةُ، التي هي جزء الألف، التي هي أخفُّ الحروف؛ فتعدل خفتها ثقلها، وأيضاً فالألف من حروف الحلق، فيكون قبلها جزءٌ من الحرف الذي من حَيِّزِها، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عيناً الفتحةُ الجامعةُ، للوصفين؛ فجعلوا الفتحة قبل الحلقي إن كان لاماً، وبعده إن كان عيناً؛ ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة[3].

أمّا إذا كان حرفُ الحلق فاءَ الفعل فلم يفتحوا عينَ المضارع؛

ــ إمّا لأن فاء الفعل تكون ساكنة، في المضارع، فهي ضعيفة بالسكون وبحكم الميّتة،

ــ وإمّا لأن فتحة العين تبعد من الفاء؛ لأن الفتحة تكون بعد العين التي

---

(١) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٧٢، ومن أسرار اللغة، ص: ٣٦.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: ١٦٨ وما بعدها، ومن أسرار اللغة، ص: ٣٦ وما بعدها.

(٣) الكتاب، ص: ٤/١٠١، والاستراباذي، ص: ١/١١٨ وما بعدها.

بعد الفاء، وليس تغيير حرف الحلق من الضّم أو الكسرِ إلى الفتح بِضَرْبَةِ لازِبٍ، بل هو أمرٌ استحساني، ولأن فتح الحرف معناه الإتيان ببعض الألف عقيبها، وكسره الإتيان ببعض الياء عقيبها، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيبها، ومن شدة تعقُّب أبعاض هذه الحروف الحرف المتحرك التبس الأمرُ على بعض الناس، فظنوا أن الحركة على الحرف، وبعضهم تجاوز ذلك، وقال: هي قبل الحرف، وكلاهما وَهْمٌ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده، ألاَ ترى أنك لا تجد فرقاً في المسموع بين قولك «الغَزْوُ ــ بإسكان الزاي والواو ــ وبين قولك «الغَزُ» ــ بحذف الواو وضم الزاي ــ وكذا قولك الرَّمْيُ ــ بإسكان الميم والياء ــ والرَّمِ ــ بحذف الياء وكسر الميم ــ وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مَدٍّ ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضاً بعض الحرف[1].

ولذلك قالوا فيما فاؤه أحد حروف الحلق الستة: أَمَرَ يَأْمُرُ، وأَبَقَ يَأْبُقُ، وأَكَلَ يَأْكُلُ، وأَفَلَ يَأْفُلُ، ولكن أَبَى يَأْبَى ــ بفتح العين في الماضي والمضارع ــ شاذٌ؛ لأنّ لامه ألف، والقاعدة هي أن عين المضارع تفتح من «فَعَلَ» إذا كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف[2]. وليس عين الكلمة في أَبَى يَأْبَى أحدَ حروف الحلق الستة، وقد علّلَ سيبويه ذلك، فقال[3]: قالوا أَبَى يَأْبَى، فشبّهوه بقَرَأَ يَقْرَأُ، ولا نعلم إلاّ هذا؛ أي أنهم شبهوا ما فاؤه همزة بالذي لامه همزة، فأخذ حكمه؛ أي كـ: هَدَأَ يَهْدَأُ، وقد أنشد أبو زيد (من الرجز):

يَا إِبِلِي مَا ذَامُهُ فَتَأْبِيَهْ ... مَاءٌ رَوَاءٌ وَنَصِيٌّ حَوْلِيَهْ

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/١١٨ وما بعدها.

(٢) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٣) الكتاب، ص: ٤/١٠٥، و ٤/١٠٦.

فجاء به على القياس كأَتَى يَأْتِي[1] على وزن: فَعَلَ يَفْعِلُ ــ بكسر عين المضارع ــ.

ولكن ابن سيده قال: إن قوماً قالوا في الماضي: أَبِيَ ــ بكسر العين ــ يَأْبَى ــ بفتح العين على لغتهم، فيكون جارياً على القياس، على وزن «فَعِلَ يَفْعَلُ»، كَنَسِيَ يَنْسَى[2].. فيجوز أن تكون «أَبَى يَأْبَى على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ من التداخل، بأن يكون الماضي من اللغة التي رواها ابن جني «أَبَى يَأْبِي»، والمضارع من اللغة التي حكاها ابن سيده «أَبِيَ يَأْبَى».

أمّا الاستراباذي فيقول[3] عن جواز فتح عين يَأْبَى من أَبَى، بحجة أن الألف حرف حلقي: قال بعضُهُم إنّما ذلك لأنّ الألفَ حلقية، وليس بشيء (...) لأن الفتحةَ سببُ الألف، فكيف يكون الألف سببها؟

وَأمّا قَلَى يَقْلَى فعامرية عند ابن الحاجب[4]، ولكن سيبويه قال[5]: قالوا: جَبَى يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى، فشبهوا هذا بِقَرَأَ يَقْرَأُ ونحوه (...) (لكنهما) غير معروفين إلاّ من وجه ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما «بعكس أَبَى يَأْبَى. واللغة المشهورة: قَلِيَ يَقْلَى على وزن: فَعِلَ ــ بكسر العين ــ يَفْعَلُ ــ بفتح العين ــ.

وأمّا غَسَى يغْسَى، فإنه أيضاً كَأَبَى يَأْبَى، وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قَرَأَ يَقْرَأُ، وهَدَأَ يَهْدَأُ. وقد قالوا: غَسِيَ يَغْسَى، فقد يجوز أن

(١) الخصائص، ص: ١/ ٣٣٢، و ١/ ٣٨٢.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ١٢٣ (هامش الصفحة).

(٣) شرح الشافية، ص: ١/ ١١٩، و ١/ ١٢٣.

(٤) الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٥) الكتاب، ص: ٤/ ١٠٥، و ٤/ ١٠٦.

يكون غَسَى يَغْسَى من التركيب[1].

وكذلك جَبَى الخراج يَجْبَاه ويَجْبِيه: جمعه، وجَبَاهُ يَجْبَاهُ ممّا جاء نادراً، مثل أَبَى يَأْبَى وذلك أنّهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قَرَأَ يَقْرَأُ، وهَدَأَ يَهْدَأُ. وكذلك عَثَى يَعْثَى، وَشَجَا يَشْجَى، وسَلاَ يَسْلاَ، ويجوز أن تكون طائية؛ لأنهم يجوِّزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها، نحو: بَقَى في بَقِيَ، ويجوز أن تكون من التداخل[2].

وأمّا رَكَنَ يَرْكَنُ على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ ــ بفتح العين فيهما ــ مع أن عينها ولامها ليسا من حروف الحلق، فهي من التداخل، لأن اللغة المشهورة: رَكَنَ ــ بفتح العين ــ يَرْكُنُ ــ بضم العين ــ أو رَكِنَ ــ بكسر العين ــ يَرْكَنُ ــ بفتح العين ــ فركّب من اللغتين: رَكَنَ ــ بفتح العين ــ يَرْكَنُ ــ بفتح العين ــ وذلك بأن أخذ من اللغة الأولى الماضي، ومن اللغة الثانية المضارع[3].

وكذلك قَنَطَ يَقْنَطُ، جاء بالفتح، مع أن العين واللام ليسا من حروف الحلق الستة، فهما لغتان تداخلتا. ذلك أن قَنَطَ يَقْنِطُ ــ بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع ــ لغة، وقَنِطَ يَقْنَطُ ــ بكسر عين الماضي وفتح عين المضارع ــ لغة أخرى، ثم تداخلتا، فتركبت لغة ثالثة «قَنَطَ ــ بفتح العين ــ يَقْنَطُ ــ بفتح العين ــ»[4].

* * *

(هـ) فَعَلَ يَفْعِلُ ويَفْعَلُ:

كلّ ما كان مضعّفاً لازماً من فَعَلَ ــ بفتح العين ــ فمضارعه على يَفْعِلُ

---

(1) ابن جني، الخصائص، ص: ١/ ٣٨٢.

(2) لسان العرب، مادة (جبى).

(3) والاستراباذي، ص: ١/ ١٢٤، والممتع، ص: ١/ ١٧٨.

(4) الخصائص، ص: ١/ ٣٨٠، والممتع، ص: ١/ ١٧٨، وهذا البحث «فَعِل يَفْعُل».

ـ بكسر العين ـ وذلك نحو: عَفَّ يَعِفُّ، وَكَلَّ يَكِلُّ إلاّ ما شذّ في عَضَضْتَ تَعِضُّ وتَعَضُّ، وَكَعَعْتَ ـ أي جننت ـ تَكِعُّ ـ بالفتح والكسر ـ لكن الكسر أجود وأشهر، فمن فتح فلأجل حرف الحلق، قال سيبويه(١): لما كان العين في الأغلب ساكناً بالإدغام لم يؤثر فيه حرف الحلق، كما أثّر في: صَنَعَ يَصْنَعُ، ومن فَتَحَ فلأنها قد تتحرك في لغة أهل الحجاز، نحو: لم يَكْعَعْ، وفي يَكْعَعْنَ اتفاقاً كـ: يَصْنَعُ وَيَصْنَعْنَ(٢).

ثانياً ـ مضارع غير الثلاثي

إن مضارع الفعل الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، والرباعي المزيد فيه، يكون بزيادة حرف المضارعة في أوله، وبكسر ما قبل آخره، سواءٌ أكانَ ما قبل الآخر عينَ الفعل، كما في الثلاثي المزيد فيه أم اللام الأولى، كما في الرباعي المجرد والمزيد فيه، ما لم يكن أول ماضيه تاءٌ زائدة أو لاماً مكررة، وذلك، نحو: انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ، وَدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، وَاحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ، وَتَرْجَمَ يُتَرْجِمُ.

والسبب في كسر ما قبل الآخر أنه لما غيّر أوله في المضارع عما كان عليه في الماضي إمّا بإسقاط همزة الوصل فيما كانت فيه، وإما بضم أوله فيما كان على أربعة أحرف، نحو: يُدَحْرِجُ، يُقَاتِلُ، يُقَطِّعُ.. غُيّر آخره بالكسرة؛ لأن التغيير يجرّ إلى التغيير ويجرىء عليه.

وأمّا ما كان أوله تاء زائدة من غير الثلاثي المجرد، فإن آخره لم يغيّر؛ لأن أوله لم يغيّر، إنّما زيد عليه حرف المضارعة الذي لا بدّ منه. لذلك بقي آخره كما كان ولم يكسر، وذلك، نحو: تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ، تَجَاهَلَ يَتَجَاهَلُ، وتَدَحْرَجَ

---

(١) الكتاب، ص: ٤/١٠٧، والاستراباذي، شرح الشافية، ص: ١/١٣٤.

(٢) ابن جماعة، ص: ١/٥٦.

يَتَدَحْرَجُ.. وهناك سبب آخر منعهم من كسر ما قبل الآخر ممّا كان أوله تاء زائدة.. وذلك لأنه لو كسر ما قبل الآخر منها لالتبس أمر مخاطب: تَعَلَّمْ، بمضارع «عَلَّمَ»، والتبس أمر مخاطب تَجَاهَلْ، بمضارع جَاهَلَ، وأمر مخاطب تَدَحْرَجْ بمضارع دَحْرَجَ، ولا يرفع الالتباس بضمة المضارعة في مضارع عَلَّمَ وجَاهَلَ ودَحْرَجَ لاحتمال الغفلة عنها.

كذلك لم يجوزوا ضم ما قبل الآخر استثقالاً لاجتماع الضمتين فلا يقال: [قاتل يُقَاتُلُ]، أو للفرق بينها وبين مصادرها كالتعلّم والتجاهل والتّدحرج[1].

وأمّا ما كانت لامه مكررة، نحو: احْمَرَّ واحْمَارَّ، فيدغم الحرف ما قبل الآخر بإسكانه بالذي يليه، فيقال: احْمَرَّ يَحْمَرُّ، وَاحْمَارَّ يَحْمَارُّ، هذا نظراً للحال الظاهرة[2]. أمّا في الأصل فإن ما قبل الآخر فيها كان مكسوراً فأدغم، أي أن أصل يَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ: يَحْمَرِرُ ويَحْمَارِرُ، أسكنت الراء الأولى منها وأدغمت الثانية، بدليل ظهور الكسرة في المضارع منهما إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك، نحو: يَحْمَرِرْنَ ويَحْمَارِرْنَ، وفي الناقص منهما: نحو: يَرْعَوِي مضارع ارْعَوَى، وَيَحْوَاوِي مضارع احْوَاوَى، وأصلهما يرعوو ويحيواوو، قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها في الطرف بعد الكسرة، وإنما لم يدغم لأن القلب مقدم على الإدغام، لأنه إعلال في الآخر، والإدغام إعلال في الوسط، وإعلال الآخر أسبق وأولى لأنه محل التغيير[3]... ولكن وردت بعض الكلمات المكرّرة اللام، المكسورة ما قبل آخرها، نحو: اسْحَنْكَكَ الليل. أي اشتدّ ظلامه، يَسْحَنْكِكُ، وجَلْبَبَ يُجَلْبِبُ وَاقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ،

(١) المنصف، ص: ١/٩٣، و ١/٩٤، والاستراباذي، ص: ١/١٤٠، والجاربردي، ص: ١/٥٧، و ١/٥٨، والحسيني والأنصاري، ص: ٢/٣٧، والممتع، ص: ١/١٧٨.

(٢) الشافية، الملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨.

(٣) الحسيني، ص: ٢/٣٧، و ٢/٣٨.

وكذلك يوجد كلمات مدغم فيها، نحو: شَاقَّهُ في الأمر: خالفه وعاداه، يُشَاقُّهُ (فَاعَلَ يُفَاعِلُ)، وعَازَّهُ يُعَازُّهُ، ومَادَّهُ يُمَادُّه، فهذه الكلمات ليست مكررة اللام وليست مدغمة بل مدغم فيها، لذلك فاستثناء ابن الحاجب[1]: «إن كان مكرر اللام لا يكسر آخره» صحيح إذا حصل الإدغام على الظاهر، وبذلك يكون اعتراض المعترضين عليه غير وجيه، لأنهم قالوا: لو قال بدل قوله: «أو لم تكن مكررة اللام» «أو تكن اللام مدغمة» والقاعدة تكون: إن مضارع غير الثلاثي يكسر ما قبل آخره تحقيقاً: كَيَسْتَغْفِرُ، أو تقديراً كَيَحْمَرُّ، باستثناء ما كان أول ماضيه تاء زائدة فلا يغيّر[2].

ولكن إذا كان المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي، فلماذا يقال في مضارع: أَكْرَمَ يُكْرِمُ؟ وأين ذهبت الهمزة؟ وكان القياس أن يقال: أَكْرَم يُؤَكْرِمُ، على وزن: أَفْعَلَ يُؤَفْعِلُ، كقول الشاعر (من الرجز):

شيخ على كرسيّه معمماً فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا[3]

وكقول الآخر[4] (من السريع):

وغير ودّ جاذل أو ديّن وَصَالِيَاتٍ، كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

---

(١) الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٠٨.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ١٤٠، وهامش الصفحة نفسها، والجاربردي، وابن جماعة، ص: ١/ ٥٨، و١/ ٥٩.

(٣) لم يعرف قائل هذا الرجز، وفيه رواية ثانية ليس فيها لأن «يُؤَكْرما» كما قال البغدادي في شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٦٠، وروى البيتين بالشكل التالي:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخاً على كرسيه معمما

لو أنه أبان أو تكلّما لكان إيّاه، ولكن أعجما

لكني وجدت في كتاب المرتجل لابن الخشاب، محمد عبد الله بن أحمد، تحقيق علي حيدر، دمشق، (١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م)، «أنه أهل لأن يؤكرما» ونسب البيتين «لأبي حيان الفقسي»، ص: ١٢١.

(٤) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/ ٦٠، وابن الخشاب، المرتجل، ص: ١٣١.

وفي الحقيقة، أنهم أتوا بمثل هذين الفعلين على الأصل تنبيهاً على أن أَكْرَمَ يُكْرِمُ أصل بابه «أَكْرَمَ يُؤَكْرِمُ»[1]، لأنهم يقولون: أنا أُكْرِمُ، فحذفوا الهمزة التي كانت في «أَكْرَمَ» لئلا يلتقي همزتان، لأنه كان يلزم: أنا أُؤَكْرِمُ، فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين، ثم قالوا: نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ، فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاؤوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو «خُذْ وكُلْ»، فهم بأن يحذفوا الزائدة إن كانت معها أخرى زائدة أجدر في كلامهم.. وجاؤوا به في نحو يُؤَكْرِمُ على الأصل، للتنبيه على هذا الأصل، ولضرورة الشعر، وكذلك حصل في يُؤَثْفَيْنَ على أحد الاحتمالين، أي:

١ ــ يُؤَفْعَلْنَ، على لغة من قال «ثَفَّيْتُ القِدْرَ»، فَأُثْفِيَةٌ: أُفْعُولَةٌ، واللام واوٌ.

٢ ــ أو يُفَعْلَيْنَ، بمنزلة يُسَلْقَيْنَ، ويُجَعْبَيْنَ، فتكون أُثْفِيَة على هذا «فُعْلِيَة»، وتكون على لغة من قال أَثْفَتُ القِدْرَ[2].

فأصل مضارع «أَفْعَلَ» «يُؤَفْعِلُ» إلاّ أنه رفض لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم فَخُفِّفَ في الجميع[3].

❑ ❑ ❑

(١) الخصائص، ص: ١/١٤٣، و ١/١٤٤.

(٢) المنصف، ص: ١/١٩٢، و١/١٩٣، و٢/١٨٤، و٢/١٨٥، والخصائص، ص: ١/١٤٤، والتصريف الملوكي، ص: ٥٤، والشرح الملوكي، ص: ٣٣٨، و ٣٤١ وما بعدها. والجاربردي وابن جماعة وحسين الرومي، ص: ١/٥٨، و ١/٥٩، من مجموعة الشافية، والحسيني والأنصاري، ص: ٢/٣٨، والبغدادي، شرح شواهد الشافية، ص: ٤/٦٠، و ٤/٥٨.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم واحد، ص: ٣٠٨.

الفصل الرابع

فعل الأمر

الأمرُ «مِثَالٌ أو صِيْغَةٌ، يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم[1]، في حذف الحركة وبنائه على السكون وفي حذف حرف العلة والنون.

فإن كان ما بعد حرف المضارعة المفتوح حرفٌ ساكن وجب إدخال همزة الوصل في أول الفعل توصلاً إلى النطق بالساكن، بعد حذف حرف المضارع لئلا يلتبس الأمر بالخبر، ولأنه غير ممكن الابتداءُ بالساكن في الطاقة فضلاً عن القياس، فجيء بالهمزة، فقالوا: اِنْطَلِقْ، اِضْرِبْ، اُقْتُلْ...

وأصل حركة همزة الوصل الكسرة على ما يجب في الساكنين إذا التقيا، ولا يعدل إلى حركة أخرى إلاَّ بعلَّةٍ.

ـ فإذا كان الحرف الذي بعد الساكن مفتوحاً أو مكسوراً فالهمزةُ مكسورةٌ، نحو: اِعْلَمْ، وَاضْرِبْ، وَاسْتَخْرِجْ، وَانْطَلِقْ... إلخ.

ـ أما إذا كان الحرف الذي بعد الساكن مضموماً فَتُضَمُّ همزةُ الوصل كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم، وليس بينهما حاجز إلاَّ حرف

(١) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ص: ٣٥.

ساكن، والساكن ضعيف غير حصين، فكأن لا حاجز بينهما، وذلك نحو: أُقْتُلْ[1]، وحكى قطرب «اِقْتِلْ» بالكسر وهو شاذ[2].

ــ أما إذا كان بعد حرف المضارعة حرف متحرك، فيبدأ الأمر به بعد حذف حرف المضارعة، نحو: تَكَلَّمْ ــ من تَتَكَلَّمُ ــ وَتَقَاتَلْ ــ من تَتَقَاتَلُ ــ وَدَحْرِجْ ــ من تَدَحْرَج وَقَاتِلْ ــ من تَتَقَاتَلُ ــ .

ــ أما إذا كانت حركة الحرف الذي يلي حرف المضارعة منقولة إليه من متحرك فإن لم يكن حُذِفَ بعد حرف المضارعة متحرك ابتدىء بالمتحرك بالحركة المنقولة، نحو: قُلْ، من تقول، وعُدْ، من تَعُوْدُ، وَبِـعْ من تبيع.

ــ أما إذا كان قد حذف بعد حرف المضارعة متحرك، فَيُرَدُّ ذلك المتحرك لأجل زوال علة حذفه، وهي حرف المضارعة، وذلك كما تقول في: تُقِيْمُ وَتُعِيْدُ: «أَقِمْ وَأَعِدْ»، فإن همزة «أفعل» حذفت بعد حروف المضارعة. . أمّا في أُقِيْمُ فلاجتماع الهمزتين، وَأَمّا في تُقِيْمُ وَيُقِيمُ وَنُقِيْمُ فطرداً للباب وحملاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة[3].

ويستعملُ الأمر[4]:

١ ــ **للأمر على سبيل الاستعلاء**، نحو: أُقْتُلْ، وَاضْرِبْ، وَاعْلَمْ.

٢ ــ **للدعاء**، وهو طلب الفعل به على وجه الخضوع من الله تعالى، نحو: «اللّٰهُمَّ ارْحَمْنِي ووالديَّ كما ربياني صغيراً».

٣ ــ **للشفاعة**، ويسمّيه النحويون التماساً ــ وهو طلب الفعل من غير الله تعالى

---

(١) المنصف، ص: ١/ ٥٣ إلى ١/ ٥٦، والشرح الملوكي، ص: ٣٦٤ ــ ٣٦٥.

(٢) ابن يعيش، الشرح الملوكي، ص: ٣٦٥.

(٣) شرح الكافية في النحو، للاستراباذي، ص: ٢/ ٢٦٧.

(٤) المصدر نفسه.

على وجه الخضوع، نحو: سَامِحْ ـ أستاذيَ ـ تلميذَكَ.

٤ ـ للإباحة، نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[١].

٥ ـ للتهديد، نحو: ﴿اعملوا ما شئتم﴾[٢].

وجدير بالذكر أن ابن الحاجب لم يثبت نصاً بفعل الأمر وباسم الفاعل وباسم المفعول وبأفعل التفضيل، في شافيته، بل أحال القارىء إلى كافيته في النحو، حين قال بعد عدّها «تقدمت في الكافية»[٣]، وسأثبت نصوص هذه المباحث في ملحق الشافية، الرقم (٢).

أما الأمر ممّا كانت فاؤه همزة، فقد تبدل الهمزة الثانية ياء أو واواً:

* تبدل الهمزة الثانية ياء خالصة، إن كانت همزة الوصل مكسورة، نحو:

ـ أَتَى يَأْتِي إِيْتِ، وأصله: إِئْتِ.

ـ أَثِمَ يَأْثَمُ إِيْثَمْ، وأصله: إِئْثَمْ،

* وتبدل الهمزة الثانية واواً خالصة إن كانت همزة الوصل مضمومة، نحو:

ـ أُوْسُ الجرحَ، أُوْسُ بينَ القوم، والأصلُ: أُؤْسُ، فقلبوا الهمزة الثانية فراراً من الجمع بين الهمزتين، لأنه إذا جاز التخفيف في الهمزة الواحدة، وجب في الهمزتين. **إلاّ أنه شذّ عن هذا القياس ثلاثة أفعال هي: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، تسمع ولا يقاس عليها**، والقياس: أُؤْخُذْ، أُوْكُلْ، أُؤْمُرْ، فحذفوا الهمزة التي هي

---

(١) سورة الأعراف: الآية (٣١).

(٢) سورة فصلت: الآية (٤٠).

(٣) الشافية، الملحق رقم (١)،

فاء الفعل تخفيفاً لاجتماع الهمزتين، فيما يكثر استعماله، فاستغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك ما بعده، وهو الخاء في «خُذْ» والكاف في «كُلْ»، والميم في «مُرْ»، فحذفوها، فبقي: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، ووزنه من الفعل: عُلْ، محذوف الفاء، ولزم هذا الحذف لكثرة استعمال هذا الكلم[1].

ولكن أثبتت الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾[2]، فقد ورد فيها الأمران، يقال: مُرْ زيداً بكذا، وأْمُرْهُ بكذا، إلاَّ أن الحذف أكثر، وإنما جاء فيه الأمران لنقصه عن مرتبة خُذْ وَكُلْ في كثرة الاستعمال[3].. و «مُرْ» أفصح من أُوْمُرْ، وأمّا إذا وقع في الدرج، نحو: «وَأْمُرْ» أَوْ «فَأْمُرْ» أو «قلت لك اُؤْمُرْ» فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف، لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين، ولا تجتمعان في الدرج، وجاز نحو «وَمُرْ» و «فَمُرْ» أيضاً على قلة، لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها، فكأنه حذفت الهمزة في الابتداء أولاً، ثم وقعت الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها[4].

وقد حذفت «فاء» فعل أَتَى، في الأمر، في قول بعض العرب، «تِ زيداً» وذلك على «حدّ الحذف في «خُذْ وكُلْ»، وحذفت الياء التي هي لام للأمر، كما تحذف في «اِرْمِ» فبقيت الكلمة على حرف واحد، وهو التاء، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

تِ لِي آلَ زَيْدٍ، فَانْدُهُمْ لِي جَمَاعَةً وسَلْ آلَ زَيْدٍ: أَيُّ شَيْءٍ يَضِيرُهَا؟

---

(١) التصريف الملوكي، ص: ٥٨، والشرح الملوكي، ص: ٣٦٥ ــ ٣٦٦، وابن الحاجب الشافية، الملحق رقم (١)، ص:٣٤٥، والاستراباذي شرح الشافية، ص: ٣/ ٥٠.

(٢) سورة طه، الآية (١٣٢).

(٣) الشرح الملوكي، ص: ٣٦٨.

(٤) ابن الحاجب، الشافية، الملحق رقم (١)، ص: ٣٤٥، والاستراباذي، ص: ٣/ ٥٠.

وروى «تِ لي آلَ عَوْفٍ» بدل «تِ لي آلَ زَيدٍ»[1].

أمّا إذا وقفتع على الأمر من أَتَى قلت «ِته». أي يُجَاءُ بهاء السكت، كما يقال: عِهْ، وشِهْ، وصِهْ، وقِهْ، من وَعَيْتُ الحديث، وَوَشَيْتُ الثوب، وَوَقَيْتُ الأمر؛ لأن العرب تبتديء بالمتحرك وتقف على الساكن ولا يمكن أن يكون الحرف الواحد متحركاً وساكناً في الوقت نفسه، فذلك جاؤوا بهاء السكت عند الوقف[2].

ويلاحظ أن فِعْلَ الأمر، قد يكونُ:

١ ـ على حرفين:

(أ) محذوف الفاء، نحو: ضَعْ، دَعْ، ذَبْ ← وعلى وزن: عَلْ.

(ب) محذوف العين، نحو: قُلْ، بِعْ، سَل ← على وزن:

قُلْ ← فُلْ،

بِعْ ← فِلْ،

سَلْ ← فَلْ،

٢ ـ على حرفٍ واحدٍ، وذلك كقولك:

عِ كلامَك ← على وزن: ع ← من وَعَى يَعِي.

قِ نَفْسَك ← على وزن: فِ ← من وَقَى يَقِي.

فإذا أَمَرْتَ من:

١ ـ وَأَى يَئِي ـ أي وَعَدَ ـ قلت ← يا زيدُ إِ عَمراً. . أي: عِدْ عمراً

وأنتما: إِيا ← عِدا

وأنتم: أُوْا ← عِدُوا

---

(١) التصريف الملوكي، ص: ٥٨، والشرح الملوكي ص: ٣٦٨.

(٢) المصدران أنفسهما.

وللمرأة أنتِ: إي [والأصل إِيـي] عِدِي

وللمرأتين أنتما: إيا ← عِدا

وللنساء أنتُنَّ: إِيْنَ ← عِدْن

* * *

٢ ــ بَأَى الرجلُ يَبْأَى ــ إذا فخر ــ قلت:

أَبَا ــ يا رجلُ ← أي: افْخَر.

بَ ــ يا رجلُ ← إذا خففت الهمزة.

وأنتما: ابْأَيا ← على التحقيق.

بَيَـا ← على التخفيف.

وأنتم: ابْأَوا ← على التحقيق.

بَــوْا ← على التخفيف.

وللمرأة: ابْأَيْ ← على وزن: ابْعَي ← على التحقيق.

بَــيْ ← على التخفيف.

وللمرأتين: ابْأَيا ← على التحقيق.

بَيَـا ← على التخفيف.

ولجماعة النساء: ابْأَيْنَ ← على وزن: ابْعَيْنَ ← على التحقيق.

بَيْنَ ← على التخفيف.

* * *

والأمرُ من الفعل: أَتَى يأتي:

تِ.. زيداً.. فتحذف الهمزة تخفيفاً كما حُذفت من خُذْ، كُلْ، ومُرْ..

تِيَا ← للاثنين.

تُوْا ← للجماعة.

وللمؤنث: تِيْ ـ تِيَا ـ تَيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: ثَأَى الخَرَزُ يَثْأَى إذا غَلُظَ الإشْفَى ودقَّ السيرُ: وأصل الثأي: الفساد.

أَنـتَ ـ اثْأَ ـ يا خَرَزُ ← على التحقيق.

ـ ثَ ـ يا خَرَزُ ← على التخفيف.

وأنتما: ثَيَا.

وأَنْتُم: ثَوْا.

وللمؤنث: ثِيْ ـ ثِيَا ـ ثَيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: جَئِيَ الفرسُ ـ يَجْأى جَأَىً وجُؤْوَةً: ضربَ لونُه إلى لون صدأ الحديد.

أَنـتَ ـ اجْأَ ـ يا فرسُ ← على التحقيق.

ـ جَ ـ يا فرسُ ← على التخفيف.

وأنتما: جَيَا.

وأَنْتُم: جَوْا.

وللمؤنث: جَيْ ـ جَيَا ـ جَيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: وَحَى إليه يَحِي، وأَوْحَى إليهِ يُوْحِي.

ـ حِ ـ يا رجلُ ـ وحِيَا.. وحُوا..

ـ وللمؤنث: حِيْ ـ حِيَا ـ حِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَخَيْتُ الشيءَ أخيه: قصدته وتعمدته:

للمذكر: خِ ـ يا رجلُ ـ خِيَا ـ خُوْ.

للمؤنث: خِيْ ـ يا امرأةُ ـ خِيَا ـ خِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَدَى العرقُ يَدِي: سَالَ.. ومنه الوادي لأنه سيلُ الماء:

للمذكر: دِ ـ يا رجلُ ـ دِيَا ـ دُوْا.

للمؤنث: دِيْ ـ يا امرأةُ ـ دِيَا ـ دِيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: دَأَيْتُ للشيءِ أدْأَى: خَتَلْتُهُ:

للمذكر: ادْأَ ـ يا رجلُ ـ وعلى التخفيفِ. دَا ـ يا رجلُ ـ دَيَا ـ دَوْا.

وللمؤنث: دَيْ ـ يا امرأةُ ـ دَيَا ـ دَيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: ذَأى الفرسُ يَذْأى ذَأْياً: إذا كان كثير الجري سريعه خفيفه:

للمذكر: إذْأَ ـ يا فرسُ ـ وعلى التخفيف← ذَهْ... ذَيَا ـ ذَوْا.

للمؤنث: ذَيْ ـ يا امرأةُ ـ ذَيا ـ ذَيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: رأى:

للمذكر: رَ ـ يا زيدُ ـ رَيَا ـ رَوْا.

للمؤنث: رَيْ ـ يا هندُ ـ رَيَا ـ رَيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَرَتْ بك زِنادي:

للمذكر: رَ ـ يا رجلُ ـ رِيَا ـ رُوْا.

للمؤنث: رِيْ ـ يا امرأةُ ـ رِيَا ـ رِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَزَى الشيءُ يزي: إذا اجتمع وتَقَبَّضَ:

للمذكر: زِ ـ يا رجلُ ـ زِيَا ـ زُوا.

للمؤنث: زِيْ ـ يا امرأةُ ـ زِيَا ـ زِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَشَيْتُ الثوبَ أَشِيه: إذا نَقَشته وحسنته.

وَشيتُ الحديثَ أشيه: إذا نَمَّقْتُهُ وزينته:

للمذكر: شِ ـ يا رجلُ ـ شِيَا ـ شُوْا.

للمؤنث: شِيْ ـ يا امرأةُ ـ شِيَا ـ شِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: شَأَوْتُ الرجلَ: سبقته.. وشَأَوْتُهُ: هَزَزْتُه ـ ومضارعهما: يَشْأى:

للمذكر: اشْأَ ـ يا رجلُ ـ .. و: شَ ـ على التخفيف ـ شَيَا ـ شَوْا.

للمؤنث: شِيْ ـ يا امرأةُ ـ شَيَا ـ شَيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَصَى الشيءُ يَصِي، فهو: وَاصٍ: أي: متصل:

للمذكر: صِ ـ يا رجلُ ـ صِيَا ـ صُوْا.

للمؤنث: صِيْ ـ يا امرأةُ ـ صِيَا ـ صِيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعلُ: وَعَيْتُ العِلمَ أو الكلام: حفظته:

للمذكر: عِ ـ يا رجلُ ـ عِيَا ـ عُوْا.

للمؤنث: عِيْ ـ يا امرأةُ ـ عِيَا ـ عِيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: وَفَى بالعهد يَفِي.. وأَوْفَى يُوْفي:

للمذكر: فِ ـ يا رجلُ ـ فِيَا ـ فُوْا.

للمؤنث: فِيْ ـ يا امرأةُ ـ فِيَا ـ فِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَقَيْتُ الرجلَ أَقِيْه:

للمذكر: قِ ـ يا رجلُ ـ قِيَا ـ قُوْا.

للمؤنث: قِيْ ـ يا امرأةُ ـ قِيَا ـ قِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: أُوْكَيْتُ السِّقَاء وَوَكَيْتُهُ← شددته بالوكاءِ:

للمذكر: كِ ـ يا رجلُ ـ كِيَا ـ كُوْا.

للمؤنث: كِيْ ـ يا امرأةُ ـ كِيَا ـ كِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَلِيتُ الأمرَ إلى فلان:

للمذكر: لِ ـ يا رجلُ ـ لِيَا ـ لُوْا.

للمؤنث: لِيْ ـ يا امرأةُ ـ لِيَا ـ لِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: مَأَتِ الهرةُ تَمْؤُ:

للمذكـر: مْ ـ يـا هـرُّ على التخفيف ـ وأمْـؤْ ـ يـا هـرُّ على التحقيق ـ مُوَا ـ مُؤا.

للمؤنث: مِيْ ـ يا هِرَّةُ ـ مُوَا ـ مُؤْنَ.

* * *

والأمرُ من: وَنَيْتُ في الأمرِ أَنِي وُنِياً:

للمذكر: نِ ـ يا رجلُ ـ نِيَا ـ نُوا.

للمؤنث: نِيْ ـ يا امرأةُ ـ نِيَا ـ نِيْنَ.

* * *

والأمرُ من: نَأَيْتُ حولَ البيت نُؤياً وَأَنَيْتُ حوله نُؤياً:

للمذكر: من نأيتُ أناى ← انأَ نُؤياً ـ يا رجلُ ـ مثل: انْعَ نَعْياً.

فإن خففت قلت: نَ ـ يا رجلُ ـ نَيَا ـ نَوْا.

للمؤنث: نَيْ ـ يا امرأةُ ـ نَيَا ـ نَيْنَ.

* * *

والأمرُ من الفعل: وَهَى الأمرُ يهي، فهو: واهٍ:

للمذكر: هِـ ـ يا رجلُ ـ هِيَا ـ هُوَا.

للمؤنث: هِيْ ـ يا امرأةُ ـ هِيَا ـ هِيْنَ(١).

❑❑❑

---

(١) ابن جني (أبو الفتح، عثمان)، سرُّ صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، ص: ٢/ ٨٢١ ـ ٢/ ٨٣٢.

الفصل الخامس

الصحيح والمعتل

مرَّ أنَّ أبنيةَ الأفعال الأصول ثلاثية ورباعية، وكذلك فهي قد تكون صحيحة أو معتلة. . وتقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل له أهمية كبيرة في الدرس الصرفيّ، إذ على أساسه نستطيع أن نفهم معظم ما يترتب عليها من تجرد وزيادة وإسناد واشتقاق وإعلال وإبدال[1].

أولاً ـ الفعل الصحيح[2]

هو ما خلت حروفه الأصول «الفاء والعين واللام» من حروف العلة« الألف والواو والياء، وذلك، نحو: عَلِمَ، وَذَهَبَ، وَكَرُمَ.

وينقسم الفعل الصحيح إلى سالم، ومضاعف، ومهموز:

---

(1) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (1)، ص: ٢٩٩ ـ ٣٠١، وعباس حسن، النحو الوافي، ص: ٤/ ١٧٦.

(2) الشافية، ملحق رقم (1)، ص: ٣٠٠، والمنصف، ص: ١/ ٩٩، والتصريف الملوكي، ص: ١٥، والاستراباذي ص: ١/ ٣٢، والغلاييني، جامع الدروس العربية، ص: ١/ ٥٠، وشذا العرف في فن الصرف، ص: ٢٧، والدتفزي، بناء الأفعال، ص: ٥٦٨، والشرح الملوكي، ص: ٤٦.

١ ـ الصحيح السالم:

وهو ما خلت حروفه الأصول من حروف العلة، ومن الهمز، ومن التضعيف، وذلك نحو، عَلِمَ، وَذَهَبَ، وَرَجِعَ، وَكَرُمَ، وحَفِظَ، فَكُلُّ ذلك صحيح سالم.

٢ ـ الصحيح المضعّف:

ويقال له الأصمّ لشدته ـ وينقسم إلى قسمين:

(أ) **مضعّف الثلاثي ومزيده**، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، وذلك نحو: عَدَّهُ، وَاسْتَعَدَّ، وَرَدَّهُ، واسْتَرَدَّ.

(ب) **مضعّف الرباعي ومزيده**، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، أي هو ما كرر فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين، وذلك نحو: زَلْزَلَ يَتَزَلْزَلُ، وصَرْصَرَ يَتَصَرْصَرُ..

٣ ـ الصحيح المهموز:

وهو ما كان أحد أصوله همزة، سواء أكانت ألف الفعل أم عينه أم لامه، وذلك نحو[1]:

(أ) **مهموز الفاء**، نحو: أَسَرَ يَأْسِرُ، وأخذ يأخذ، وأهب يأهب، وأمن يأمن، وأسل يأسل، ويكون ذلك في الثلاثي، أمّا الرباعي، فلا يكون مهموز الفاء، لأن الهمزة في أول الكلمة إذا كان بعدها ثلاثة أصول فقط تكون زائدة دائماً، نحو: أَحْمَدُ اللَّهَ رَبِّي[2].

(١) التصريف الملوكي، ص: ١٥، والاستراباذي، ص: ١/ ٣٢ و ٣٣.

(٢) التصريف الملوكي، ص: ١٦، والشرح الملوكي، ص: ٤٧، والاستراباذي، ص: ١/ ٦٨.

(ب) مهموز العين، يكون في الثلاثي وفي الرباعي،

ـ فمن الثلاثي، نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وسَئِمَ يَسْأَمُ، ولَؤُمَ يَلْؤُمُ.

ـ ومن الرباعي: نحو: بَرْأَلَ الدِّيكُ، أي نفش عرفه[1].

(ج) مهموز اللام، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤُ، وهَنَأَ يَهْنِيءُ (فَعَلَ يَفْعِلُ بكسر عين المضارع)، وقَرَأَ يَقْرَأُ، وصَدِيءَ يَصْدَأُ، وجَرُؤَ يَجْرُؤُ.

* * *

ثانياً ـ الفعل المعتل:

الفعل المعتل هو ما كان أحد حروفه الأصول حرف علة، أي أن حرف العلة إما أن يكون في موضع الفاء، أو في موضع العين، أو في موضع اللام، أو في موضع الفاء والعين، أو في موضع الفاء واللام، أو في موضع العين واللام، حتى لا ينتقض بنحو: حَوْقَلَ وَبَيْطَرَ ويَضْرِبُ.

ـ فما حروف العلة؟ ولماذا سميت بذلك؟

حروف العلة هي: الواو، والياء، والألف، وسميت حروف علة لأنها لا تسلم ولا تصح، أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والحرف، فهي كالعليل، المنحرف المزاج، المتغير حالاً بحال، بل تتغير بالحذف، والقلب، والإسكان، لطلب الخفة، ولكثرتها في الكلام، لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها أي من الحركات، محال، وكل كثير مستثقل وإن خفّ، ولم يجر الاصطلاح بتسمية الهمزة حرف علة وإن شاركتها في المعنى[2].

---

(1) الاستراباذي، ص: ١/ ٣٣ و ٣/ ٦٨، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٨٥.

(2) أحمد المراغي، تهذيب التوضيح، الجزء الثاني، قسم الصرف، ص: ١٣، وعبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو والصرف، هامش صفحة: ١٩، وعباس حسن، النحو الوافي، ص: ٤/ ٧٦.

وحروف العلة لها أسماء عدة، حسب حركتها وحركة ما قبلها:

- **فإن سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف: علة ولين ومدّ**، نحو: طال، ويقول، ويطير.
- **وإن سكنت بعد حركة لا تجانسها سميت حرف علة ولين**، نحو: فردوس، وغرنيق،
- **وإن تحركت سميت حروف علة فقط**، نحو: صدى، وغرى.

فكل مَدٍّ لِينٌ، وكل لين علة، ولا عكس، ولذلك فإن الألف يعتبر حرف مدّ وعلة ولين دائماً، لأن ما قبله لا يكون إلاّ مفتوحاً بخلاف الواو والياء، فهما حرفا لين إن سكنا وانفتح ما قبلهما وهما حرفا مدّ أو علة إن كانت حركة ما قبلهما من جنسهما[1].

وتقع حروف العلة في[2]:

١ ــ **الفعل**، نحو: قال: وباع، وحاول، وبايع،
٢ ــ **وفي الاسم**، نحو: مال، وناب، وسوط، وبيض.
٣ ــ **وفي الحرف**، نحو: لا، ولو، وكي.

وينقسم الفعل المعتل إلى أقسام عدّة. «فالمعتل بالفاء مثال، وبالعين أجوف وذو الثلاثة، وباللام منقوص وذو الأربعة، وبالفاء والعين أو بالعين واللام لفيف مقرون، وبالفاء واللام لفيف مفروق»[3].

---

(١) الزمخشري، المفصل، ص: ٣٧٤.

(٢) الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٣٠١.

(٣) المصدر نفسه، وشذا العرف، ص: ٢٨، وبناء الأفعال، ص: ٥٦٨.

١ ـ فالمثال:

ما كانت فاؤه حَرْفَ علة، سواء كان حرف العلة واواً أم ياء، نحو: وَعَدَ، ويسر[١]، وسمِّي مثالاً لأنه يماثل الصحيح في خلو ماضيه من الإعلال[٢]؛ أي أنه يماثل الصحيح في الصحة[٣]، أي في احتمال الحركات وإثباتها[٤]، وترك إعلالها غالباً[٥]، أو لمماثلته الصحيح في الماضي واسم الفاعل والمفعول في عدم الإعلال، نحو: وعد واعد موعود، مثل ضرب ضارب مضروب، أو لمماثلة أمره الأمر من الأجوف في الزنة، نحو: عِدْ من وعد كما تقول (بِـعْ) من باع[٦]، فالمماثلة هنا أنهما على حرفين، لكن الأول على وزن (عِلْ) والثاني على وزنِ: (فِـعْ).

ويجيء المثال من الأبواب التالية[٧]:

(أ) فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَيَسَرَ يَيْسِرُ،

(ب) فَعَلَ يَفْعَلُ، نحو: وَهَبَ يَهَبُ، وَيَنَعَ يَيْنَعُ،

(ج) فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو: وَجَدَ يَجُدُ، في كلمة واحدة كما في قول جرير[٨] (من الكامل):

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدْنَ غليلا

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٣٤.

(٢) الجاربردي، ص: ١/ ٢٨.

(٣) الأنصاري، ص: ٢/ ١٣.

(٤) حسين الرومي، ص: ١/ ٢٨.

(٥) نقره كار، ص: ٢/ ١٣.

(٦) شذا العرف، ص: ٣٦، والشرح الملوكي، ص: ٤٨.

(٧) هذا البحث، ص: ٢٥٥.

(٨) محمد محمود هلال، الوافي الحديث في فن التصريف، الطبعة الأولى، ص: ٢٠٧.

وقيل: يَمَنَهُ يَيْمُنُهُ إذا جعله مباركاً[1].

(د) فَعِلَ يَفْعَل، نحو: وَسِعَ يَسَعُ، ويَئِسَ يَيْأَسُ،

(هـ) فَعِلَ يَفْعِل، نحو: وَرِثَ يَرِثُ،

(و) فَعُلَ يَفْعُل، نحو: وَضُوءَ يَوْضُوءُ وَيَسُرَ يَيْسُرُ،

٢ ـ والأجوف:

هو ما كان عينه حرف علة و «سمي أجوف تشبيهاً بالشيء الذي أخذ ما في داخله فبقي أجوف، وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً، وذلك نحو: قلت وبعت، ولم يقل ولم يبع، وقل وبع[2].

وسمي الأجوف ذا الثلاثة إذا أخبرت فيه عن نفسك[3]، ونحوه في الماضي، فيصبح على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: قلتُ وقلتَ وقلتِ، وبعتُ وبعتَ وبعتِ، وإنما قالوا في حالة الماضي «لأن الغالب عند التصرفيين إذا صرّفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس، نحو: ضربتُ وبعتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف، نحو: قلتُ وبعت[4].

ويجيء الأجوف من الأبواب التالية[5]:

(أ) فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: باع يبيع، إذا كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع.

---

(١) الاستراباذي، ص: ١/ ٣٤.

(٢) الرومي، ص: ١/ ٢٨.

(٣) الجاربردي والرومي ص: ١/ ٢٨، ونقره كا والأنصاري، ص: ٢/ ١٣.

(٤) الاستراباذي، ص: ١/ ٣٤، ونقره كار، ص: ٢/ ١٤.

(٥) الشرح الملوكي، ص: ٥٢، وشذا العرف، ص: ٢٥.

(ب) فَعَلَ يَفْعَل، نحو: شَاءَ يَشَاءُ.

(ج) فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو: قَالَ يَقُولُ: بالألف في الماضي وبالواو في المضارع ما عدا طَالَ يَطُوْلُ فإنه من باب شَرُفَ.

(د) فَعِلَ يَفْعَل، إذا كان بالألف أو بالياء أو بالواو في الماضي والمضارع، نحو: غَيِدَ يَغْيَدُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ وخَافَ يَخَافُ (من الخوف) وهَابَ يَهَابُ من (الهيبة).

(هـ) فَعِلَ يَفْعِلُ، نحو: طَاحَ يَطِيْحُ وتَاهَ يَتِيْهُ،

(و) فَعُلَ يَفْعُلُ، نحو: هَيُؤَ الرجلُ، صار ذا هيئة، يهْيُؤُ، وطَالَ يَطُوْلُ.

٣ ــ النـاقـص:

الناقص أو المنقوص ما كانت لامه حرف علة، وقيل إنّه سمّي منقوصاً لنقصانه عن قبول بعض الإعراب[١]، نحو: خَشِيَ يَخْشَى. وَرَمَى يَرْمِي، وَدَعَا يَدْعُو، وسَعَى يَسْعَى، وسرو يسرو. لكن الصحيح أن «المعتل باللام قد سمّي منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سمّي له في باب الإعراب منقوصاً فإنه سمي به هناك لنقصان إعرابه، وسمّي ههنا (في التصريف) لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف، نحو: اُغْزُ، وَارْمِ، وَاخْشَ، ولا تَغْزُ، ولا تَرْمِ، ولا تَخْشَ[٢].

وسمّي المنقوص «ذا الأربعة لأنه إذا أخبرت به عن نفسك ونحوه أصبح على أربعة أحرف[٣] وذلك نحو: غَزَوْتُ وغزوتَ وغزوتِ، ورميتُ ورميتَ ورميتِ، ودعوتُ ودعوتَ ودعوتِ. ولكن قد يعترض على تسمية المنقوص بذي الأربعة بالقول: إن كل فعل على ثلاثة أحرف ــ غير الأجوف ــ إذا أخبرت

---

(١) الجاربردي والرومي، ص: ١/ ٢٨، والأنصاري، ص ٢/ ١٤، وبناء الأفعال، ص: ٥٦٨.

(٢) الاستراباذي، ص: ١/ ٣٤ ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٤، والرومي، ص: ١/ ٢٨.

(٣) الجاربردي والرومي، ص: ١/ ٢٨، والأنصاري، ص: ٢/ ١٤.

فيه بالماضي عن نفسك صار على أربعة أحرف مثل: ضَرَبَ: ضربتُ وضربتِ، فلماذا لا يسمّى الصحيح والمثال أيضاً بذي الأربعة؟

الجواب أن الصحيح والمثال على الأصل بخلاف الناقص، فإن كونه على ثلاثة أولى منه في الأجوف لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محلّ التغيير فلما خالف وبقى على الأربعة سمّي بذلك، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به[1].

ويجيء المنقوص في الأبواب التالية[2]:

(أ) **فَعَلَ يَفْعُلُ**، إذا كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، نحو: دَعَا يَدْعُو، وغَزَا يَغْزُو.

(ب) **فَعَلَ يَفْعِلُ**، إذا كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع: نحو: رَمَى يَرْمِي.

(ج) **فَعَلَ يَفْعَلُ**، إذا كان بالألف فيهما، نحو: سَعَى يَسْعَى.

(د) **فَعُلَ يَفْعُلُ**، إذا كان بالواو فيهما، نحو: سَرُوَ يَسْرُو، وذَكُوَ يَذْكُو.

(هـ) **فَعِلَ يَفْعَلُ**، أذا كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع، نحو: رَضِيَ يَرْضَى.

(و) **فَعِلَ يَفْعِلُ**، إذا كان بالياء فيهما، نحو وَلِيَ يَلِي.

٤ ــ اللفيف المقرون:

وسمي لفيفاً مقروناً لالتفاف حرفي العلة فيه مع الاقتران[3]، أي لعدم الانفصال بينهما ويقال للمجتمعين من قبائل شتى: لفيف.

---

(١) الأنصاري، ٢/ ١٤، والجاربردي، ص: ٢٨١.

(٢) شذا العرف، ص: ٣٥.

(٣) الجاربردي، ١/ ٢٩، ونقره كار، ٢/ ١٤.

وقد يكون اللفيف المقرون في:

(أ) الفاء والعين، قيل: لم يُبْنَ فِعْلٌ مما فاؤه وعينه حرفا علة[1]، ولكن وَرَدَ قولُهم[2]:

تَوَيَّلَ إذا مَلأْتُ يَدِيَ وكفي، وكـانـت لا تعلـك بـالقليـل

وقد ورد البيت بصيغة أخرى هي:

تويّل إن مَدَدْتُ يَدِيَ وكانت يَمِيْنِـي لا تُعَلَّـلُ بِـالقَلِيْـلِ

فَتَوَيَّلَ، قال: يَا وَيْلِي.. وجاء أيضاً «يَاوْمَتُهُ»، وهذا من الشاذ النادر في الأفعال، وقد جاء أيضاً في أسماء وألفاظ معلومة هي: وَيْل (دعاء بالعذاب) وَوَيْس وَوَيْح (كلمتا رحمة)، وَوَيْب (الويل)، ويوم ـ يوح (اسم من أسماء الشمس) وَيَيْن (وهي عين أو واد ضاحك وضويحك)، وهما جبلان بأرض الفرس[3]، والواو، والياء.

(ب) بالعين واللام: قد يكون حرفا العلة واوين أو يائين أو تكون عين الفعل واواً ولامه ياء[4].

ـ ما فاؤه وعينه واوان، وهو لفظ (أَوَّلَ من وَوّل)، والدليل عليه أن وزن أوّل أفعل، وول لم يستعمل في غير هذا اللفظ[5].

---

(1) الجاربردي، وابن جماعة، ص: ١/ ٢٩، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٤، وابن عصفور، ص: ٢/ ٥٦٢.

(2) الرومي، ص: ١/ ٢٩، والاسترابإذي ص: ١/ ٣٥ (هامش الصفحة).

(3) الاسترابإذي، ص: ٣/ ٧٢، والجاربردي، والرومي، ص: ١/ ٣٨.

(4) ابن الحاجب، الشافية، ملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧، والاسترابإذي، ص: ٣/ ٧٣، والجاربردي والرومي، ص: ١/ ٢٦٨، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٨٦.

(5) الاسترابإذي، ص: ٢/ ٣٤٠، و ٣/ ٧٣، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٨٧، والجاربردي، ص: ١/ ٢٦٩.

ـ **ما فاؤه وعينه ياءان**، كما في يَيَّتُ ياءً حسنة، أي كتبت ياء، فالفعل: ييي، ويلاحظ أن لام الفعل أيضاً هي ياء[1].

ـ **ما فاؤه ياء وعينه واو**، وهو فعل: يوى عند أبي علي الفارسي، فتقول: يَوَّيْتُ ياءً حسنة؛ أي كتبت ياء وهو مخالف للآخرين في هذا الفعل[2].

ـ **ما عينه ولامه واوان**، نحو: قوو (قوى)[3].

ـ **ما عينه ولامه ياءان**، نحو عيي وحيي في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[4]. بالإدغام، في حيي، وقرأ نافع عن ابن كثير بالفك في حيي[5].

ـ **ما عينه واو ولامه ياء**، وهو كثير، نحو: طويت ونويت وغويت، ولم يأت العين ياء واللام واواً لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله، لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها، والحرف الأخير معتقب الأعراب، ولكن ذكر ابن عصفور[6] حيوت.

---

(١) الاستراباذي، ص: ٣/ ٧٣، وابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧.

(٢) ابن الحاجب، ص: ٢٤٧، والاستراباذي، ص: ١/ ٧٥، والجاربردي والرومي، ص: ١/ ٢٦٩.

(٣) الاستراباذي، ص: ٢/ ١٢٢.

(٤) سورة الأنفال ٨، الآية ٤٨، أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، مصر الهيئة العامة للتأليف (١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م)، ص: ١/ ٣٨٨، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م)، ص: ٣١٠.

(٥) الممتع، ص: ٢/ ٥٧٧، والمنصف، ص: ٢/ ١٨٨ و ١/ ١٨٩، والكتاب، ص: ٤/ ٣٩٥.

(٦) الممتع، ص: ٢/ ٥٦٢.

ويأتي اللفيف من[1]:

(أ) فَعَلَ يَفْعِل، نحو: طَوَى يَطْوِي، ولَوَى يَلْوِي،

(ب) فَعِلَ يَفْعَل، نحو: هَوِيَ يَهْوَى، وقَوِيَ يَقْوَى،

٥ ــ اللفيـف المفـروق:

وهو المعتل بالفاء واللام، وسمّي بذلك لالتفاف حرفي العلة فيه وافتراقهما بحرف صحيح يفصل بينهما[2]، وقد جاء مما:

(أ) فاؤه ولامه ياءان، وهو يَدَيْتُ، أي أصبت يَدَهُ وأنعمت[3]، وقال الشاعر[4] (من الوافر):

يَدَيْتُ على ابنِ حَسْحَاسِ بنِ وَهْبٍ بِـأَسْفَـلَ ذي الجَـدَاةِ يَـدَ الكـريـمِ

(ب) فاؤه ولامه واوان، لم يأت في الكلام العربي ما فاؤه ولامه واوان إلاّ في لفظة واحدة هي «الواو» وهي لا تدخل في مبحث الأفعال[5]، ولكنك تقول: وَيَّتُ واواً على مذهب أبي علي، وَوَيْتُ واواً على مذهب ثعلب[6]، حملاً لها على باب وعوت[7].

---

(١) شذا العرف في فن الصرف، ص: ٣٥.

(٢) ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧، والجاربردي، ص: ١/ ٢٨، ونقره كار والأنصاري، ص: ٢/ ١٤.

(٣) ابـن الحـاجـب، الملحـق رقـم (١)، ص: ٢٤٧، والاسـترابـاذي ص: ٣/ ٧٤، والجاربردي، ص: ١/ ٢٦٩، وابن عصفور، ص: ٢/ ٥٦٢.

(٤) الشرح الملوكي لابن يعيش، ص: ٤١٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٤/ ١٥٢، و ٥/ ٨٤، ولسان العرب، مادة (يدي).

(٥) ابن الحاجب، الملحق رقم (١)، ص: ٢٤٧.

(٦) الاستراباذي، ص: ٣/ ٧٣.

(٧) الممتع، ص: ٢/ ٥٦٢.

(ج) **فاؤه واو ولامه ياء، نحو: ولي يلي وَوَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي،**

(د) **فاؤه واو ولامه ألف في الماضي، نحو: وعى يعي، ووفى يفي،** وهذا الكلام كثير في كلامهم وأمّا عكسه فلم يجيء.

ويجيء اللفيف المفروق في ثلاثة أبواب[1] هي:

(أ) **فَعَلَ يَفْعِلُ**، نحو: وَفَى يَفِي ـ كَضَرَبَ يَضْرِبُ ـ.

(ب) **فَعِلَ يَفْعَلُ**، نحو وَجِيَ يَوْجَى ـ كَفَرِحَ يَفْرَحُ ـ.

(ج) **فَعِلَ يَفْعِلُ**، نحو: وَلِيَ يَلِي؛ ـ كَحَسِبَ يَحْسِبُ ـ.

وقد يكون الفعل المعتل

(أ) مهموزاً، نحو: آلَ، وَوَأَلَ، وَرَأى،

(ب) غير مهموز، نحو: وَعَدَ، قَالَ، سَمَا،

وقد يكون:

(أ) مضاعفاً؛ نحو: وَدَّ، وحيّ،

(ب) غير مضاعف، نحو: وَعَدَ،

وأمّا الفعل الرباعي فلا يكون معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموزاً. . وسبب امتناع الرباعي عن الاعتلال كون الواو والياء لا يكونان مع ثلاثة أصول إلاّ زائدتين، ولأن الألف لا تقع أولاً، ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلاّ وهي زائدة أيضاً. .

وأمّا سبب امتناع الرباعي عن التكرير فلأن لامه الأولى والثانية لا تكونان من جنس واحد، نحو: هجفّ ـ اللام الثانية مزيدة للإلحاق بهزبر. .

ولكن قد يكون فاء الرباعي ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من

---

(١) شذا العرف، ص: ٣٥.

جنس، نحو: زلزل وشقشق وزقزق، ويلاحظ أن الحرف الأصلي يفصل بين المتماثلين:

وسبب كون الرباعي غير مهموز الفاء أن الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول فقط لا تكون إلاّ زائدة وذلك نحو: أحمد[1].

❑❑❑

(1) الاستراباذي، ص: ١/ ٣٢، و ١/ ٣٣، والتصريف الملوكي، ص: ١٥.

الملحق الأول

[الشَّافِيَةُ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* **خطبة المؤلف:**

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، والصَّلاَةُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ،

فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ لاَ تَسَعُنِي مُخَالَفَتُهُ(١) أَنْ أُلْحِقَ بِمُقَدِّمَتِي فِي الإِعْرَابِ مُقَدِّمَةً فِي التَّصْرِيفِ عَلَى نَحْوِهَا، وَمُقَدِّمَةً فِي الخَطِّ، فَأَجَبْتُهُ سَائِلاً مُتَضَرِّعاً أَنْ يَنْفَعَ بِهِمَا، كَمَا نَفَعَ بِأُخْتِهِمَا، وَاللَّهُ المُوَفِّقُ.

* **تَعْرِيفُ التَّصْرِيفِ:**

التَّصْرِيفُ عِلْمٌ بِأُصُولٍ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ.

* **أَنْوَاعُ الأَبْنِيَةِ:**

- وَأَبْنِيَةُ الاِسْمِ الأُصُولُ: ثُلاَثِيَّةٌ، وَرُبَاعِيَّةٌ، وَخُمَاسِيَّةٌ.
- وَأَبْنِيَةُ الفِعْلِ: ثُلاَثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ.

---

(١) في بعض النسخ: «من لا يَسَعُنِي مُضَايَقَتُهُ، ولا يُوَافِقُنِي مُخَالَفَتُهُ».

* **المِيـزَانُ الصَّرْفِـيُّ:**

وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالفَاءِ وَالعَيْنِ واللاَّمِ، وَمَا زَادَ بِلاَمٍ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ.

وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ، إلاَّ المُبْدَلَ مِنْ تَاءِ الافْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ، وإلاَّ المُكَرَّرَ لِلإِلْحَاقِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ إلاَّ بِثَبَتٍ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ:

حِلِتِيتٌ: فِعْلِيلاً، لاَ فِعْلِيتاً.

وَسُخْتُوتٌ، وَعُثْنُونٌ: فُعْلُولاً، لاَ فُعْلُوتاً، لِذَلِك وَلِعَدَمِهِ.

وَسَحْنُونٌ ــ إِنْ صَحَّ الفَتْحُ ــ: فَعْلُونٌ لاَ فَعْلُولٌ، كَحَمْدُونٍ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالعَلَمِ، لِنُدُورِ فَعْلُولٍ، وَهُوَ: صَعْفُوقٌ، وخَرْنُوبٌ ضَعِيفٌ.

وَسَمْنَانٌ: فَعْلاَنٌ، **وَخَزْعَالٌ**: نَادِرٌ.

وَبُطْنَانٌ: فُعْلاَنٌ، **وَقُرْطَاسٌ** ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ نَقِيضُ ظُهْرَانَ.

* **القَلْـبُ المَكَانِـيُّ:**

ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي المَوْزُونِ قُلِبَتِ الزِّنَةُ مِثْلَهُ، كَقَوْلِهِم: فِي آدُرٍ: **أَعْفُلٍ**، وَيُعْرَفُ القَلْبُ:

ــ **بِأَصْلِهِ**: كَنَاءَ يَنَاءُ مَعَ النَّأْيِ،

ــ **وَبِأَمْثِلَةِ اشْتِقَاقِهِ**: كَالجَاهِ، وَالحَادِي، وَالقِسِـيِّ،

ــ **وَبِصِحَّتِهِ**: كَأَيِسَ،

ــ **وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ**: كَآرَامٍ، وَآدُرٍ،

ــ **وَبِأَدَاءِ تَرْكِهِ إِلى هَمْزَتَيْنِ، عِنْدَ الخَلِيلِ**، نحو: جَاءٍ،

ــ **أَو إِلى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ، عَلَى الأَصَحِّ**، نحو: أَشْيَاءَ، فَإِنَّهَا: لَفْعَاءُ، وَقَالَ الكِسَائِيُّ: أَفْعَالٌ، وقَالَ الفَرَّاءُ: أَفْعَاءُ، وَأَصْلُهَا أَفْعِلاَءُ،

ـ وكَذَلِكَ الحَذْفُ، كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ: قَاعٍ، إلاَّ أَنْ يُبَيَّنَ فيهما.

* **الصَّحِيحُ وَالمُعْتَلُ:**

وَتَنْقَسِمُ إلى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ؛

ـ فَالْمُعْتَلُّ ما فيه حرفُ عِلَّةٍ،

ـ والصَّحِيحُ بِخِلاَفِهِ.

ـ فَالْمُعْتَلُّ بِالفَاءِ: **مِثَالٌ**،

وَبِالعَيْنِ: **أَجْوفُ**،

وَذُو الثَّلاَثَةِ، وَبِاللاَّمِ: **مَنْقُوصٌ**.

وَذُو الأَرْبَعَةِ، وَبِالفَاءِ والعَيْنِ، أَوْ بِالعَيْنِ وَاللاَّمِ: **لَفِيفٌ مَقْرُونٌ**.

وَبِالفَاءِ وَاللاَّمِ: **لَفِيفٌ مَفْرُوقٌ**.

❑ ❑ ❑

أَبْنِيَةُ الأَسْمَاءِ

* أَبْنِيَةُ الاسْمِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ:

وَلِلاسْمِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ عَشَرَةُ أَبْنِيَةٍ، وَالقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَي عَشَرَ، سَقَطَ مِنْهَا: فُعِلٌ وَفِعُلٌ اسْتِثْقَالاً، وَجُعِلَ الدُّئِلُ مَنْقُولاً، وَالحِبُكُ، إِنْ ثَبَتَ، فَعَلَى تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ فِي حَرْفَيِ الكَلِمَةِ، وَهِيَ: فَلْسٌ، وَفَرَسٌ، وَكَتِفٌ، وَعَضُدٌ، وَحِبْرٌ، وَعِنَبٌ، وَإِبِلٌ، وَقُفْلٌ، وَصُرَدٌ، وَعُنُقٌ.

* رَدُّ بَعْضِ الأَبْنِيَةِ إِلى بَعْضٍ:

وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ إِلى بَعْضٍ، فَفَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ، كَفَخِذٍ، يَجُوزُ فيه: فَخْذٌ، وَفِخْذٌ، وَفِخِذٌ، وكذا الفِعْلُ، كَشَهِدَ، ونحو كَتِفٍ يجوز فيه: كَتْفٌ وَكِتْفٌ، وَنَحْوُ: عَضُدٍ يَجوز فِيهِ عَضْدٌ، ونحو: عُنُقٍ، يجوز فيه عُنْقٌ، ونحو: إِبِلٍ وَبِلِزٍ، يجوز فيهما: إِبْلٌ وَبِلْزٌ، وَلاَ ثَالِثَ لَهُمَا، وَنَحْوُ: قُفْلٍ، يجوز فيه قُفُلٌ عَلَى رَأْيٍ، لِمَجِيءِ عُسُرٍ وَيُسُرٍ.

* أَبْنِيَةُ الاسْمِ الرُّبَاعِيِّ:

وَلِلرُّبَاعِيِّ خَمْسَةٌ: جَعْفَرٌ، وَزِبْرِجٌ، وَبُرْثُنٌ، وَدِرْهَمٌ، وَقِمَطْرٌ، وَزَادَ الأَخْفَشُ نحو: جُخْدَب، وَأَمَّا جَنَدِلٌ وَعُلَبِطٌ فَتَوَالِي الحَرَكَاتِ حَمَلَهُمَا عَلَى بَابِ جَنَادِلَ وَعُلاَبِط.

* **أَبْنِيَةُ الاسْمِ الخُمَاسِيِّ المُجَرَّدِ :**

وَلِلْخُمَاسِيِّ المُجَرَّدِ أَرْبَعَةٌ : **سَفَرْجَلٌ، وَقِرْطَعْبٌ، وَجَحْمَرِشٌ، وَقُذَعْمِلٌ**.

* **أَبْنِيَةُ الاسْمِ المَزِيدِ فِيهِ :**

وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ أَبْنِيَةٌ كَثِيرَةٌ، وَلَمْ يَجِيء فِي الخُمَاسِيِّ إِلَّا : **عَضْرَفُوطٌ، وَخُزَعْبِيلٌ، وَقِرْطَبُوسٌ، وَقَبَعْثَرَى**، وَخَنْدَرِيسٌ عَلَى الأَكْثَرِ.

* **أَحْـوَالُ الأَبْنِيَـةِ :**

وَأَحْوَالُ الأَبْنِيَةِ :

ـ قَدْ تَكُونُ **لِلْحَاجَةِ** : كَالمَاضِي، وَالمُضَارِعِ، وَالأَمْرِ، وَٱسْمِ الفَاعِلِ، وَٱسْمِ المَفْعُولِ، وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَالمَصْدَرِ، وَٱسْمَيِ الزَّمَانِ وَالمَكَـانِ. وَالآلَـةِ، وَالمُصَغَّرِ، وَالمَنْسُـوبِ، وَالجَمْـعِ، وَالتِقَـاءِ السَّـاكِنَيْـنِ، وَالابْتِدَاءِ، وَالوَقْفِ.

ـ وَقَدْ تَكُون **لِلتَّوَسُّعِ** كَالمَقْصُورِ والمَمْدُود وَذِي الزِّيَادَةِ.

وَقَدْ تَكُونُ **لِلْمُجَانَسَةِ**، كَالإِمَالَةِ،

وَقَدْ تَكُونُ **لِلاسْتِثْقَالِ**، كَتَخْفِيفِ الهَمْزَةِ، وَالإِعْلَالِ، وَالإِبْدَالِ، وَالإِدْغَامِ، وَالحَذْفِ.

❏ ❏ ❏

الماضي وأبوابه

* **أَبْنِيَة الْمَاضِي الْمُجَرَّد الثُّلَاثِي :**

لِلْمَاضِي الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ: **فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ**، نَحْوُ: ضَرَبَهُ، وَقَتَلَهُ، وَجَلَسَ، وَقَعَدَ، وَشَرِبَهُ، وَوَمِقَهُ، وَفَرِحَ، وَوَثِقَ، وَكَرُمَ.

* **أَبْنِيَةُ الْمَاضِي الثُّلَاثِيِّ الْمَزِيد فِيهِ :**

وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ:

مُلْحَقٌ بِدَحْرَجَ، نَحْوُ: شَمْلَلَ، وَحَوْقَلَ، وَبَيْطَرَ، وَجَهْوَرَ، وَقَلْنَسَ، وَقَلْسَى.

وَمُلْحَقٌ بِتَدَحْرَجَ، نَحْوُ: تَجَلْبَبَ، وَتَجَوْرَبَ، وَتَشَيْطَنَ، وتَرَهْوَكَ، وتَمَسْكَنَ، وتَغَافَلَ، وتَكَلَّمَ.

وَمُلْحَقٌ بِاحْرَنْجَمَ، نَحْوُ: اقْعَنْسَسَ، وَاسْلَنْقَى.

وَغَيْرِ مُلْحَقٍ، نَحْوُ: أَخْرَجَ، وَجَرَّبَ، وَقَاتَلَ، وَانْطَلَقَ، وَاقْتَدَرَ، وَاسْتَخْرَجَ، وَاشْهَابَّ، وَاشْهَبَّ، وَاغْدَوْدَنَ، وَاعْلَوَّطَ، وَاسْتَكَانَ. قِيلَ: افْتَعَلَ، مِنَ السُّكُونِ، فَالْمَدُّ شَاذٌّ، وَقِيلَ: اسْتَفْعَلَ، مِن كَانَ[1]، فَالْمَدُّ قِيَاسِيٌّ.

---

(1) وفي نسخ: «مِنَ الكَوْنِ».

* فَعَلَ (بالفتح) وَمَعَانِيه:

فَفَعَلَ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَبَابُ المُغَالَبَةِ يُبْنَى على فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ ـ بِالضَّمِّ ـ نَحْوُ: كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ، إِلاَّ بَابَ: وَعَدْتُ، وَبِعْتُ، وَرَمَيْتُ، فَإِنَّهُ أَفْعِلُهُ ـ بالكسر ـ وَعَنِ الكِسَائِيِّ فِي نَحْو: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ ـ بالفتح ـ .

* فَعِلَ (بالكسر) وَمَعَانِيه:

وَفَعِلَ تَكْثُرُ فِيهِ العِلَلُ وَالأَحْزَانُ، وَأَضْدَادُهُمَا، نَحْوُ: سَقِمَ، وَمَرِضَ، وَحَزِنَ، وَفَرِحَ، وَتَجِيءُ الأَلْوَانُ وَالعُيُوبُ وَالحِلَيُّ كُلُّهَا عَلَيْهِ، وَقَدْ جَاءَ: أَدِمَ، وَسَمِرَ، وَعَجِفَ، وَحَمِقَ، وَخَرِقَ، وَعَجِمَ، وَرَعِنَ ـ بالكَسْرِ والضَّمِّ ـ .

* مَعَانِي فَعُلَ (بالضم):

وَفَعُلَ لأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا، كَحَسُنَ، وَقَبُحَ، وَكَبُرَ، وَصَغُرَ، فَمِنْ ثَمَّةَ كَانَ لاَزِماً،

وَشَذَّ: رَحُبَتْكَ الدَّارُ: أَيْ رَحُبَتْ بِكَ.

وَأَمَّا بَابُ سُدْتُهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الوَاوِ لاَ لِلنَّقْلِ، وَكَذَا بَابُ: بِعْتُهُ. وَرَاعَوا فِي بَابِ خِفْتُ بَيَانَ البِنْيَةِ.

* مَعَانِي أَفْعَلَ:

وَأَفْعَلَ

لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، نَحْوُ: أَجْلَسْتُهُ،

وَلِلتَّعْرِيضِ، نَحْوُ: أَبَعْتُهُ،

وَلِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا، نَحْوُ: أَغَدَّ البَعِيرُ، وَمِنْهُ: أَحْصَدَ الزَّرْعُ،

وَلِوُجُودِهِ عَلَى صِفَةٍ، نَحْوُ: أَحْمَدْتُهُ، وَأَبْخَلْتُهُ،

وَلِلسَّلْبِ، نَحْوُ: أَشْكَيْتُهُ،

وبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ: قِلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ.

* مَعَانِي فَعَّلَ (بالتضعيف):

وَفَـعَّـلَ

لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً، نَحْوُ: غَلَّقْتُ، وَقَطَّعْتُ، وَجَوَّلْتُ، وَطَوَّفْتُ، وَمَوَّتَ المَالُ،

وَلِلتَّعْدِيةِ، نَحْوُ: فَرَّحْتُهُ، ومنه فَسَّقْتُهُ،

وَلِلسَّلْبِ، نَحْوُ: جَلَّدْتُهُ، وَقَرَّدْتُهُ،

وَبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ: زِلْتُهُ وَزَيَّلْتُهُ.

* مَعَانِـي فَاعَـلَ:

وَفَاعَلَ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إلى أَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقاً بِالآخَرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحاً، فَيَجِيءُ العَكْسُ ضِمْناً، نَحْوُ: ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ، وَمِنْ ثَمَّ

جَاءَ غَيْرُ المُتَعَدِّي مُتَعَدِّياً، نَحْوُ: كَارَمْتُهُ، وَشَاعَرْتُهُ

والمُتَعَدِّي إلى واحِد مُغَايِرٍ لِلمُفَاعَل مُتَعَدِّياً إِلى اثْنَيْنِ، نَحْوُ: جَاذَبْتُهُ الثَّوْبَ، بِخِلافِ: شَاتَمْتُهُ،

وَبِمَعْنَى فَعَّلَ، نَحْوُ: ضَاعَفْتُهُ،

وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ: سَافَرْتُ.

* مَعَانِـي تَفَاعَـلَ:

وَتَفَاعَلَ لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِداً فِي أَصْلِهِ صَرِيحاً، نَحْوُ: تَشَارَكَا، وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولاً عَنْ فَاعَلَ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ، وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ، نَحْوُ: تَجَاهَلْتُ، وَتَغَافَلْتُ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ: تَوَانَيْتُ، وَمُطَاوِعُ فَاعَلَ نَحْوُ: بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ.

* مَعَانِي تَفَعَّلَ (بالتضعيف):

وَتَفَعَّلَ لِمُطَاوَعَةِ فَعَّلَ، نَحْوُ: كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَلِلتَّكَلُّفِ، نَحْوُ: تَشَجَّعَ،

وَتَحَلَّمَ، وَلِلاتِّخاذِ، نَحْوُ: تَوَسَّدَ، وَلِلتَّجَنُّبِ، نَحْوُ: تَأَثَّمَ وَتَحَرَّجَ، وَلِلْعَمَلِ المُتَكَرِّرِ فِي مُهْلَةٍ، نَحْوُ: تَجَرَّعْتُهُ، وَمِنْهُ: تَفَهَّمَ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ، نَحْوُ: تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ.

*** مَعَانِي انْفَعَلَ:**

وَانْفَعَلَ لاَزِمٌ، مُطَاوِعُ فَعَلَ، نَحْوُ: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وَقَدْ جَاءَ مُطَاوِعُ أَفْعَلَ، نَحْوُ: أَسْفَقْتُهُ فَانْسَفَقَ، وَأَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ قَلِيلاً، وَيَخْتَصُّ بِالعِلاَجِ وَالتَّأْثِيرِ، وَمِن ثَمَّ انْعَدَمَ خَطَأٌ.

*** مَعَانِي افْتَعَلَ:**

وَافْتَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِباً، نَحْوُ: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وللاتّخاذ، نَحْوُ: اشْتَوى، وبمعنى تفاعل، نَحْوُ: اجْتَوَرُوا، وللتصرف، نَحْوُ: اكْتَسَبَ.

*** مَعَانِي اسْتَفْعَلَ:**

وَاسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِباً: إِمَّا صَرِيحاً، نَحْوُ: اسْتَكْتَبْتُهُ، وإِمَّا تَقْدِيراً، نَحْوُ: اسْتَخْرَجْتُهُ، وَلِلتَّحَوُّلِ، نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ.

وَ «إِنَّ البُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ».

وَقَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ: قَرَّ وَاسْتَقَرَّ.

*** بِنَاءُ الفِعْلِ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ:**

وَلِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ بِنَاءٌ واحدٌ، نَحْوُ: دَحْرَجْتُهُ وَدَرْبَخَ.

*** أَبْنِيَةُ الفِعْلِ الرُّبَاعِيِّ المَزِيدِ فِيهِ:**

وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ ثَلاَثَةُ أَبْنِيَةٍ، نَحْوُ: تَدَحْرَجَ، وَاحْرَنْجَمَ، وَاقْشَعَرَّ، وَهِيَ لاَزِمَةٌ.

❑ ❑ ❑

المُضَارِعُ وَأَبْوَابُهُ

* **مُضَارِعُ فَعَلَ (مفتوح العين):**

المُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ عَلَى المَاضِي؛

* **مُضَارِعُ فَعَلَ:**

فَإِنْ كَانَ مُجَرَّداً عَلَى فَعَلَ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ العَيْنُ أَوْ اللاَّمُ حَرفَ حَلْقٍ غَيْرَ أَلف، وَشَذَّ أَبَى يَأْبَى، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ، وَرَكَنَ يَرْكَنُ مِنَ التَّدَاخُلِ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الأَجْوَفِ بِالوَاوِ، وَالمَنْقُوصِ بِهَا، وَالكَسْرَ فِيهِمَا بِاليَاءِ، وَمَنْ قَالَ: طَوَّحْتُ وَأَطْوَحُ، وَتَوَّهْتُ وَأَتْوَهُ، فَطَاحَ يَطِيحُ، وَتَاهَ يَتِيهُ، شَاذٌّ عنده، أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ، وَلَمْ يَضُمُّوا في المِثَالِ، وَوَجَدَ يَجُدُ ضَعِيفٌ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي المُضَاعَفِ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: يَشُدُّهُ وَيَمُدُّهُ، وَجَاءَ الكَسْرُ فِي: يَشِدُّهُ وَيَعِلُّهُ وَيَبِتُّهُ، وَيَنِمُّهُ، وَلَزِمُوهُ فِي: حَبَّهُ يَحِبُّهُ وَهُوَ قَلِيلٌ.

* **مُضَارِع فَعِل (مكسور العين):**

وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعِلَ فُتِحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالاً، وَطَيِّىءٌ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى، بَقَى يَبْقَى، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعُمُ فَمِنَ التَّدَاخُلِ.

* **مُضَارِعُ فَعُل (مضموم العين):**

وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعُلَ ضُمَّتْ عَيْنُهُ.

* مُضَارِعُ الأَكْثَرِ مِن الثُّلاَثِيّ:

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الآخِرِ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً، نَحْوُ: تَعَلَّمَ، وَتَجَاهَلَ، وَتَدَحْرَجَ، فَلاَ يُغَيَّرُ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللامُ مُكَرَّرَةً، نَحْوُ: اُحْمَرَّ وَاُحْمَارَّ فَتُدْغَمُ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤَفْعِلُ، إلاَّ أَنَّهُ رُفِضَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ: تَوَالِي الهَمْزَتَيْنِ فِي المُتَكَلِّمِ، فَخُفِّفَ فِي الجَمِيعِ. وَقَوْلُهُ:

«فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا» شَاذٌّ. وَالأَمْرُ، وَاُسْمُ الفَاعِلِ، وَاُسْمُ المَفْعُولِ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ تَقَدَّمَتْ (في الكافية)[1].

❑ ❑ ❑

(١) راجع الملحق الثاني، من هذا الكتاب، ص: ٣٧٧.

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ

* **الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من (فَعِلَ):**

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مِنْ نَحْوُ: فَرِحَ عَلَى فَرِحٍ غالِباً، وَقَدْ جاءَ مَعَهُ الضَّمُّ في بَعْضِهَا الضَّمُّ، نَحْوُ: نَدُسٍ، وَحَذُرٍ، وَعَجُلٍ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ، وَشَكِسٍ، وَحُرٍّ، وَصِفْرٍ، وَغَيُورٍ، وَمِنَ الأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ والحُلَيِّ عَلَى: أَفْعَلَ.

* **الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مِن فَعُلَ (بالضم):**

وَمِنْ نَحْوُ: كَرُمَ عَلَى كَرِيمٍ غَالِباً، وَجَاءَتْ عَلَى خَشِنٍ، وَحَسَنٍ، وصَعْبٍ، وَصُلْبٍ، وَجَبَانٍ، وَشُجَاعٍ، وَوَقُورٍ، وَجُنُبٍ.

* **الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مِن فَعَل (بالفتح):**

وَهِيَ مِن فَعَلَ قَلِيلَةٌ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ: حَرِيصٍ، وَأَشْيَبَ، وَضَيِّقٍ.

الصِّفَةُ المُشَبَّهَة مِن الجَمِيعِ:

وَتَجِيءُ مِنَ الجَمِيعِ بِمَعْنَى الجُوعِ وَالعَطَشِ وَضِدِّهِمَا عَلَى: فَعْلَان، نَحْوُ: جَوْعَانَ، وَشَبْعَانَ، وَعَطْشَانَ، وَرَيَّانَ.

❑❑❑

المصدر

* أَبْنِيَةُ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ:

نَحْوُ: قَتْلٍ، وفِسْقٍ، وَشُغْلٍ، وَرَحْمَةٍ، وَنِشْدَةٍ، وَكُدْرَةٍ، وَدَعْوَى، وَذِكْرَى، وَبُشْرَى، وَلَيَّانٍ، وَحِرْمَانٍ، وَغُفْرَانٍ، وَنَزَوَانٍ، وَطَلَبٍ، وَخَنِقٍ، وَصِغَرٍ، وَهُدًى، وَغَلَبَةٍ، وَسَرِقَةٍ، وَذَهَابٍ، وَصِرَافٍ، وَسُؤَالٍ، وَزَهَادَةٍ، وَدِرَايَةٍ، وَبُغَايَةٍ، وَدُخُولٍ، وَوَجِيفٍ، وَقَبُولٍ، وَصُهُوبَةٍ، وَمُدْخَلٍ، وَمَرْجِعٍ، وَمَسْعَاةٍ، وَمَحْمَدَةٍ، وَكَرَاهِيَةٍ.

إلَّا أَنَّ الغَالِبَ فِي فَعَلَ اللَّازِمِ، نَحْوُ: رَكَعَ عَلَى رُكُوعٍ، وَفِي المُتَعَدِّي، نَحْوُ: ضَرَبَ، عَلَى ضَرْبٍ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِها، نَحْوُ: كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ، وَفِي الاِضْطِرَابِ، نَحْوُ: خَفَقَ، على خَفَقَانٍ، وَفِي الأَصْوَاتِ، نَحْوُ: صَرَخَ، على صُرَاخٍ،

وَقَالَ الفَرَّاءُ: إِذَا جَاءَكَ فَعَلَ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ فَاجْعَلْهُ فَعْلاً لِلْحِجَازِ وَفُعُولاً لِنَجْدٍ، وَنَحْوُ: هُدًى وَقِرًى مُخْتَصٌّ بِالمَنْقُوصِ، وَنَحْوُ: طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِيَفْعُلُ، إلَّا جَلَبَ الجُرْحِ وَالغَلَبَ.

* مَصْدَرُ فَعِلَ:

وَفَعِلَ اللَّازِمُ، نَحْوُ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ.

وَالمُتَعَدِّي، نَحْوُ: جَهِلَ عَلَى جَهْلٍ.

وَفِي الأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ، نَحْوُ: سَمِرَ وَأَدِمَ على سُمْرَةٍ وَأُدْمَةٍ.

* مَصْـدَرُ فَعُـلَ:

وَفَعُلَ، نَحْوُ: كَرُمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِباً، وَعِظَمٍ وَكَرَمٍ كثيراً.

* مَصْدَر المَزِيد فِيهِ والرُّبَاعِيُّ:

وَالمَزِيدُ فِيهِ وَالرُّبَاعِيُّ قِيَاسٌ، فَنَحْو: أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ، وَنَحْوُ: كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ، وَجَاءَ كِذَابٌ وَكِذَّابٌ، وَالْتَزَمُوا الحَذْفَ وَالتَّعْوِيضَ فِي نَحْوِ، تَعْزِيَةٍ وَإِجَازَةٍ وَاسْتِجَارَةٍ، وَنَحْوُ: ضَارَبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَضِرَابٍ، وَمِرَّاءٌ شَاذٌّ، وَجَاءَ: قِيتَالٌ، وَنَحْوُ: تَكَرَّمَ عَلَى تَكَرُّمٍ، وَجَاءَ تِمِلَّاقٌ. وَالبَاقِي وَاضِـحٌ، وَنَحْوُ: التَّرْدَادِ، وَالتَّجْوَالِ، والحِثِّيثَى، والرِّمِّيَّا لِلتَّكْثِيرِ.

* المَصْـدَر المِيمِـيُّ:

وَيَجِيءُ المَصْدَرُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ أَيضاً عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاساً مُطَّرِداً، كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ، وَلاَ غَيْرُهُمَا، فَنَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الفَرَّاءُ جَمْعاً لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ.

وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ المَفْعُولِ، كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ، وَكَذَا البَاقِي.

وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالمَيْسُورِ، وَالمَعْسُورِ، وَالمَجْلُودِ وَالمَفْتُونِ فَقَلِيلٌ.

وَفَاعِلَةٌ كَالعَافِيَةِ، وَالعَاقِبَةِ، وَالبَاقِيَةِ، وَالكَاذِبَةِ أَقَلُّ.

* مَصْـدَرُ الرُّبَاعِـيّ

وَنَحْوُ: دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بالكسر، وَنَحْوُ: زَلْزَلَ عَلَى زَلْزَالٍ وَزِلْزَالٍ بِالفَتْحِ وَالكَسْرِ.

اسْـم المَـرَّة

وَالْمَـرَّةُ مِـن الثلاثيّ المجرّد الذي لا تَاءَ فيه على فَعْلَة، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ.

وبكسر الفاء للنّوع، نحو ضِرْبَةٍ وَقِتْلَةٍ،

وما عداه على المصدر المستعمل، نحو إِبَاحَة، فإن لم تكن تَاءٌ زِدْتَهَا.

ونحو أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً شاذٌّ.

أَسْمَاءُ الزَّمَان والمَكَان

أسماءُ الزَّمان والمكان، ممّا مُضَارِعُهُ:

مفتوحُ العين أو مضمومُها، ومن المنقُوص على مَفْعَلٍ، نحو مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْمًى،

ومن مكسورها والمثال على مَفْعِلٍ، نحو مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ.

وجاء المَنْسِكُ، والمَجْزِرُ، والمَنْبِتُ، والمَطْلِعُ، والمَشْرِقُ، والمَغْرِبُ، والمَفْرِقُ، والمَسْقِطُ، والمَسْكِنُ، والمَرْفِقُ، والمَسْجِدُ، والمَنْخِرُ.

وأمّا مِنْخِرٌ فَفَرْعٌ كَمِنْتِنٍ، ولا غيرهما.

ونحو المَظِنَّةِ والمَقْبَرَة، فتحاً وضماً، ليس بقياس.

وما عداه فعلى لفظ المفعُول.

اسْـمُ الآلـة

الآلَةُ على مِفْعَلٍ، وَمِفْعَالٍ، وَمِفْعَلَةٍ، كالمِحْلَبِ، والمِفْتَاح، والمِكْسَحَة.

ونحو المُسْعُطِ، والمُنْخُل، والمُدُقّ، والمُدْهُن، والمُكْحُلَة، والمُحْرُضَة لَيْس بقياس.

التَّصْغِير

المُصَغَّرُ المزيدُ فيه ليَدُلَّ على تقليل؛ فالمتمكن يُضَمُّ أَوَّلُهُ ويُفْتَحُ ثانيه، وبعدهما يَاءٌ ساكِنة، وَيُكْسَرُ ما بعدها في الأربعة إلاَّ في تَاءِ التَّأْنيث، وَأَلِفَيْهِ (أَلفي التأنيث)، والألفِ والنُّونِ المشبَّهتين بهما، وَأَلِفِ أَفْعَالٍ جمعاً.

ولا يُزَادُ على أربعةٍ، ولذلك لم يَجيءْ في غيرها إلاَّ فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ، وإذَا صُغِّرَ الخُمَاسيُّ على ضَعْفِهِ فالأولى حذفُ الخامس، وقيلَ: ما أَشْبَهَ الزائدَ، وَسَمِعَ الأخفشُ سُفَيْرِجَلٌ.

وَيُرَدُّ نحو بَابٍ، وَنَابٍ، وَمِيزَانٍ، وَمُوقِظٍ إلى أَصلِهِ لذهاب المُقتضى، بخلاف قائِمٍ، وَتُرَاثٍ، وأُدَدٍ، وقالوا عُيَيْدٌ لقولهم أَعْيَاد.

فإن كانت مدَّةٌ ثانيةٌ فالواو لازمةٌ، نحو ضُوَيْرِبٍ في ضَارِب، وَضُوَيْرِيب في ضِيرَاب.

والاسمُ على حرفين يُرَدُّ محذوفُه، تقول في عِدَةٍ، وَكُلْ اسْماً وُعَيْدَة، وَأُكَيلٌ، وفي سَهٍ، وَمُذٍ اسماً سُتَيْهَةٌ، وَمُنَيْذٌ.

وفي دَم، وحِرٍ: دُمَيٌّ وَحُرَيْحٌ، وكذلك بابُ ابْنٍ، واسمٍ، وأُختٍ، وبِنتٍ، وهَنْتٍ، بخلاف باب مَيْتٍ، وَهَارٍ، وَنَاس.

وإذَا وَلِيَ يَاءَ التصغير واوٌ، أو أَلفٌ منقلبة، أو زائدةٌ قُلِبَتْ يَاءً، وكذلك الهَمْزَةُ المنقلبةُ بعدها، نحو: عُرَيَّةٍ، وَعُصَيَّةٍ، وَرُسَيِّلَةٍ، وتصحيحها في باب: أُسَيْوِد، وَجُدَيِّلٍ قليلُ، فإن اتفقَ اجتماعُ ثلاثِ ياءات حذفت الأخيرةُ نَسْياً على الأفصح، كقولك في عَطَاءٍ، وَإِدَاوَاةٍ، وَغَاوِيَةٍ، وَمُعَاوِيَةَ: عُطَيٌّ، وَأُدَيَّةٌ، وَغُوَيَّةٌ، وَمُعَيَّة، وقياس أَحْوَى: أُحَيٌّ، غيرَ منصرف، وعِيسَى يَصْرِفُه، وقال أبو عمرو، أُحَيٌّ، وعلى قياس أُسَيْوِدَ: أُحَيْوٍ.

ويزادُ في المؤنث الثلاثيّ بغير تَاءٍ تاءٌ كعُيَيْنَةٍ، وَأُذَيْنَةٍ، وَعُرَيْب، وَعُرَيْس شاذّ، بخلاف الرّباعيّ كَعُقَيْرِب، وَقُدَيْدِيمة وَوُرَيْئَةٌ شاذّ. وتحذفُ أَلفُ التأنيث المقصورةُ غيرُ الرابعة كَـ: جُحَيْجِب وَحُوَيْلِيّ، في جَحْجَبَي، وَحَوْلاَيَا، وَتَثْبُتُ الممدودةُ مطلقاً ثبوت الثّاني في بعلبكّ.

والمـدَّةُ الـواقعةُ بعد كسرةِ التصغيرِ تنقلبُ يَـاءً إنْ لـم تكنهـا، نحـو: مُفَيْتِيح، وكُرَيْدِيس، وَذُو الزّيَادَتَين غيرها من الثلاثيّ يحذف أقلهما فائدة، كَمُطَيْلِق، وَمُغَيْلِم، وَمُضَيْرِب، وَمُقَيْدِم، في: مُنْطَلِق، وَمُغْتَلِم، ومُضَارِب، وَمُقَدِّم، فإنْ تَسَاوَيَا فَمُخَيَّرٌ كَقُلَيْسِيَّة وَقُلَيْنِسة، وَحُبَيْنِط وَحُبَيْط، وَذُو الثلاث غيرها تبقَّى الفُضْلى منهـا، كمُقَيْعِس في مُقْعَنْسس، وتحذفُ زياداتُ الرباعيّ كلها مطلقاً غيرَ المدّةِ، كَقُشَيْعِرٍ فِي مُقْشَعِرّ، وَحُرَيْجِيم في احْرِنْجام، ويجوز التعويضُ من حذف الزيادة بمدّةٍ بعدَ الكسرة فيما ليست فيه، كمُغَيْلِيم في مُغْتَلِم.

ويُرَدُّ جمعُ الكثرةِ لا اسمُ الجمعِ إلى جمع قِلَّتِهِ؛ فَيُصغَّر نَحْوُ غُلَيْمَةَ في غِلْمَان، أو إلى واحده، فيصغّرُ ثُمّ يُجمع جمع السلامة، نحو: غُلَيِّمُونَ وَدُوَيْرَات.

وما جاء على غير ذلك كأُنَيْسِيَانٍ، وَعُشَيْشِيَة، وأُغَيْلِمَةٍ، وَأُصَيْبِيَة شاذّ، وقولهم: أُصَيْغِرُ مِنْكَ، وَدُوَيْنَ هذا، وَفُوَيْقَ ذاك لتقليل ما بينهما. ونحو ما أُحَيْسِنَهُ شاذٌّ، والمُرادُ المتعجب مِنْه. ونحو جُمَيْلٍ، وكُعَيْتٍ لطائرين، وَكُمَيْتٍ للفَرَسِ مَوضُوعٌ على التصغير.

*** تصغيـر التـرخيم:**

وتصغيرُ الترخيم أَنْ تَحْذِفَ كلَّ الزوائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحُمَيْدٍ في أَحْمَدَ.

* **تصغيـر المبنيـات :**

وَخُولِفَ باسم الإشَارَة والمَوصُول فَأُلحِقَ قَبْل آخِرِهِمَا يَاءٌ، وزيدتْ بعد آخرهما أَلِفٌ. فَقِيل: ذَيَّا، وَتَيَّا، وأُولَيَّا، واللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، وَاللَّذَيَّانَ، وَاللَّتَيَّانِ، واللَّذَيُّون، واللَّتَيَّات.

ورفضوا تصغير الضمائر، ونحو: مَتَى، وَأَيْنَ، وَمَنْ، ومَا، وَحَيْثُ، وَمُنْذُ، وَمَعَ، وَغَير، وَحَسْبُكَ، والاسم عاملاً عَمَلَ الفِعْل؛ فمن ثَمَّ جاز: ضُوَيْرِبُ زَيدٍ، وامْتَنَعَ: ضُوَيْرِبٌ زَيْدَاً.

❑ ❑ ❑

المَنسُوبُ

المنسوبُ الملحقُ بآخره ياءٌ مشدّدةٌ ليدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها، وقياسُهُ حذفُ تاءِ التأنيث مطلقاً، وزيادة التثنية والجمع إلاّ عَلَماً قد أُعرِبَ بالحركات؛ فلذلك جاء: قِنَّسْرِيٌّ وقِنَّسْرِينِيٌّ.

ويفتحُ الثاني من نحو: نَمِرٍ، والدُّئِلِ، بخلاف تَغْلِبيٍّ، على الأفصح.

وتحذفُ الواوُ والياءُ من فَعُولَة وفَعِيلَةَ بشرط صحة العين، ونفي التضعيف، كَحَنَفِيّ، وَشَنَئِيٍّ، ومن فُعَيْلَةَ غيرَ مضاعفٍ، كَجُهَنِيٍّ، بخلاف طَوِيلِيٍّ، وشَدِيدِيٍّ، وسَلِيقِيٍّ، وَسَلِيميٌّ في الأزْدِ، وَعَمِيرِيٌّ في كلب؛ شاذ، وَعُبَدِيّ وجُذَمِيٌّ في بني عَبِيدَةَ وجذيمةَ أشذّ، وَخُرَيْبِيٌّ شاذٌّ، وثَقَفِيٌّ وَقُرَشِيٌّ، وَفُقَمِيٌّ في كِنَانَةَ، وَمُلَحِيٌّ في خُزَاعة؛ شاذٌّ.

وتُحذفُ الياءُ من المعتل اللاّم من المذكر والمؤنث، وتقلبُ الياءُ الأخيرةُ واواً، كَغَنَوِيٍّ، وَقَصَوِيٍّ، وأُمَوِيٍّ، وجاء أُمَيِّيٌ بخلاف غَنَوِيٍّ، وأُمَوِيٌّ شاذٌّ. وأُجري تَحَوِيٌّ في تَحِيَّة مُجْرَى غَنَوِيّ،

وأمّا في نحو عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتّفاقاً، وفي نحو عَدُوَّةٍ. قال المبردُ: مثلُهُ، وقال سيبويه: عَدَوِيٌّ.

وتحذفُ الياءُ الثانيةُ في نحو: سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ ومُهَيِّمٍ، من هَيَّمَ ــ، وطائِيٌّ شاذٌّ. فإنْ كان نحوُ مُهَيِّمٍ تصغيرَ مُهَوِّمٍ، قيل: مُهَيِّمِيٌّ بالتعويض.

* **النسب لما آخره ألف:**

وتقلبُ الألفُ الأخيرةُ الثالثةُ والرابعةُ المنقلبةُ واواً كَعَصَوِيٍّ، وَرَحَوِيٍّ، وَمَلْهَوِيٍّ، وَمَرْمَوِيٍّ، ويحذف غيرهما، كحُبْلِيٍّ، وَجَمزِيٍّ، وَمُرَامِيٍّ، وقَبَعْثَرِيٍّ، وقد جاء في نحو: حُبْلى: حُبْلوِيٌّ وَحُبْلاَوِيٌّ، بخلاف نحو: جَمَزَى.

* **النسب لما آخره ياء:**

وتقلبُ الياءُ الأخيرةُ الثالثةُ المكسورُ ما قبلها واواً، ويفتح ما قبلها، كَعَمويٍّ، وشَجَوِيٍّ، وتحذفُ الرابعةُ، على الأفصح، كقاضِيٍّ، ويحذفُ ما سواهما، كمُشْتَرِيٍّ، وبابُ مُحَيٍّ جاء على مُحَوِيٍّ، وَمُحيِّي، كأُمَيِّيٍّ، وأُمَوِيٍّ.

* **النسبُ لما آخره الياء والواو الساكن ما قبلهما:**

وَنَحْوُ ظَبْيَةٍ، وَقُنْيَةٍ، وَرُقْيَةٍ، وَغُزْوَةٍ، وَرِشْوَةٍ، وُعُرْوَةٍ على القياس عند سيبويه، وَزِنَوِيٌّ وَقَرَوِيٌّ شاذ عنده، وقال يُونُس ظَبَوِيٌّ، وَغَزَوِيٌّ، وَقَنَوِيٌّ، واتفقا في باب غَزْوٍ وظَبْيٍ. وبَدَوِيٌّ شاذٌّ.

* **النسب لما آخره ياء من قبلهما حرف علة:**

وباب طَيٍّ وَحَيٍّ تردُّ الأولى إلى أصلها وتفتح، نحو: طَوَوِيٌّ، وَحَيَوِيٌّ، بخلاف دَوِّيٍّ وَكَوِّيٍّ.

* **النسب لما آخره ياءٌ مشدَّدة بعد ثلاثة:**

وما آخِرُهُ ياءٌ مشددةٌ بعد ثلاثةَ.

إن كانت أَصلية كما في نحو: مَرْمِيٍّ، قيل: مَرْمَوِيٌّ، ومَرْمِيٌّ. وإنْ كانت زائدة حذفتْ، ككُرْسِيٍّ، وبَخَاتِيٍّ في بَخَاتيِّ اسم رجل.

* النسب لما آخره همزة قبلها ألف:

وما آخره همزةٌ بعد ألفٍ إن كانت للتأنيث قلبت واواً. وصَنْعَانِيٌّ، وَبَهْرَانِيٌّ، وَرَوْحَانِيٌّ، وَجَلُوْلِيٌّ، وَحَرُورِيٌّ شاذٌّ، وإن كانت أصلية ثَبَتَتْ على الأكثر، كَقُرَّائِيٌّ، وَإلاَّ فَالوجهان، كَكِسَائِيٌّ [وَكِساوِيٌّ، وَعِلْبَائِيٌّ] وَعِلْبَاوِيٌّ.

* النسب إلى ما آخره واو أو ياء قبلها ألف:

وبابُ سِقَايَةٍ: سِقَائِيٌّ بالهمزة.

وباب شَقَاوَةٍ شَقَاوِيٌّ بالواو.

وبابُ رَايٍ وَرَايَةٍ: رايِيٌّ وَرَائِيٌّ وَرَاوِيٌّ.

* النسب إلى ما جاء على حرفين:

وما كان على حرفين إن كان متحركَ الأوسط أصلاً، والمحذوفُ هو اللاّمُ، ولم يعوضْ همزةَ الوصل، أو كان المحذوفُ فَاءً، وهو معتلُّ اللام، وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِيٌّ، وأَخَوِيٌّ، وَسَنَهِيٌّ، في سَنٍ، وَوِشَوِيٌّ في شِيَةٍ، وقال الأخفشُ: وِشْيِيٌّ على الأصل، وإن كانت لامُهُ صحيحةً، والمحذوف غيرُها، لم يردَّ، كَعِدِيٌّ، وَزِنِيٌّ، وَسَهِيٌّ، في سَهٍ، وجاء عِدَوِيٌّ، وليس بِرَدٍّ، وما سواهما يجوز فيه الأمران، نحو: غَدِيٌّ، وغَدَوِيٌّ، وابنِيٌّ، وبَنَوِيٌّ، وَحِرِيٌّ، وَحِرَحِيٌّ، وأبو الحسنِ يسكِّنُ ما أصله السكون، فيقول: غَدْوِيٌّ، وَحِرْحِيٌّ، وأختٌ، وبنتٌ كأخٍ وابنٍ عند سيبويه، وعليه كِلَوِيٌّ، وقال يُونُسُ: أُخْتِيٌّ، وَبِنْتِيٌّ، وعليه كِلْتِيٌّ، وَكِلْتَوِيٌّ، وَكِلْتَاوِيٌّ.

* النسب للمركب:

والمركبُ ينسبُ إلى صدره، كَبَعْلِيٌّ وَتَأَبَّطِيٌّ، وَخَمْسِيٌّ في خَمْسَةَ عَشَرَ عَلَماً، ولا يُنْسَبُ إليه عدداً. والمضافُ إنْ كان الثاني مقصوداً أصلاً كابْنِ

الزُّبَيْرِ، وأبـي عَمْرو، قيل: زُبَيْرِيٌّ، وَعَمْرِيٌّ، وإنْ كان كَعَبْدِ مَنَافٍ، وَامْرِىء القَيْس، قيل: عَبْدِيٌّ، وَمَرَئـيٌّ.

*** النســب للجمــع:**

والجمعُ يُرَدُّ إلى الواحد، فيقالُ في: كُتُبٍ، وصُحُفٍ، وَمَسَاجِدَ، وفَرَائِضَ: كِتَابِـيٌّ، وَصَحَفِـيٌّ، وَمَسْجِدِيٌّ، وَفَرَضِيٌّ، وأما باب مَسَاجِدُ، عَلَماً، فَمَسَاجِدِيٌّ، كَكِلاَبِـيٌّ وَأَنْصَارِيٌّ.

*** شــواذ النســب:**

وما جاء على غير ما ذكر فشاذٌّ.

*** النسب بغير الياء:**

وَكَثُرَ مجيءُ «فَعَّال» في الحِرَفِ، كَبَتَّاتٍ، وَعَوَّاجٍ، وَثَوَّابٍ، وَجَمَّالٍ، وجاء «فَاعِلٌ» أيضاً بمعنى ذي كذَا، كتَامِرٍ، وَلاَبِنٍ، ودَارِعٍ، وَنَابِلٍ، ومنه: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[1] وطَاعِمٌ كاسٍ.

❑ ❑ ❑

---

(١) سورة الحاقة: الآية (٢١)، و سورة القارعة: الآية (٧).

الجمع

* جمع التكسير للاسم الثلاثيّ:

الجَمْعُ: الثلاثيُّ: الغالبُ في نحو: فَلْسٍ على أَفْلُسٍ وَفُلُوسٍ، وبابُ ثوبٍ على أَثْوَابٍ، وجاء زِنَادٌ في غيرِ بابِ سَيْلٍ، وَرِئْلانٌ، وَبُطْنَانٌ، وَغِرَدَةٌ، وسُقُفٌ، وأَنْجِدَةٌ شاذٌّ.

ونحو: حِمْلٍ على أحمالٍ وحُمُولٍ، وجاءَ على قِدَاحٍ، وأَرْجُلٍ، وعلى صِنْوَانٍ، وَذُؤْبَانٍ، وَقِرَدةٍ.

ونحو: قُرْءٍ على أَقْرَاءٍ وقُرُوءٍ، وجاء على قِرَطَةٍ، وخِفَافٍ، وفُلْكٍ، وباب عُوْدٍ على عِيْدَانٍ.

ونحوُ: جَمَلٍ على أَجْمَالٍ وَجِمَالٍ، وبابُ تَاجٍ على تِيجَانٍ، وجاء على ذُكورٍ، وأَزْمُنٍ، وَخِرْبَانٍ، وَحُمْلانٍ، وَجِيْرَةٍ، وحِجْلَى.

ونحو: فَخِذٍ على أَفْخَاذٍ فيهما، وجاء على نُمُورٍ وَنُمُرٍ.

ونحوَ: عَجُزٍ على إِعْجَازٍ، وجاء سِبَاعٌ، وليس رَجْلَةٌ بتكسيرٍ.

ونحو: عِنَبٍ على أَعْنَابٍ فيهما، وجاء أَضْلُعٌ وضُلُوعٌ.

ونحو: إِبِلٍ على آبَالٍ فيهما.

ونحو: صُرَدٍ على صِرْدَانٍ فيهما، وجاء أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ فيهما.

ونحو: عُنُقٍ على أعْنَاقٍ فيهما.

وامتنعوا من أَفْعُلٍ في المعتلِّ العينِ، وَأَقْوسٌ، وأَثْوبٌ، وأَعْيُنٌ، وَأَنْيُبٌ شاذٌّ، وامتنعوا من فِعَالٍ في الياء دون الواو، كفعُولٍ في الواو دون الياء، وفُؤُوجٌ وسُؤُوقٌ شاذٌّ.

* جمع تكسير الثلاثيّ المؤنّث:

المؤنَّثُ: نحو: قَصْعَةٍ على قِصَاعٍ، وَبُدُورٍ، وبِدَرٍ، وَنُوَبٍ.

ونحو: لِقْحَةٍ على لِقَحٍ، غالباً، وجاء على لِقَاحٍ، وأَنْعُمٍ.

ونحو: بُرْقَةٍ على بُرَقٍ، غالباً، وجاءَ على حُجُوزٍ وَبِرامٍ.

ونحو: رَقَبَةٍ على رِقَابٍ، وجاء على أَيْنُقٍ، وتِيرٍ، وبُدْنٍ.

ونحو: مَعِدَةٍ على مِعَدٍ.

ونحو: تُخَمَةٍ على تُخَمٍ.

* حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع التأنيث:

وإذا صحَّ بـابُ تَمْرَةٍ قيـل: تَمَـرَاتٌ بالفتـح، والإسكـانُ فيـه ضـرورةٌ. والمعتلُّ العين ساكنٌ، وَهُذَيلٌ تُسَوِّي، وبابُ كِسْرَةٍ على كِسِرَاتٍ بالفتح والكسر. والمعتلُّ العينِ، والمعتلُّ اللام بالواو يُسَكَّن وَيُفْتَح، ونحو: حُجْرَةٍ على حُجُرَاتٍ بالضم والفتح. والمعتلُّ العين والمعتلُّ اللام بالياء يُسَكَّن وَيُفْتَحُ، وقد يُسَكَّنُ في تَمِيمٍ، نحـو: حُجُرَاتٍ وكِسِرَات، والمضاعفُ سَاكِنٌ في الجميع. وأمّا الصفاتُ فبالإسكانِ، وقالوا: لجَبَاتٌ، ورَبَعَاتٌ، لِلَمْحِ اسميةٍ أصليةٍ، وَحُكْمُ أَرْضٍ، وأَهْلٍ، وَعُرْسٍ وَعِيرٍ كذلكَ، وبابُ سَنَةٍ جاء فيه سِنُونَ، وَقِلُونَ، وَثُبُونُ، وجاء قُلُونَ، وَسَنَوَاتٌ، وعِضَواتٌ، وَثُبَاتٌ، وهَنَاتٌ، وجاء آمٍ كآكُمٍ.

* **جمع التكسير للثلاثيّ الصفة :**

الصفة : نحوُ: صَعْبٍ على صِعَابٍ غالباً، وبَابُ شَيْخٍ على أشْيَاخٍ، وجاء ضِيفَانٌ، ووُغْدَانٌ، وكُهُولٌ، وَرِطَلَةٌ، وشِيخَةٌ، وَوَرْدٌ، وَسُحُلٌ، وَسُمَحَاءُ.

ونحو: جِلْفٍ على أجْلاَفٍ كثيراً، وأجْلُفٌ نادر.

ونحو: حُرٌّ على أحْرَارٍ.

ونحو: بَطَلٍ على أبْطَالٍ، حِسَانٍ، وَإِخْوَانٍ، وَذُكْرَانٍ، وَنُصُفٍ.

ونحو: نَكِدٍ على أنْكَادٍ، ووِجَاعٍ، وَخُشُنٍ، وَجَاءَ وَجَاعَى، وَحَبَاطَى، وَحَذَارَى.

ونحو: يَقُظٍ على أيْقَاظٍ، وبابه التصحيح.

ونحو: جُنُبٍ على أجْنَابٍ.

* **جَمْعُ الصفات :**

ويجمعُ الجميعُ جمعَ السلامةِ للعقلاءِ الذكورِ، وَأمّا مؤنّثُهُ فبالألف والتاء لا غيرُ، نحو: عَبْلاَتٍ، وحُلْواتٍ، وَحَذِرَاتٍ، وَيَقُظاتٍ، إلاّ نحوَ: عَبْلَةٍ، وَكَمْشَةٍ فإنه جاء على عِبَالٍ وَكِمَاشٍ، وقالوا: عِلَجٌ في جمعِ عِلجَةٍ.

* **جمع الثلاثي المزيد فيه بمدّة ثالثة :**

وما زيادته مدَّةٌ ثالثةٌ:

— **في الاسم :**

حو: زَمَانٍ على أزْمِنَةٍ غالباً، وجاء قُذُلٌ، وَغِزْلانٌ، وعُنُوقٌ.

ونحو: حِمَارٍ على أَحْمِرَةٍ وَحُمُر غالباً، وجاء: صيرانٌ، وشَمَائلُ.

ونحو: غُرَابٍ على أَغْرِبَةٍ، وجاء قُرُدٌ، وَغِرْبَانٌ، وَزُقَّانٌ، وَغِلْمَةٌ قليلٌ، وَذُبٌّ نادرٌ.

وجاء في مؤنث الثلاثة: أعْنُقٌ، وَأَذْرُعٌ، وَأَعْقُبٌ غالباً، وأَمْكُنٌ شاذٌّ.

ونحو: رَغيفٍ على أَرْغِفَةٍ، وَرُغُفٍ، وَرُغْفَانٍ غالباً، وجاء أَنْصِبَاءٌ، وَفِصَالٌ، وَأَفَائِلُ، وظِلْمَانٌ قليلٌ، وربّما جاء مضاعَفُهُ على سُرُرٍ.

ونحو: عَمُودٍ على أَعْمِدَةٍ وعُمُدٍ، وجاء قِعْدَانٌ وَأَفْلاءٌ وَذَنَائِبُ.

ـــ الصّــفــة:

نحو: جَبَانٍ على جُبَنَاءَ، وَصُنُعٍ، وجِيَادٍ.

ونحو: كِنَازٍ على كُنُز، وَهِجَانٍ.

ونحو: شُجَاعٍ على شُجَعَاءَ، وشُجْعَانٍ، وَشِجْعَةٍ.

ونحو: كَرِيمٍ على كُرَمَاءَ وكِرَامٍ، وَنُذُرٍ وثُنْيَانٍ، وَخِصْيَانٍ، وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَـاء وَأَشِحَّة وظُرُوف، ونحو: صَبُور على صُبُرٍ غالباً، وعلى وُدَدَاء وَأَعْدَاء.

ـــ وفَعِيل بمعنى مَفْعُولٍ بابُهُ فَعْلَى؛ كَجَرْحَى، وأَسْرَى، وَقَتْلَى؛ وجاء أُسَارَى، وشذَّ قُتَلاءُ، وَأُسَرَاءُ، ولا يجمعُ جمعَ الصحيحِ، فلا يقالُ: جَريحونَ، ولا جَرِيحاتٌ، ليتميَّزَ من فَعِيلِ الأصلِ.

ونحو: مَرْضَى محمولٌ على جَرْحَى، وإذا حملوا عليه، نحو: هَلْكَى، ومَوتَى، وَجَرْبَـى، فهذا أَجْدَرُ، كما حَمَلوا أَيَامَى، وَيَتَامَى، على وَجَاعَى وَحَبَاطَى.

* جمع المؤنث من الصفة :

والمُؤَنَّثُ، نحو: صَبيحَةٍ على صِبَاحٍ وصَبَائِحِ، وجاء خُلَفَاءُ، وَجعْلُهُ جمعَ خَلِيفٍ أوْلَى، ونحو عَجُوزٍ على عَجَائِزَ.

* جمع فاعل الاسم :

وفاعلٌ الاسمُ، نحو: كَاهِلٍ على كَوَاهِلَ، وجاء حُجْرَانٌ، وَجِنَّانٌ، والمؤنث، نحو: كاثِبَةٍ على كَوَاثِبَ، وقد نزّلوا فَاعِلاءَ منزلتَهُ، فقالوا: قَوَاصِعُ، وَنَوَافِقُ، وَدَوامُّ، وسَوَابِ.

* جمع فاعل الصفة :

الصِّفَةُ؛ نحو: جَاهِلٍ على جُهَّلٍ وَجُهَّال غالباً، وفَسَقَةٍ كثيراً، وعلى قُضَاة في المعتلّ اللام، وعلى بُزُلٍ، وشُعَرَاءَ، وَصُحْبَانٍ، وَتِجَارٍ، وَقُعُودٍ، وأمّا فَوَارِسُ فشاذٌ.

والمؤنث، نحو: نَائِمَةٍ على نَوَائِمَ وَنُوَّمٍ، وكذلك حوائِضُ وَحُيَّضٌ.

* جمع ما آخره ألف التأنيث :

والمؤنث:

بالألف رابعة: نحو: أُنْثَى على إِنَاثٍ، ونحو: صَحْرَاءَ على صَحَارَى.

والصفة، نحو: عَطْشَى على عِطَاشٍ، ونحو: حَرْمَى على حَرَامَى.

ونحو: بَطْحَاءَ على بِطَاحٍ.

ونحو: عُشَرَاءَ على عِشَارٍ، وَفُعْلَى أَفْعَلَ، كالصُّغْرَى على الصُّغَرِ.

وبالألف خامسة، نحوَ: حُبَارَى على حُبَارِيَات.

* **جمع أفْعَل اسماً وصفةً:**

وَأَفْعَلُ: الاسمُ كيفَ تَصَرَّفَ، نحوُ: أَجْدَلٍ، وإِصْبَعٍ، وَأَخْوصٍ، على: أَجَادِلَ، وَأَصَابعَ، وَأَخَاوِصَ، وقولهم: خُوصٌ لِلَمْحِ الوصفيةِ الأصلية.

وأفعلُ الصفةُ، نحو: أَحْمَرَ على حُمْرَانٍ وحُمْرٍ، ولا يقال: أَحْمَرُونَ لتميزه من أَفْعَلِ التفضيلِ، ولا حَمْرَاواتٌ لأنه فَرْعَهُ، وجاء الخَضْرَاوَاتُ لغلبتِهِ اسماً، ونحوُ: الأفضلِ على الأَفاضِلِ والأفْضَلِينَ.

* **جمع فعلان اسماً:**

وفعلانُ الاسمُ، نحوُ: شَيْطَانٍ، وسُلْطَانٍ، وسِرْحَانٍ، على: شَيَاطِينَ، وسَلاطِينَ، وسَرَاحِينَ، وجاء سِرَاحٌ.

* **جمع فعلان صفةً:**

الصفة، نحوُ: غَضْبَانَ على غِضَابٍ، وسَكَارَى، وقد ضُمَّتْ أربعة: كُسَالَى، وسُكَارَى، وعُجَالَى، وَغُيَارَى.

* **جمع سائر الصفات:**

وَفَيْعِلٌ، نحوُ: مَيِّتٍ على أَمْوات، وجِيَادٍ، وَأَبْيِنَاءَ.

نحو: شَرَّابُونَ، وَحُسَّانُون، وَفِسِّيقُون، وَمَضْرُوبُونَ، وَمُكرِمُون، وَمُكرَمون، اسْتُغْنِيَ فيها بالصَّحيحِ.

وجاء عَوَاوِيرُ، ومَلاعِينُ، ومَيَامِينُ، ومَشَائِيمُ، وَمَيَاسِيرُ، وَمَفَاطِيرُ، وَمَنَاكِيرُ، وَمَطَافِلُ وَمَشَادِنُ.

* **جمع تكسير الرباعيّ والمشبّه به:**

والرباعيُّ، نحو: جَعْفَرٍ وغيرِه، على جَعَافِرَ قياساً، ونحو: قِرْطَاسٍ على قَرَاطِيسَ، وما كان على زِنَتِهِ ملحقاً، أو غيرَ مُلْحقٍ، بمدَّةٍ، أو بغير مدَّةٍ،

أو مَعَها، يجري مَجْرَاهُ، نحو: كَوْكَبٍ، وَجَدْوَلٍ، وَعِثْيَرٍ، وَتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ، وَقِرْوَاحٍ، وَمُرْطَاطٍ، ومِصْبَاحٍ، ونحو: جَوَارِيَةٍ، وأشاعِثَةٍ في: الأعْجَمِيِّ والمَنْسُوبِ.

* جمع الخماسي:

وتكسيرُ الخماسيِّ مُسْتَكرَةٌ كتصغيرِهِ بحذفِ خامسِهِ.

ونحو: تَمْرٍ، وَحَنْظَلٍ، وَبِطِّيخٍ، ممّا يتميَّزُ واحدُه بالتاء ليسَ بجمعٍ، على الأصحِّ، وهو غالبٌ في غير المصنوع.

ونحو: سَفِيْنٍ، ولَبِنٍ، وَقَلَنْسٍ ليس بقياسٍ، وكَمْأَةٌ، وَكَمْءٌ، وَجَبْأَةٌ، وَجَبْءٌ، عكس تَمْرَةٍ وتَمْرٍ.

* جمع اسم الجمع:

ونحو: رَكْبٍ، وَحَلَقٍ، وَجَامِلٍ، وسَرَاةٍ، وَفُرْهَةٍ، وَغَزِيٍّ، وَتُؤَامٍ ليس بجمعٍ، على الأصحّ.

* شواذ الجمع:

ونحو: أرَاهِطَ، وأبَاطِيلَ، وَأَحَادِيثَ، وَأعَارِيضَ، وَأَقَاطِيعَ، وَأهَالٍ، ولَيَالٍ، وَحَمِيرٍ، وأَمْكُنٍ، على غير الواحد منها.

* جمع الجمع:

وقد يُجمعُ الجَمْعُ، نحو: أَكالِبَ، وَأَناعِيمَ، وجَمائِلَ، وَجِمَالاَتٍ، وكلاَبَاتٍ، وبُيُوتَاتٍ، وَحُمُرَاتٍ، وَجُزُرَاتٍ.

❑ ❑ ❑

التقاءُ الساكنين

التقاء الساكنين يُغْتَفَرُ في الوقف مُطلقاً، وفي المُدغمِ قَبْلَهُ لِينٌ في كلمة، نحوُ: خُوَيْصَةَ والضَّالِّينَ، وَتُمُودَّ الثَّوْبُ، وفي نحوِ: مِيْمْ، وقافْ، وعيْنْ، ممّا بُنِيَ لعدمِ التركيبِ، وقفاً ووصلاً، وفي نحو: آلْحَسَنُ عندك؟ وآيْمُنُ اللَّهِ يمينُكَ؟ للالتباسِ، وفي نحوِ: لاَهَا اللَّهِ، وَإِي الله جائزٌ، وحَلْقَتَا البِطَانِ شاذٌّ.

فإن كان غيرَ ذلك وأولُهما مدَّةٌ حُذفتْ، نحوُ: خَفْ، وَقُلْ، وَبِعْ، وَتَخْشَيْنَ، واغزُوا، وارْمِي، وَاغْزُنَّ، وارْمِنَّ، وَيَخْشَى القومُ، وَيَغْزُو الجيشُ، ويَرْمِي الغرضَ.

والحركةُ في نحو: خَفِ اللَّهَ، واخْشَوُا اللَّهَ، واخْشَيِ اللَّهَ، واخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ غيرُ متعدٍّ بها، بخلافِ، نحو: خَافَا، وخَافَنَّ.

فإنْ لم يكن مدّةً حُرِّكَ، نحوُ: اذْهَبِ اذْهبْ، ولم أُبَلِهْ، و ﴿الٓمٓ اللَّهُ﴾[1] واخْشَوُا اللَّهَ، واخْشَيِ اللَّهَ، ومن ثَمَّ قيل: اخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ؛ لأنه كالمنفصل.

إلاَّ في نحو: انْطَلْقَ، ولم يَلْدَهُ، وفي نحو: رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ، في تميم، ممّا فُرَّ من تحريكه للتخفيفِ فَحُرِّكَ الثاني، وقراءةُ حَفْصٍ ﴿وَيَتَّقْهِ﴾[2] ليست منه على الأصحّ.

(١) سورة آل عمران: الآيتان (١ ــ ٢).

(٢) سورة النور: الآية (٥٢).

والكسرُ الأصلُ فإنْ خُولفَ فلعارضٍ: كَوُجُوبِ الضمّ في ميمِ الجمعِ، وَمُذ، وكاختيارِ الفتحِ في ﴿الٓمٓ اللَّهُ﴾[1].

وكجوازِ الضمّ إذا كان بعد الثاني منهما ضمّةٌ أصليةٌ في كلمتِهِ، نحوُ: ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾[2]، وقالتُ اغزي، بخلافِ ﴿إِنِ امْرُؤٌ﴾[3]، وقالتِ ارْمُوا ﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾[4].

واختيارِه في نحو: اخْشَوُا القومَ عكسَ ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[5].

وكجوازِ الضمّ والفتح في نحو: رُدُّ، ولم يَرُدُّ، بخلاف رُدِّ القَوْمَ، على الأكثر.

وكوجوبِ الفتح في نحو: رُدَّهَا، والضمّ في نحو: رُدُّهُ، على الأفصح. والكسرُ لُغَيّةٌ، وغُلِّطَ ثعلبٌ في جواز الفتح لكونه ضعيفاً.

والفتح في نونِ مِنْ معَ اللاّمِ نحوُ: مِنَ الرَّجُلِ، والكسرُ ضعيفٌ، عَكْسُ: مِنِ ابْنِكَ، وعَنْ عَلَى الأصلِ، وعَنُ الرَّجلِ، بالضّمّ، ضعيفٌ.

وجاء في المُغْتَفَرِ: النَّقُرْ، ومنَ النَّقِرْ، واضْرِبُهْ، وَدَأَبَّةٌ، وَشَأَبَّةٌ، و ﴿جَأَنٌّ﴾[6]، بخلاف نحو: ﴿تَأْمُرُونِّي﴾[7].

❑ ❑ ❑

(١) سورة آل عمران: الآيتان (١ ـ ٢).

(٢) سورة يوسف: الآية (٣١).

(٣) سورة النساء: الآية (١٧٦).

(٤) سورة يوسف: الآيتان (٤٠، و ٦٧)، وسورة الأنعام، الآية (٥٧).

(٥) سورة التوبة: الآية (٤٢).

(٦) سورة الرحمن: الآية (٣٩).

(٧) سورة الزمر: الآية (٦٤).

الابتـــداء

* همـــزة الوصـــل:

الابتداءُ: لا يبتدأُ إلاَّ بِمُتَحَرِّكٍ، كما لا يُوقفُ إلاَّ على ساكنٍ، فإنْ كان الأولُ ساكناً ـــ وذلك في عَشَرَةِ أسماءٍ محفوظةٍ، وهي: ابْنٌ، وَابْنَةٌ، وَابْنُمٌ، وَاسْمٌ، وَاسْتٌ، وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، وَايمُنُ اللَّهِ، وفي كلِّ مصدرٍ بعدَ ألفِ فعلِهِ الماضي أربعةٌ فصاعداً، كالاقتدار، والاستخراج، وفي أفعالِ تلك المصادرِ من ماضٍ، وأمرٍ، وفي صيغةِ أمرِ الثلاثيّ، وفي لامِ التعريفِ، وفي ميمِهِ ـــ ألحقَ في الابتداء خاصةً همزةُ وصلٍ مكسورةٌ، إلاَّ فيما بعد ساكنِهِ ضمةٌ أصليةٌ، فإنها تُضمُّ، نحو، اُقْتُل، اُغْزُ، اُغْزِي، بخلافِ: اِرْمُوا، وإلاَّ في لام التعريف، وايْمُنِ، فإنها تُفتحُ.

وإثباتُهَا وصلاً لحنٌ، وشذَّ في الضرورةِ، والتزموا جعلها ألفاً، لا بَيْنَ بَيْنَ، على الأفصح، في نحو: آلحسَنُ عندك؟، وآيْمُنُ الله يَمِينُكَ؟ لِلَّبْسِ.

وأمّا سكونُ هاءِ: وَهْوَ، وَوَهْيَ، وَفَهْوَ، وَفَهْيَ، وَلَهْوَ، وَلَهْيَ، فعارضٌ فصيحٌ، وكذلك لامُ الأمرِ، نحوُ: ﴿وَلْيُوْفُوا﴾[1]، وَشُبِّهَ به: أَهْوَ، وَأَهْيَ، وَ ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾، ونحو: ﴿أَنْ يُمِلَّ هْوَ﴾[2]، قليلٌ.

❑ ❑ ❑

---

(١) سورة الحجّ: الآية (٢٩).

(٢) سورة الحجّ: الآية (٢٩).

الوقف

الوَقْفُ: قطعُ الكلمةِ عَمّا بعدها، وفيه وجوهٌ مختلفةٌ في الحُسنِ والمَحَلِّ.

فالإسكانُ المجرَّدُ في المتحرِّكِ.

والرَّوْمُ في المتحرِّكِ، وهو أَنْ تأتيَ بالحركةِ خَفِيَّةً، وهوَ في المفتوحِ قليلٌ.

والإِشْمَامُ في المضمومِ، وهو أن تَضُمَّ الشفتينِ بعد الإسكانِ.

والأكثرُ على أنْ لا رومَ، ولا إشمامَ في هاءِ التأنيث، وميمِ الجمعِ، والحركةِ العارضةِ.

وإبدالُ الألفِ في المنصوبِ المنوّنِ، وفي إذَنْ، وفي نحو اضْرِبَنْ، بخلافِ المرفوعِ والمجرورِ في الواوِ والياءِ، على الأفصحِ.

ويُوقَفُ على الألفِ في باب: عَصاً، وَرَحىً باتفاق. وقلبُهَا وقلبُ كلّ همزة ضعيف.

وكذلك قلبُ ألفِ التأنيث في نحو: حُبْلَى همزةً، أو واواً، أو ياءً.

وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاءً في نحو: رَحْمَة على الأكثر، وتشبيه تاء هَيْهَاتَ به قليل، وفي الضَّارِبات ضعيف، وعِرْقاتٌ إنْ فُتحتْ تاؤه في النّصب

فبالهاء، وإلا فبالتاء، وأمّا ثَلاثَةَ أرْبَعَةَ فيمن حرّك فلأنه نقل حركة همزة القطع لمّا وصل، بخلاف ﴿أَلَمَّ اللهُ﴾[1]، فإنه لما وُصِلَ التقى ساكنانِ.

وزيادةُ الألفِ في أنَا، ومِنْ ثَمّ وُقِفَ على: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ ربي﴾[2]، بالألف، ومَهْ، وأنَهْ قليلٌ.

وإلحاقُ هاءِ السَّكْتِ لازمٌ في نَحوِ: رَهْ وَقِهْ، ومجيءَ مَهْ، وَمِثْلُ مَهْ (في مجيءِ مَ جِئْتَ، ومِثْلُ مَ أنتَ)، وجائزٌ في مثل: لمْ يَخْشَهْ، ولمْ يغزُهْ ولم يَرْمِهْ، وغُلامِيَهْ (وعلى مَهْ)، وحَتَّامَهْ، وإلامَهْ، ممّا حركتُهُ غيرُ إعرابية ولا مشبّهةٌ بها، كالماضي، وبابِ يا زَيْدُ، ولا رَجُلَ، وفي نحو: هَهُنَاهَ، وَهَؤُلاهْ.

وحذفُ الياءِ في نحوِ القَاضِي، وغُلَامِي، حُرِّكَتْ أو سُكِّنَتْ، وإثباتُها أكثرُ، عكس قَاضٍ، وإثباتُهَا في نحو يَامُرِي اتفاقٌ.

وإثباتُ الواوِ والياءِ وحذفهُمَا في الفواصلِ والقوافي فصيحٌ، وحذفُهُمَا فيهما في نحو: لَمْ يَغْزُوا، ولم تَرْمِي، وصَنَعُوا قليلٌ.

وحذفُ الواو في ضربَهُ، وضَرَبَهُم، فيمن ألْحَقَ. وحذفُ الياءِ في نحو: بِهِ، وهَذِهِ.

وإبدالُ الهمزةِ حرفاً من جنسِ حركتها عندَ قومٍ، مثلُ: هذا الكَلَوْ، والخَبُوْ، والبُطُوْ، والرِّدُوْ، ورأيتُ الكَلاَ، والخَبَا، والبُطَا، والرِّدَا، ومررتُ بالكَلَيْ، والخَبَي، والبُطِي، والرِّدِي، ومنهم من يقولُ: هذا الرِّدِيْ، ومِنَ البُطُو، فَيُتْبِعُ.

(١) سورة البقرة: الآية (١ ـ ٢).

(٢) سورة آل عمران: الآيتان (٢٨٢).

والتضعيف في المتحرِّكِ الصحيحِ غيرِ الهمزةِ المتحركِ ما قَبْلَهُ، نحو: جَعْفَرّْ، وهو قليلٌ، ونحوُ: القَصَبَّا شاذٌّ ضرورةً.

ونقلُ الحركةِ فيما قبلَهُ ساكنٌ صحيحٌ إلاَّ الفتحةَ إلاَّ في الهمزةِ، وهو أيضاً قليلٌ، مثلُ: هذا بَكُرْ، وخَبُؤْ، ومررتُ ببَكِرْ وَخَبِىءْ، ورأيتُ الخَبَأْ، ولا يُقالُ رأيتُ البَكَرْ، ولا هذا حِبُرْ، ولا مِنْ قُفِلْ، ويُقالُ: هذا الرِّدُؤْ، ومِنَ البُطِىءْ، ومنهم من يَفِرُّ فَيُتْبِعُ.

❑ ❑ ❑

المقصورُ والممدود

*** المقصورُ:**

المقصورُ: ما آخرُهُ ألفٌ مفردةٌ كالعَصَا والرَّحى.

*** الممدود:**

والممدودُ ما كان بعدها فيه همزة كالكِسَاءِ والرِّدَاءِ.

والقياسيُّ من المقصور: أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحةً.

ومن الممدود: ما يكون ما قبله ألفاً.

فالمعتل اللاّم من أسماءِ المفاعيلِ من غيرِ الثلاثيِّ المجرّدِ مَقْصُورٌ، كمُعْطىً، ومُشْتَرىً؛ لأن نظائرهما مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ.

وأسماءِ الزّمانِ والمكانِ والمصدرِ ممّا قياسُهُ مَفْعَلٌ، وَمُفْعَلٌ كَمَغْزىً، وَمُلهىً، لأن نظائرهما مَقْتَلٌ، وَمُخْرَجٌ.

والمصدرِ من **فَعِلَ** فهو **أَفْعَلُ** أو **فَعْلاَنُ**، أو **فَعِلٌ**، كالعَشَى، والطَّوَى، والصَّدَى؛ لأن نظائرها: الحَوَلُ، والعَطَشُ، والفَزَعُ، والغَرَاءُ شاذٌّ، والأصمعيُّ يَقْصُرُهُ.

وجَمْعِ فُعْلَةٍ، وفِعْلَةٍ، كَعُرىً وَجِزىً؛ لأن نظائرهما: قُرَبٌ، وقِرَبٌ.

ونحو: الإِعْطاءِ، والرِّمَاءِ، والاشتِرَاءِ، والاحْبِنْطَاءِ، مَمْدُوْدٌ؛ لأنّ نظائرهما: الإِكْرامُ، والطلابُ، والافْتِتَاحُ، والاحْرِنْجَامُ.

وأسماءِ الأصواتِ المضمومِ أوّلُها، كالعُوَاءِ، والثُّغَاءِ، لأنّ نظائرهما النُّبَاحُ، والصُّرَاخُ.

ومفردِ أفْعِلَةٍ، نحو: كِسَاءٍ، وَقَبَاءٍ؛ لأن نظائرهما: حِمَارٌ، وقَذَالٌ، وأندِيَةٌ شاذٌّ.

والسماعي: نحو: العَصَا، والرَّحَى، ونحو الخَفَاء، والأَبَاءِ ممّا ليس له نظيرٌ يُحْمَلُ عليه.

❑❑❑

ذو الزيادة

ذو الزيادة: حُرُوفُها (اليَومَ تَنْسَاهُ)، أو (سألتمونيها)، أو (السَّمانَ هَوِيتُ): أي التي لا تكونُ الزيادةُ لغيرِ الإلحاقِ والتَّضعيفِ إلَّا منها.

ومعنى **الإلحاق** أنها إنَّما زِيْدَتْ لغرضٍ جعلِ مثالٍ على مثالٍ أزيدَ منه ليعاملَ معاملته، فنحو: قَرْدَدٍ ملحقٌ (بجعفر)، ونحو مَقْتَلٍ غيرُ ملحقٍ؛ لما ثَبَتَ من قياسها لغيره، ونحو: **أَفْعَلَ، وَفَعَّلَ، وَفَاعَلَ** كذلك؛ لذلك وَلِمَجِيءِ مصادرِها مخالفةً.

ولا يقعُ الألفُ للإلحاق في الاسمِ حشواً، لما يلزَمُ من تحريكها.

*** أدلة الزيادة:**

ويعرفُ الزائدُ بالاشتقاقِ، وعدمِ النظيرِ، وغلبة الزيادة فيه. والترجيحُ عندَ التعارضِ.

والاشتقاقُ المحقَّقُ مقدمٌ، فلذلك حُكِمَ بثلاثيةِ: عَنْسَلٍ، وشَأْمَلٍ، وَشَمْأَلٍ، وَنِئْدِلٍ، وَرَعْشَنٍ، وَفِرْسِنٍ، وَبِلَغْنٍ، وَحُطَائِطٍ، وَدُلَامِصٍ، وقُمارِصٍ، وهِرْمَاسٍ، وَزُرْقُمٍ، وَقِنْعَاسٍ، وَفِرْنَاسٍ، وَتَرْنَمُوتٍ.

وكان أَلَنْدَدٌ أَفَنْعَلاً، وَمَعَدٌّ فَعَلّاً؛ لمجيءِ: تَمَعْدَدَ، ولم يُعْتَدَّ بِتَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْدَلَ؛ لوضوحِ شذُوذِهِ، ومَرَاجِلُ: فَعَالِلُ؛ لقولهم: ثَوبٌ مُمَرْجَلٌ، وضَهْيَأٌ: فَعْلَأٌ؛ لمجيءِ ضَهْيَاءَ، وَفَيْنَانٌ: فَيْعَالٌ لمجيءِ فنَنٍ، وَجُرَائِضٌ: فُعَائِلٌ؛

لمجيء جِرْوَاضٍ، ومِعْزِيٌّ: فِعْلَى؛ لقولهم مَعْزٌ، وَسَنْبَتَةٌ: فَعْلَتَةٌ؛ لقولهم: سَنْبٌ، وَبُلَهْنِيَةٌ: فُعَلْنِيَةٌ: من قولهم: عَيْشٌ أَبْلَهُ، وَالعِرَضْنَةُ: فِعَلْنَة؛ لأنه من الاعتِراضِ، وأَوَّلُ: أَفْعَلَ لمجيءِ الأُولَى والأُوَلِ، والصحيحُ أنه من: وَوَلَ، لا من وَأَلَ، ولا من أَوَلَ، وَإِنْقَحْلٌ: إِنْفَعْلاً؛ لأنه مِنْ قَحِلَ: أيْ يَبِسَ، وأُفْعُوَانٌ: أُفْعُلاناً؛ لمجيء: أفْعَى، وَإِضْحِيَانٌ إِفْعِلاَناً مِنَ الضُّحَى، وَخَنْفَقِيقٌ: فَنْعَليلاً من خَفَقَ، وَعَفَرْنَى: فَعَلْنَىٌ من العَفَرِ.

فإن رَجَعَ إلى اشتقاقين واضحين كأَرْطىً وَأَوْلَقٍ حيثُ قيل: بعيرٌ آرِطٌ وَرَاطٍ، وأديمٌ مأرُوطٌ وَمَرْطِيٌّ، ورجلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ، جاز الأمرانِ، وكَحَسَّانٍ، وحمارٍ قَبَّانٍ، حيثُ صُرِفَ وَمُنِعَ.

وإلاَّ فالأكثرُ الترجيحُ، كَمَلأك، قيل: مَفْعَلٌ مِنَ الأَلُوكَةِ، وابنُ كيسانَ: فَعْأَلٌ مِنَ المُلْك، وأبو عبيدة: مَفْعَل مِنْ لأَكَ: أي أرْسَلَ، ومُوسى: مُفْعَلٌ من أَوْسَيْتُ: أي حَلَقْتُ، والكوفيون: فُعْلَى مِنْ مَاسَ، وإنْسَانٌ: فِعْلاَنٌ من الأُنْسِ، وقيل: إِفْمَانٌ من نَسِيَ، لمجيء أُنَيْسِيَان، وَتَرَبُوتٌ: فَعَلُوتٌ من التُّرَابِ عند سيبويه، لأنه الذَّلُولُ، وقال في سُبْرُوتٍ: فُعْلُول، وقيل: من السَّبْرِ، وقال في تِنْبَالَةٍ: فِعْلاَلَة، وقيل: من التَّبَلِ للصَّغَار؛ لأنه القَصِيرُ، وَسُرِّيَّة قيل: من السِّرِّ، وقيل: من السَّرَاةِ، وَمَؤُونَةٌ قيل: من مَانَ يَمُون، وقيل: من الأَوْنِ؛ لأنها ثِقَلٌ، وقال الفراء: من الأَيْنِ، وأما مَنْجَنِيقٌ فإن اعْتُدَّ بِجَنَقُونَا: فَمَنْفَعِيلٌ، وإلاَّ: فإن اعتدّ بِمَجَانِيقَ: فَفَنْعَلِيلٌ، وإلاَّ فإن اعتدّ بِسَلْسَبِيلٍ على الأكثر: فَفَعْلَلِيلٌ، وإلاَّ: فَفَعْلَنِيلٌ، وَمَجَانيقُ يَحتملُ الثلاثة، وَمَنْجَنُونٌ مثلُهُ؛ لمجيءِ مَنْجَنِينٍ، إلاَّ في مَنْفَعِيلٍ، ولولا مَنْجَنِينٌ لكان فَعْلَلُولاً كَعَضْرَفُوطٍ، وخَنْدَرِيسٌ كَمَنْجَنِينٍ.

* **الخروج عن الأوزان المشهورة من أدلة الزيادة:**

فإن فقد (الاشتقاقُ) فبخروجها عن الأُصولِ، كتاءِ تَتْفُلٍ، وَتَرْتُبٍ، ونُونِ كُنْتَأْلٍ، وَكَنَهْبَلٍ، بخلاف كَنَهْوَرٍ، ونُونِ خُنْفُسَاءَ، وَقُنْفَخْرٍ، أو بخروج زِنَةٍ أخرى

لها: كتاءِ تُتْفُلٍ، وَتُرْتُب، مع تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ، ونونِ قِنفَخرٍ، وَخُنْفُسَاءَ مع قُنْفَخرٍ وَخنفَسَاءَ، وهمزةِ أَلَنْجَجِ معَ أَلَنْجُوجٍ.

فإن خرجتا معاً فزائدٌ أيضاً، كنونِ نَرْجِسٍ، وَحِنطَأْوٍ، ونونِ جُنْدَبٍ، إذا لم يثبتْ جُخْدَبٌ، إلاَّ أن تشذَّ الزيادةُ، كميم مَرْزَنْجُوشٍ دون نونها، إذا لم تُزَدِ الميمُ أولاً خامسةً، ونونِ بَرْنَاسَاءَ. وأمّا كُنَأْبِيلُ فمثلُ خُزَعْبِيلٍ.

* الغلبة من أدلة الزيادة:

فإن لم تخرج (الكلمة) فبالغلبةِ، كالتضعيفِ في موضعٍ أو موضعين مع ثلاثةِ أصولٍ للإلحاق وغيرِهِ كَقَرْدَدٍ، وَمَرْمَرِيسٍ، وَعَصَبْصَبٍ، وَهَمَّرِشٍ، وعند الأخفش أصله: هَنْمَرِشٌ، كَجَحْمَرِشٍ، لعدم فَعَّلِلٍ، قال: ولذلك لم يُظْهِرُوا.

* تعيين الزائد من حرفي التضعيف:

والزائدُ في نحو: كَرَّمَ الثاني، وقال الخليلُ: الأوَّلُ، وجوّزَ سيبويه الأمرين.

* بيان ما يُضَعَّفُ وما لا يُضَعَّفُ من الأصول:

ولا تُضَاعَفُ الفاءُ وحدَها، ونحو: زَلْزَلَ، وصِيصِيَة، وَقَوْقَيْتُ، وَضَوْضَيْتُ، رباعيٌّ، وليس بتكريرٍ لفاءٍ ولا عينٍ؛ للفصلِ، لا بذي زيادةٍ لأحد حَرْفِي لينٍ لدفعِ التحكُّمِ، وكذلك سَلْسَبِيلٌ خُماسيٌّ على الأكثر. وقال الكوفيون: زَلْزَلَ من زَلَّ، وصَرْصَرَ من صَرَّ، وَدَمْدَمَ من دَمَّ، لاتفاق المعنى.

وكالهمزةِ أولاً مع ثلاثةِ أصولٍ فقط، فَأَفْكَلٌ: أفْعَلٌ، والمخالفُ مخطىءٌ، وَاصْطَبْلٌ: فِعْلَلٌ، كَقِرْطَعْبٍ.

والميمُ كذلك، ومطردةٌ في الجاري على الفعلِ.

والياءُ زيدتْ مع ثلاثةِ أصول فصاعداً، إلاَّ في أولِ الرباعيّ، إلاَّ فيما

يجري على الفعل، ولذلك كان: يَسْتَعُورق كَعَضْرَفُوطٍ، وسُلَحْفِية: فُعَلِّيَة.

والألف والواو زيدتا مع ثلاثةٍ فصاعداً، إلاّ في الأوّلِ؛ ولذلك كان وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ.

والنونُ كَثُرَتْ بعد الألف آخراً، أو ثالثةً ساكنةً، نحو: شَرَنْبَثٍ وَعُرُنْدٍ، واطّردت في المضارع والمطاوع.

والتاءُ في التّفعيل ونحوه، وفي نحو: رَغَبُوتٍ (وجَبَرُوتٍ).

والسين اطّردت في استَفْعَلَ، وشذَّتْ في أسْطَاعَ. قال سيبويه: هو أطاع، فمضارِعُهُ يُسْطِيعُ بالضمّ، وقال الفراء: الشّاذُّ فتحُ الهمزةِ وحذفُ التاءِ، فمضارعه بالفتح، وعَدُّ سينِ الكسكسةِ غلطٌ لاستلزامه شينَ الكَشْكَشَةِ.

وأمّا اللامُ فقليلةٌ، كَزَيْدلٍ، وعَبْدَلٍ، حتى قال بعضُهم في فَيْشَلَةٍ: فَيْعَلَة، مَع فَيْشَةٍ، وفي هَيْقَلٍ مع هَيْقٍ، وفي طَيْسَلٍ مع طَيْسٍ للكثير، وفي فَحْجَلٍ ــ كَجَعْفَرٍ ــ مع أفْحَجَ.

وأمّا الهاءُ فكان المبَرّدُ لا يعدُّها، ولا يلزمُهُ نحو: اخْشَهْ، فإنها حرفُ معنًى كالتنوين وباءِ الجرِّ ولامه، وإنّما يلزمه، نحو: أمّهاتٍ، ونحو:

«أُمَّهَتِــي خِنْــدِفُ وإليَــاسُ أبِــي»

وأمٌّ: فُعْلٌ، بدليل الأمومة، وأجيبَ بجواز أصالتها، بدليل: تأمَّهْتُ، فتكون أُمَّهَةٌ: فُعَّلَةً، كَأُبَّهَةٍ ثم حُذِفت الهاءُ، أو هما أصلانِ، كَدَمْثٍ، ودَمْثرٍ، وثَرَّةٍ، وثَرْثَارٍ، وَلُؤلُؤٍ، ولأّلٍ، ويلزمه أيضاً نحو: أهْرَاقَ إهْرَاقةً، وأبو الحسن يقول: هِجْرَعٌ للطويل من الجَرَعِ للمكانِ السهل، وَهِبْلَعٌ للأكولِ من البَلْعِ، وخُولِفَ، وقال الخليل: الهِرْكَوْلَةُ للضخمة: هِفْعَوْلةٌ، لأنها تَرْكُلُ في مَشْيِها، وخُولِفَ.

فإن تعدَّدَ الغالبُ مع ثلاثة أصولٍ حُكِمَ بالزيادة فيها أو فيهما، كَحَبَنْطىً،

فإنْ تعيّن أحدهما رُجِّحَ بخروجها، كميم مَرْيَمَ، وَمَدْيَنَ، وهمزةِ أَيْدَعَ، وياءِ تَيَّحَانَ، وتاءِ عَزْوِيتٍ، وطاء قَطَوْطَىً، ولامِ اذْلَوْلَى، دون ألفهما لوجود فَعَوْعَلٍ، وافْعَوْعَلَ، وعدمِ فعَوْلىً وافْعَوْلَى، وواو حَوْلاَيَا دون يائها، وأوّلِ يَهْيَرّ والتضعيف دون الياء الثانية، وهمزةِ أرْوَنَانَ دون واوها وإن لم يأتِ إلاَّ انْبَجَانٌ، فإن خرجتا رُجِّحَ بأكثرهما، كالتّضعيفِ في تَيْفَّانٍ، والواو في كَوَأْلَلٍ، ونونِ حِنْطأْوٍ وواوها، فإن لم تخرج فيهما رُجِّحَ بالإظهار الشاذّ، وقيل: بِشُبْهَة الاشتقاقِ، ومن ثَمَّ اختُلفَ في يَأْجَجَ وَمَأْجَجَ، ونحو: مَحْبَبٍ عَلَماً يُقَوّي الضَّعيفَ، وأجيبَ بوضوحِ اشتقاقه، فإنْ ثبتَتْ فيهما فبالإظهارِ اتفاقاً، كدالِ مَهْدَدَ، فإن لم يكن فيه إظهارٌ فَبِشُبهةِ الاشتقاقِ كميم مَوْظَبَ، وَمَعْلى، وفي تقديم أغلبهما عليها نظرٌ، ولذلك قيل: رُمَّانٌ: فُعَّالٌ، لغلبتها في نحوِهِ، فإن ثبت فيهما رُجِّحَ بأغلب الوزنين، وقيل: بأقيسهما، ومن ثَمَّ اختُلفَ في مَوْرَقٍ دونَ حَوْمَانٍ، فإن نَدَرَا احتملهما، كأُرْجُوانٍ، فإن فُقِدَتْ شُبْهَةَ الاشتقاقِ فيهما فبالأغلبِ، كهمزةِ أفْعَىً، وَأَوْتَكَانٍ، وميم إمَّعَةٍ، فإن ندرا احتملهما كأُسْطُوَانَةٍ، إن ثبتتْ أُفْعَوالَةٌ، وإلاَّ فَفُعْلُوَانَةٌ، لا أُفْعُلاَنَةٌ، لمجيءِ أَسَاطِينَ.

❑❑❑

الإمالة

*** تعريف الإمالة وسببها:**

الإمالةُ أن يُنْحَى بالفتحةِ نحو الكسرةِ، وسببُهَا قصدُ المناسبةِ لكسرةٍ أو ياءٍ، أو لكونِ الألفِ منقلبةً عن مكسورٍ، أو ياءٍ، أو صائرةً ياءً مفتوحةً، وللفواصلِ أو لإمالةٍ قبلَهَا على وجهٍ.

فالكسرةُ قبلَ الألفِ في نحو: عِمَادٍ، وشِمْلَالٍ، ونحو: دِرْهَمَانِ سَوَّغَهُ خفاءُ الهاءِ مع شذوذِهِ، وبعدها في نحو: عَالِمٍ، ونحوُ مِنَ الكَلَامِ قليلٌ؛ لعُرُوضِها، بخلافِ نحو: مِنْ دَارٍ، للرّاء، وليس مقدّرُها الأصليُّ كملفوظِهَا، على الأفصحِ، كجَادٌّ وجَوادٌّ، بخلافِ سكونِ الوقفِ.

*** عدم تأثير الكسرة في الألفِ المنقلبة عن واو:**

ولا تُؤثِّرُ الكسرةُ في المُنْقَلِبَةِ عن واوٍ، ونحو: مِن بَابِهِ، وَمَالِهِ، والكِبَا شاذٌّ، كما شذّ العَشَا، والمَكَا، وبابٌ، ومَالٌ، والحَجَّاجُ، والنّاسُ لغيرِ سببٍ، وأمّا إمالةُ الرِّبا، ومنْ دارٍ، فلأجلِ الرَّاءِ.

*** مواضعُ تأثير الياء في إمالة الألف:**

والياءُ إنّما تؤثّر قبلها في نحوِ: سَيَالٍ، وشَيْبَانَ.

* **إمالة الألف المنقلبة عن مكسور:**

والمنقلبةُ:

عن مكسورٍ، نحو: خَافَ.

وعن ياء، نحو: نَابَ، والرَّحَى، وسَالَ، وَرَمَى.

* **إمالة الألف الصائرة ياء:**

والصَّائرةُ ياءً مفتوحةً، نحو: دَعَا، وحُبْلَى، والعُلَى، بخلاف جَالَ، وحَالَ.

* **الإمالـة للإمالـة:**

والفوَاصلُ، نحو: ﴿والضُّحَى﴾[1].

والإمالة قبلها، نحو: رأيتُ عِمَاداً.

* **إمالة ألف التنوين:**

وقد تُمالُ ألفُ التنوين في نحوِ: رأيتُ زَيْداً.

* **حروف الاستعلاء تمنعُ الإمالة:**

والاستعلاءُ في غيرِ بابِ خَافَ، وَغَابَ، وَصَغَا، مَانِعٌ قبلَهَا يَلِيَهَا في كلمَتِهَا، وبحرفين على رأيٍ، وبعدَها يلِيَهَا في كلمَتِهَا، وبحرفٍ وبحرفينِ، على الأكثرِ.

* **أثَرُ الرّاءِ في الإمالة:**

والراءُ غيرُ المكسورةِ إذا وَلِيَتِ الألفَ قَبْلَهَا، أو بعدها، مَنَعَتْ مَنْعَ المستعليةِ، وتَغْلِبُ المكسورةُ بعدَها المُسْتَعْلِيَةَ، وغيرَ المكسورةِ، فَيُمَالُ طَارِدٌ، وغَارِمٍ، وَمِنْ قَرَارِكَ، فإذا تباعدتْ فكالعدمِ في المنعِ والغلبِ عندَ الأكثرِ،

---

(١) سورة الضحى: الآية (١).

فَيُمَالُ: هذا كافِرٌ، ويُفتحُ: مررتُ بقادِرٍ، وبعضهم يعكس، وقيل: هو الأكثرُ.

*** إمالة الفتحة قبل الهاء:**

وقد يُمَالُ ما قبلَ هاءِ التأنيثِ في الوقفِ، وَتَحْسُنُ في نحو: رَحْمَةٍ، وَتَقْبُحُ في الرّاء، نحو: كُدْرَةٍ، وتَتَوَسّطُ في الاستعلاءِ، في نحو: حِقَّةٍ.

*** مَـا لاَ يُمَـالُ:**

والحروفُ لا تُمَالُ، فإنْ سُمِّيَ بها فَكَالأسْمَاءِ، وأُمِيلَ: بَلَى، ويَا، وَ (لاَ) في: (إمَّا لا) لتضمّنها الجملةَ.

وغيرُ المتمكنِ كالحرفِ، وذَا، وأنّى، وَمَتَى، كَبَلى، وَأُمِيلَ؛ عَسَى؛ لمجيء: عَسَيْتُ.

*** إمالة الفتحة منفردة:**

وقد تُمَالُ الفتحةُ منفردةً، نحو: مِنَ الضَّرَرِ، وَمِنَ الكِبَرِ، ومِنَ المُحَاذَرِ.

❑❑❑

تخفيفُ الهمزةِ

تخفيفُ الهمزةِ، يجمَعُهُ الإبدالُ، والحذفُ، وبَيْنَ بَيْنَ: أيْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حرفِ حركتها، وقيلَ: أو حرفِ حركةِ ما قبلها، وشرْطُهُ أن لا تكونَ مبتدأً بها، وهي ساكنةٌ ومتحركةٌ.

* **تخفيفُ الهمزةِ السَّاكنةِ:**

فالسَّاكنةُ تُبدلُ بحرفِ حركةِ ما قبلها، كَرَاسٍ، وَبِيْرٍ، وسُوْتٍ، و ﴿إلى الهُدَى ائتِنَا﴾[1]، وَ ﴿الَّذِيْ اؤْتُمِنَ﴾[2]، و ﴿يَقُولُ ائْذَنْ لِيْ﴾[3].

* تخفيفُ الهمزةِ المتحركة الساكن ما قبلها:

والمتحركةُ إنْ كانَ ما قبلها ساكنٌ، وهو واوٌ، أو ياءٌ زائدتانِ لغيرِ الإلحاق، قُلبت الهمزةُ إليها، وأدغمتْ فيها، كَخَطِيَّةٍ، وَمَقْرُوَّةٍ، وَأُفَيِّسٍ، وقولُهُم: التُزِمَ في نَبِيٍّ، وَبَرِيَّةٍ، غيرُ صحيحٍ، ولكنه كثيرٌ.

وإنْ كانَ ألفاً فَبَيْنَ بَيْنَ المَشْهُوْرُ.

وإنْ كان حرفاً صحيحاً أو معتلاً غير ذلك نُقلت حركتُهَا إليه وحُذِفَتْ،

(١) سورة الأنعام: الآية (٧١).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٨٣).

(٣) سورة التوبة: الآية (٤٩).

نحو: مَسَلَةٍ، وَخَبٍ، وشَيٍ، وَسَوٍ، وجَيَلٍ، وَحَوَبَةٍ، وَأَبُوَيُوبَ، وَذُو مِرَهِمٍ، واتَّبِعي مْرَهُ، وقَاضُوَبِيك؛ وقد جاء بابُ شَيْءٍ، وَسَوْءٍ، مُدْغماً أيضاً، والتُزِمَ ذلكَ في باب: يَرَى، وأَرَى يُرِي؛ للكثرةِ، بخلاف يَنْأَى، وَأَنْأَى يُنْئِي، وَكَثُرَ في: سَلْ؛ للمهمزتين.

وإذا وُقِفَ على المتطرفةِ وُقِفَ بمقتضى الوقفِ بعد التخفيف؛ فيجيءُ في: هذا الخَبُ، وبَرِيٌّ، وَمَقْرُوَ، السكونُ، والرُّومُ، والإشمامُ، وكذلك (بابُ) شَيَ وَسَوَ، نَقَلْتَ أو أَدْغَمْتَ، إلاَّ أن يكونَ ما قبلها ألفاً، إذا وُقِفَ بالسكون، وجب قَلْبُها ألفاً، إذ لا نَقْلَ، وتَعَذَّرَ التَّسْهِيلُ، فيجوزُ القَصْرُ والتطويلُ، وإنْ وُقِفَ بالرَّوْمِ فالتَّسهيلُ كالوَصْلِ.

*** تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها:**

وإذا كان ما قبلها متحركٌ فَتِسْعٌ: مفتوحةٌ وقبلها الثلاثُ، ومكسورةٌ كذلك، ومضمومةٌ كذلك، نحو سَأَلَ، وَمِائَة، وَمُؤَجَّلٍ، وَسَئِمَ، وَمُسْتَهْزِئِينَ، وَسُئِلَ، ورَؤُوفٌ، ومُسْتَهْزِئُونَ، ورُؤُوسٌ، فنحو: مُؤَجَّلٍ واوٌ، ونحو: مِائَةٍ ياءٌ، ونحو: مستهزئُونَ وسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ المشهورُ، وقيل: البَعِيدُ، والباقي بَيْنَ بَيْنَ المشهورُ، وجاء: ﴿مِنْسَاتَهُ﴾[1]، وَ ﴿سَالَ﴾[2]، ونحو: الوَاجِي وَصَلاً، وأمَّا [من الوافر]:

«يُشَجِّـجُ رأسَـهُ بـالفَهْـرِوَاجِـي»

فَعَلَى القياسِ، خلافاً لسيبويه.

والتزموا (خُذْ، وَكُلْ) على غيرِ قياسٍ للكثرةِ، وقالوا: (مُرْ)، وهو أفصح من: (أُؤْمُرْ)، وأمَّا (وَأْمُرْ) فأفصح من (وَمُرْ).

---

(١) سورة سبأ: الآية (١٤).

(٢) سورة المعارج: الآية (١).

وإذا خُفِّفَ بابُ (الأحمرِ) فبقاءُ همزةِ اللامِ أكثرُ، فيقالُ: (الحَمَرُ) و(لَحْمَرُ)، وعلى الأكثرِ، قيل: (مِنَ لَحْمَرِ)، بفتحِ النونِ، وَ (فِلَحْمَرِ)، بحذفِ الياءِ، وعلى الأقلِّ جاء ﴿عَادَلُّولَى﴾[1]، ولم يقولوا: إِسَلْ، ولا: أُقُلْ؛ لاتحادِ الكلمةِ.

* تخفيفُ الهمزتين المجتمعتين:

والهمزتانِ في كلمةٍ إن سَكَنَتِ الثانيةُ وجبَ قَلْبُهَا: كآدَمَ، وَإيتِ، وأُوتُمِنَ، وليس آجرَ منه؛ لأنه فَاعَلَ، لا أَفْعَلَ، لثبوتِ: يُؤَاجِرُ؛ وممّا قُلْتُهُ فيه [من التقارب]:

دَلَلْـتُ ثَـلاثـاً عَلَـى أنَّ يُـوجِـ ـــرَ لا يستقيـمُ مُضَـارِعَ آجَـرْ
فِعَـالَـةُ جَـاءَ والافْعَـالُ عَـزَّ وَصِحَّـةُ آجَـرَ تَمْنَـعُ آجَـرْ

وإن تحرّكتْ وَسَكَنَ ما قبلها، كَسَـْالٍ تَثْبُتُ، وإن تحركت وتحرك ما قبلها، قالوا: وَجَبَ قلبُ الثانيةِ ياءً إن انكسرَ مَا قَبْلَها، أو انكسرتْ، وواواً في غيره، نحو: جَاءٍ، وأَيِمَّة، وَأُوَيْدِمٍ، وَأُوادِمَ، ومنه: خَطَايا في التقدير الأصليّ، خلافاً للخليل، وقد صحّ التسهيل والتحقيق في نحو: ﴿أَيِمَّةِ﴾[2]، وَالتُزِمَ في بابِ: أُكْرِمُ، حذفُ الثانيةِ، وَحُمِلَ عليه أخواتُهُ، وقد التزموا قلبها مفردةً ياءً مفتوحةً في باب: مَطَايَا، ومنه: خطايا على القولين، وفي كلمتين يجوز تحقيقهما، وتخفيفهما، وتخفيف إحداهُمَا على قياسِهَا، وجاء في نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾[3]، الواوُ أيضاً في الثانية، وجاء في المُتَّفِقَيْنِ حذفُ إحداهما، وقلبُ الثانيةِ كالساكنةِ.

❑❑❑

(١) سورة النجم: الآية (٥٠).
(٢) سورة التوبة: الآية (١٢)، وسورة الأنبياء: الآية (٧٣)، وسورة القصص: الآيتان (٥ و ٤١)، وسورة السجدة: الآية (٢٤).
(٣) سورة البقرة: الآيتان (١٤٢، ٢١٣)، وسورة يونس: الآية (٢٥)، وسورة النور: الآية (٤٦).

الإعلال

*** تعريف الإعلال وأنواعه وحروفه:**

الإعلالُ: تغييرُ حرفِ العِلّةِ للتخفيفِ.

ويجمَعُهُ القلبُ، والحَذْفُ، والإسكانُ.

وحرُوفُهُ الألفُ، والواوُ، والياءُ.

ولا تكونُ الألفُ أصلاً في اسم متمكنٍ، ولا في فِعْلٍ، ولكن عن واوٍ أو ياءٍ.

*** مواقع الواو والياء في الكلمات:**

وقد اتفقتا فاءين، كَوَعْدٍ، وَيُسْرٍ، وعينين، كَقَوْلٍ، وَبَيْعٍ، ولامين كَغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وعيناً ولاماً كَقُوَّةٍ، وَحَيَّةٍ، وتقدمت كل واحدة منهما على الأخرى: فاءً وعيناً، كَيَوْم وَوَيْلٍ، واختلفتا في أنَّ الواو تقدمت عيناً على الياء لاماً، بخلاف العكس، وواوُ حَيَوانٍ بدلٌ من الياء، وأنَّ الياء وقعت فاء وعيناً في بَيّن، وفاءً ولاماً في يَدَيْتُ، بخلاف الواو، إلاَّ في أوّلَ على الأصحّ، وإلاَّ في الواو على وَجْهٍ، وأنّ الياءَ وقعتْ فاءً وعيناً ولاماً في يَيَّيْتُ، بخلاف الواو إلاَّ في الواوِ على وجهٍ.

* قلب الواو همزة إذا كانت فاء:

الفاءُ: تُقْلَبُ الواوُ همزةً لزوماً في نحو: أَواصِلَ، وَأُوَيْصِلٍ، والأوَّلِ، إذا تَحرّكت الثانيةُ، بخلاف: وُوْرِيَ، وجوازاً في نحو: أُجُوْهٍ، وأُوْرِيَ، وقال المازنيُّ: وفي نحو: إِشَاحٍ، والتزموه في الأُوْلَى حملاً على الأوَلِ، وأما أَنَاةٌ، وَأَحَدٌ، وَأَسْمَاءُ فَعَلَى غير القياس.

* قلب الواو والياء تاء إذا كانتا فاءين:

وتقلبان تاءً في نحو: اتَّعَدَ، واتَّسَرَ، بخلاف ايْتَزَرَ.

* قلب الواو ياءً والياء واواً:

وتقلبُ الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها، وتقلبُ الياءُ واواً إذا انضمّ ما قبلها، نحو: مِيْزَانٍ، وَمِيْقَاتٍ، وَمُوقِظٍ وَمُوسِرٍ.

* حذف الواو والياء فاءين:

وتُحذفُ الواوُ من نحو: يَعِدُ وَيَلِدُ، لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ أصلية، ومن ثَمَّ لم يُبْنَ مثلُ: وَدَدْتُ ــ بالفتح ــ لما يلزمُ من إعلالين في يَدُّ، وحُمِلَ أخواتُهُ نحو: تَعِدُ، ونَعِدُ، وأَعِدُ، وصيغة أمره عليه، ولذلك حُملتْ فتحةُ يَسَعُ وَيَضَعُ على العُرُوض، ويَوْجَلُ على الأصل، وشبّهتا بالتَّجَارِيّ، والتَّجارِبِ، بخلاف الياء في نحو: يَيْسِرُ وَيَيْئِسُ، وقد جاء يَئِسُ، وجاء يَاءَسُ، كما جاء يَا تَعِدُ، (وَيَاتَسِرُ)، وعليه جاء: مُوْتَعِدٌ، وَمُوتَسِرٌ، في لغة الشافعيّ، وشَذَّ في مضارع وَجِلَ: يَيْجَلُ وَيَاجَلُ، وَيَجَلُ، وتحذف الواو من نحو: العِدَةِ، والمِقَةِ، ونحو: وِجْهَةٍ قليلٌ.

* قلب الواو والياء ألفاً وهما عينان:

العين: تُقلبانِ ألفاً إذا تحرّكتا مفتوحاً ما قبلهما، أو في حكمه، في اسم

ثلاثيٍّ، أو في فعلٍ ثلاثيٍّ، أو محمولٍ عليه، أو اسمِ محمولٍ عليهما، نحو: بَابٍ، ونَابٍ، وَقَامَ، وَبَاعَ، وأَقَامَ، وَأَبَاعَ، واسْتَقَامَ، واسْتَبَانَ، واسْتَكَانَ منه، خلافاً للأكثر؛ لِبُعْدِ الزيادةِ، ولقولهم: اسْتِكَانَةٌ، ونحو: الإِقَامَةِ، والإِسْتِقَامَةِ، وَمَقَامٍ، ومُقَامٍ، بخلاف قَوْلٍ، وَبَيْعٍ، وَطَائِيٍّ، وَيَاجَلُ شاذٌّ، وبخلاف: قَاوَلَ، وبَايَعَ، وَقَوَّمَ، وبَيَّعَ، (وَبَيَّنَ)، وَتَقَوَّمَ، وَتَبَيَّعَ، (وَتَبَيَّنَ) وتَقَاوَلَ، وَتَبَايَعَ، ونحو: القَوَدِ، والصَّيَدِ، وأَخْيَلَتْ، وَأَغْيَلَتْ، وأَغْيَمَتْ شاذٌّ.

* تصح العين إذا عتلت اللام:

وصحَّ بابُ قَوِيَ، وَهَوَي، للإعلالينِ، وصحّ باب طَوِيَ وَحَيِيَ؛ لأنه فرعُهُ، أو لِمَا يلزمُ منْ يَقَايُ، ويَطَايُ، ويَحَايُ، وَكَثُرَ الإدغامُ في باب حَيِيَ؛ للمثلين، وقد يُكْسَرُ الفاءُ، بخلاف باب قَوِيَ؛ لأن الإعلال قبلَ الإدغام، ولذلك قالوا: يَحْيَى، ويَقْوَى، واحْوَاوَى يَحْوَاوِي، وارْعَوَى يَرْعَوِي، فلم يُدغموا، وجاء: احْوِيْوَاءٌ، واحْوِيَّاءٌ، ومن قال: اشْهِيبَابٌ قال: احْوِوَاءٌ، كاقْتِتَالٍ، ومن أدغم اقْتِتَالاً، قال: حِوَّاءٌ، (كقِتَّالٍ)، وجازَ الإدغامُ في: أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ، بخلاف: أَحْيِي وَاسْتَحْيِي، وأمّا امتناعُهُم في: يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي، فلئلاّ ينضمَّ ما رُفِضَ ضَمُّه، ولم يبنوا من باب قَوِيَ مثل ضَرَبَ، ولا شَرُفَ؛ كراهةَ قَوَوْتُ وَقَوُوْتُ، ونحوُ: القُوَّة، والصُّوَّة، والبُوُّ، والجَوُّ، محتملٌ للإدغام.

* بعض ما لا يعل من الصيغ وسبب ذلك:

وصحَّ بابُ: **ما أَفْعَلَهُ!**، لعدمِ تصرّفه، **وأَفْعَلُ** منه محمولٌ عليه، أو للَبْسِ بالفعل، وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا؛ لأنه بمعنى تفاعلوا، وباب اعْوارَّ واسْوَادَّ للبْسِ، وَعَوِرَ وَسَوِدَ، لأنه بمعناه، وما تصرّف ممّا صحّ صحيحٌ أيضاً، كأَعْوَرْتُهُ، واسْتَعْوَرْتُهُ، ومقَاوِلٍ، ومُبَايِعٍ، وعَاوِرٍ، وأَسْوَدَ، ومن قال: عَارَ قال: أَعَارَ،

واسْتَعَارَ، وعَاوِرٌ، وصحّ تَقْوالٌ، وَتَيْسَارٌ للبس، وصحّ مِقْوَالٌ، ومخْياطٌ للبَس، وَمِقْوَلٌ ومخْيَطٌ محْذُوفَان منهما، أو لأنهما بمعناهما، وَأُعِلَّ نحو: يقُومُ، وَيَبِيعُ، ومقُوْم، وَمَبِيع بغير ذلك، للبْس، ونحو: جَوَادٍ، وطويلٍ، وَغَيُورٍ، للإلباس بفَاعِلٍ، أو بفَعَلَ، أو لأنه ليس بجارٍ على الفعلِ، ولا موافقٍ، ونحو: الجَوَلاَنِ، والحَيَوَانِ، والصَّوَرَى، والحَيَدَى، للتنبيه بحركته على حركة مسماه، والمَوَتَانُ؛ لأنه نقيضُهُ، أو لأنه ليس بجارٍ ولا موافق له، ونحو: أَدْوُرٍ وَأَعْيُنٍ، للإلباس، أو لأنه ليس بجارٍ ولا مخالفٍ له، ونحو: جَدْوَلٍ، وخِرْوَعٍ، وعُلْيَبٍ؛ لمحافظة الإلحاق، أو للسكون المَحْضِ.

*** إعلال الياء والواو عينين بقلبهما همزة:**

وتُقلبانِ همزةً في نحو: قَائِمٍ، وبَائِـعِ المعتلّ فعلُهُ، بخلاف نحو: عَاوِرٍ، ونحو: شَاكٍ، وشاكٌ شاذّ، وفي نحو: جاءٍ، قَوْلانِ؛ قال الخليل: مقلوبٌ كالشّاكي، وقيل: على القياس، وفي نحو: أَوَائِلَ، وَبَوَائِـعِ، ممّا وقعتا فيه بعد ألفِ بابِ مساجدَ وقبلَهَا واوٌ أو ياءٌ، بخلافِ عَوَاوِيرَ، وَطَوَاوِيسَ، وضَيَاوِنُ شاذٌ، وصحّ عَوَاوِرُ، وأعلّ عيائيل؛ لأنّ الأصل: عَوَاوِير، فحذفت، وعَيَائِلُ، فأشبع، ولم يفعلوه في بابَ معايشَ ومَقَاوِمَ؛ للفرق بينه وبين بابَ: رسائِلَ وعَجَائِزَ، وصَحَائِفَ، وجاء: مَعَائِشُ بالهمزة على ضَعْفٍ، والتُزِمَ هَمْزُ مَصَائِبَ.

*** حكم الياء إذا كانت عيناً لفُعْلَى ـــ بالضم ـــ:**

وتقلبُ ياءُ فُعْلَى ـ اسماً ـ واواً في نحو: طُوبَى، وكُوسَى، ولا تقلبُ في الصفة، ولكن يُكْسَرُ ما قبلها لتسلمَ الياءُ، نحو: مِشْيَة حِيكَى، و ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[1]، وكذلك بابُ بِيْضٍ، واختُلفَ في غير ذلك، فقال سيبويه: القياسُ الثاني، فنحو: مضُوفَةٍ شاذٌ عنده، ونحو: مَعِيْشَةٍ يجوزُ أن يكون؛ مَفْعِلَة

---

(١) سورة النجم: الآية (٢٢).

وَمَفْعُلَةٌ، وقال الأخفش: القياسُ الأول، فَمَضُوفَةٌ قياسٌ عنده، ومَعِيشَةٌ مَفْعِلَةٌ، وإلَّا لزمَ أن يقال: مَعُوْشَةٌ، وعليهما لو بُني من البَيْعِ مثلُ تُرْتُب، لقيل: تُبِيْعٌ وتُبُوعٌ.

* حكم الواو المكسور ما قبلها وهي عين:

وتقلبُ الواوُ المكسورُ ما قبلها في المصادرِ ياءً، نحو: قياماً، وَعِيَاذاً، وقِيَماً؛ لإعلال أفعالها، وحَالَ حِوَلاً شاذٌّ كالقَوَدِ، بخلاف مصدرِ نحو: لَاوَذَ، وفي نحو: جِيَادٍ، ودِيَارٍ، ورِيَاحٍ، وَتِيَرٍ، ودِيَمٍ؛ لإعلالِ المفردِ، وشذَّ: طِيَالٌ، وصحَّ: رِوَاءٌ جمعُ رَيَّانَ؛ كراهةَ إعلالين، وَنِوَاءٌ: جمعُ نَاوٍ، وفي نحوِ: رِيَاضٍ وثِيَابٍ؛ لسكونها في الواحد مع الألف بعدها، بخلاف كِوَزَةٍ وَعِوَدَةٍ، وأمّا ثِيَرَةٌ فشاذٌّ.

* قلب الواو ياء لاجتماعها والياء:

وتُقلبُ الواوُ عيناً، أو لاماً، أو غيرَهما، ياءً إذا اجتمعت مع ياءٍ، وسَكَنَ السابقُ منهما، وتُدغمُ (الياءُ في الياءِ)، وَيُكْسَرُ ما قبلها إن كانَ ضمةً، كَسَيِّدٍ، وأيَّامٍ، ودَيَّارٍ، وقَيَّامٍ، وقَيُّومٍ، ودُلَيَّةٍ، وطَيٍّ، ومَرْمِيٍّ، ونحو: مُسْلِمِيَّ رفعاً، وجاء لُيٌّ في جمع أَلْوَى ــ بالكسر والضم ــ وأما نحو: ضَيْوَنٍ، وحَيْوَةٍ، ونَهُوٍ، فشاذٌّ، وصُيَّم وقُيَّم شاذ، وقوله [من الطويل]:

«فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلَّا سَلاَمُهَا»

أشذّ.

* الإعلال بالنقل:

وتسكّنانِ وَتُنقلُ حركتُهُمَا في نحوِ: يقُومُ، ويبيعُ، لِلَبْسِهِ بباب يَخَافُ، ومَفْعَلٌ، ومَفْعِلٌ كذلك، وَمَفْعُولٌ نحو: مَقُولٍ، ومَبِيعٍ كذلك، والمحذوفُ عند سيبويه واوُ مفعولٍ، وعند الأخفش العين، وانقلبت واوُ مفعولٍ عنده ياءً

للكسرة؛ فخالفا أصليهما، وشذَّ مَشِيبٌ، ومَهُوبٌ، وكَثُرَ نحوُ: مَبيُوعٍ، وَقَلَّ نحو: مَصُوُوْنٍ، وإعلالُ نحو: تَلُوُون، ويَسْتَحْيِي قليلٌ، وتحذفانِ في نحو: قُلْتُ، وبِعْتُ، وقُلْنَ، وبِعْنَ، ويكسرُ الأولُ إن كانت العينُ ياءً أو مكسورةً، ويضمُّ في غيره، ولم يفعلوه في: لَسْتُ؛ لشبهه بالحرف، ومن ثَمَّ سكّنوا الياءَ (والواوَ)، وفي نحو: قُلْ وبِعْ؛ لأنه عن: تَقُولُ وتَبِيعُ، وفي الإقامةِ والاسْتِقَامةِ، ويجوزُ الحذفُ في نحو: سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ، وَكَيْنُونَةٍ، وقَيْلُولَةٍ.

وفي بابِ قِيلَ، وبِيعَ ثلاثُ لغاتٍ: الياءُ، والإشمامُ، والواوُ، فإن اتّصل به ما يُسكّنُ لامَه نحو: بُعْتُ، يا عَبْدُ، وقُلْتَ يا قَوْلُ، فالكسرُ والإشمامُ والضمُّ، وبابُ اخْتِيرَ، وانْقِيدَ مثلُهُ فيها، بخلاف باب: أُقِيمَ وَاسْتُقِيْمَ.

وشرطُ إعلالِ العينِ في الاسمِ غيرِ الثلاثيِّ والجاري على الفعلِ ممّا لم يُذكرْ موافقةُ الفعلِ حركةً وسكوناً مع مخالفَتِهِ بزيادةٍ أو بِنْيَةٍ مخصوصتين به، فلذلك لو بَنَيْتَ من البَيْعِ مثلَ: مَضْرِبٍ، وتَخْلِيءٍ، قُلتَ: مَبِيعٌ، وَتَبِيعٌ، مُعَلاً، ومثلَ تَضْرِبُ، قُلتَ: تَبْيَعُ مصحَّحاً.

* إعلال اللام:

اللاّم: تُقلبانِ ألفاً إذا تحركتا وانفتحَ ما قبلهما إنْ لم يكنْ بعدهما موجبٌ للفتح، كغَزَا، وَرَمَى، وَيَقْوَى، وَيَخْيَى، وعَصاً، ورحىً، بخلاف: غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ، وَغَزَوْنَا، ويَخْشَيْنَ، وَيَأْبَيْنَ، وغَزْوٍ، وَرَمْيٍ، وبخلاف: غَزَوَا، وَرَمَيَا، وَعَصَوَانِ، وَرَحَيَانِ، للإلباس، واخْشَيَا نحوُهُ؛ لأنه من باب: لَنْ يَخْشَيَا، وَاخْشَيَنَّ؛ لِشَبَهِهِ بذلك، بخلاف: اخْشَوْا، واخْشَوُنَّ، واخْشَيْ، واخْشَيِنَّ.

* قلب الواو ياءً وهي لامٌ:

وتقلبُ الواوُ ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها، أو رابعةً فصاعداً، ولم ينضمَّ ما قبلها، كَدُعِيَ، وَرُضِيَ، والغَازِي، وأغْزَيْتُ، وَتَغَزَّيْتُ، واسْتَغْزَيْتُ،

ويُغْزَيَانِ، ويَرْضَيَان، بخلاف: يَدْعُو، ويَغْزُو، وفِتْيَةٌ، «وهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْيَا» شاذٌ، وَطَيِّىءٌ تقلب الياءَ في بابِ: رَضِيَ، وبَقِيَ، ودُعِيَ، ألفاً.

وتقلبُ الواوُ طرفاً بعدَ ضمةٍ، في كل متمكّن، ياءً، فتنقلبُ الضمّةُ كسرةً كما انقلبتَ في: التَّرامِيْ، والتَّجَارِيْ، فيصيرُ من بابِ قَاضٍ، نحو: أدْلٍ، وقَلَنْسٍ، بخلاف: قَلَنْسُوَةٍ، وقَمَحْدُوَة، وبخلافِ العَيْنِ، كالقُوَبَاءِ، والخُيَلاَءِ، ولا أَثَرَ للمدّةِ الفاصلةِ في الجمعِ، إلاَّ في الإعراب، نحو: عُتِيٌّ، وجُثِيٌّ، بخلافِ المفردِ، وقد تُكسرُ الفاءُ للاتباع، فَيقالُ: عِتِيٌّ، وجِثِيٌّ، ونَحْوُ نُحُوٌّ شاذٌ، وقد جاءَ نحوُ: مَعْدِيٌّ، ومَغْزِيٌّ كثيراً، والقياسُ الواوُ.

* قلب الواوِ والياءِ همزةً طرفاً:

وتقلبانِ همزةً إذا وقعتا طرفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ، نحوُ: كِسَاءٍ، ورِدَاءٍ، بخلاف زَايٍ، وثَايٍ، ويُعتدُّ بتاءِ التأنيثِ قياساً، نحو: شَقَاوَةٍ، وسِقَايَةٍ، ونحو: صَلاَءَةٍ وعَظَاءَةٍ، وعَبَاءَةٍ شاذٌّ.

* قلبُ الياءِ واواً والواوِ ياءً في الناقص:

وتقلبُ الياءُ واواً في نحو: فَعْلَى، اسماً، كَتَقْوَى وَبَقْوَى، بخلاف الصفة، نحو: صَدْيَا وَرَيَّا، وتقلب الواوُ ياءً في نحو: فُعْلى، اسماً، كالدُّنْيَا، والعُلْيا، وشذَّ نحوُ: القُصْوَى، وحُزْوَى، بخلاف الصِّفة كالغُزْوَى، ولم يُفرَّقْ في فَعْلى من الواو نحو: دَعْوَى وشَهْوَى، ولا في فُعْلَى من الياء نحو: الفُتْيا والقُضْيَا.

* قلبُ الياءِ ألفاً والهمزةِ ياءً في فَعَائِلَ وشبهِهِ:

وتقلبُ الياءُ إذا وقعت بعدَ همزةٍ، بعد ألفٍ في باب مَسَاجِدَ، وليس مفردُها كذلك ألفاً، والهمزةُ ياءً، نحو: مَطَايَا ورَكَايَا، وخَطَايَا على القولين، وصَلاَيَا جمع المهموزِ وغيرِه، وشَوَايَا جمعِ شاوِيَةٍ، بخلاف شَوَاءٍ جمع شَائِيَةٍ

من شأَوْتُ، وبخلاف شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جمعي شَائِيَة وجَائِيَة على القولين فيهما، قد جاء أَدَاوَى، وعَلَاوَى، وَهَرَاوَى، مراعاةً للمفردِ.

* **إسكان الواو والياء:**

وتُسكّنانِ في باب يَغْزُو، ويَرْمي، مرفوعين، والغَازِي والرَّامي، مرفوعاً ومجروراً، والتحريكُ في الرفعِ والجرِ في الياءِ شاذٌ، كالسّكونِ في النصب والإثباتِ فيهما وفي الألفِ في الجزمِ.

* **حذف الواو والياء لامين:**

وتُحذفانِ في نحو: يَغْزُون، وَيَرْمُون، واغْزُنَّ، واغزِنَّ، وارْمُنَّ، وارْمِنَّ.

* **حذفُ اللام سماعاً:**

ونحو: يَدٍ، ودَمٍ، وَاسْمٍ، وابنٍ، وأَخٍ، وأُخْتٍ، ليس بقياسٍ.

❑ ❑ ❑

الإبـدال

الإبدالُ: جَعْلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ غيرِه، ويُعْرَفُ:

- بأمثلةِ اشتقاقِهِ كتُرَاثٍ، وَأُجُوهٍ.
- وبقلّةِ استعماله كالثَّعَالِي.
- وبكونه فرعاً والحرفُ زائد كضُوَيْرِبٍ.
- وبكونه فرعاً، وهو أصل كمُوَيْهٍ.
- وبلزوم بناءٍ مجهولٍ، نحو: هَرَاقَ، واصْطَبَرَ، وادَّرَاكَ.

* حـروفُ الإبـدال:

وحروفه: أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ، وقول بعضهم: «اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ» وهَمٌ في نقصِ الصّاد والزّاي؛ لثبوتِ صِرَاطٍ وزَقَرَ، وفي زيادة السّين، ولو أورد: اسْمَعْ وَرَدَ: اذَّكَرَ، واظَّلَمَ.

* إبـدالُ الهمـزة:

فالهمزةُ تبدلُ من حروفِ اللينِ والعينِ والهاءِ، فَمِنَ اللّينِ **إعلالٌ لازمٌ** في نحو: كِسَاءٍ، ورِدَاءٍ، وقَائِلٍ، وبَائِعٍ، وَأَوَاصِلَ، **وجائزٌ** في نحو: أُجُوهٍ، وَأُوْرِيَ، وأمّا نحو: دَأَبَّةٍ وشأبَّةٍ، وَالعَأْلَمِ، وبَأْزٍ، وشِئْمَةٍ، ومُؤْقِدٍ فشاذٌّ، وأُبَابُ بَحْرٍ أشذُّ، ومَاءٌ شاذٌّ لازمٌ.

* **إبـدالُ الألـف:**

والألفُ من أُخْتَيْهَا والهمزةِ والهاءِ، فمن أختيها لازمٌ في نحوِ: قَالَ، وَبَاعَ، وآلِ، على رَأْيٍ، ونحو: يَاجَلُ ضعيفٌ، وطائِيٌّ شاذٌّ لازمٌ، ومن الهمزةِ في نحو: رَاْسٍ، ومن الهاءِ في آلِ على رأيٍ.

* **إبـدالُ اليـاء:**

والياءُ من أختيها، ومن الهمزةِ، ومن أحد حرفي المضاعف، والنّون، والعين، والباء، والسين، والثاء، فمن أختيها لازمٌ في نحو: مِيْقَاتٍ، وغَازٍ، وَأَدْلٍ، وقِيَامٍ، وحِيَاضٍ، ومَفَاتِيحَ، وَمُفَيْتِيحٍ، وَدِيَمٍ، وَسَيِّدٍ، وشاذٌّ في نحو: حُبْلَى، وصُيَّمٍ، وصِبْيَةٍ، وَيَيْجَلُ، ومن الهمزةِ في نحو: ذِيبٍ، ومن الباقي مسموعٌ كثيرٌ في نحوِ: امْلَيْتُ، وقصَّيْتُ، وفي نحو: أَنَاسِيَّ، وأمّا الضّفادِي والثّعالِي والسّادِي والثّالِي فَضَعِيفٌ.

* **إبـدال الـواو:**

والواوُ من أُخْتيها، ومن الهمزةِ، فمن أُختيها لازمٌ في نحو: ضَوَارِبَ، وضُوَيْرِبٍ، وَرَحَوِيٍّ، وعَصَوِيٍّ، ومُوقِنٍ وطُوبَى، وبُوطِرَ، وبَقْوى، وشاذٌّ ضعيفٌ، في هذا أمْرٌ مَمْضُوٌّ عليه ونَهُوٌّ عنِ المُنْكَرِ، وَجِبَاوَةٍ، ومن الهمز في نحو: جُوْنَة وجُوَن.

* **إبـدال الـميـم:**

والميمُ من الواوِ واللامِ والنونِ والباءِ، فمن الواو لازمٌ في فَم وحدَه، وضعيفٌ في لامِ التعريف، وهي طائيّةٌ، ومن النونِ لازمٌ في نحو: عَنْبَر وشَنْبَاء، وضعيفٌ في البَنَامِ وطَامَهُ اللَّهُ على الخيرِ، ومن الباءِ في بناتِ مَخْرٍ، وما زالتُ رَاتِماً، ومِنْ كَثَمٍ.

* **إبـدال النـون:**

والنونُ من الواوِ واللامِ. شاذٌّ في: صَنْعَانِـيٌّ وبهرانيٌّ، وضعيفٌ في لَعَنَّ.

* **إبـدال التـاء:**

والتاءُ من الواوِ والياءِ والسينِ والباءِ والصادِ، فمن الواوِ والياءِ لازمٌ في نحو: اتَّعَدَ، واتَّسَرَ، على الأفصحِ، وشاذٌّ في نحو: أَتْلَجَهُ، وفي طَسْتٍ وحدَه، وفي الذَّعَالِتِ، ولَصْتٍ، ضعيفٌ.

* **إبـدال الهـاء:**

والهاءُ من الهمزةِ والألفِ والياءِ والتاءِ، فمن الهمزةِ مسموعٌ في نحو: هَرَقْتُ، وهَرَحْتُ، وهِيَّاكَ، ولَهِنَّكَ، وهِنْ فَعَلْتَ، في طيّـىء، و «هذا الذي» في: «أَذَا الَّذي»، ومن الألفِ شاذٌّ في: أَنَهْ، وَحَيَّهَلَهْ، وفي: مَهْ مستفهماً، وفي يَا هَنَاه، على رأيٍ، ومن الياء في هذه، ومن التاء في باب رَحْمَهْ وقفاً.

* **إبـدال الـلام:**

واللامُ من النونِ والضادِ؛ في أُصَيْلَالٍ قليلٌ، وفي الطَجَعَ رديءٌ.

* **إبـدال الطـاء:**

والطاءُ من التاءِ لازمٌ في نحو: اصْطَبَرَ، وشاذٌّ في فَحَصْطُ.

* **إبـدال الـدال:**

والدالُ من التاءِ لازمٌ، نحو: ازْدَجَرَ، وادَّكَرَ، وشاذٌّ في نحو: فُزْدُ، واجْدَمَعُوا، واجْدَزَّ، ودَوْلَجٍ.

* **إبـدال الجيـم:**

والجيمُ من الياءِ المشدّدة في الوقف، في نحو: فُقَيْمِـجٌّ، وهو شاذٌّ، وفي

أبو علجّ أشذّ، ومن غيرِ المشدّدةِ في نحو [من الرّجر]:

«لا هُمَّ إنْ كنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ»

أشذُّ، ومن الياءِ المفتوحةِ في نحو قوله [من الرّجر]:

«حتَّى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجَا»

أشذُّ.

* **إبـدالُ الصـاد:**

والصّادُ من السينِ التي بعدَها غينٌ، أو خاءٌ، أو قافٌ، أو طاءٌ جوازاً، نحو: أَصْبَغَ، وصَلَخَ، و ﴿مَسَّ صَقَرَ﴾[1]، وصِرَاطٍ.

* **إبـدال الـزاي:**

والزايُ من السينِ والصادِ الواقعتينِ قبلَ الدالِ ساكنتينَ، نحو: يَزْدُلُ، وهكذا فَزْدِيْ أنَهْ.

وقد ضُورِعَ بالصادِ الزّاي دونَهَا وضُورِعَ بها متحركةً أيضاً، نحو: صَدَرَ، وصَدَقَ، والبَيَانُ أكثرُ فيهما، ونحو مَسَّ زَقَر، كَلْبِيَّةٌ، وَأَجْدَرُ، وَأَشْدَقُ بالمضارعةِ قليلٌ.

❑ ❑ ❑

(١) سورة القمر: الآية (٤٨).

الإدغــام

الإدغامُ: أن تأتيَ بحرفينِ ساكنٍ فمتحركٍ من مُخْرَجٍ واحدٍ من غير فصلٍ، ويكونُ في المِثْلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ.

فَالمِثْلاَن واجبٌ عند سكونِ الأولِ في الهمزتين، إلاّ في نحو: السّآل، والدّآث، وإلاّ في الألفينِ لتعذُّرِهِ، وإلاّ في نحوِ: قُووِلَ للإلتباس، وفي نحو تُووِي وَرِيّا ــ على المختارِ ــ إذا حَقّقْتَ، وفي نحو: قَالُوا ومَا، وفي يَوْمِ، وعند تحركهما في كلمةٍ ولا إلحاق، ولا لبسَ، نحوَ: رَدَّ يَرُدُّ، إلاّ في نحو: حَيِيَ فإنه جائزٌ، وإلا في نحو: اقْتَتَلَ، وتَتَنَزَّلَ، وتَتَبَاعَدَ، وسَيأْتي، وَتُنْقَلُ حركتُهُ إن كان قبله ساكنٌ غيرُ لِيْنٍ نحوُ: يَرُدُّ، وسكونُ الوقفِ كالحركةِ، ونحوَ ﴿مكّنّي﴾[1]، ويُمَكّنُني ﴿وَمَنَاسِكَكُمْ﴾[2]، و ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾[3]، من باب كلمتين، وممتنعٌ في الهمزة على الأكثر، وفي الألفِ، وعند سكونِ الثاني، لغيرِ الوقفِ، نحو: ظلِلْتُ، وَرَسُولُ الحَسَنِ، وتَميمٌ تُدغِمُ في نحو: رُدَّ، ولم يرُدَّ، وعند الإلحاق واللّبس بزنةٍ أخرى، نحو: قَرْدَدَ، وسُرُرٍ، وعند ساكنٍ صحيحٍ قبلهما في كلمتين، نحو: قَرْمُ مَالِكٍ، وَحُمِلَ قولُ القرّاء على الإخفاء، وجائزٌ فيما سوى ذلك.

---

(١) سورة الكهف: الآية (٩٥).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٠٠).

(٣) سورة المدثر: الآية (٤٢).

* **مخارج الحروف الأصلية :**

المُتقاربانِ: ونعني بهما ما تقاربا في المخرج، أو في صفةٍ تقومُ مقامه، ومخارجُ الحروفِ ستَّةَ عَشَرَ تقريباً، وإلاّ فلكلٍ مخرجٌ.

فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق.

وللعين والحاء وسطُهُ.

وللغين والخاء أدناه.

وللقاف أقصى للسان وما فوقه من الحنك.

وللكاف منهما ما يليهما.

وللجيم والشين والياء وسطُ اللسان وما فوقه من الحنك.

وللضاد أوّل إحدى حافتيه وما يليهما من الأضراس.

وللام ما دونع طرف اللسان إلى منتهاه وما فوقَ ذلك.

وللراء منهما ما يليهما.

وللنون منهما ما يليهما.

وللطاء والدال والتاء طرفُ اللسان وأصولُ الثنايا.

وللصاد والزاي والسين طرفُ اللسان والثنايا.

وللظاء والذال والثاء طرفُ اللسان وطرفُ الثنايا.

وللفاء باطنُ الشفّة السفلى وطرفُ الثنايا العليا.

وللباء والميم والواو ما بين الشفتين.

* **مخارج الحروف الفرعية :**

ومَخْرَجُ المتفرّع واضحٌ، والفصيحُ ثمانيةٌ:

همزةٌ بَيْنَ بَيْنَ وهي ثلاثةٌ.

والنونُ الخفيّةُ نحو: عَنْكَ.

وألفُ الإمالة.

ولام التفخيم.

والصّاد كالزّاي.

والشّين كالجيم.

وأمّا الصادُ كالسين، والطاءُ كالتاء، (والظّاءُ كالثاء)، والفاء كالباءِ، والضّادُ الضعيفةُ، والكافُ كالجيمِ فمستهجنةٌ.

وأمحا الجيمُ كالكافِ، والجيمُ كالشينِ فَلاَ يَتَحَقَّقُ.

*** صفات الحروف:**

ومنها المجهُورَةُ والمهموسةُ، ومنها الشديدةُ والرِّخْوَةُ وما بينهما، ومنها المُطْبَقَةُ والمُنْفَتِحَةُ، ومنها المُسْتَعْلِيَةُ والمُنْخَفِضَةُ، ومنها حروفُ الذَّلاَقَةِ والمُصْمَتَة، ومنها حروفُ القَلْقَلَةِ والصَّفِيرِ، واللّيِّنَةُ، والمنحرفُ، والمكرَّرُ، والهَاوِي، والمَهْتُوتُ.

فالمهجورةُ: ما ينحصرُ جَرْيُ النَّفسِ مع تحرّكِهِ، وهي ما عَدا حروفِ (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ).

والمهموسةُ: بخلافها، ومثّلا بِقَقَق وكَكَكَ، وخالف بعضُهم فجعلَ الضّادَ، والظاءَ، والذّالَ، والزّايَ، والعينَ، والغينَ، والياءَ من **المهموسة**، والكافَ، والتاءَ من **المجهورة**، ورأى أن الشدَّة تؤكد الجَهْرَ.

والشديدةُ: ما ينحصرُ جَرْيُ صوتِهِ عند إسكانه في مَخْرَجِهِ فلا يجري، ويجمَعُها: (أَجِدُكَ قَطَبْتَ).

والرِّخوةُ: بخلافها.

وما بينهما: ما لا يَتِمُّ له الانحصارُ، ولا الجَرْيُ، ويجمعها: (لِمَ يَرُوعُنا)، وَمُثِّلَتْ بالحَجِّ، والطَّشِّ، والخَلِّ.

والمُطْبَقَةُ: ما ينطبقُ على مَخْرَجِهِ الحَنَكُ، وهي: الصّادُ، والضّادُ، والطاءُ، والظاءُ.

والمُنْفَتِحَةُ: بخلافها.

والمُسْتَعْلِيَةُ: ما يرتفعُ اللسانُ بها إلى الحنكِ، وهي: المُطْبَقَةُ، والخاءُ، والغينُ، والقافُ.

والمُنْخَفِضَةُ: بخلافها.

وحروف الذّلاقة: ما لا يَنْفَكُّ رباعيٌّ أو خماسيٌّ عن شيءٍ منها لسهولتها، ويجمعها: (مرُ بِنَفَلٍ).

والمُصْمَتَةُ: بخلافها؛ لأنَّهُ صُمِتَ عنها في بناءٍ رباعيٍّ، أو خماسيٍّ منها.

وحروفُ القَلْقَلَةِ: ما يتضمُّ إلى الشّدةِ فيها ضغطٌ في الوقفِ، ويجمعُها: (قد طُبِخ).

وحروفُ الصّفير: ما يُصْفَرُ بها، وهي: الصّادُ، والزّايُ، والسّينُ.

واللّيِنةُ: حروفُ اللين.

والمُنْحَرِفُ: اللامُ؛ لأنّ اللسانَ ينحرفُ به.

والمُكَرَّرُ: الرّاءُ؛ لِتَعَثّرِ اللسانِ بِهِ.

والهاوي: الألفُ؛ لاتّساعِ هواءِ الصّوتِ به.

والمَهْتُوتُ: التاءُ لخفائها.

* طريق إدغام المتقاربين:

ومتى قُصِدَ إدغامُ أحدِ المتقاربين فلا بُدَّ من القلبِ، والقياسُ قلبُ الأولِ إلاّ لعارضٍ في نحو: اذْبَحْتُّوْدَاً، واذْبَحّاذِهِ، وفي جُمْلَةٍ من تَاءِ الافتعالِ لنحوه، ولكثرة تغيّرها، وَمَحُّمْ في: مَعَهُمْ ضعيفٌ، وَسِتٌّ أصله: سِدْسٌ شاذٌّ لازمٌ.

* **امتناع إدغام المتقاربين للبس أو ثقل:**

ولا يُدْغَمُ منها في كلمةٍ ما يؤدّي إلى لَبْسٍ بتركيبٍ آخرَ، نحو: وَطَدَ، وَوَتَدَ، وَشَاةٍ زَنْمَاءَ، ومن ثَمَّ لم يقولوا: وَطْدَاً، ولا وَتْداً، بل قالوا: طِدَةً، وتِدَة، لما يلزمُ من ثِقَلٍ أو لَبْسٍ، بخلافِ نحو: امَّحَى، واطَّيَّرَ، وجاء: وَدٌّ في وَتِدٍ في تميمٍ.

* **امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة على صفة الحرف:**

ولم تُدْغَمْ حروفُ (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فيما يقاربُها؛ لزيادةِ صفتِها، ونحو: سَيِّدٍ، ولَيَّةٍ، إنما أُدغما؛ لأنَّ الإعلال صيّرهما مِثْلَيْنِ، وأدغمتَ النونُ في اللامِ والراءِ لكراهةِ نبرتِها، وفي الميم ـ وإن لم يتقاربا ـ لِغُنَّتِهَا، وفي الواوِ والياءِ لإمكانِ بقائِها، وقد جاءَ ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[1]، و ﴿اغْفِر لِّي﴾[2]، وَ ﴿نَخْسِف بِهِمُ﴾[3]، ولا حروفُ الصّفيرِ في غيرِها، لِفَوَاتِ صفتِها، ولا المُطْبَقَةُ في غيرِها من غيرِ إطباقٍ على الأفصحِ، ولا حرفُ حَلْقٍ في أدخلَ منه إلاَّ الحاءُ في العينِ والهاءِ، ومن ثَمَّ قالوا فيهما: اذْبَحَّتُّودَاً، واذْبَحَّاذِهِ.

* **إدغام حروف الحلق:**

فالهاءُ في الحاءِ، والعينُ في الحاءِ، والحاءُ في الهاءِ والعين بقلبهما حَاءَيْنِ، وجاء ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[4]، والغينُ في الخاءِ، والخاءُ في الغينِ.

والقافُ في الكافِ، والكافُ في القافِ، والجيمُ في الشينِ.

---

(١) سورة النور: الآية (٦٢).

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٥١)، وسورة إبراهيم: الآية (٤١)، وسورة القصص: الآية (١٦)، وسورة صۤ: الآية (٣٥)، وسورة نوح: الآية (٢٨).

(٣) سورة سبأ: الآية (٩).

(٤) سورة آل عمران: الآية (١٨٥).

* إدغام اللام المعرفة:

واللامُ المعرّفةُ تدغَمُ وجوباً في مثلِهَا، وفي ثلاثةَ عَشَرَ حرفاً.

وغيرُ المعرّفةِ لازمٌ، في نحو: ﴿بَلْ رَانَ﴾[1]، وجائز في البواقي.

* إدغام النون:

والنونُ الساكنةُ تُدغُم وجوباً في حروف: (يَرْمُلُونَ)، والأفصحُ إبقاءُ غُنَّتِها في الواوِ والياءِ، وإذْهَابُها في اللامِ والرّاء، وتقلبُ ميماً قبل الباءِ، وتُخْفَى في غير حروفِ الحلقِ، فيكونُ لها خمسُ أحوالٍ.

والمتحركةُ تُدغمُ جوازاً.

* إدغام التاء والدال والظاء والثّاء والصّاد والزّاي والسّين:

والتّاءُ، والدّالُ، والذّالُ، والظاءُ، والطّاءُ، والثّاءُ، يُدغمُ بعضُهَا في بعضٍ، وفي الصّاد، والزّاي، والسين، والإطباقُ في نحو: ﴿فَرَّطْتُ﴾[2]، إن كان معه إدغامٌ فهو إتيانٌ بطاءٍ أخرى، وجمعٌ بينَ ساكنينِ، بخلاف غُنّةِ النونِ في: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾[3].

والصّادُ والزايُ والسينُ يُدغمُ بعضُها في بعضٍ.

والباءُ في الميمِ والفاءِ.

* إدغامُ تاءِ الافتعال والإدغام فيها:

وقد تُدْغَمُ تاءُ افْتَعَلَ في مثلها، فيقالُ: قَتَّلَ، وقِتَّل، وعليها: مُقَتِّلونَ،

---

(١) سورة المطففين: الآية (١٤).

(٢) سورة الزمر: الآية (٥٦).

(٣) سورة البقرة: الآية (٨)، وفي استعمالات كثيرة وردت في مداخل القرآن الكريم.

ومُقَتِّلُونَ، وقد جاء: ﴿مُرَدِّفِين﴾[1]، اتباعاً، وتُدغمُ الثاءُ فيها وجوباً على الوجهين، نحو: اثَّأَرَ، واثْثَأَرَ، وتدغمُ فيها السينُ شاذاً على الشاذِّ، نحو: اسَّمَعَ؛ لامتناع: اثَّمَعَ، وتُقلبُ بعد حروفِ الإطباقِ طاءً، فتدغمُ فيها وجوباً في اطَّلَبَ، وجوازاً على الوجهين في: اظْطَلَمَ، وجاءت الثلاثُ في [من البسيط]:

«ويُظْلَم أحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ»

وشاذاً على الشاذِّ في نحو: اصَّبَرَ، واضَّرَبَ، لامتناعِ: اطَّبَرَ، واطَّرَبَ، وتُقلبُ مع الدّالِ، والذّالِ، والزّايِ، دالاً، فَتُدْغَمُ وجوباً في: ادَّانَ، وقَوِيّاً في: ادَّكَرَ، وجاء: اذَّكَرَ واذْدَكَرَ، وضعيفاً في: ازَّانَ، لامتناع: ادَّانَ.

ونحو: خَبَطُّ، وحِصْطُ، وفُزْدُ، وعُدُّ، في: خَبَطْتُ، وحُصْتُ، وفُزْتُ، وعُدْتُ، شاذٌّ.

* تاء مضارع تفعّل وتفاعل:

وقد تُدْغَمُ تاءُ نحو: تَتَنَزَّلُ، وَتَتَنَابَزُوا، وصلاً وليس قبلها ساكنٌ صحيحٌ، وتاءُ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ فيما تُدغم فيه التاء، فَتُجْلَبُ همزةُ الوصلِ ابتداءً، نحو: اطَّيَّرُوا، وازَّيَّنُوا، واثَّاقَلُوا، وادَّارأُو، ونحو: اِسْطَّاع مدغماً مع بقاءِ صوتِ السين نادرٌ.

❑ ❑ ❑

---

(١) سورة الأنفال: الآية (٩).

الحـذف

الحذفُ الإعلاليُّ والترخيميُّ قد تقدَّم، وجاء غيرُه في: تفعَّلُ، وَتَفَاعَلُ، وفي نحو: مِسْتُ، وأَحَسْتُ، وظَلْتُ، وإسْطَاعَ يَسْطِيعُ، وجاء: يَسْتِيعُ، وقالوا بَلْعَنْبَر، وعَلْمَاءِ وَمِلْمَاءِ في: بني العَنْبَر وعلى الماء، ومن الماء.

وأمّا نحو: يَتَسِـعُ، وَيَتَقي فشاذٌّ، وعليه جاء [من الطويل]:

«تق اللَّهِ فِينا والكِتَابَ الَّذي تَتلُو»

بخلاف: تَخِذَ يَتْخَذُ، فإنّه أصلٌ، واسْتَخَذَ مِنَ اسْتَتْخَذَ، وقيل: أُبْدِلَ من تاءِ اتَّخَذَ، وهو أَشَذُّ، ونحو: وتُبَشِّرُونِي. (وَتُبَشِّرِيني)، وَإِنّي، (وإنّني) قد تقدّم (في الكافية في باب الضمير في نون الوقاية).

❑ ❑ ❑

مسائل التمرين

وهذه مسائلُ التمرين. مَعْنَى قولهم: كيف تَبْني من كذا مِثْلَ كذا؟ أي إذا رَكَّبْتَ منها زِنَتَهَا، وَعَمِلْتَ ما يقتضيه القياسُ، فكيف تَنْطِقُ به؟ وقياسُ قولِ أبي عليٍّ أن تزيد وتحذِفَ ما حَذَفْتَ في الأصل قياساً، وقياسُ آخرين أن تحذفَ المحذوفَ قياساً، أو غيرَ قياسٍ.

فمثلُ: مُحَوِيٍ مِنْ ضَرَبَ: مُضَرِبِيٌ، وقال أبو علي: مُضَرِيٌّ.

ومثلُ: اسْمٍ، وَغَدٍ، من دَعَا: دِعْوٌ، ودَعْو، لا إدْعٌ، ولا دَعٌ، خلافاً للآخرين.

ومثلُ: صَحَائِفَ مِنْ دعا: دَعَايا، باتفاقٍ؛ إذ لا حذف في الأصل.

ومثل عَنْسَلٍ من عَمِلَ: عَنْمَلٌ، ومن بَاعَ وقَالَ: بَنْيَعٌ، وَقَنْول، بإظهار النون فيهن؛ للإلتباس بِفَعَّل.

ومثلُ: قَنْفَخْرٍ من عَمِلَ: عِنْمَلٌ، ومن بَاعَ وقَالَ: بِنْيَعٌ وقِنْوَلٌ، بالإظهارِ، النون للالتباس بِعَلَّكْدٍ فيهنّ.

ولا يُبنى مثل: جَحَنْفَلٍ من كَسَرْتُ، أو جَعَلْتُ، لرفضهم مثلَهُ، لما يلزم من ثِقَلٍ أو لبس.

ومثل أُبْلُمٍ من وَأَيْتُ: أُوْءٍ، ومن أَوَيْتُ: أُوٌّ، مُدغماً؛ لوجوب الواو، بخلاف: تُؤْوِي.

ومثلُ: إجْرِدٍ، من وَأَيْتُ: إيْءٍ، ومن أَوَيْتُ: إيٍّ، فيمن قال: أُحَيٌّ، ومن قال أُحَيّ قال: إيٌّ.

ومثلُ: إوَزَّةٍ من وأَيْتُ: إيئاةٌ، ومن أوَيْتُ: إيَّاةٌ، مدغماً.

ومثل: اطْلَخَمَّ من وَأَيْتُ: إيأيَّا، ومن أَوَيْتُ: إيَويَّا.

وَسُئِل أبو علي عن مثلِ: ما شاءَ اللَّهُ، من: أَوْلَقَ، فقال: مَا أَلِقَ الالاَقُ على الأصْلِ، واللأّقُ على اللفظ، والأَلِقُ على وجْهٍ، بَنَى على أنه: فَوْعَلٌ.

وأجاب في باسْمِ: بإلْقٍ، أوْ بأُلْقٍ على ذلك.

وسأل أبو عليّ ابنَ خالويه عن مثل: مُسْطَارٍ من: آءَةٍ، فظنَّه: مُفْعالاً، وَتَحَيَّرَ، فقال أبو عليّ: مُسْئاءٌ، فأجاب على أصله، وعلى الأكثر مُسْتَآءٌ.

وسأل ابنُ جنيّ ابنَ خالويه عن مثلِ كَوْكَبٍ من: وأَيْتُ، مخففاً، مجموعاً جمعَ السلامة، مضافاً إلى ياء المتكلم، فتحيَّر، أيضاً، فقال ابنُ جني: أَوَيَّ.

ومثلُ: عنكَبُوتٍ من بعثُ: بَيْعَعُوتٌ.

ومثل: اطمأنّ: ابْيَعَعَ مصححاً.

ومثل: اغْدَوْدَنَ، من قلت: اِقْوَوَّلَ، وقال أبو الحسن: اقْوَيَّلَ، للواوات.

ومثل: اغْدُودِنَ من قُلْتُ وَبِعْتُ: اقْوُوِلَ، وابْيُويِعَ مظهراً.

ومثل: مَضرُوبٍ، من القوّة: مَقْوِيٌّ.

ومثلُ: عُصْفُورٍ: قُوِّيٌّ، ومن الغَزْوِ: غُزْوِيٌّ.

ومثلُ عَضُدٍ من قَضَيْتُ: قَضٍ.

ومثل: قُذَعْمِلَةٍ: قُضَيَّةٌ كمُعَيَّةٍ في التصغير.

ومثلُ: قُذَعمِيلَةٍ: قُضَوِيَّةٌ.

ومثل: حَمَصِيصَة: قَضَوِيَّةٌ، فتقلب كَرَحَوِيَّةٍ.

ومثل: مَلَكُوتٍ: قَضَوُوتٌ، ومثل: جَحْمَرِشٍ: قَضْبَيٍ؛ ومن حَيِيتُ: حَيَّوٍ.

ومثل: جِلْبلابٍ: قِضِيضَاءٌ.

ومثل: دَحْرَجْتُ من قَرأ: قَرْأَيْتُ.

ومثل: سِبَطْرٍ: قِرَأيٌ.

ومثلُ: اطْمَأْنَنْتُ: اقْرَأْيَأْتُ، ومضارعه: يقْرَئِيءُ، كَيَقْرِعِيعُ.

❑❑❑

الخـط

الخطُّ تصويرُ اللفظِ بحروفِ هجائِهِ، إلاَّ أسماءَ الحروفِ إذا قُصِدَ بها المسمَّى، نحو قولك: اُكْتُبْ جيمْ، عَيْنْ، فَاْ، رَاْ؛ فإنك تكتبُ هذه الصورة، (جَعْفَر)؛ لأنّها مُسمّاها خطاً ولفظاً، ولذلك قال الخليل لَمّا سألهم: كيفَ تنطقونَ بالجيمِ من جَعْفَرٍ؟ فقالوا: جِيْمٌ، فقال: إنما نطقتُم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤولِ عنه، والجوابُ: جَهْ، لأنه المسمّى، فإن سُمِّي بها مُسمّىً آخر كُتبتْ كغيرها، نحو يَاسِين وحَامِيم، في المُصْحَف على أصلها على الوجهين؛ نحو: ﴿يس﴾[1] و ﴿حم﴾[2].

والأصلُ في كلّ كلمةٍ أن تكتبَ بصورةٍ لفظها بتقديرِ الابتداءِ بها والوقف عليها، فمن ثَمَّ كُتِبَ نحو: رَهْ زيداً، وقِهْ زيداً، بالهاء، ومثل: مَهْ أنتَ، ومجيءَ مَهْ جِئْتَ، بالهاء أيضاً، بخلافِ الجارِّ، نحو: حَتَّامَ؟ وإِلاَمَ؟ وَعَلاَم؟ لشدّة الاتصال بالحرف، ومن ثَمَّ كُتبتْ معها بألفات، وكتب: مِمَّ؟ وَعَمَّ؟ بغير نونٍ، فإن قصدتَ إلى الهاءِ كتبتها ورددتَ الياءَ وغيرها إن شئتَ.

ومن ثَمَّ كُتِبَ: أنا زيدٌ، بالألف، ومنه ﴿لكنَّا هو الله﴾[3].

(١) سورة يس: الآية (١).

(٢) سورة غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف: الآية (١).

(٣) سورة الكهف: الآية (٣٨).

ومن ثَمَّ كتبتْ تَاءُ التأنيث في نحو: رَحْمَةٍ وَتُخْمَةَ هاءً، وفيمن وقفَ بالتاءِ تاءً، بخلافِ: أُخْتٍ، وَبِنْتٍ، وبابِ قائماتٍ، وبابِ قَامَتْ هِنْدٌ.

ومن ثمَّ كُتبَ المنوّنُ المنصوبُ بالألف، وغيرُهُ بالحذف، وإذًا، بالألف على الأكثر، وكذا: وَاضْرِبًا، وكان قياسُ اضْرِبُن بواو وألف، واضْرِبِنَ بياء، وهلْ تَضْرِبُنْ؟ بواو ونون، وهل تَضْرِبِن؟ بياء ونون، ولكنهم كتبوه على لفظه لعسر تبيُّنِهِ، أو لعدم تبيّن قصدها، وقد يجري اضْرِبَنْ مُجْرَاهُ.

ومن ثَمَّ كُتبَ بابُ قاضٍ بغير ياءٍ، وباب القاضي بالياء على الأفصح فيهما.

ومن ثَمَّ كُتبَ نحو: بزَيْدٍ، وَلِزَيْدٍ، وكَزيدٍ متّصلاً؛ لأنه لا يوقف عليه، وكُتِبَ نحو: مِنْكَ، ومِنكُمْ، وضَرَبَكُمْ متّصلاً؛ لأنّه لا يُبتدأُ به.

* كتابـة الهمـزة:

والنظرُ بعدَ ذلك فيما لا صورَة له تَخُصُّهُ، وفيما خُولفَ بوصلٍ، أو زيادةٍ، أو نقصٍ، أو بدلٍ.

فالأولُ الهمزةُ، وهو أولٌ، ووسطٌ، وآخرٌ.

* كتابة الهمزة أولاً:

الأوّلُ: ألفٌ مطلقاً، نحو: أَحَدٍ، وأُحُدٍ، وَإِبلٍ.

* كتابة الهمزة وسطاً:

والوسطُ: إمّا ساكنٌ فيَكتبُ بحرفِ حركةِ ما قبله، مثل: يَأْكُلُ، وَيُؤْمِنُ، وَبِئْسَ.

ــ وإمّا متحرّكٌ قبله ساكن فيكتبُ بحرفِ حركتِهِ، مثل: يَسْأَلُ، ويَلْؤُمُ، ويُسْئِمُ.

ومنهم من يحذفُها إن كان تخفيفها بالنقل، أو الإدغام.

ومنهم من يحذفُ المفتوحةَ فقط.

والأكثرُ على حذفِ المفتوحةِ بعد الألف، نحو: سَاءَل.

ومنهم من يحذفُها في الجميع.

ـ وإمّا متحركٌ وقبله متحرّكٌ فيكتبُ على نحو ما يُسهّلُ، فلذلك كُتبَ نحو: مُؤَجّلٍ، بالواو، ونحو: فِئَةٍ بالياء، وكتب نحو: سَأَلَ، وَلَؤُمَ، وَيَئِسَ، ومن مُقْرِئك، ورُؤُوس، بِحَرْفِ حركته، وجاءَ في: سُئِل، ويُقْرِئُكَ القولان.

كتابة الهمزة آخرَ:

والآخرُ: إن كان ما قبلَه ساكناً حُذف، نحو: خَبْءٌ، وخَبْءٍ، وخَبْئاً.

وإن كان متحرّكاً كُتبَ بحرف حركة ما قبله كيف كان، نحو: قَرَأَ، ويُقْرِىءُ، ورَدُوءَ، ولم يَقْرَأْ، ولم يُقْرِىءْ، ولم يَرْدُؤْ.

والطّرفُ الذي لا يُوقفُ عليه لاتّصال غيره كالوسطِ، نحو: جُزْؤُكَ، وَجُزْأَكَ، وَجُزْئِك، ونحو: رِدْؤُك، ورِدْأَكَ، وَرِدْئِك، ونحو: يَقْرَؤُه، ويُقْرِئُك، إلاّ في نحو: مَقْرُوءةٍ، وبَرِيئَةٍ، بخلافِ الأوّل المتّصلِ بِهِ غيرُهُ، نحو: بِأَحَدٍ، وكأَحَدٍ، ولأحدٍ، بخلاف لئلاّ؛ لكثرته، أو لكراهة صورته، وبخلافِ لَئِنْ؛ لكثرته.

وكلُّ همزةٍ بعدها حرفُ مدٍّ كصورتها تُحذفُ، نحلا: خَطَأً، في النّصب، وَمُسْتَهْزِؤن ومُسْتَهْزِئينَ (مُسْتَهْزِءِينَ)، وقد تكتب بالياءِ، بخلاف قَرَأَا، وَيَقْرَأَان للّبس، وبخلاف نحو: مُسْتَهْزِئَيْنِ في المثنّى لعدم المدّ؛ وبخلاف نحو: رِدَائِي ونحوه في الأكثر، لمغايرة الصّورة، أو للفتح الأصليّ، وبخلاف نحو: حِنّائِيٌّ في الأكثر، للمغايرة والتّشديد، وبخلاف لَمْ تَقْرَئِيّ؛ للمغايرة واللّبس.

* **الفصل والوصل:**

وأمّا الوصلُ فقد وصلوا الحروفَ وشبهَهَا بما الحرفيّة، نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[1]، وأَيْنَمَا تكُنْ أكُنْ، وَكُلَّمَا أتيْتَني أكرَمْتُك، بخلاف: إنَّ ما عندي حسنٌ، وأين ما وَعَدْتَني؟، وكلُّ ما عندي حَسَنٌ، وكذلك: عنْ ما، ومِنْ ما، في الوجهين، وقد تكتبان متصلتين مطلقاً لوجوب الإدغام، ولم يصلوا (مَتَى)، لِمَا يلزمُ من تغيير الياءِ، ووصلوا (أنْ) الناصبة للفعل مع (لا)، بخلاف المخففة نحو: علمتُ أَنْ لا يقومُ، ووصلوا (إنْ) الشرطية بـ (لا)، و (مَا)، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[2]، و ﴿إِمَّا تَخَافَنَّ﴾[3]، وحذفت النون في الجميع؛ لتأكيد الاتّصال، ووصلوا نحو: يومئذٍ، وحينئذٍ، في مذهب البِنَاء، فَمِنْ ثَمَّ كُتِبت الهمزةُ ياءً، وكتبوا نحوَ: الرَّجُلِ على المذهبين متّصلاً؛ لأن الهمزة كالعدمِ، أو اختصاراً؛ للكثرة.

* **ألِفَا الزيادة:**

وأمّا الزيادةُ فإنهم زادوا بعدَ واوِ الجمعِ المتطرفةِ في الفعلِ ألفاً، نحو: أكَلُوا، وَشَرِبُوا، فَرْقاً بينهما وبينَ واوِ العطفِ، بخلافِ: يَدْعُو، وَيَغْزُو، ومن ثَمَّ: ضَرَبُوا هم، في التأكيد، بألفٍ، وفي المفعول بغيرِ ألفٍ، ومنهم مَنْ يكتبُهَا في نحو: شَارِبُوا الماءِ، ومنهم من يحذفها في الجميع، وزادوا في (مَائَة) ألفاً فرقاً بينها وبين (مِنْهُ)، وألحقوا المثنّى به، بخلاف الجمع، وزادوا في: (عَمْرو) واواً، فرقاً بينه وبين (عُمَر) مع الكثرة، ومن ثَمَّ لم يزيدوه في النّصب، وزادوا في (أولئك) واواً فرقاً بَينه وبين (إليك)، وأُجريَ (أُولاَءِ) عليه، وزادوا في (أُولَى) واواً فرقاً بينه وبين (إلى)، وأُجريَ (أولو) عليه.

---

(١) سورة طه: الآية (٩٨).

(٢) سورة الأنفال: الآية (٧٣).

(٣) سورة الأنفال: الآية (٥٨).

* النَّقْصُ:

وأمّا النَّقْصُ فإنهم كتبوا كلّ مشدَّدٍ من كلمةٍ حرفاً واحداً، نحو: شَدَّ، ومَدَّ، وادَّكَرَ، وأُجْرِيَ نحو: قَتَتُّ مُجْرَاه، بخلاف نحو: وَعَدْتُ، واجْبَهْهُ، وبخلافِ لامِ التعريفِ مطلقاً، نحو: اللَّحْمِ، والرَّجُلِ، لكونهما كلمتين، ولكثرة اللَّبس، بخلاف الَّذي، والَّتي، والَّذينَ، لكونها لا تنفصلُ، ونحو اللَّذَيْنِ في التثنيةِ بِلاَمَيْنِ؛ للفرق؛ وحُمِلَ: اللَّتَيْنِ عليه، وكذا: اللأَّؤُنِ وأخواتُهُ، ونحو: (عَمَّ) و (مِمَّ) و (إمَّا) و (إلاَّ) ليسَ بقياسٍ، ونَقَصُوا من (بسم الله الرّحمن الرّحيم) الألفَ؛ لكثرته، بخلاف (باسم الله)، و (باسم ربّك) ونحوِه، وكذلك الألف من اسم (الله) و (الرّحمن) مطلقاً، ونقصوا من نحو: للرَّجُلِ، وللرّجلِ، وللدّار، وللدّار، جرّاً وابتداءً الألفَ؛ لئلاّ يلتبسَ بالنّفي، بخلافِ: بالرّجلِ ونحوِه، ونقصُوا مع الألفِ اللامَ مِمَّا في أَوَّلِهِ لاَمٌ، نحو: لِلَّحْمِ، وَلِلَّبَنِ، كراهيةَ اجتماعِ ثلاثةِ لاماتٍ، ونَقَصُوا من نحو: أَبْنُكَ بارٌّ؟ في الاستفهامَ، و ﴿أصطفى البنات﴾[1]؟ ألفَ الوصلِ، وجَاءَ في: أَلرَّجلُ؟ الأمرانِ، ونَقَصُوا من (ابنٍ) إذا وقع صفةً بين عَلَمَيْنِ أَلِفَهُ، مثل: هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، بخلاف: زيدٌ ابْنُ عمرٍو، وبخلاف المثنى، ونقصوا ألفَ (ها) مع اسمِ الإشارةِ، نحو: هذا، وهذه، وهذان، وهؤلاءِ، بخلافِ هَاتَا، وهَاتِي لِقِلَّتِهِ، فإنْ جاءتِ الكافُ، رُدَّتْ، نحو: هَاذَاكَ، وَهَاذَانِكَ، لاتّصالِ الكافِ، ونقصوا الألفَ من: ذَلِكَ، وأولئك، ومن الثَّلْث والثَّلْثِينَ، ومن: لَكِنْ، وَلَكِنَّ، وَنَقَصَ كثيرٌ، الواوَ مِنْ دَاوُدَ، والألفَ من: إبرهيم وإِسْمٰعِيلَ، وإسْحٰقَ وبعضُهُم الألفَ من عُثْمٰنَ وسُلَيْمٰنَ، وَمُعٰوية.

* البَدلُ:

وأمّا البدلُ فإنّهم كتبوا كلَّ ألفٍ رابعةً فصاعداً في اسمٍ أو فعلٍ ياءً إلاَّ فيما

(١) سورة الصافات: الآية (١٥٣).

قبلَهَا ياءٌ، إلاَّ في نحو: يَحْيَـى وَرَيَّـي، عَلْمَيْنِ، وأمّا الثالثةُ فإن كانت عن ياءٍ كُتبتْ ياءً، وإلاَّ فبالألفِ، ومنهم من يكتبُ البابَ كلَّه بالألفِ، وعلى كَتْبِهِ بالياءِ فإن كان منوّناً فالمختارُ أنه كذلك، وهو قياسُ **المُبَرِّدِ**، **وقياسُ المازنيّ بالألف**، وقياسُ **سيبويه**: المنصوبُ بالألفِ، وما سواه بالياءِ، ويُتَعَرَّفُ الواوُ من الياءِ بالتّثنية نحو: فَتَيَانِ، وعَصَوَانِ.

وبالجمع نحو: الفتياتِ، والقنواتِ.

وبالمرّة نحو: رَمْيَةٍ، وغَزْوَةٍ.

وبالنوع، نحو: رِمْيَةٍ وغِزْوَةٍ.

وبردِّ الفعلِ إلى نفسك، نحو: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ.

وبالمضارع، نحو يَرْمِيْ، ويَغْزُو.

ويكونُ الفاءُ واواً، نحو: وَعَى، ويكون العينِ واواً، نحو: شَوَى، إلاَّ ما شذَّ، نحو: القُوَى والصُّوَا، فإن جُهِلَتْ: فإنْ أُميلتْ فالياءُ، نحو: متى، وإلاَّ فالألفُ، وإنّما كتبوا (لدى) بالياء؛ لقولهم: لَدَيْكَ، وَكَلاَ، كُتِبَتْ على الوجهين لاحتمالها، وأمّا الحروفُ فلمْ يكتبْ منها بالياءِ غيرُ: بَلَى، وإلى، وعَلَى، وحتّى، واللّهُ أعلمُ بالصواب.

❑ ❑ ❑

الملحق الثاني

ما يلحق بالشافية من نص الكافية

أولاً ــ فعل الأمر كيفية صوغه، وحكم آخره:

«الأمرُ صيغةٌ يُطْلَبُ بها الفعلُ من الفاعلِ المُخَاطَبِ، بحذفِ حرفِ المضارعةِ. وحُكْمُ آخره حكمُ المجزوم،

فإن كان بعدَه ساكنٌ ــ وليس برباعيٍّ ــ زدت همزةَ وصلٍ مضمومةٍ، إن كان بعده ضمة، ومكسورة في ما سواه، مثل: اقْتُلْ، وَاضْرِبِ، وَاعْلَمْ،

وإن كان رباعياً فمفتوحةٌ مقطوعة»[1].

ثانياً ــ اسم الفاعل وشرطه:

ما اشْتُقَّ من فعلٍ لمن قام به بمعنى الحدوث، وصيغَتُهُ من الثلاثيِّ المجرد على فاعل، ومن غيره على صيغة المضارع، بميمٍ مضمومةٍ، وكسرِ ما قبل الآخر، مثل: مُدْخِل ومُسْتَغْفِر، ويعملُ عملَ فعلِهِ بشرطِ معنى الحالِ والاستقبالِ، والاعتمادِ على صاحبه، أو الهمزة، أو ما، فإن كان للماضي وجبت الإضافةُ معنىً، خلافاً للكسائي، وإن كان له معمولٌ آخر فبفعلٍ مقدّر، نحو: زيد مُعْطِي عمرو درهماً أمس، فإن دخلت اللام مثل: مررتُ بالضارب أبوه زيداً أمس، استوى الجميع.

---

(١) الكافية في النحو، قسطنطينية (١٣٠٢هـ)، مطبعة الجوائب، ص: ٣٥.

ثالثاً ـ صِيَغُ المبالغةِ: أوزانها وعملها:

وما وُضِعَ منه للمبالغةِ، كَضَرَّابٍ، وضَرُوبٍ، ومِضْرَابٍ، وعَلِيمٍ، وحَذِرٍ، مثله، والمثنّى والمجموعُ مِثْلُهُ، ويجوزُ حذفُ النونِ مع العملِ، والتعريف، تخفيفاً»[1].

رابعاً ـ اسم المفعول تعريفُهُ، وعملُهُ، وصِيَغُهُ:

هُوَ ما اشتُقّ من فِعلٍ، لمن وقع عليه.

وصيغَتُهُ من الثلاثيّ على: مَفْعُولٍ، كَمَضْرُوبٍ، ومن غيره على صيغةِ اسمِ الفاعلِ، بفتح ما قبل الآخر، كمُسْتَخرَجٍ،

وأمرُهُ في العمل والاشتراط كأمرِ اسمِ الفاعلِ، مثل: زيدٌ مُعْطَى غلامُهُ درهماً»[2].

خامساً ـ اسم التفضيل تعريفُهُ وأحكامه:

ما اشتُقّ من فِعلٍ، موصوفٍ، بزيادةٍ على غيرِهِ، وهو: أَفْعَلُ،

وشرطُهُ أن يُبْنَى من ثلاثيٍّ مجرّدٍ، ليمكن بناؤه، ولَيْسَ بلونٍ، ولا عَيْبٍ؛ لأنّ منهما أَفْعَل، لغيره، مثل: زَيْدٌ أَفْضَلُ الناسِ، فإن قُصِدَ غيره تُوصِّلَ إليه بأشدّ ونحوه، مثل: هو أَشَدُّ منه استخراجاً، وبياضاً، وعمىً،

وقياسُهُ للفاعلِ، وقد جاء للمفعولِ، مثل: أَعْذَر، وأَلْوَم، واشْهَر، وأشْغَلُ، واعْرَف، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه؛ مضافاً، أو بمن، أو معرفاً باللام، فلا يجوز نحو: زَيْدٌ الأفضلُ من عمرو، ولا زيد أفضل، إلاّ أن يعلم،

(١) الكافية في النحو، ص: ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٠.

فإذا أضيف فله معنيان؛

أحدهما وهو الأكثر أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم، مثل: زيد أفضل الناس، فلا يجوزُ: يُوسُفُ أحسنُ إخوته، لخروجه عنهم بإضافتهم إليه،

والثاني أن يُقْصَدَ به زيادة مطلقة، ويضاف للتوضيح، فيجوزُ: يوسفُ أحسنُ إخوته، ويجوزُ في الأولِ الإفرادُ والمطابقةُ لمن هو له.

وأما الثاني والمعرّف باللام، فلا بدَّ فيهما من المطابقة، والذي بـ (من) مفردٌ، مذكّر، لا غير. ولا يعملُ في مُظْهَر، إلاَّ إذا كان صفةً لشيء، وهو في المعنى لمسبَّبٍ مفضل، باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيرِه، منفياً، مثل: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ، لأنّه بمعنى: حَسُنَ، مع أنّهم لو رفعوا، لفصلوا بين (أحسنَ) ومعموله بأجنبيّ، وهو (الكحلُ)، ولك أن تقول: ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ من عين زيد، فإن قدّمت ذكر (العين) قلت: ما رأيت رجلاً كعين زيد أحسنَ فيها الكحلُ، مثل قول الشاعر (من الطويل):

مَرَرْتُ على وادي السِّباعِ ولا أَرَى ... كوادي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ واديَا
أقلَّ بهِ رَكْبٌ أتَوْهُ تَئِيَّةً ... وأخْوَفَ، إلاّ ما وَقَى اللَّهُ سارِيَا[1]

❑❑❑

(١) الكافية في النحو، قسطنطينية، مطبعة الجوائب (١٣٠٢هـ)، ص: ٣١ ـ ٣٢.
والكافية في النحو، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي «مجموع مهمات المتون»، الطبعة الرابعة «١٣٦٩هـ ـ ١٩٤٩م» ص: ٣٨١ ـ ٤٢٩ أي نص الكافية.

الخـاتمـة

إذا كانت الخاتمةُ، في اللغة، ضدَّ الفاتحة؛ لأنّها تعني الفراغَ من الشيء أو نهايته، فإنها عندي محطةُ انطلاقٍ جديدة إلى آفاق الحركة المبدعة.. إلى الصّرف الدالّ على التغيير من حال إلى حال.. إلى الفعل المتجدّد بالحركة عبر الزمان.

وفي الخاتمةِ يقدّم أفضل ما يوجد، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ، خِتَامُهُ مِسْكٌ، وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾(١).. فالختام: مسك، والمسكُ: طيبٌ تنبعث منه رائحةٌ ذكية.. فهل ستنبعث من هذه الخاتمة رائحة الصّرفِ، والحركةِ، والانطلاق؟

إن خاتمة بحثي: إحياءٌ، وتحديثٌ، وبحثٌ مُمَنْهَجٌ.

أمّا الإحياءُ، فكان بطباعة نصّ الشافية مكمّلة، ومبوّبة، ومفهرسة، ومضبوطة، بالشكل التامّ.. توفيراً لوقت القارئِ ولجهده.. وإراحةً لأعصابه.. لتأخذَ الشافيةُ مكانَها الحقيقيَّ بين كتب التصريف: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾(٢).

وأمّا التحديثُ والبحثُ المُمَنْهَجُ فقد تجسدا في بناءِ سيرةِ ابن الحاجب

---

(١) سورة المطففين ٨٣/ ٢٥ ــ ٢٦.

(٢) سورة الأنفال ٨/ ٤٢.

وفق فن الترجمة المنهجيّ، وفي دراستي «أبنية الفعل» في «الشافية». وإذا كنت اعتبر الدراسة كلها مهمّة فإنّني ألخص القول بالموجز التالي:

أولاً ـ أبنية الفعل الماضي

١ ـ **الثلاثي المجرد، الذي جاء على:**

ـ «فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ وفُعِلَ».

ـ فـ «فَعَلَ» ـ بفتح العين ـ يأتي متعدّياً ولازماً، ولجميع المعاني تقريباً، لأنّه أخفُّ الأبنية، ويُبنى للمغالبةِ، باستثناء المثالِ، والأجوفِ والناقصِ اليائيين، وما كانَ عينُهُ أو لامُهُ أحدَ الحروفِ الحلقيّة عند **الكسائي**..

ـ و «فَعِلَ» ـ بكسر العين ـ يأتي متعدّياً ولازماً، وتكثُرُ فيه العللُ، والأحزانُ، وأضدادهما، وتجيء الألوانُ والعيوبُ والحليُّ كلّها عليه..

ـ و «فَعُلَ» ـ بضم العين ـ يأتي لازماً دائماً، ويكون للهيئة التي يكون عليها الفاعل، وهو للطبائع التي جُبِلَ عليها الإنسان..

ـ وأمّا «فُعِلَ» ـ المبني للمجهول ـ فلم يشر إليه ابنُ الحاجب، ولم يعدّه أصلاً، لكني أوردت أقوال العلماء فيه..

٢ ـ **الثلاثي المزيد فيه، الذي قد يكون:**

ـ موازناً للرباعي على سبيل الإلحاق بـ «دَحْرَجَ»، و «تَدَحْرَجَ»، و «احْرَنْجَمَ»، و «افْعَلَلَّ»، وقد بيّنتُ معنى الإلحاق وشروطه.

ـ موازناً للرباعيّ على سبيل الإلحاق، وذكرت معانيَ بعضِ الأبنية المزيد فيها من هذا النوع، وهي: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ، وتَفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ، وانْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ، وَافْعَلَّ، وَافْعَالَّ، وَافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَنْلَى..

٣ ــ الرباعيُّ، الذي قد يكون:

ــ مجرداً على: فَعْلَلَ، نحو: دَحْرَجَ، وهذا البناءُ متعدٍ غالباً، ولكنه قد يأتي لازماً..

ــ مزيداً فيه على «تَفَعْلَلَ»، و «افْعَنْلَلَ»، و «افْعَلَلَّ».

ثانياً ــ أبنية الفعل المضارع

ذكرتُ معنى المضارعة لغةً واصطلاحاً، كما ذكرتُ حروفَ المضارعة التي يجمعها قولك: «نأيت». وتكون هذه الحروف مفتوحةً في الثلاثي المجرد، ومضمومةً دائماً في الثلاثي المزيد فيه وفي الرباعي المجرّد، وفي الرباعيّ المزيد فيه.

ــ فمضارعُ **فَعُل** ــ بضم العين ــ **يَفْعُل** ــ بضم العين ــ، وما جاء خلافَ ذلك شاذٌ.

ــ ومضارع **فَعِل** ــ بكسر العين ــ **يَفْعَل** ــ بفتح العين ــ، ويأتي من الصحيح، والمثال، والأجوف، والناقص، والمضعف.

وقد ذكرتُ الأفعال التي جاء مضارعُها على يَفْعِلَ ــ بفتح العين وبكسرها ــ كما ذكرتُ الأفعالَ التي جاء مضارعها على «**يَفْعِل**» ــ بكسر العين فقط ــ والتي جاء مضارعها على «**يَفْعُل**» ــ بضم العين فقط ــ.

ــ ومضارع **فَعَل** ــ بفتح العين ــ **يَفْعِل** ــ بكسر العين ــ كما يأتي على **يفعُل** ــ بضم العين ــ لكن القياس كَسْرُ العين.. لأنَّ **يفعُل** ــ بضم العين ــ داخل عليه، وقيل: يجوز في مضارع **فَعَلَ** ــ المفتوح العين ــ **يَفْعِل** ــ بكسر العين ــ **ويفعُل** ــ بضم العين ــ.. لكني رجّحتُ قول ابن جنيّ، القائل إنَّ مضارعَ المتعدّي إذا جاء على: **يفعِل** ــ بكسر العين ــ كان أقيسَ ممّا جاء منه على **يفعُل** ــ بضم العين ــ.

وكذلك فمضارع غير المتعدّي، إذا جاء على **يفعُلُ** ــ بضم العين ــ كان أقيسَ مما جاء منه على: **يفعِل** ــ بكسر العين ــ .

وقد أوردت الأفعالَ المضعّفة التي جاءت منها على **يفعُِلُ** ــ بضم العين وكسرها ــ ، كما أوردت الأفعالَ التي جاءت منها على **يفعُل** ــ بضم العين ــ وبيّنتُ أنها تأتي من الصحيح، اللازم، والمتعدّي، ومن المثال الواوي واليائي، ومن الأجوف الواوي، ومن الناقص الواوي، ومن المضعّف المتعدّي واللازم . .

ويأتي مضارع **فَعَلَ** ــ المفتوح العين ــ على **يَفْعَلُ** ــ بفتح العين ــ إذا كان العينُ أو اللامُ حرفَ حلقٍ غير ألف . . وقد أوردتُ الأفعالَ التي جاء **فتحُ** عين مضارعها وكسرها من **فَعَلَ** المفتوح العين ممّا كان عينه أو لامه حرف حلق غير ألف . .

وأمّا **مضارع غير الثلاثيّ**؛ أي مضارع الثلاثيّ المزيد فيه، والرباعيّ المجرّد، والرباعيّ المزيد فيه، فيكون بزيادة حرف المضارعة في أوّله، وكسر ما قبل آخره، ما لم يكن أولُ ماضيه تاءً زائدة، أو لاماً مكررة، فلا يغيّر .

ثالثاً ــ بناءُ فعل الأمر

وبيّنتُ طريقةَ صوغه، وذلك بحذفِ حرفِ المضارعةِ من المضارع، ويكونُ حكمُ آخره حكمَ المجزوم . . في حذف الحركةِ، وبنائِه على السكون، وفي حذف حرفِ العلةِ والنون . .

وذكرتُ قاعدةَ الحرفِ الذي يلي حرفَ المضارعة، فإذا كان ساكناً وجب إدخالُ همزةِ الوصل في أول الفعل بعد حذف حرف المضارغة توصلاً إلى النطق بالساكن؛ لأنّ العربَ لا تبدأُ بالساكنِ أبداً . . وحتى لا يلتبس الأمرُ بالخبر . .

وتكونُ همزةُ الوصل مكسورةً إذا كان الحرفُ الذي بعد الساكن مفتوحاً أو مكسوراً. .

وتكون مضمومةً إذا كان الحرف الذي بعد الساكن مضموماً. .

أمّا إذا كان بعد حرف المضارعة حرفٌ متحرك فيبدأُ به دون اللجوء إلى همزة الوصل. .

وأمّا إذا كان قد حُذفَ متحركٌ بعد حرف المضارعة فإنّه يردُّ بعد حذف هذا الحرف لأجل زوال علة الحذف.

وقد أوردت استعمال الأمر وحصره على سبيل الاستعلاء، والدعاء، والشفاعة، والإباحة، والتهديد.

كما أوردت الأمرَ ممّا كانت فاؤه همزةً، وبيّنتُ أنَّ هذه الهمزة تقلبُ ياءً إذا كانت همزةُ الوصل مكسورةً، وتبدل واواً إذا كانت همزةُ الوصل مضمومةً. . وذكرت الأفعال الشاذّة. . كما ذكرتُ حذفَ بعضِ العربِ لفاءِ «أتى»، ثمّ ذكرتُ كيفيةَ الوقوف على هذا الفعل وأمثاله.

رابعاً ـ بناءُ الصحيح والمعتلّ

فالصحيحُ ما خلت أصولُهُ من حروفِ العِلّة، ويقسَم إلى سالمٍ، ومضاعف، ومهموزٍ. .

فالسّالمُ ما خلت حروفُهُ الأصولُ من حروفِ العلّة، ومن الهمز، ومن التضعيف،

والمُضَعّفُ ما كانت عينه ولامه من جنس واحد في الثلاثي، وفاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس في الرباعيّ. .

والمهموزُ ما كان أحد أصوله الفاء أو العين أو اللام «همزة». .

وأمَّا الفعلُ المعتلُّ فهو ما كان أحدُ أصوله حرفَ علّة؛ وحروفُ العلّة هي: الألفُ، والواو، والياء.. ثم بيّنتُ سببَ تسميتها بحروف العلة؛ وذلك لاعتلالها وتأثرها بحركة ما قبلها.. وبيّنتُ أنَّ أسماءها تتغيّرُ بحسبِ حركتها وحركة ما قبلها.

فالمعتلُّ بالفاء «مثال»؛ لمماثلته الصحيح في خلوّ ماضيه من الإعلال،

والمعتل بالعين «أجوف وذو ثلاثة»؛ تشبيهاً بالشيءِ الذي أُخِذَ ما في جوفه، وسمي «ذا الثلاثة»؛ لأنّه يصير على ثلاثة أحرفٍ إذا اتصل بضمير المتكلم أو بضمائر الرفع المتحركة..

والمعتلُّ باللام «ناقص»؛ لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف.. و «ذو الأربعة» لأنّه يصبح على أربعةِ أحرف إذا اتصل بضمير الرفع المتحرك..

وأما الفعلُ الذي يجتمعُ فيه حرفا علّة فيسمى «لفيفاً»، فإنْ كانا متجاورين سمي «لفيفاً مقروناً»، ويكون ذلك في الفاء والعين، وفي العين واللام.. وإن كانا مفرّقين بحرف صحيح ثالث سمي «لفيفاً مفروقاً»، ويكون ذلك في الفاء واللام..

وأمّا الفعلُ الرباعيُّ فلا يكونُ معتلاً، ولا مهموزاً، ولا مضعفاً.. بل يكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينُهُ ولامه الثانية من جنس آخر.

❑ ❑ ❑

فهـرس المـوضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
مسرد الآيات القرآنية	٤٠٠
مسرد الشواهد الشعرية	٤٠٣
مسرد الشطور	٤٠٦
مسرد الأعلام	٤٠٧
مسرد أسماء المدن والأماكن	٤٢٠
صدر للمؤلف	٤٢٤
فهرس الموضوعات	٤٢٩